مركز أمية
للبحوث والدراسات الإستراتيجية
Umayya center for research & strategic studies

المشروع الإيراني
في المنطقة العربية والإسلامية

المشاركون

د. صباح الموسوي
د. غازي التوبة
د. عبد الحافظ الصاوي
د. أحمد حقي
أ. علي باكير
السيد علي الأمين
أ. ناصر الشيخ عبد الله الفضالة
د. محمد السعيد إدريس
د. ناصر الطويل
د. فاطمة الصمادي
د. إبراهيم رمضان الديب
د. عادل عبد الله
د. عزام التميمي
د. محمد سالم الراشد
أ. فادي شامية

دار عمار

المشـروع الإيـرانـي

في المنـطقة الـعربيـة الإسـلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دار عمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن

المشروع الإيراني

في المنطقة العربية الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

لمحة عن حيثيات ونشأة ورشة العمل
حول المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية

د. بسام الضويحي

انطلاقاً من الأهداف الأساسية التي أقيم من أجلها مركز أمية، من نشر للمعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صُناع القرار، واتباع أسس ومناهج التفكير والتحليل والاستشراف العملي لنصل لامتلاك رؤية شاملة ودقيقة ودائمة التحديث للمشهد العربي والإسلامي والدولي وتداعياته على حاضرنا ومستقبلنا، وبناء على ما تقدم فإن الأمة العربية والإسلامية مهددة اليوم بمشروعين يستهدفان وجودهما؛ الأول المشروع الصهيوني، وهو مشروع تحدٍ لوجود الأمة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يستمر تحت أي مسمى أو أيديولوجيا عقائدية أو سياسية، وقد انبرى لتعرية هذا المشروع ومقاومته رجال وأئمة ومصلحون شرفاء من هذه الأمة، وحيث أن هذا المشروع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدتنا وبالمسجد الأقصى فلا خوف ... فالأمر مكشوف وواضح.

أما المشروع الثاني الذي لا يقل خطراً على وجودنا وحاضرنا ومستقبلنا فهو المشروع الإيراني الفارسي الصفوي، الذي يتخذ من المذهب الشيعي الصفوي غطاء له ويهددنا تهديداً وجودياً، وعقدياً، وفي قيمنا العربية والإسلامية.

فكان من الضرورة أن نبادر في مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية بدعوة نخبة من المفكرين والباحثين المتخصصين من أكثر من عشر دول، ومن أفكار ومذاهب ومدارس شتى، من شيعة وسنة، وعرب وإيرانيين وأتراك وكرد... ليتدارسوا خطر هذا المشروع الإيراني من جوانبه الثقافية ، والعقائدية ، والقيمية ، والديموغرافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإعلامية ، والعسكرية ، والتاريخية وبطريقة علمية وبحثية بعيدة عن العاطفة والارتجال.

وقد عكف الإخوة الباحثون عدة أشهر لإنجاز بحوثهم ومن ثم تمت دعوتهم إلى ورشة عمل في مصر الكنانة في القاهرة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٢ وبحضور ومشاركة

نخبة من المتخصصين بحدود خمسين شخصاً ما بين سياسيين وأكاديميين وإعلاميين من جنسيات مختلفة؛ حيث تضمنت الورشة أربع جلسات ترأس كل جلسة باحث من جنسية وتوجه سياسي مختلف عن الآخر.

وقد تم استعراض كافة البحوث والمحاور ومناقشتها مباشرة وبتغطية إعلامية مباشرة ومتواصلة، وبعد الانتهاء من تلك الجلسات الأربعة طلب مركز أمية من السادة الباحثين مراجعة بحوثهم لإعادة صياغتها وتقييمها على ضوء الحوار والنقاش ووجهات النظر، وقد صدرت توصيات مهمة تمخضت عن هذا الحوار أبرزها أنه لا بد من مشروع عربي وإسلامي بديل عن هذا المشروع، ومن ثم قام مركز أمية بطباعة هذه البحوث في هذا الكتاب الوثائقي ليكون أحد أهم المصادر العلمية حول المشروع الصفوي.

ولعل هذه الورشة العلمية أول ورشة عمل على هذا المستوى – فيما نعلم – تدرس هذا المشروع بمهنية ذكية وموسوعية.

مركز أمية للبحوث والدراسات

تقديم

يعتبر الموضوع الإيراني واحداً من أكثر المواضيع إثارة للجدل في العالم العربي على مختلف المستويات الرسمية والشعبية والنخبوية والبحثية. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عاملين أساسيين يتمثّلان بالطريقة التي تقدّم فيها طهران نفسها للمنطقة من جهة، والطريقة التي ينظر فيها العرب إلى إيران انطلاقاً من هذه المعطيات من جهة أخرى.

في مرحلة ما قبل الثورات العربية التي إندلعت في نهاية عام ٢٠١٠، ولعقود طويلة عودةً الى الوراء، كان بامكان المتابع لتوجهات الرأي العام العربي تجاه إيران أن يدرك أنّ النظرة إلى طهران ليست موحدة، فهي مختلفة ومتنوعة ومتعددة على مختلف المستويات الآنفة الذكر وفي داخل كل منها وتختلف من بلد إلى آخر أيضاً.

تقليدياً، غالبا ما إنقسمت نظرة العرب لإيران إلى قسمين أساسيين: قسم ينظر إليها نظرة سلبية تقوم على أنها مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة، وأنها تشكل خطراً على الأمن القومي لأنها دولة تسعى إلى أن تفرض هيمنتها بالقوة على دول المنطقة وبطرق غير مشروعة وتحت شعارات شعبوية . وقسم آخر ينظر إلى إيران نظرة إيجابية انطلاقاً من كونها دولة إسلامية تدافع عن المستضعفين والمظلومين وتنصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي دولة معادية لإسرائيل وتتحدى أمريكا والغرب.

والمشكلة في هذا القسم الأخير أنّ موقفه هذا ينبع من دوافع عاطفية وانطباعات رومانسيّة أكثر من كونه ينبع من معطيات واقعية وحقائق ميدانيّة، وهو الأمر الذي كشفته وأكّدته الثورات العربية التي أظهرت تناقضاً صارخاً بين شعارات طهران وممارساتها لاسيما الثورة السورية التي كان لها الفضل في نزع ورقة التوت عن السياسات الإيرانية.

عموماً، فقد الرأي العام العربي عقوداً طويلة ليكتشف الآن حقيقة ايران والسياسات الايرانية السلبيّة والتدميرية في المنطقة العربية إنْ من ناحية اختراق المكونات المذهبيّة والطائفيّة والتلاعب بها وإنْ من ناحية تهديم البناء الاجتماعي والنفاذ من خلالها وإنْ من ناحية توظيف الواقع السياسي للنفاذ إلى المعادلة السياسية.

ومن الطبيعي أنّ «جهلنا» بالآخر وبطريقة تفكيره وعمله والناجمة عن نقص الدراسات والبحوث الموضوعيّة والتجريديّة ناهيك عن غياب التحليلات العميقة لطبيعة النظام السياسي الايراني، أهدافه، سياساته، أدواته، امكانياته، وطريقة عمله وغيرها من العناصر لاسيما المواقف العاطفية كانت عاملاً مساعداً في تعميق عملية الخداع التي تمارسها ايران في المنطقة العربية والاسلاميّة، والتي استطاعت عبرها الحصول على تأييد شرائح مختلفة ومتنوعة بل وحتى متضاربة.

فقد استطاعت طهران سابقاً اجتذاب فئات إسلامية عديدة من خلال التركيز على القضية الفلسطينية كقضية إسلامية ومن خلال تقديم نفسها كدولة إسلاميّة تدافع عن قضايا المسلمين ومستضعفيهم، كما استطاعت اجتذاب فئات واسعة من القوميين العرب من خلال التركيز على شعارات المعاداة لإسرائيل والدفاع عن القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك ودعم حزب الله في لبنان، كما اجتذبت فئات واسعة من اليساريين من خلال تقديم إيران لنفسها كدولة ثوريّة تواجه الإمبرياليّة العالميّة المتمثلة في سياسات الولايات المتّحدة والغرب.

وفي هذا الإطار جاء هذا الجهد المشكور من مجموعة واسعة من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين والصحفيين المهتمّين بالشأن الإيراني والذين ينتمون إلى مشارب مختلفة (إسلامية، قوميّة، علمانيّة، ليبراليّة، سنيّة، شيعيّة) من عدد من الدول العربية وحتى من الأحواز العربية في إيران.

وقد تناول هؤلاء المتخصصون «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية» مركّزين بشكل أساسي على مقوّمات وركائز هذا المشروع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معطياته الداخليّة، «الإقليميّة» في سياسة إيران الخارجيّة وعلاقتها مع القوى الإقليميّة والدوليّة، والموقف الايراني من الثورات العربية، بالإضافة الى مواضيع ذات صلة بهذه المواقف.

الخلاصة الأساسية لما قدّمه المتخصصون بالشأن الإيراني في هذه الأوراق يشير إلى أنّ رصيد إيران في العالم العربي تلاشى وأنّ شعبيّتها التي بلغت في فترات سابقة أوجها تراجعت الى مستوى الحضيض، كما أظهرت أنّ حاجز النقد للسياسات الإيرانيّة لدى

الباحثين قد انكسر، إذ كان من الصعب انتقاد السياسات الإيرانية سابقاً نظراً لحجم الانتقادات الشعبيّة التي قد يتعرّض لها الباحث عند الإشارة الى هذا الموضوع، أمّا الآن فقد اختلف الوضع كلّياً، لا بل أنّ الرأي العام بدأ يضغط على الباحثين والمتخصصين بالشأن الإيراني من أجل تسليط الضوء على مثل هذه السياسات السلبية لتعريتها.

وتأتي هذه الأوراق منسجمة مع التغيّر الجذري الحاصل في الرأي العام العربي تجاه الموقف من إيران. لقد كان للثورات العربية وللثورة السورية تحديداً تأثير كبير على التحوّل الحاصل في موقف الرأي العام العربي من طهران وسياساتها في المنطقة باتجاه سلبي. المؤيدون لإيران الآن على قلّتهم (وغالبيتهم يدعمها لأسباب طائفيّة ومذهبيّة) يواجهون أوقات صعبة في تبرير وتفسير موقفهم هذا على اعتبار أنّه لا عذر -مهما بلغ من الأهميّة بمكان وتحت أي ظرف- بإمكانه أن يبرر وقوف أي شخص أو مجموعة أو دولة إلى جانب نظام الأسد في قتل شعبه حتى لو كان يتضمن شعار «مقاومة اسرائيل»، لأنّ المسألة مسألة حقوق وحريّة وعدالة، ولا يمكن لمجموعة من العبيد في المطلق أن تقاوم إسرائيل أو أي احتلال آخر تحت مثل هذه الظروف.

فمن المفترض في المبدأ أن يقف كل عربي وكل حر في هذا العالم ضد إسرائيل ليس لأنّ من يمثّلها هم مجموعة من اليهود، وإنما لأنّ من يمثّلها هم مجموعة غزاة ومحتلّين ومستوطنين يقتلون الشعب الفلسطيني ويحتلون أرضه ويزعزعون التركيبة العربية من خلال التركيز على استغلال وتوظيف الأقليات الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة بما يفيد منطقهم في بناء دولتهم الإحتلاليّة التوسّعية ويبرر وجودها. ووفق كثيرين، فان السياسات الإيرانيّة لا تختلف عن نظيرتها الإسرائيليّة في شيء من هذا على الإطلاق.

إذ تحتل إيران أراضي عربيّة، وتدّعي ملكيّة البحرين كمقاطعة إيرانيّة يجب استعادتها، وتستخدم أذرعها وميليشياتها في لبنان والعراق والبحرين واليمن والكويت وسوريا وفلسطين وبلدان أخرى كوسيط لتحقيق مصالحها السياسيّة القوميّة ناهيك عن إستخدامها الدول العربيّة كساحات لزيادة مساحة تأثيرها ونفوذها في المنطقة.

وبالرغم من ذلك، فقد ظهر تركيز على ضرورة التمييز بين الشيعة بشكل عام وبين إيران والسياسات الإيرانية. فتناول إيران لا يجب أن يفسّر على أنّه تناول للشيعة ولا

يجب أن يكون كذلك خاصة عندما نتحدّث عن الشيعة العرب من غير التابعين للولي الفقيه في إيران. فإيران لا تمثّل ولا تحمي الشيعة العرب، بل على العكس تستغلّهم وقوداً لمشروعها وليس أكثر دلالة على ذلك من تعامل إيران مع عرب الأحواز وكذلك موقف إيران مع أرمينيا (المسيحيّة) في مواجهة أذربيجان (غالبية شيعية ولكن عرق تركي).

وهذا إن أظهر شيئاً، فإنه يظهر طبيعة المعايير المزدوجة لإيران والتي تعكس الوجه الحقيقي لها والذي ما فتئ يختبئ خلف شعارات كشفها الواقع. وحقيقة أنّ العرب لا يريدون أن يكونوا أعداء للشعب الإيراني لا يعني بأي حال من الأحوال السكوت عن السياسات الإيرانية السلبيّة والمدمّرة.

إن هذا الكتاب، وعبر جهود مركز أميّة لجمع المهتمين بالشأن الإيراني ممن شاركوا فيه، يعدّ مدخلاً مهماً وضروريّاً لفهم الحالة الإيرانيّة وكيفكية تفكيكها بما يساعد على تحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة بشأنها لتشكّل أساساً للتعامل معها مستقبلاً احتواءً أو مواجهة.

علي حسين باكير
باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (أوساك)
أنقرة في ٣-٩-٢٠١٣

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: د. بسام ضويحي

- مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

صباح الموسوي الأحوازي

- المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني

د. غازي التوبة

- المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية

عبد الحافظ الصاوي

مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

صباح الموسوي الأحوازي

كاتب وباحث مختص في الشؤون الإيرانية

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة. فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها، التورية و الابهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها حيث يتداخل فيها الديني بالقومي و الثورية بالبرجماتية. كما اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها. ولكي نقف على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية، لابد لنا من معرفة تلك العوامل والمرتكزات وخاصة الأساسية منها المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب وقضاياهم.

١- المرتكز الجغرافي :

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة السياسية الإيرانية الخارجية في المنطقة.فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة،انعكست على سياستها الداخلية والخارجية.ويمتاز موقع إيران الجغرافي، بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري من جهة الشمال (بحر قزوين) ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالهما على ممرات مائية هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم

الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصا من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي[١].

٢- المرتكز التاريخي :

يعد العامل التاريخي من العوامل المهمة في سياسة إيران الخارجية فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية ، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المرتكز في تفسير طبيعة فهمها لماضي والاستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً ، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل. وتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام فرضت خلاله سيطرتها فيه على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية يعد عاملاً مهماً في رسم سياستها عبر التاريخ، و أساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي. وقد اعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة وفي ظل النظام الراهن ، على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، منطلقة من العامل التاريخي، الذي كانت لإيران فيه في عهد الإمبراطورية الفارسية سلطة على بعض الدول العربية بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية.

٣- المرتكز الديمغرافي :

للمرتكز الديمغرافي أو كما يعرف بالتركيب الإثني للمجتمع الإيراني تأثير أيضاً في السياستين الداخلية والخارجية لإيران،

لقد أدركت السلطة السياسية الإيرانية ولفترات زمنية طويلة، أن استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن بالسيطرة على تلك القوميات، من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر

---

(١) الدكتور احمد شاكر العلاق - جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم التاريخ، وتبلغ مساحة إيران ١,٦٤٨,٠٠٠، وساحلها يبلغ طوله حوالي ٧٠٠ كم

تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية، وكثيراً ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب والمقصود به العرب. وتجسد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي مسوغاً لسياسة التوسع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية.

كما استغلت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق و دول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع اقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين.

٤- المرتكز العقائدي

وجدت إيران في التشيع متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية، ورمحاً تطعن فيه، وسهماً ترمي به، و وسيلة تخترق به الدول العربية والإسلامية. وما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق و دول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام يظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي، حيث أنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يوثق به. ولكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربياً كان أو أعجمياً، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة.

وإذا ما قرأنا السياسة الخارجية الإيرانية بتمعن نجد أن هذه المرتكزات الأربعة اعتمدت كمرتكزات لحروبها الدامية عبر القرون الماضية و حروبها في الوقت الراهن.

المؤسسات الداعمة للمخططات السياسية والأمنية الإيرانية في المنطقة

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية على المرتكزات الأربعة التي أشرنا لها واتخذتها أساساً ومنطلقاً لتصدير الثورة " والتي تعني التوسع وبسط النفوذ الإيراني " ليس في منطقة الخليج العربي و حسب، بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط ، مستغلة جملة من العوامل والظروف "الدينية والسياسية والتاريخية والاقتصادية" لتحقيق أهدافها المنشودة. كما اتخذت من مناطق في آسيا الوسطى وشمال أفريقية مراكز نفوذ لها وقواعد ارتكاز لتحقيق اختراقات في البلدان التي تم تحديدها لتكون هدفاً لمشروعها.

و للتغطية على مآربها الحقيقية، فقد اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية من القضية الفلسطينية و دعم بعض الفصائل الفلسطينية غطاء لكسب التعاطف العربي والإسلامي، و استغلال الأقليات الشيعية في البلدان العربية حصان طروادة لمخططها، و من معاداة أمريكا و الكيان الصهيوني شعارا لها، و تقديم المعونات المادية والعسكرية لبعض الدول العربية والأفريقية الفقيرة، مدخلا للنفوذ و قواعد انطلاق نحو الدول المستهدفة.

وقد قامت إيران بتأسيس سلسلة من المؤسسات والدوائر لتكون أجنحة لوزارة الخارجية لمساعدتها على تحقيق إستراتيجيتها. ومن بين هذه المؤسسات يمكن ذكر الأسماء التالية :

- **المستشاريات الثقافية الإيرانية** – تقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية و كسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار ومن ثم تجنيدهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

- **المجمع العالمي لأهل البيت**– تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حالياً «الشيخ محمد حسن أختري» السفير الإيراني الأسبق في سوريا و يعمل هذا المجمع سنوياً على عقد مؤتمرات لوضع الخطط للشيعة في العالم ومراجعة ما تم إنجازه من الخطط في الأعوام السابقة.

- **مجمع التقريب بين المذاهب** – يرأسه الشيخ «محسن الاراكي » وهو رئيس المحاكم الثورية السابق في الأحواز وعضو في حزب الدعوة العراقي. و يقوم المجمع

المذكور على عمل دعائي لذر الرماد في العيون بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية و كسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض مشايخ وجماعات إسلامية سياسية معروفة تحت عنوان الوحدة الإسلامية. أسس المجمع عام ١٩٩٠م بأمر من علي خامنئي.

- **منظمة التبليغ الإسلامي** - تقوم بالإشراف على الحسينيات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، ومد هذه المراكز بمبلغين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعداداً جيداً للمهام المنوطة بهم. بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان و تعقد المؤتمرات لنشر ثقافة التشيع و تمجيد النظام الإيراني و رموزه.

- **المدارس الإيرانية في الخارج** - تعمل على نشر الثقافة الإيرانية من خلال فتح باب القبول لغير الإيرانيين مجاناً، وكسب الطلبة الإيرانيين المقيمين في الخارج وتجنيدهم لصالح النظام ضد المعارضة، والقيام ببناء علاقات مع غير الإيرانيين وكسبهم لصالح إيران.

- **الحوزات الدينية في الخارج** - تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم.

- **ممثليات مرشد الثورة في الخارج** - تقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية و الإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي. والى جانب هذه المراكز والمؤسسات هناك دوائر أخرى تعمل في إطار تحقيق المخطط الإيراني وهذه الدوائر بعضها ثقافية و أخرى سياسية والبعض الأخرى خدمية. وهي :

- **مؤسسة جهاد البناء**- ولها أفرع في السودان و سورية و لبنان، وتقوم بمد خطوط الكهرباء ومد أنابيب المياه وحفر الآبار وبناء المساكن والمدارس والطرق.

- **لجنة الإمام الخميني الإغاثية**- وهي مؤسسة خدمية تقدم المعونات المالية والخدمات الصحية والاجتماعية وتعد من المؤسسات الثورية. لها فروع في العراق،

سورية السودان ولبنان.

- **مركز حوار الحضارات** - تابع لمؤسسة رئاسة الجمهورية ويقوم على الترويج للثقافة والحضارة الوطنية الإيرانية وتلميع صورة النظام الإيراني تحت يافطة الحوار بهدف كسب المؤيدين لإيران من خلال بناء العلاقات مع المثقفين والمفكرين العلمانيين والليبراليين العرب و دعم المؤتمرات والتجمعات القومية والوطنية العربية.

مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية :

يرأس هذا المؤتمر الشيخ «علي أكبر محتشمي بور» السفير الإيراني الأسبق في سوريا المؤسس الأول لحزب الله في لبنان. ويعقد المؤتمر في طهران مرة كل عام ويجري فيه دعوة قيادات من فصائل الحركة الفلسطينية وبعض قيادات التنظيمات الإسلامية والقومية العربية ممن لها علاقات متينة بإيران. أما السواد الأعظم من المدعوين لهذا المؤتمر فهم كتاب وصحفيون ونخب ثقافية من عدة دول عربية وإسلامية وأغلبهم عاطل عن العمل و يتم إغراؤهم بالهدايا وبعض الهبات المالية و مساعدتهم على تحقيق رغباتهم في بلدانهم ومع الأيام يصبحون مرتبطين بالمشروع الإيراني من حيث لا يعلمون أو يعلمون بعد أن أسرتهم الإغراءات.

وتعمل جميع هذه المؤسسات في كل بلد تتواجد فيه تحت إشراف لجنة مشتركة مكونة من السفير، مدير مكتب المخابرات، ومدير ممثل المرشد الأعلى و ممثل من فيلق القدس. و يرأس هذه اللجنة السفير.

إن بعض هذه الدوائر والمؤسسات تعمل في أغلب الدول العربية بحرية تامة وفي أحيان كثيرة تلاقي تعاوناً ودعماً من جهات رسمية في بعض هذه الدول لتسهيل مهامها.

لقد استطاعت إيران في ظل غياب مشروع عربي موحد لمواجهتها، من تحقيق الكثير من حلقات مخططها حيث تمكنت من بناء الخلايا والشبكات التجسسية والجماعات الإرهابية والتنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي إن لم يكن في أغلبها. كما استطاعت نشر برامجها الثقافية في وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية بكل سهولة. وعلى الرغم من كل هذه الاختراقات التي أحدثتها أن إيران بقيت في

مأمن من أي ردات فعل أو عمل خليجي أو عربي مماثل فلم تعلن إيران ولو لمرة واحدة كشفها خلية أمنية أو جماعة سياسية مرتبطة أو تعمل لصالح دولة خليجية. وأصبح عدم التعامل مع إيران بالمثل مفخرة لدى الدول العربية عامة والخليجية منها خاصة بدعوى عدم تدخلها في شؤون الغير! رغم أن لدى هذه الدول أوراقاً كثيرة تشكل نقاط ضغط فعلية على إيران ولكن من المؤسف أنه قد جرى إغفال هذه الأوراق، ومنها على سبيل المثال، الخلافات الفكرية بين مراجع الحوزة الدينية، ورقة المعارضة الإيرانية، ورقة السنة والقوميات غير الفارسية، ورقة عرب الأحواز والجزر الإماراتية، وغيرها من الأوراق الداخلية الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن الاعتقاد السائد لدى بعض القوى والأطراف الخليجية والعربية، دينية وسياسية وثقافية من أن إيران قد اعتمدت الشيعة فقط لتنفيذ مخططها، وهذا خطأ استراتيجي قد ساعد في تمكين إيران من إبعاد الكثير من خلاياها وأعوانها العاملين على تنفيذ مخططها عن أنظار الرقابة.

فمعظم الدول العربية والخليجية منها تحديداً دول مفتوحة وفيها جاليات من مختلف الجنسيات وقد استطاعت إيران أن تبني مؤسسات وشركات تجارية واقتصادية مع أفراد وجماعات أجنبية وغير مسلمة في هذه الدول، وقد عملت على استغلالها في تنفيذ مآربها الخاصة.

وهذا الأمر مارسته إيران على مناطق أخرى، ففي سابقة هي الأولى من نوعها في الإعلام الإيراني فقد نشر موقع «تابناك» التابع لأمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام الجنرال محسن رضائي في ٢٠ أكتوبر الماضي مقالة نقدية بعنوان : (بعد وزارة النفط، الخارجية في قبضة الحرس الثوري) تطرقت فيه إلى دور الحرس الثوري في تسيير وزارة الخارجية بعد ان شغل عدداً كبيراً من ضباط الحرس الثوري مناصب عليا في الوزارة و بعثاتها الدبلوماسية.

وذلك بعد اكتشاف محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن حيث أثيرت ردود أفعال ناقدة لسياسة وزارة الخارجية والحرس الثوري من قبل دبلوماسيين سابقين وسياسيين وكتّاب وصحفيين إيرانيين. كان من بينهم السفير الإيراني السابق

في المكسيك «محمد حسن قديري ابيانه» حيث وجه نقداً لدور الحرس الثوري في إدارة وزارة الخارجية. وقد أيد "السفير ابيانة" ضمناً ما كان قد نشرته الصحافة المكسيكية قبل ثلاثة أعوام عن قيام الحرس الثوري الإيراني بدعم عصابات مافيا المخدرات وتهريب السلاح في المكسيك. حيث كانت صحفية " اونيورسال " المكسيكية قد اتهمت في تقرير لها نشرته بتاريخ ١٧/٠٧/٢٠٠٨م، عن قيام قوات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بفتح معسكر في شمال المكسيك لتدريب عصابات إرهابية ومافيا تهريب السلاح والمخدرات. واتهمت الصحيفة السفارة الإيرانية القيام بمساعدة الحرس الثوري على الزواج من مكسيكيات وتغيير أسمائهم للحصول على الجنسية المكسيكية لتسهيل تحركاتهم في أمريكا اللاتينية. وأكدت الصحيفة أن السفارة الإيرانية تقوم على تنظيم المعارض والمؤتمرات الثقافية وحفلات التعارف تدعو لها شباناً وفتيات مكسيكيين بهدف بناء علاقات بينهم وبين عناصر الحرس الثوري.

وهذا الأمر مطابق لما كانت تقوم به السفارات الإيرانية في كل من سورية و لبنان مطلع الثمانينيات حيث كانت تقوم على تزويج عناصر من الحرس الثوري بفتيات لبنانيات وسوريات لغايات عديدة منها تعلم اللغة العربية بلهجات سورية ولبنانية، الحصول على جنسيات وجوازات سفر لبنانية «للنفوذ في المجتمع والتغلغل في المؤسسات والجمعيات والحركات السياسية والاجتماعية» ومآرب عديدة أخرى.

كما لا يمكن إغفال أو تجاهل استغلال إيران للأنشطة والأعمال الاقتصادية في تحقيق مآربها السياسية وأنشطتها التجسسية، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧م، أن الإمارات العربية المتحدة، هي الشريك التجاري العربي الأول لإيران. و وفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية - ٢٠٠٥م نحو ٧,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢,٥ مليار دولار. ولإيران جالية كبيرة في دول الخليج العربي ففي دولة الإمارات وحدها تقدر بأكثر من نصف مليون إيراني، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل في الإمارات. وبلغت الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها أكثر من مائتي مليار

دولار في عام ٢٠٠٥ مع توقعات بارتفاعها إلى ثلاثمائة مليار دولار في العام ٢٠٠٦م. وهذا الأمر ينطبق على سائر دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان بدرجات متفاوتة.

وتلتقي هذه الرؤية مع ما ورد في تقرير خاص وضعته جهة عربية ، وأوردت فيه معلومات عن استعدادات لخلايا إيرانية في عدد من الدول الخليجية لبدء تحرك مرحلي، يبدأ بتجمعات شعبية في الحسينيات، ثم ينتقل إلى مستوى عصيان مدني يتمثل في إغلاق المتاجر والمحلات والامتناع عن العمل، إضافة إلى القيام بتظاهرات صاخبة، ويحذر التقرير من خطورة هذه الخطوة، لأن التجار الذين يوالون إيران مذهبياً وسياسياً، يسيطرون سيطرة شبه كاملة على أسواق المواد الغذائية والقطاعات الخدمية الحيوية في الماء والكهرباء، بحيث إن العصيان المدني سيشل الحياة في هذه الدول.وهذا المخطط قد طبق جزء منه في البحرين العام الماضي قبل دخول قوات درع الجزيرة التي أنقذت الموقف في الوقت الحرج.

الملخص:

إن ما تقدم يدفع بكل مواطن عربي وخليجي غيور، أن يتمعن ملياً بهذا الاستعراض، ليراجع نفسه ويتساءل عن السبب الذي جعل إيران تقوم بكل ما قامت بها إلى الآن؟ وما هي العوامل والأسباب التي جعلت إيران تتمكن من تحقيق كل هذا النفوذ الذي تحول إلى خطر داهم يهدد أمننا وسلامة مجتمعاتنا ودولنا؟. فهل السبب هو ضعف الأجهزة الأمنية العربية وعدم قدرتها على حماية أمننا القومي؟ (وهذا نشك به) أم بسبب ضعف القرار السياسي لحكوماتنا الذي شجع إيران على التمادي والتدخل في الشؤون الداخلية لدولنا وتهديد أمن واستقرار مجتمعاتنا؟. أم بسبب غياب المشروع العربي (رسمياً كان أو شعبياً) القادر على التعامل مع إيران بنفس الأسلوب الذي تقوم به بهدف ردعها ؟.

علماً أن هناك فئات كثيرة من المجتمعات العربية لا ترى في إيران خطراً على أمنها، خاصة عندما تتم مقارنة إيران مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فأعتقد كون إيران دولة مسلمة وترفع شعار دعم القضية الفلسطينية فهذا يسهل عليها اختراق المجتمعات العربية وهذا ما هو حاصل بالفعل.

لذا نرى أن الأمر بحاجة ماسة إلى استراتيجيين للتصدي للمسألة ودراسة أبعادها وليس في عمل استطلاع رأي فقير معرفياً ومنهجياً. فالقضايا الإستراتيجية لا تناقش عبر استطلاعات الرأي على صفحات مواقع الانترنيت والصحف أو عبر الجلسات العامة.

المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني

بقلم: د. غازي التوبة

أولا: المرتكزات الديموغرافية في المشروع الإيراني:

يقدر عدد سكان إيران عام ٢٠١٢ بـ ٧٨ مليون نسمة، وهناك عدة إيجابيات في التركيبة السكانية لإيران وهي نسبة الشباب العالية في المجتمع، فقد ذكرت الإحصائيات أن ٤٥٪ من سكانها هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما.

تتكون الجمهورية الإيرانية من عدة أعراق، وتختلف الإحصاءات التي تقدر كل عرق حسب قربها من الحكومة وبعدها عنها، وآخر الإحصائيات الرسمية تقدر السكان حسب النسب التالية:

الفرس ٥٠٪ ، الآذريون الترك ٢٣٪ ، الأكراد ١١٪ ، العرب ٥٪ ، البلوش ٣٪ ، التركمان ٣٪

وكان المفترض أن تستفيد إيران من هذه الأعراق وتدمجها في كيان أمة واحدة وتستفيد منها، ولكنها أعطت الجمهورية طابعاً قومياً فارسياً، ويؤكد ذلك احتفالاتها بالأعياد الفارسية، ومنها: عيد النيروز، مما جعل الأجناس والأعراق الأخرى تتطلع إلى قومياتها أيضاً، فتشكلت عدة جبهات من الأعراق غير الفارسية، تطالب بحقوقها القومية، ورفعت السلاح في وجه الحكومة المركزية، وتشكلت جبهات تحرير في كل من الأهواز، وكردستان وبلوشستان، ومنها: حركة تحرير بلوشستان، حركة المقاومة الشعبية لبلوشستان(جند الله)، حزب كوملة الكردي، الحزب الديمقراطي الكردي، حركة تحرير عربستان، أنصار السنة (الأهواز) الخ....

ليس من شك بأن هذا التصارع والاقتتال بين حكومة إيران وهذه الجبهات المتعددة تستنزف جانباً من جهود وإمكانات الحكومة الإيرانية من جهة، ويعمق العداوة والتباعد بين الأعراق المختلفة ذات الدين الواحد من جهة ثانية، ويعطي نموذجاً سيئاً للأمم

الأخرى من جهة ثالثة، وسبب ذلك كله بروز الناحية العنصرية الفارسية في التعامل الإيراني.

أهل السنة:

يدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري. ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني. ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية [١].

تاريخياً كان أهل السنة (الشافعية والحنفية) الأكثرية في إيران[٢]. وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة ٩٠٧ هـ أجبر أهل السنة على التشيع حين خَيَّرهم بينه، وبين الموت. يقول الباحث العراقي د. علي الوردي متحدثاً عن حكم الصفويين لإيران والعراق: "يكفي أن نذكر هنا أن هذا الرجل (الشاه إسماعيل الصفوي) عمد إلى فرض التشيع على الإيرانيين بالقوة، وجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة. وكان شديد الحماس في ذلك سفاكاً لا يتردد أن يأمر بذبح كل من يخالف أمره أو لا يجاريه. قيل إن عدد قتلاه ناف على ألف ألف نفس"[٣] أي مليون سني. وانتشر المذهب الشيعي بالتدريج في وسط إيران بينما بقي أهل السنة في الأطراف.

تتضارب المعلومات بشأن الحجم الحقيقي للسنة في إيران : فالإحصاءات الشبه الرسمية لحكومة إيران تقول إنهم يشكلون ١٠ ٪ من السكان. إلا أن بعض مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون ٣٠٪، وهو يوافق -كما يقولون- الإحصائية القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه. ومصادر مستقلة تقول أن السنة يشكلون من ١٥ إلى ٢٠ ٪ من سكان إيران، وإذا اعتمدنا النسبة الأخيرة يكون عدد أهل السنة يقارب ١٦ مليون.

حين اندلعت الثورة المليونية في ايران عام ١٩٧٩ م شارك أبناء أهل السنة بكل أطيافهم

(١) سني نيوز : د. يحيى داود عباس – أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

(٢) العراق.. سياقات الوحدة والانقسام، تأليف: بشير موسى نافع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٣) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، ج١، ص٤٣.

في تلك الثورة، و كان علماء و شباب أهل السنة في مقدمة المتظاهرين و قدّموا مئات الأرواح في سبيل نيل الحرية و الخلاص من الظلم و الاستبداد و إقامة الجمهورية الإسلامية. لكن بعد انتصار الثورة و سقوط نظام الشاه بأشهر قليلة سيطر الخميني وأتباعه على الحكم، وحوّلوا آمال الشعب في إقامة جمهورية إسلامية إلى إقامة جمهورية طائفية شيعية ضيّقة، و استعملوا السلطة لقمع الأقليات المذهبية و القومية و خاصة الشعب الكردي المسلم. واستفادوا من جميع الوسائل المتاحة لهم لضرب أهل السنة و تضعيفهم و تهميشهم من المشاركة في الحياة السياسية و المساهمة في إدارة البلاد وهذه بعض الحقائق التي تدل على ذلك:

١. لم ينـصّب سني واحد في ما يسمى بمجلس صيانة الدستور الذي يتكون من ستة حقوقيين وستة مجتهدين مهمتهم المصادقة على القوانين التي يقرها البرلمان.

كما يخلو مجلس الخبراء الذي يتولى مهام تنصيب وعزل مرشد الثورة من سني واحد. ولا يوجد من بين ممثلي مرشد الثورة في المحافظات والأقاليم سني واحد حتى في المناطق ذات الأغلبية السنية فإن ممثلي المرشد من رجال الدين الشيعة.

٢. منع أئمة و علماء أهل السنة من إلقاء الدروس و الخطب في المدارس و المساجد و الجامعات و لا سيما إلقاء الدروس العقائدية، وإذا حدث فيجب أن يكون بأمر من "وزارة الإرشاد الإسلامي" وتحت مراقبة وزارة الأمن والاستخبارات و يجب أن لا يخرج الإمام عن الحدود المقررة له و إذا خرج فيتهمونه بالوهابيّة! أو ما شابه ذلك، بينما لأئمتهم و دعاتهم الحرية المطلقة في بيان مذهبهم بل التعدي على عقيدة أهل السنة وسب الصحابة الكرام.

٣. إن أهل السنة في إيران محرومون من بناء المساجد و المراكز و المدارس في المناطق ذات الأكثرية الشيعية. فمثلاً: يعيش في طهران حوالي مليون شخص من أهل السنة و لكن ليس لديهم أي مسجد أو مركز يصلون أو يجتمعون فيه، بينما توجد كنائس للنصارى و اليهود و معابد للمجوس. كل ذلك تحت ذريعة الحفاظ على وحدة المسلمين " السنة و الشيعة" و تجنب التفرقة بينهم في حين للشيعة مساجد وحسينيات ومراكز في المناطق ذات الأكثرية السنية. ويجب أن نشير إلى أن هناك مدناً أخرى كبيرة ليس فيها أي مسجد لأهل السنة مثل مدن: أصفهان، يزد، شيراز، ساوة، كرمان الخ....

٤. قتل واغتيال واعتقال و سجن عدد كبير جداً من الشيوخ الأفاضل و العلماء البارزين و طلبة العلم و الشباب المخلصين الملتزمين دون أي ذنب أو ارتكاب أية جريمة فقط، لأنهم من أهل السنة متمسكون بعقيدتهم الإسلامية و يدافعون عن الحق و يطالبون بحقوقهم الشرعية من مختلف المناطق الكردية والأهوازية والبلوشية. منهم: المشايخ عبد الله قهستاني، عبدالعزيز سليمي، أحمد رحيمي، ابراهيم دامني الخ...

الخلاصة: إن قيادة إيران بعد ثورة الخميني، لم تستفد من التنوع العرقي والديني الذي تملكه إيران لأنها واجهت الأعراق والأجناس بالعصبية الفارسية، وواجهت أهل السنة الذين يجب أن يكونوا رديفاً لها في مشروعها الإسلامي بالإصرار على إبراز مذهبها الشيعي من جهة، وترسيخ لونها الطائفي من جهة ثانية، وقمع أهل السنة دون هوادة من جهة ثالثة.

ثانيا: المرتكزات الاجتماعية في المشروع الإيراني:

ومن المعلوم أن شاه إيران السابق كان يقود بلده في اتجاه التغريب، وكان هناك فساد منتشر، وجاءت الثورة الإسلامية بقيادة الخميني من أجل تحقيق أهداف إسلامية سامية، مثل زيادة التطهر والعفاف في المجتمع، وزيادة الأمن والأمان، وإنهاء الظلم وإقامة المساواة، وإزالة الفقر وإقامة العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على الإدمان والمخدرات، وإنهاء الموبقات والدعارة الخ...... فهل تحققت كل هذه الأهداف؟

ماذا نجد في واقع إيران بعد ثلاثين سنة من الثورة؟

نجد أن المشاكل ازدادت بدلاً من أن تقل، فأول مشكلة تواجه إيران هي الإدمان على المخدرات، فيقدر الباحثون أن عدد المدمنين في إيران ٥ , ٢ مليون مدمن، ولو اعتبرنا أن عدد أفراد الأسرة بمعدل وسطي هو خمسة أشخاص فمعنى ذلك أن هناك ٥ , ١٢ مليون شخص مشغولين ومعطلين مرتبطين بهذا المدمن ومشاكله.

وطبقا لتقرير المخدرات العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن مدمني الأفيون في العالم، توجد في إيران أعلى نسبة من المدمنين في العالم، إذ أن ٥ , ٢٪ من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة مدمنون على نوع من المخدرات، وإلى

جانب إيران توجد دولتان في العالم تتعدى نسبة المدمنين فيها ٢٪ وهي موريشيوس وقرغيزستان [١].

وقد أفادت برقيات دبلوماسية عبر موقع ويكيلكس أن إيران تعتبر من أكبر مهربي المخدرات في العالم. وقد أكد وزير خارجية أذربيجان أن عمليات التهريب بين أيدي أجهزة الأمن الإيرانية وأنه عندما تعتقل السلطات الآذرية مهربين إيرانيين وترحلهم إلى بلادهم كي يقضوا فيها أحكاماً بالسجن، يطلق سراحهم بسرعة [٢].

أما بالنسبة لقضية الدعارة، فقد ذكر راديو أوروبا الحرة [٣] استناداً إلى الرقم الرسمي هناك ٣٠٠ ألف امرأة من اللواتي يعملن كمومسات في إيران وطبقاً للصحف، العدد يرتفع بثبات، وقال رسول نفيسي، عالم الاجتماع وعميد كلية الدراسات في جامعة "سترايير" واشنطن DC، RFE /RL لخدمة الفارسية أن سبب زيادة الدعارة الآن: ضعف الاقتصاد، وارتفاع معدل الطلاق، واستغلال الفتيات اللاتي فررن من الأسر الفقيرة ولكن ليس لديهم وسيلة للعيش بشكل مستقل.

وتشير الدراسات إلى أن الدعارة بعد أن كانت منتشرة بين الفئة العزباء أصبحت منتشرة بين المتزوجات، كما أن سن البدء بالدعارة انخفض ليصل إلى ١٥ عاماً، في حين كان السن في العشرين سنة الأولى من الثورة ٣٠ سنة فما فوق، وكشفت الدراسات أن الدعارة كانت في السابق لسد احتياجات أساسية للمرأة في حين أصبحت اليوم لسد احتياجات ثانوية، وتذهب دراسات إلى أبعد من ذلك وتقول أن السن انخفض إلى (٨-١٠) سنوات، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة في مجلس الشورى.

وقد أقر تقرير إيراني نشر لأول مرة عام ٢٠٠٠ بوجود ظواهر الدعارة وتعاطي المخدرات وأنها في ازدياد بين شباب إيران، وقد كتب التقرير محمد علي زام رئيس الشئون الثقافية والفنية في طهران، وهو يعد شخصية ذات نفوذ، وقد وجد التقرير زيادة حادة في المشكلات بين عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، أما بالنسبة للصلاة فقد ذكر التقرير أن ٧٥٪ من

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٤-٩-٢٠٠٥ العدد ٩٧٩٧.

(٢) موقع بي بي سي أونلاين، ٧-٧-٢٠٠٠.

(٣) راديو أوروبا الحرة، بواسطة آزام جورجن وشارلس ركنجل في ٧-٨-٢٠٠٢.

عدد السكان، ونحو ٨٦٪ من الطلاب الشباب لا يؤدون الصلوات[١].

هنالك أرقام تتحدث عن عشرة ملايين إلى ١٥ مليون فقير في إيران[٢]، وقد تحدث عن اتساع رقعة الفقر في إيران عالم الاجتماع والاقتصاد الدكتور محمد جواد زاهدي الذي نشر بحثاً موسعاً حذر فيه من "تسونامي فقر"[٣] يهدد الجمهورية الإسلامية، وعلل ذلك بغياب المساواة والفساد الإداري وارتفاع التضخم إضافة إلى ضعف القطاع الخاص وشيوع الفساد الأخلاقي والاقتصادي وساهم غياب مظلة الرعاية الاجتماعية في جر الطبقتين الدنيا والمتوسطة إلى حافة الفقر ولا شك أن الفقر سبب في عدد من المشكلات الاجتماعية الأخرى كالإدمان والإجرام والدعارة، وبناء على مؤشرات معتمدة للكسب والعمل من قبل البنك الدولي لعام ٢٠١٠ احتلت إيران المرتبة ١٣٧ من بين ١٨٧ دولة.

وتأتي مشكلة سكان العشوائيات في إيران كإحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الإيراني، ويقدر سكان العشوائيات بخمسة ملايين نسمة، وتقدرها دراسات أخرى بعشرين مليوناً، ولا شك بأن وجود مثل هذه العشوائيات سيكون مرتعاً لتفريخ الجريمة، وتشير دراسة أجريت على هذه الفئة في المناطق القريبة من طهران إلى أن ٥٩٪ منهم من مرتكبي الجرائم.

شعرت إيران في منتصف عام ٢٠١٠ أن التعليم في خطر وجاء هذا الشعور بعد أن أحست القيادات بفشل حكومات الثورة المتعاقبة في ترسيخ المبادئ الثقافية للثورة الإسلامية، لذلك أعلنت الحكومة الإيرانية عن "الوثيقة الوطنية للتربية والتعليم" من أجل أسلمة التعليم، واستغرق تدوين الوثيقة خمس سنوات، وقد أعلن عنها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

ليس من شك بأن الطهر والعفاف والاستقامة والفضيلة وزوال الفقر، وقيام العدالة والمساواة الخ... ، هي صفات يتوقع أن يتصف بها أي مجتمع يطبق الإسلام،

(١) سوريا الوعد، وثائق ويكيليكس، ٢٢-١-٢٠١١.

(٢) يرى علي عسكري المعاون الاقتصادي للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن غياب العدالة هو واحد من أهم أسباب هذه المشكلة، وذكر عسكري خلال جلسة مستديرة عقدتها التشكيلات الطلابية في شهر مايو ٢٠٠٨ أن ٢٠٪ من الإيرانيين تحت خط الفقر أي ما يصل إلى ١٥ مليون شخص.

(٣) محمد جواد زاهدي، «تسونامي الفقر وإضعاف التنمية»، الجزيرة نت بتاريخ ٢٠-٤-٢٠٠٨.

ويجعل الشريعة الإسلامية مرجعية له، بعد أن كان يرسف في منهجية مخالفة للإسلام، أو على الأقل نتوقع أن تتقدم وتزداد مساحة الطهر والعفاف والاستقامة والفضيلة فيه، وأن يزداد عدد الأغنياء والمكتفين ويقل الفقراء، وأن تقوم المساواة في المجتمع، وأن يصل كل مظلوم إلى حقه. هذا ما نتوقعه من المجتمع والدولة التي تطبق شريعة الله، لكننا كما لاحظنا لم يحدث هذا في إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية! فما السبب؟ إذا أردنا أن نعرف، فعلينا أن نبحث عن ذلك السبب في داخل المذهب الشيعي ذي التكوين الخاص، وأنا أرجح أن السبب يعود في رأيي إلى عاملين: الأول: هو طبقة الملالي، والثاني: هو مفهوم الولاية عند الشيعة وسنلقي الضوء على هذين العاملين، ونبين دورهما في إنتاج الفساد والرذيلة.

الأول: طبقة الملالي:

من الواضح أن إحدى مخالفات الإسلام للديانات التي سبقته وبشكل أخص المسيحية، هو إلغاء طبقة رجال الدين، وعدم وجودها في الإسلام.

فالمسيحية أقرت بوجود كنيسة ترعى أمور الدين، وأوجدت طبقة رجال الدين ترعى الكنيسة وتقوم بدور الواسطة بين المسيحي والله، ولا شك أن هذه الطبقة الكهنوتية التي كانت تعطي المغفرة للمسيحي وتحتكر فهم الدين، وتوزع النار على العاصين، وتعطي مساحات من الجنة لمن يدفع لها أموالاً أكثر الخ... ، ليس من شك بأن هذه الطبقة من رجال الدين كانت إحدى عوامل الفساد في المجتمع الأوروبي، والتي قامت عليها ثورة مارتن لوثر في ألمانيا، والتي أنشأت المسيحية البروتستانتية في مطلع القرن السادس عشر، ثم ثارت عليها مرة ثانية في نهاية القرن الثامن عشر في الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وأنهت تحالف الإقطاع مع رجال الكنيسة، وبدأت العصور الحديثة.

لقد ألغى الإسلام طبقة رجال الدين، واعتبر أن العلاقة بين العبد وربه يجب أن تتم بغير واسطة لذلك أدان القرآن الكريم المشركين الذين اتخذوا بعض الأصنام واسطة إلى الله فقال تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ (الزمر، ٣) وطلب القرآن الكريم من المسلم أن يدعو الله

فقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ (غافر ، ٦٠)

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ (البقرة ، ١٨٦).

وقد أشار بعض المفسرين إلى أنه ورد في القرآن الكريم بعد كلمة السؤال في معظم الآيات ﴿ قُلْ ﴾ من مثل ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ الخ... ، لكنه لم يرد في الآية السابقة التي يقول تعالى فيها ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى ﴾ فحذف كلمة قل، بل أعطى الجواب مباشرة فقال تعالى ﴿ فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ ﴾ ليلغي أي احتمال للواسطة بين العبد وبين الله.

إن اعتبار المسلم مسئولاً عن نفسه، وأنه مسئول عن أعماله، وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ ﴾ (الإسراء ، ١٤) وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (الزمر ، ٧) وأن عليه أن يطهر نفسه، ويوجه قلبه إلى الله، ثم أنه لا واسطة بينه وبين الله، وأن الله قريب منه يسمع نداءه، ويرى ضعفه ويلبي حاجته، إن هذه المعطيات تولد حيوية وفاعلية نفسية عند الإنسان لا تتولد عندما يركن إلى أن هناك من ينوب عنه، ويؤدي دورا عنه.

من الجدير بالذكر أن المذهب الشيعي يشترط على كل شيعي أن يرتبط بمرجعية شيعية معاصرة له، وأن يلتزم اتباعه، وأن يدفع له "خُمسَ أمواله"، وأن يتبعه في عباداته، وأن يستفتيه في حال طلب الفتوى، وأن يمنحه ولاءه، وبهذا أصبحت طبقة الملالي في المذهب الشيعي إلى حد ما، تقابل طبقة رجال الدين في الكنيسة المسيحية، وهي سبب رئيسي في انتشار الفساد والرذيلة في المجتمع الإيراني، وبخاصة أنها طبقة غنية بسبب "الخمس" الذي تأخذه من أتباعها كما ذكرنا، وقد لجأت الحكومة إلى التستر على فضائح رجال الدين، فهي تمنع نشر ما يتعلق بهم، وقد فعلت ذلك منذ بداية الثورة عندما بدأت تنتشر فضائح صادق خلخالي أحد قيادات الثورة عام ١٩٧٩م.

إن وجود رجل دين على رأس السلسلة الدينية التي ارتبط بها الشيعي ولدت أثرين سلبيين:

الأول: على الشيعي نفسه إذ قللت فاعليته النفسية لأنه يركن إلى هذا الملالي الشيخ في بعض الأمور.

الثاني: على المجتمع، إذ تنتج هذه الطبقة فساداً، وهذا ما ثبت في الوقت الحاضر وعلى مدار التاريخ في المجتمعات السابقة، فقد نقلت التقارير والدراسات والصحف والمجلات كثيراً من فساد طبقة رجال الدين في إيران لا يتسع المقام لذكرها وإحصائها.

الثاني: مفهوم الولاية:

لقد أقام الإسلام كيانه على جناحين هما: العقل والنقل، وعندما يستوي الجناحان تطير الأمة وتحلِّق، وتبدع، وعندما يحدث خلل في أحد الجناحين تهبط وتتعثر.

ونحن نعتقد أن الوحي قد انتهى بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه بقي علينا إعمال العقل في تطبيق الشريعة، والاجتهاد في إنزال الأوامر والنواهي التي أمرنا بها الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- على أرض الواقع بواسطة عقولنا، ولكن الشيعة يعتقدون بأن الوحي لم ينقطع، بل هناك اثنا عشر إماماً بعد الرسول -صلى الله عليه وسلم- كانوا يتلقون وحياً عن طريق الإلهام، وأن أقوالهم بمنزلة الوحي الذي هو استكمال للشريعة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، ليس هذا فحسب بل هناك مهدي منتظر، وهو الآن موجود حي يرزق، وهو يظهر لبعض الناس، يعلمهم ويُصوِّب لهم آراءهم، ويصحح لهم فتاويهم........، ليس من شك بأن مثل هذا الاعتقاد يرفع أقوالاً بشرية إلى درجة التقديس، ويفتح مجالاً للأوهام والخزعبلات والتبديل والخرافات الخ....

إن مفهوم «الولاية» جزء من «العرفان الشيعي»، وقد ذكر الدكتور محمد عابد الجابري[1] في دراسته عن «العقل العربي» أن العرفان الشيعي متأثر «بالموروث الهرمسي»، وهو قد التقى في ذلك مع هنري كوربان في كتابه عن «تاريخ الفلسفة الإسلامية» الذي قال فيه عن الشيعة « أنهم أول من تهرمس في الإسلام» ومن المعلوم أن «العرفان» بشكل

---

(١) انظر الجزء الثاني من كتاب «العقل العربي»، وهو يحمل عنوان «بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية»، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة (ص ٣١٧-٣٣١)

عام يعتبر أن المعرفة تأتي عن طريق «الكشف» وليس عن طريق «العقل» وهذا ما يفتح المجال لعالم الخرافات والخزعبلات والأوهام ويزيد من حجم اللامعقول ويضعف التعامل العقلي مع الأمور والمشكلات.

لقد جلب «مفهوم الولاية» للطائفة الشيعية انحرافين في مجال النقل والعقل: فهو في مجال النقل أضاف أقوالاً بشرية للأئمة الإثني عشر تحتمل الخطأ والصواب وهم اعتبروها وحياً غير قابل للخطأ، وهذا الانحراف الأول، وفي مجال العقل فإنه جرى تضخيم اللامعقول في المذهب الشيعي نتيجة ارتباط «مفهوم الولاية» بالعرفان الهرمسي وهذا الانحراف الثاني.

من الواضح -الآن- أن صورة إيران الاجتماعية ليست صورة وردية، فالثورة الإسلامية لم تقض على الدعارة والمخدرات والإدمان والفساد والتحلل الأسري وجرائم القتل التي ورثتها عن حكومة الشاه السابقة بل ازدادت الأرقام، وازدادت المشاكل الاجتماعية استفحالاً وهذا دعانا للبحث عن الأسباب في داخل المذهب الشيعي فوجدنا أنها تعود إلى عاملين: طبقة الملالي من جهة، ومفهوم الولاية من جهة ثانية.

ثالثا: المرتكزات الثقافية في المشروع الإيراني:

ليس من شك بأن الأمة الإسلامية أمة واحدة، ولعب العامل الثقافي دوراً رئيسياً في إظهار وحدتها بعد أن ضعفت العوامل الأخرى وبخاصة العامل السياسي إثر سقوط الخلافة، وإلغاء رمزية الخلافة العثمانية عام ١٩٢٦م في إقامة وحدة المسلمين.

وقد وصف القرآن الكريم الأمة الإسلامية بأنها واحدة مرتين فقال تعالى: ﴿ **إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ** ﴾ (الأنبياء، ٩٢) وقال تعالى أيضا: ﴿ **وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ** ﴾ (المؤمنون، ٥٢) وقد وعى الصحابة أهمية عامل الوحدة في تحقيق استمرارية وجود الأمة الإسلامية لذلك كانت إشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم بين دفتي مصحف واحد بعد أن فقدت الأمة عدداً من القراء في المعارك مع المرتدين، فاستجاب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لاقتراح عمر رضي الله عنه، وشكل

لجنة جمعت المصحف، ثم نسخ عثمان رضي الله عنه عدة نسخ من المصحف، فأرسل نسخة إلى كل من الشام والكوفة ومصر، ثم كان الاهتمام بتنقيط كلمات المصحف وتشكيله من أجل ضبط قراءته، وقد استهدفت هذه الجهود المحافظة على النص القرآني كما أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثم قامت جهود أخرى من أجل ضبط المعنى، فتولدت علوم متعددة من أجل المساعدة في ضبط المعنى منها: علوم المكي والمدني، وعلوم القرآن، والتفسير، النحو والصرف، ومعاجم اللغة....... ثم قامت جهود من أجل ضبط أحاديث وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم فتولدت علوم الحديث ومصطلحه، وتم تدوين كتب الصحاح والمسانيد والمعاجم الخ.... هذا استعراض سريع لبعض الجهود التي قامت بها الأمة من أجل خدمة القرآن والسنة اللذين هما عماد الوحدة الثقافية.

وقد قامت عشرات الدول على مدار التاريخ الإسلامي وسقطت من أمثال: دولة الأمويين والسلجوقيين والزنكيين والأيوبيين والطولونيين والإخشيديين والمرابطين والموحدين الخ... ، وقامت صراعات متعددة بين هذه الدول، لكن الأمة بقيت موحدة، لأنها ذات ثقافة واحدة، وذات لغة واحدة، وذات تاريخ واحد الخ.... وكان العلماء هم الذين يرعون هذه الوحدة ويقودونها.

ولقد تعرضت هذه الوحدة الثقافية لمحاولة التفتيت في العصر الحاضر، بعد سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٦ فقد اتهمت اللغة العربية – وهي من أهم عوامل الوحدة الثقافية – بأنها لغة لا تناسب العصر، وأنها صعبة الإملاء والنحو، لذلك دعا بعض الكتاب إلى الكتابة باللغة العامية وعلى رأسهم سلامة موسى في مصر، كما دعا بعضهم إلى استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي كما فعل سعيد عقل وأصدر ديواناً شعرياً بالحرف اللاتيني سماه ديوان (يارا).... وغير ذلك كثير.

كما اتهمت الحضارة الإسلامية بأنها حضارة نقل لا إبداع فيها وبأن دور المسلمين الحضاري كان نقل علوم اليونان إلى الغرب، ولا شك أن هذا القول فيه ظلم كبير لحضارتنا التي أضافت وطورت وأبدعت في كل مجالات الطب والفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء الخ.... كما شكك بعض الباحثين بمصداقية القرآن الكريم ومنهم

طه حسين الذي ذكر في كتاب «في الشعر الجاهلي» فقال: «للتوراة أن يحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن، لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة[1]».

وشكك باحثون آخرون بالسنة النبوية وبأن الأحاديث النبوية وضعت من أجل مصلحة الفِرق واتهم آخرون تاريخنا بأنه تاريخ استبداد الخ....

هذا ما حدث بين الحربين العالميتين، لكن موجة جديدة جاءت بعد الحرب العالمية الثانية تحمل صبغة «اشتراكية شيوعية» كانت أشد عداء لعامل الوحدة الثقافية، فقامت دول وأحزاب ذات نظام اشتراكي شيوعي في سورية ومصر والعراق والجزائر وليبيا والسودان والصومال الخ... ، تعتبر الدين عامل تأخر وانحطاط، لذلك يجب استئصاله من حياة الأمة، وأن كل الغيوب التي يتحدث عنها الدين من جنة ونار هي أفيون للشعوب يستعملها الأغنياء من أجل استغلال الفقراء، وأن المتدينين رجعيون مرتبطون بالرأسمالية لذلك يجب استئصالهم.

وبالفعل نشرت الأنظمة العربية هذه الثقافة المعادية للدين في مختلف أجهزتها الإعلامية، وبرامجها الدراسية، ومارست العنف والاضطهاد نحو المتدينين، وسجنت الكثير منهم، وطاردت بعضهم الآخر....، لكنها خسرت هذه المعركة في النهاية، لأن الدين الذي حاربته وهو الدين الإسلامي ليس كالدين المسيحي، فهو ليس دين خرافة وخزعبلات وأوهام الخ...، بل هو دين عقل وعلم، لذلك كانت الصحوة الإسلامية التي بدأت بعد نكسة عام ١٩٦٧، وعاد الدين ليأخذ وضعه في حياة الناس، فعادت النساء المسلمات للحجاب، وامتلأت المساجد، ونشأت البنوك الإسلامية، وراج الكتاب الإسلامي، ونشطت الجمعيات الخيرية الإسلامية في كل أصقاع الدنيا الخ...

لكننا فوجئنا بموجة جديدة من محاولة تفتيت الوحدة الثقافية بدأت من دولة إيران التي حكمها الخميني بعد ثورة ١٩٧٩ التي أسقط فيها حكم الشاه، ليعتلي الحكم في

---

(١) في الشعر الجاهلي، طه حسين، ص٢٦

١١-٢-١٩٧٩ ومن المؤسف أن قيادة الثورة أصرت أن تضع في الدستور الذي وضعته بعد قيام الثورة مادة تعتبر أن المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي لإيران إلى الأبد، وقد جاءت المادة لثانية عشرة كما يلي: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الإثنا عشري يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغيير» (١) وقد حاولت بعض القيادات الإسلامية مع الخميني وغيره من أجل ألا تكون هذه المادة بتلك الصيغة لأجل إبعاد الصبغة الطائفية عن إيران، لكنها أصرت على ذلك، مما يدل على تصميم الخميني ومن حوله على البعد الطائفي.

من الواضح أن المذهب الجعفري يقوم على قواعد وأصول وفقه يختلف عن مذهب أهل السنة والجماعة، إن لم يتناقض في بعض الجوانب، ونحن سنوضح الجوانب الثقافية التي يقوم عليها والتي تتناقض مع الجوانب الثقافية لأهل السنة.

الأصول التي قامت عليها فرقة الشيعة:

١- في مجال السياسة:

اعتبر أهل السنّة أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ترك اختيار الإمام للمسلمين، لذلك اجتمع المسلمون بعد وفاته في سقيفة بني ساعدة واختاروا أبا بكر رضي الله عنه، لكنّ الشيعة ترى أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم نصّ على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويَرْوُون في ذلك عدّة أحاديث أبرزها حديث غدير خم الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كنتُ مولاه فعليٌ مولاه اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق حيث دار، ألا هل بلّغت؟» (٢) قالها ثلاثاً حسب الرواية.

وتُنَظّر فرقة الشيعة لقضية الإمامة فتقول: «ليست الإمامة قضية مصلحة تُناط باختيار العامة وينتصب الإمام بتنصيبهم، بل هي قضية أصولية وهي ركن من أركان

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دليل وفهارس وضعها علي أنصاريان ص (٤٣-٤٤) دمشق ١٩٨٥

(٢) صحّح الشيخ ناصر الدين الألباني الجزء الأول فقط من الحديث «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣٠) حديث رقم (١٧٥٠).

الدين لا يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم إغفاله وإهماله وتفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمع الشيعة القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، وما كان في الدين الإسلامي أمر أهم من الإمام حتى تكون مفارقة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمّة، وإنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق. فلا يجوز أن يفارق الأمّة ويتركهم هملاً يرى كل واحد منهم رأياً ويسلك كل واحد منهم طريقاً ولا يواقع في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصاً هو المرجوع إليه وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعوّل عليه. وقد عين علياً في مواضع تعريضاً وفي مواضع تصريحاً» (١).

٢- في مجال أركان الدين:

اعتبرت الشيعة أنّ قضية الإمامة من أركان الدين بل أهمّها، ويروون حديثاً يقول: "بُني الإسلام على خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحجّ والولاية" وتضيف نفس الرواية: "وما نُوديَ بشيء مثل ما نودي بالولاية" (٢). ويروون حديثاً آخر عن الإمام الباقر يقول فيه: «بُني الإسلام على سبع دعائم: الولاية، والطهارة، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد» (٣).

والولاية في التصوّر الشيعي سلطة «إلهية» خصّ الله بها الأنبياء والأولياء سواء بسواء. ذلك أنّ كل الفرق بين النبي والولي، حسب ما يَرْوُونه عن جعفر الصادق هو أنّ النبي يحلّ له من النساء أكثر من أربع بينما لا يحلّ ذلك للوليّ.

٣- في مجال التشريع والفقه:

تلتقي فرقة الشيعة مع أهل السنّة في القرآن الكريم(٤)، ولكنها تختلف معها

---

(١) الشهرستاني، المِلَل والنِّحَل، ج١، ص١٤٦.

(٢) ذكر هذا النص موسى الصدر في مقدّمته لكتاب هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية.

(٣) النعمان، تأويل الدعائم، ص٥١.

(٤) لكن هذا اللقاء في القرآن الكريم تعرض لطعون كثيرة من قبل الشيعة، فهناك كتب وروايات وشخصيات تتحدث عن أن هذا القرآن الكريم محرف، وأن عمر وأبا بكر رضي الله عنهما حرفاه، وحذفا منه كثيراً من الآيات، وأن القرآن الكريم الصحيح سيأتي مع المهدي عند ظهوره.

بعد ذلك في بقية الأصول كالسنّة والإجماع والقياس، والمصادر الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسلة الخ...، فقد ألّف هشام بن الحكم رسالة تحت عنوان «نقض رسالة الشافعي» فهم لا يأخذون بالقياس، ويستنكرون القياس ويشنّعون عليه فيقولون: «أول من قاس إبليس عندما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، أمّا بالنسبة لمصادر السنّة الأخرى فإنّ الشيعة لا تعترف بمراجع الحديث السنّية كالبخاري ومسلم...، ولها مصادرها الحديثية كالكافي للكليني، وهم يشترطون أن يكون الحديث مروياً عن واحد من أهل البيت، وهم يعتبرون روايات الأئمة الإثني عشر في مرتبة الحديث الشريف، لأنها تأتي إلهاماً من الله، وتأتي من معصومين، وهي تكمل ما بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعتقد بعض الشيعة أن الإمام الثاني عشر الغائب يظهر في بعض الأحيان لأتباعه، ويفتي لهم في بعض القضايا والمعضلات، ويوجّههم إلى الصواب في هذه الفتوى، فمن الطبيعي أن تختلف الأحكام الفقهية في مجالات الطهارة والصلاة والصيام والزكاة بين الشيعة والسُّنة الخ... نتيجة الاختلاف التي تستند إليها الأحكام الفقهية.

وأن المشكلة تبدأ مع إيران عندما تصر على نشر مذهبها الشيعي في البلاد العربية والإسلامية ذات المذهب السني، وهنا تبدأ عملية التصادم والتفتيت للعامل الثقافي الذي هو العامل الأهم في المحافظة على وجود الأمة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الحركات الإسلامية السنية، وكثيراً من علماء أهل السنة، وبعض المؤسسات العلمية السنية رحبت بانقلاب الخميني ومدت يدها إلى قيادات إيران من أجل التعاون في مواجهة الأخطار التي تحيط بالمسلمين وبالذات الخطر الصهيوني والغربي.

لكن القيادات السنية تفاجأت بإصرار قيادات إيران على نشر المذهب الشيعي في البلدان العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية من مثل: مصر والمغرب والجزائر وتونس وسورية الخ....

وكان الشيخ يوسف القرضاوي أبرز المشايخ الذين مدوا يد التعاون لهم، وأعطى آراء معتدلة في مذهبهم، ووضع ممثلين منهم في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولم يسمع في البداية لبعض الآراء التي تتهمهم باستغلال الموقف الطيب، والعلاقة الطيبة من أهل

السنة باتجاه ترويج مذهبهم، وظن أن هؤلاء الناس الذين يحدثونه عن ذلك يبالغون، ثم تحقق من صحة دعواهم في مصر التي هي بلده، ومن هنا وجد أن هذا العمل ضار بالأمة، ويؤدي إلى الاختلاف والتفتيت الثقافي، في حين أن اجتماعنا ولقاءنا في الأصل من أجل عكس ذلك، ومن هنا دعاهم إلى إيقاف الدعوة إلى التشيع في البلدان ذات الغالبية السنية، على أن لا يدعو أهل السنة إلى التسنن في المناطق ذات الأغلبية الشيعية فرفضوا ذلك، ومن هنا غير الشيخ القرضاوي موقفه منهم. كذلك انقلب عليهم شيخ الأزهر أحمد الطيب عندما طلب من ملاليهم وقياداتهم الدينية أن يكتبوا كلمة وفتوى تحرم على أتباعهم سب الصحابة فرفضوا ذلك.

من الواقعتين السابقتين يتضح أن إيران مصرة على نشر مذهبها الشيعي في بلاد أهل السنة بمختلف الوسائل، وهي عندما تفعل ذلك فإنما تقوم بأضخم عملية تفتيت للعامل الثقافي في الأمة، وبذلك تتعرّى دعاوى إيران وحزب الله في لبنان إلى إقامة الوحدة الإسلامية، فهم يعملون على تدمير الوحدة الإسلامية وتفتيت كيان الأمة عندما يصرون على نشر مذهبهم الشيعي في بلدان متمسكة بالمذهب السني.

وقد اتبعت القيادات الإيرانية منذ عهد الخميني أسلوباً تدليسياً، فأظهرت حرصاً على القضية الفلسطينية من أجل أن تكسب قلوب المسلمين، وتستدر عواطفهم نحوها، لكي يساعدها ذلك على نشر مذهبها وقد قال الخميني لبعض المحيطين به بعد وصوله إلى طهران عام ١٩٧٩: «لا قيمة لكل سياساتنا، إذا لم يكن لنا يد في القضية الفلسطينية»، وهم عملوا على ذلك منذ اللحظة الأولى لذلك أقامت إيران علاقات مع كل المنظمات الفلسطينية، وفتحت لها أبوابها وأغدقت الأموال من أجل تحقيق الهدف الذي وضعه الخميني.

لكن الله فضحها وأوضح زيف دعواها في الحرص على القضية الفلسطينية، وأوضح انحراف سياستها في موقفين:

الأول: تعاونها مع المحتل الأمريكي، في احتلال العراق، فمن يحرص على قضية فلسطين، لا يقبل بتفكيك الجيش العراقي الذي هو أساس الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل، ولأن المستفيد الأول من احتلال أمريكا للعراق هو إسرائيل، وقد اتضح ذلك في خطط المحافظين الجدد الذين هم صهاينة أكثر من صهاينة إسرائيل.

الثاني: تعاونها مع النظام السوري المجرم، ودعمها له بكل الوسائل المالية والعسكرية واللوجستية والسياسية الخ... ، وهو النظام العلماني الطائفي الذي يذبح المسلمين ويدمر وجودهم، فأين حملة الرسالة الإسلامية كما يدعون!!! فكيف تستقيم هذه الدعوى؟!!!

في النهاية نقول: إن عامل الوحدة الثقافية عامل أساسي في بناء الأمة الإسلامية، وقد وعى الصحابة أهميته في تحقيق وحدة الأمة، فحرصوا على جمع آيات القرآن الكريم وعلى تشكيله وتنقيطه، وضبط نصه ثم ضبط معناه الخ.... وبعد أن سقطت الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ بقي عامل الوحدة الثقافية هو الأهم في الدلالة على وجود الأمة، وقد تعرض هذا العامل لثلاث محاولات تفتيت في القرن الماضي:

الأولى: بين الحربين العالميتين وكانت ذات توجهات ليبرالية رأسمالية.

الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية وكانت ذات توجهات اشتراكية شيوعية، فحاولت اقتلاع الدين من كيان الأمة.

الثالثة: تقودها الآن إيران من خلال إصرارها على نشر المذهب الشيعي في مناطق أهل السنة، وتبارك –بكل أسف– هذا التفتيت كل من أمريكا وإسرائيل.

الخلاصة:

إن إيران بلد ذو تركيبة ديمغرافية متنوعة الأعراق، لكنها لم تستفد من هذا التنوع، بل اصطدمت مع الأعراق الأخرى بسبب ظهور النزعة الفارسية في تطبيقاتها.

وكان يفترض أن تكون إيران بلداً مستقراً ينعم بالطهر والعفاف والفضيلة والمساواة والأمن والأمان الخ...، لكننا وجدناه يعاني من مشاكل كثيرة، فهناك: الإدمان والمخدرات والدعارة والفقر والعشوائيات والقتل والجرائم والتفكك الأسري الخ...، وبحثنا عن سبب ذلك من داخل المذهب الشيعي فوجدناه في أمرين: الأول: طبقة الملالي. الثاني: مفهوم الولاية.

ثم بينا أهمية عامل الوحدة الثقافية في بناء الأمة الإسلامية، وجدنا أن إيران تصر على نشر مذهبها الشيعي في مناطق أهل السنة، وهي عندما تصر على ذلك تقوم بتفتيت

عامل الوحدة الثقافية الذي هو أهم عامل في إظهار فاعلية الأمة الإسلامية في هذه المرحلة وهي عندما تفعل ذلك تلتقي مع إسرائيل وأمريكا.

المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني
في المنطقتين العربية والإسلامية

عبد الحافظ الصاوي
خبير اقتصادي

مقدمة

تفتقد المنطقتان العربية والإسلامية إلى مشروع تكاملي أو على الأقل تعاوني في الشأنين السياسي والاقتصادي. وأدى هذا الفراغ إلى سعى مشروعات أخرى لملء هذا الفراغ. ومن هنا وجدنا المشروع الإيراني يتحرك في هذه المساحة، ولا يواجه إلا جهوداً قُطرية، أو مشروعات بديلة، على رأسها في المنطقة العربية مشروع الأورومتوسطية، الذي يمثل دول الاتحاد الأوروبي. أو مشروع الشرق أوسطية الذي يهدف إلى دمج اقتصاد الكيان الصهيوني في المنطقة. أما باقي الدول الإسلامية فلديها انتماءاتها الإقليمية بحكم الجوار الجغرافي، مثل الدول الإسلامية الآسيوية التي تنتمي لتجمع الآسيان.

ويعتبر الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية، ويلعب النفط فيه دورًا كبيرًا، ويظهر ذلك من خلال سيطرة النفط على نسبة كبيرة من الصادرات الإيرانية. ومن هنا نجد أن الاقتصاد الإيراني لا يملك ميزة تنافسية بين الاقتصاديات العربية والإسلامية تمكنه من دور حاسم، يمكن له في أدائه الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أو على الصعيد الإسلامي.

إلا أن المتاح من بيانات يظهر أن هناك حالة من التوسع في حركة التجارة الخارجية لإيران على صعيد الدول الإسلامية غير العربية، بشكل أكبر منه مع الدول الإسلامية العربية، باستثناء دولة الإمارات العربية التي تعد الشريك التجاري الأول لإيران من بين الدول العربية والإسلامية.

وفي إطار المواجهات المستمرة بين إيران من جهة وأمريكا والغرب من جهة أخرى، تجد إيران مندوحة في التوجه نحو الدول العربية والإسلامية، وبذلك يتحقق لها هدفان، الأول تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل أمريكا والغرب.

والثاني التمكين لمشروعها الإقليمي في الشرق الأوسط.

وتهدف هذه الورقة إلى التعرف على مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، وذلك من خلال التعرف على إمكانيات الاقتصاد الإيراني، وكذلك العلاقات الاقتصادية لإيران مع كل من الدول العربية، بوجه خاص، ومع الدول الإسلامية بوجه عام.

أولا: الملامح العامة لأداء الاقتصاد الإيراني

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران ٣٣١ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٩، ويلاحظ أن الناتج المحلي لإيران قد شهد زيادة ملحوظة مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٦ حيث كان في حدود ٢٢٢ مليار دولار، أي أن قيمة الزيادة بلغت ١٠٩ مليار بين عامي المقارنة[١]. إلا أن معدل نمو الناتج قد شهد تراجعًا ملحوظًا خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، حيث كان ٢,٣٪ و ١,٨٪ على التوالي، مقارنة بمعدل نمو ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٧. ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإيراني.

ويأتي قطاع الخدمات على رأس القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٧٪، تليه الصناعة بنسبة ٤٣,٦ ٪، ثم الزراعة بواقع ٩,٤ ٪[٢]. وقد يبدو من الوهلة الأولى أن قطاع الصناعة يمثل وزنًا كبيرًا في مكون الناتج المحلي لإيران، ولكن البيانات التفصيلية تشير إلى أن الصناعات التحويلية لا تتجاوز نسبة ١١,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وباقي نسبة مساهمة قطاع الصناعة عبارة عن صناعات استخراجية، والتي يأتي النفط على رأسها. وبالتالي نجد أن القيمة المضافة للاقتصاد الإيراني من خلال مساهمة قطاع الصناعة متواضعة عند مقارنتها بدول إسلامية وعربية أخرى. ففي مصر تصل قيمة الصناعات التحويلية إلى ١٦,٦ ٪، وفي الأردن ١٨,٧ ٪،

---

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي،

http: //data.albankaldawli.org /indicator /NY.GDP.MKTP.CD

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١١، ص ١١٦.

وفي ماليزيا ١ , ٢٥ ٪، وفي إندونيسيا ٤ , ٢٦ ٪، وتصل في تركمانستان ٨ , ٣٥ ٪.

ويصل عدد سكان إيران نحو ٤ , ٧٥ مليون نسمة حسب بيانات عام [1] ٢٠١٠، وبلغت نسبة الأمية بين سكان إيران البالغين ١٨٪، أما البطالة فقد بلغ معدلها ٢ , ١٣ ٪ في عام ٢٠١٠. وقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ٤٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩، وبما يزيد عن معدل عام ٢٠٠٦ بنحو ١٦٠٠ دولار. إلا أن معدل التضخم يصل إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٠، بعد أن وصل إلى ٥ , ٢٥ ٪ في عام ٢٠٠٨.

وعلى صعيد الصادرات السلعية لإيران نجد أن عام ٢٠٠٨ يعد من أفضل المعدلات حيث وصلت الصادرات السلعية فيه إلى ٩ , ١١٦ مليار دولار، ثم تراجعت الصادرات السلعية إلى ٣ , ٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ولم يكن أداء الواردات السلعية لإيران ببعيد عن أداء الصادرات السلعية فقد وصلت الواردات في عام ٢٠٠٨ نحو ١ , ٧٠ مليار دولار، ثم تراجعت إلى ٤ , ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ويمثل البترول النسبة الأكبر في الصادرات الإيرانية حيث وصل لـ ٨٠٪ من حجم الصادرات في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، كما تعد إيران الدولة الثانية في منظمة الأوبك بعد السعودية من حيث حجم إنتاج البترول. أما الواردات فتأتي العدد والآلات ووسائل الانتقال على رأس قائمة الواردات الإيرانية بنحو ٤ , ١٦ مليار دولار، ثم الحديد والفولاذ بنحو ٨ , ٨ مليار دولار، ثم مشتقات البترول بنحو ٤ مليار دولار.

ومن الملاحظات الإيجابية تراجع الدين العام الخارجي لإيران حيث وصل إلى ٤ , ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٣ , ١٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وكذلك يتميز الوضع الاقتصادي في إيران بوجود معدلات جيدة على صعيد المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تصل إلى نحو ٣٨٪.

ويعكس الأداء السياحي لإيران حالة التوتر السياسي الإقليمي والدولي التي تعيشها منذ سنوات، فحسب البيانات الخاصة بالفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨، تبين أن

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٠، ص ٧٣.

أفضل عائد سياحي تحصلت عليه إيران خلال هذه الفترة، كان في عام ٢٠٠٨ بنحو ١,٩ مليار دولار. وأن أفضل الأعوام من حيث عدد السائحين كان في عام ٢٠٠٦ حيث وصل عدد السائحين إلى ٢,٧ مليون سائح(١).

ويمكن رصد بعض المؤشرات الدالة على أثر انغلاق الاقتصاد الإيراني وتأثير العقوبات المفروضة عليه من قبل أمريكا والغرب خلال السنوات الماضية، من خلال انخفاض معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي حققت أحسن أداء لها في عام ٢٠١٠ بنحو ٣,٦ مليار دولار بعد أن كانت في حدود ١,٦ مليار دولار على مدار السنوات السابقة لعام ٢٠١٠. كذلك تسيطر الدولة على النصيب الأكبر من النشاط الإنتاجي وكذلك مؤسسات التمويل(٢).

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية الإيرانية العربية

تعتبر اقتصاديات كل من الدول العربية وإيران من الاقتصاديات المتنافسة التي تكون نتيجة التعاون الاقتصادي بينهما ضعيفة، فالجانبان يصدران سلعاً أولية مثل النفط وبعض السلع الزراعية، أو السلع الصناعية التقليدية، والكيماويات، وغيرها، ويستوردان العدد والآلات ووسائل النقل، بالإضافة إلى تكنولوجيا الصناعة والاتصالات.

وتشير بيانات التجارة الخارجية لإيران أن هناك ثلاث دول عربية من بين أكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية، وهي الإمارات بنحو ٢,٣ مليار دولار، والعراق ٢,١ مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بنحو ٤٥٤ مليون دولار. أما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية واحدة وهي الإمارات العربية بنحو ١٢,٩ مليار دولار. وبذلك تعتبر الإمارات

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.. الآفاق والتحديات ٢٠١٠، ص ٣٢ و٣٣.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، أثر العقوبات على علاقات إيران العربية، الجزيرة نت،
http://aljazeera.net/Home/GetPage/f138ebfe-da19-4e0b-ade7-9c3d3ee6ff34/6a06ad6a-4c67-4add-b4ba-2994edef548d

أكبر شريك تجاري عربي لإيران، وثاني شريك تجاري على مستوى العالم، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران بحجم تعاملات يصل لنحو ٢٨ مليار دولار، فقد بلغت الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي إلى إيران ١٨,٤ مليار دولار بينما يستورد الاتحاد الأوروبي بترول إيراني بنحو ١٠,٣ مليار دولار(١).

ولابد أن نأخذ في الاعتبار أن ارتفاع حجم التعاملات التجارية بين إيران والإمارات يأتي كنتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وتعد الإمارات بمثابة دولة ترانزيت، فليس كل ما تستورده الإمارات من إيران لاستهلاكها المحلي، فجزء كبير منها يعاد تصديره للخارج. ولا يتوقف الأمر على الحركة التجارية بين البلدين فقط بل يمتد ليشمل استثمارات إيرانية في دبي تصل إلى ٣٧ مليار دولار وفق بيانات ٢٠٠٧، وبشكل عام تعتبر الاستثمارات الإيرانية الخارجية التواجد في الإمارات وعلى وجه التحديد بإمارة دبي ملاذ آمنا في ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل أمريكا والغرب.

ومنذ حدوث استقرار نسبي في العراق، شهدت العلاقة بين البلدين نشاطًا ملحوظًا على الصعيد الاقتصادي، وبخاصة أن الاقتصاد العراقي فقد جزءًا كبيرًا من بنيته الأساسية، واعتمد على الاستيراد في كثر من احتياجاته. وبالتالي مثلت التجارة المباشرة، وتجارة الحدود جانبًا لا يستهان به. وفضلًا عن هذا الحركة السياحية بين البلدين والمتمثلة في السياحة الدينية للمزارات السياحية والمدارس الدينية في كلا البلدين.

ونجد أن علاقات إيران التجارية مع الدول العربية غير الخليجية هاشة وضعيفة، فوفق بيانات صندوق النقد الدولي نجد أنه في أحسن الأحوال يصل حجم العلاقات التجارية لإيران مع سورية ١,٢ مليار دولار، منها ١,١ مليار صادرات إيرانية إلى سورية، أي أن العلاقة التجارية في صالح إيران، إلا أنه ومنذ وقوع أحداث الثورة السورية شكلت المساعدات الاقتصادية الإيرانية للحكومة السورية سندًا قويًا.

ثم الأردن الذي تبلغ الصادرات الإيرانية إليه ١٢٦ مليون دولار وتستورد إيران منتجات لبنانية بنحو ١١٢ مليون دولار (وفق بيانات ٢٠٠٨)، أما مصر فقد بلغت

(١) صندوق النقد الدولي، إحصاءات اتجاهات التجارة 2008.

الصادرات الإيرانية إليها ٤٢ مليون دولار، وتستورد إيران منتجات مصرية بنحو ١١٠ مليون دولار. ويرجع ضعف العلاقات التجارية بين مصر وإيران إلى حالة التوتر السياسي بينهما منذ سنوات طويلة، على الرغم من فرص التعاون الممكنة وبخاصة في مجال السياحة حيث تمتلك مصر عددًا كبيرًا من مزارات آل البيت التي يمكن أن تجتذب عددًا كبيرًا من السائحين الإيرانيين.

وعلى الرغم من أن إيران من الدول المصدرة للنفط ومن الأعضاء البارزين في منظمة "الأوبك"، إلا أن علاقاتها مع الدول العربية المستوردة للنفط محدودة، ولا تكاد تذكر، حتى في ظل المساعي الإيرانية لتسويق نفطها بأسعار منخفضة، لتفادي الآثار السلبية المفروضة في إطار العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل أمريكا والغرب.

والملاحظ أيضًا أنه لا يوجد تنسيق يذكر بين منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوابك) وإيران فيما يتعلق بالسياسات النفطية لدول المنطقة. بل في كثير من الأحيان تتعارض السياسات النفطية للطرفين تجاه سوق النفط، وبخاصة في فترات الأزمات. حيث تسعى إيران إلى الاستفادة من هذه الأزمات لتعظيم العائد من مبيعات النفط، إلا أن الدول النفطية العربية تسير عكس هذا الاتجاه وتعمل على أسعار توازنية من وجهة نظرها، تتعارض مع المصالح الإيرانية.

ثالثًا: العلاقات الاقتصادية الإيرانية الإسلامية

تظهر البيانات بالجدول أدناه أن التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي تشهد تطورًا ملحوظاً، فبعد أن كانت لا تتجاوز ٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٣٣,٢ مليار دولار. وهو ما يعني أن تجارة إيران مع دول العالم الإسلامي قد شهدت زيادة قدرها ٢٨ مليار دولار عند المقارنة بين أداء عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وبنسبة تقدر بنحو ٦ أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وعلى مدار الفترة التي تغطيها بيانات الجدول نجد أن هناك عجزًا بالميزان التجاري لإيران مع دول العالم الإسلامي يتراوح ما بين ٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ و٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ويعد ذلك أمرًا طبيعيًا في ظل هذا العدد الكبير من الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (٥٧).

ووفق بيانات عام ٢٠١٠ وصلت التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي ٣٣,٢ مليار دولار، بما يعادل نسبة ٦,١ ٪ من إجمالي التجارة البينية للدول الإسلامية في نفس العام، والتي بلغت ٥٣٩ مليار دولار.

وتحتل إيران المرتبة السادسة في قائمة الصادرات البينية للدول الإسلامية، ويسبقها في هذا الترتيب السعودية والإمارات في المرتبة الأولى والثانية على التوالي، ثم ثلاث دول إسلامية غير عربية وهي تركيا، وماليزيا، وإندونيسيا.

وتبلغ الصادرات الإيرانية للعالم الإسلامي في عام ٢٠١٠ نحو ١٣,٤ مليار دولار، وبما يمثل نسبة ٥,١ ٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول العالم الإسلامي لنفس العام والبالغة نحو ٢٥٧,٧ مليار دولار.

أما على صعيد الواردات البينية لإيران من الدول الإسلامية فقد بلغت في عام ٢٠١٠ نحو ١٩,٨ مليار دولار، وبما يمثل نسبة ٧ ٪ من إجمالي الواردات البينية لدول العالم الإسلامي لنفس العام والبالغة ٧ ٪. وتأتي إيران في المرتبة الرابعة في قائمة الواردات البينية، ويسبقها في هذا المجال تركيا، والإمارات، وإندونيسيا.

التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي

القيمة بالمليار دولار

العام	صادرات	واردات	إجمالي التجارة	الميزان التجاري
٢٠٠٠	٢,٢	٢,٤	٤,٦	– ٠,٢
٢٠٠٦	٩,٤	١٢,٥	٢١,٩	– ٣,١
٢٠٠٧	١٠,٧	١٤,٢	٢٤,٩	– ٣,٥
٢٠٠٨	١٤	٢٠,٦	٣٤,٦	– ٦,٦
٢٠٠٩	٧,٩	١٥	٢٢,٩	– ٧,١
٢٠١٠	١٣,٤	١٩,٨	٣٣,٢	– ٦,٤

الجدول من إعداد الباحث

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١١، ص ١٣٤ و١٣٥.

وعلى صعيد الدول الإسلامية غير العربية فتعد تركيا الشريك التجاري الأول بنحو ٨ مليار دولار، ويرجع هذا الرقم للتجارة البينية بين البلدين، إلى الواردات التركية من النفط الإيرانية، حيث تعد تركيا من الدول المستوردة للنفط، وبخاصة بعد نهضتها الصناعية خلال العقد الماضي. وتظهر الأرقام أن الميزان التجاري بين البلدين لصالح إيران بنحو ٧,٥ مليار دولار، بينما تصل الصادرات التركية إلى إيران بأقل من نصف مليار دولار. ولولا الظروف السياسية الإقليمية المتعلقة بسورية، واختلاف وجهة نظر كل من إيران وتركيا بشأنها، لزادت معدلات التجارة والاقتصاد بشكل عام بين البلدين. ويضاف إلى الشأن الإقليمي العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران، مما فرض على تركيا بعض القيود، وإن كانت تركيا قد تحللت من هذه القيود في فترات سابقة، بل سعت إلى توطيد علاقاتها بإيران اقتصاديًا، كنوع من الضغط على أوروبا لإنهاء مصالح تركية تتعلق بانضمامها للاتحاد الأوروبي، أو لمعالجة مواقف أوروبية وأمريكية سلبية تجاه تركيا. وهو ما صنف على أنه نوع من تعظيم المصالح في سياسة تركيا الخارجية.

وتأتي باكستان في الترتيب الثاني من حيث الشراكة التجارية من بين دول العالم الإسلامي مع إيران، بحجم تعاملات تجارية بنحو ١,٥ مليار دولار، وتأتي نتيجة الميزان التجاري لصالح إيران بما يزيد عن مليار دولار.

رابعاً: المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني

من خلال ما ذكر في الصفحات السابقة نجد أن العلاقات التجارية لإيران مع كل من الدول العربية والإسلامية، آخذة في النمو، وإن كانت الأرقام متواضعة، مقارنة بحجم العلاقات التجارية الخارجية للدول العربية والإسلامية مع بقية دول العالم. وهذه سمة رئيسة في علاقات دول الجنوب، أو الدول النامية، والتي تضم غالبية الدول العربية والإسلامية، حيث تقل التجارة البينية وبقية العلاقات الاقتصادية فيما بينها، بينما تتجه للزيادة مع الغرب وأمريكا. وفيما يلي نشير إلى المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية.

- تركز إيران في علاقاتها الاقتصادية على الصعيد العربي على دول بعينها على رأسها

الإمارات العربية، ثم سورية ولبنان والعراق والبحرين والكويت. حيث استطاعت إيران أن تستفيد من الجوار الجغرافي مع دولة الإمارات، والسياسات الاقتصادية الانفتاحية التي انتهجتها الإمارات على مدار السنوات الماضية. فزادت من الحضور البشري داخل الإمارات العربية. فحسب البيانات المنشورة فإن الإيرانيين يستحوذون على نسبة ١٢ ٪ من مشترى الوحدات السكانية التي تعطي حق الإقامة لفترة طويلة في الإمارات[١]. كما أن بيانات عام ٢٠٠٥ توضح أن نحو ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) شركة إيرانية أسست بدولة الإمارات، وأن عدد الأفراد الإيرانيين المقيمين بدولة الإمارات قد بلغ حتى ذلك التاريخ ٤٥٠ ألف نسمة[٢].

- ونفس المنهج تمارسه إيران في كل من لبنان وسورية والعراق، مستغلة في ذلك الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقلة في هذه الدول. إلا أن الملاحظ هو وجود قوي وموجه على الصعيد السياسي، وكذلك النشاط الاقتصادي لإيران داخل هذه الدول. وإن كانت الأرقام المنشورة على صعيد التجارة البينية لإيران مع هذه الدول لا تعكس حقيقة الواقع. فالواردات الإيرانية من العراق ولبنان وسورية، في عام ٢٠١٠ كانت على التوالي هي، ٩٣,٧ مليون دولار، ٤٣,٣ مليون دولار، ١٦,٣ مليون دولار، بينما كانت صادرات إيران للبنان ١٤,٦ مليون دولار، وسورية ٩٨٠ مليون دولار.

- تحرص إيران على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإسلامية غير العربية أيضًا، باعتبارها منفذاً للخروج من العقوبات الاقتصادية، كما هو الحال مع تركيا واندونيسيا وماليزيا. وكذلك بقية الدول الإسلامية بأوروبا الشرقية، باعتبار الامتداد الفارسي في هذه الدول.

- لوحظ على الممارسات الإيرانية منذ نجاح ثورتها في عام ١٩٧٩ أنها توظف العمل الخيري والتعليمي والإغاثي لصالح مشروعها بالمنطقة، وهو ما ووجِه باعتراضات ومواجهات في كل من مصر والسودان وماليزيا. وإن كان يحقق بعض النجاحات في

---

(١) د. عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور.. المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢، ص ٣٢.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والإعلام، تقرير الإمارات الاستراتيجي، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. ص ٢٥٦.

باكستان وبنجلاديش.

- تحاول إيران تسويق برنامجها النووي على أنه ثمرة لتقدم علمي واقتصادي، وبالتالي على الدول العربية والإسلامية أن تفتح أسواقها للمنتجات أو المشاركات الاستثمارية مع إيران. والحقيقة أن البرنامج ساهم فيه دول عدة، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي، وإن كان لا ينكر امتلاك إيران لعلماء متخصصين في هذا المجال.

- ثمة مدخل آخر عن التعاملات الاقتصادية لإيران مع بقية الدول، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية وهو رخص السلع الإيرانية مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى. ولكن هذا الأمر لا يرجع لمزايا تنافسية أو تقدم تكنولوجي للصناعة الإيرانية، بقدر ما يرجع لسيطرة الدولة على مؤسسات الإنتاج، وتقديم الدعم بصورة كبيرة للمؤسسات الإنتاجية. وبالتالي فأسعار السلع الإيرانية لا تعبر عن التكلفة الحقيقية، بقدر ما تعكس الدعم الحكومي.

- تروج إيران لسياحتها الخارجية المتجهة للدول الإسلامية، وعلى وجه الخصوص نحو مصر، لما تمتلكه من مزارات تخص آل البيت. كنوع من المداخل الاقتصادية للتمكين لمشروعها. إلا أن الموقف المصري رافض لهذه السياحة لما تحمله بين طياتها من عمليات ترويج للتشيع في مصر. وبخاصة أن الشعب المصري بفطرته محبٌ لآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثوب الذي يقدم به العرض الإيراني ثوب اقتصادي، إلا أن حقيقته ثوب سياسي ترويجي للمشروع الإيراني. ففي الوقت الذي تتوقف فيه مصر أمام السياحة الدينية القادمة من إيران، فإنها تسمح لطائفة البهرة، حيث يأتون من الهند وباكستان بأعداد ملحوظة كل عام.

خاتمة

يظل الحديث عن المشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، ضرباً من العبث، ما لم تكن هناك مشروعات عربية وإسلامية بديلة، تعكس هوية ومصالح المنطقتين. فلقد كان لفشل المشروع العربي على الصعيدين السياسي والاقتصادي الأثر الأكبر في تواري قوى إقليمية عربية مثل مصر والسعودية، وبروز كل من إيران وتركيا، كقوى فاعلة في المنطقة.

والعمل على مواجهة المشروع الإيراني تقتضي العودة إلى المشروع العربي، وأن ينظر إلى إيران على اعتبارها دولة يمكن استيعابها، لا محاربتها. في إطار المصالح الاقتصادية المشتركة، ولكن ليس على حساب الهوية العربية، وأن تكف إيران عن تصدير مذهبها الشيعي، الذي يعده المتخصصون أحد أدوات تمكين مشروعها القومي الفارسي.

ولدى كل من المنطقتين العربية والإسلامية ما يمكنهما من إنزال مشاريعهما الإقليمية على أرض الواقع، كما توجد قواسم مشتركة للمشروعين، تمكن لكل منهما. ولكن تبقى الإرادة السياسية حجر عثرة. مما يصرف الجميع إلى المعالجات القطرية لمواجهة المشروع الإيرانية وباقي المشروعات البديلة.

ولعل الظرف السياسي الحالي لكل من مصر وتركيا يجعلهما حجرزاوية في تفعيل المشروعين العربي والإسلامي على أرض الواقع.

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الإيراني يعيش ما يمكن أن نطلق عليه "اقتصاد أزمة" منذ عام ١٩٧٩ ونجاح الثورة الإيرانية. مما يجعل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية طي الكتمان داخل المجتمع الإيراني. ويتوقع أنه إذا ما خرج الاقتصاد الإيراني من هذه الحالة، فإنه سوف يواجه موجات اقتصادية عنيفة لمعالجة مشكلاته الداخلية، سواء فيما يتعلق بدور الدولة، أو استيفاء الأبعاد الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع الإيراني.

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: د. طارق خليل

- طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران والغرب

الدكتور احمد حقي

- إيران والتنافس الشرق أوسطي التقاء وتصادم المشاريع (تركيا واسرائيل)

علي حسين باكير

- تجليات المشروع الإيراني في لبنان جثث الدول لا تبني جبال المجد

علي الأمين

- الدور الإيراني في أزمة البحرين

ناصر الشيخ عبد الله الفضالة

طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران والغرب

الدكتور احمد حقي

هذه الورقة تتحدث عن طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران و الغرب حيث انتقيت أربع حقب زمنية ومكانية. الحقبتان الثانية والثالثة اعتمد ت فيها على الأرشيف البرتغالي والعثماني والموسوعة البريطانية إضافة إلى مؤلفات معتمدة أكاديمياً في الغرب وإضافة في المنطقة مؤلفين عرب ومؤلفين إسلاميين يتحدثون عن هذه الحقب الأربعة. الجغرافيا حاضرة في هذا الموضوع، وهي سبب المشكلة، تمدد المشروع الإيراني في جغرافيتنا. المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والخليج العربي سميت من قبل البريطانيين منطقة الجسر العربي.واعتمدت فيما بعد هذه التسمية وتم على أساسها سايكس بيكو.

الفرنسيون والبريطانيون في النظام العالمي القديم اتفقوا أن شمال أفريقيا حصة فرنسا بدون منافسة بريطانية والخليج العربي حصة بريطانيا دون منافسة بريطانية ولكن المنطقة المتنازع عليها هي الجسر العربي بلاد الشام و العراق و السبب هو : خط المواصلات القديم و الحديث الأمين الذي يتجاوز ثلاث عقد تتحكم فيه حركة التجارة الدولية نحو الهند والصين من خلال أوربا وهي مضيق باب المندب وقناة السويس بالإضافة إلى مضيق هرمز.

ومن لديه القدرة على السيطرة على هذه المنطقة لديه القدرة على السيطرة على جميع خطوط المواصلات. لذلك الصراع والمشروع الإيراني قديم قبل موضوع الإسلام. كان دائما عقدة نقص الهضبة الإيرانية وجغرافيتها وسكانها سلكوهم وعدم إطلالهم على البحر الأبيض المتوسط لذلك فهم على صراع دائم مع الروم.

و الروم أيضاً متمسكون بهذه النقطة وعندنا التوثيق الديني والتاريخي لذلك. و أن الروم هزموا في أدنى الأرض في البحر الميت وهذه في بلاد الشام والروم أعادوا الكرة

بعد سنين وأنا أتكلم تاريخياً وليس فقط بالقرآن. وهزم هرقل الفرس في موقعة في شمال العراق(نينوى) شمال العراق. المنطقة مترابطة تاريخياً وجغرافياً.

المحطة الأولى ستتكلم عن أول تحالف حقيقي عسكري واستراتيجي. ذكره الطبري وياقوت الحموي أشار إليه مستر(موير) في كتابه الخلافة وهو مؤلف بريطاني وتاريخ محمد والمماليك وتحدث عن هذه المعركة بتفاصيل واقتبس من الطبري معركة اسمها الفراض قريبة على البوكمال بين سوريا والعراق ويقول الطبري : قصد خالد الى العراق تخوم الشام وجزيرة العرب وافطر في رمضان تلك السفرة و اجتمع المسلمون بالفراض وحميت الروم واغتاظت واستعانوا بمن يليها من مسالح فارس:يعني (مسلحين من فارس) واستمدوا تغلب وإياد وكانوا من نصارى العرب أمدوهم و ناهضوا خالداً حتى صار إلى الفرات. قالوا له إما أن تعبر إلينا أو نعبر إليكم. خالد استذكر موقعة الجسر في الفرات مع الفرس التي كان فيها مشكلة في العبور فطلب منهم أن يعبروا إليه. النقطة الأساسية طلبوا منه أن يتنحوا فلم يسمح لهم. الروم في هذه اللحظة يتقاولون مع الفرس كلاماً مهماً. ويقولوا احتسبوا ملككم، هذا الرجل يقاتل على دين وله عقل. الروم طلبوا من فارس أن يتمايزوا، قال الروم امتازوا اليوم حتى نعرف ما كان من حسن أو قبيح وهذه تفيد بالسلوكيات المعاصرة، انهم يمتازون في فصل جيوشهم ولكن لهم هدف واحد. قتل في يوم الفراض في الطلب والمعركة (١٠٠٠٠٠). معركة كبيرة ولكن نحن نوثق القادسية واليرموك في فتوحات بلاد الشام ولا نعرف عن معركة الفراض. نجحت المعركة ولكن (موير) شك في عدد (١٠٠٠٠٠) ويذكر المؤرخون أن تعداد الفرس والروم مع تغلب واياد حوالي (١٥٠٠٠٠). وهي معركة في الحدود بين العراق وسوريا في المكان. هذه الموقعة بسبب انتهاء المشروع الكسروي وانتهى الصراع بين الروم والفرس ليأخذ حقبة جديدة ومحطة زمانية ومكانية أخرى نسلط عليها الضوء بسرعة وهي تحالفات الإيرانيين الصفويين مع البرتغاليين. البرتغاليون عندهم مشروع بعدما اكتشفوا رأس الرجاء الصالح استداروا نحو المحيط الهندي قاصدين الهند فطريقهم لابد أن يمر بالبحار الداخلة للمحيط الهندي وهما بحران مهمان الخليج العربي والبحر الأحمر وكذلك بحر العرب. وبدءوا بالصدام مع عمان (مسقط) التي كانت على مدنية وتحضر.

والقائد في هذه الحملة (الفونسودي البوكير) وهذا نبيل برتغالي له رؤية لا يستطيع إخضاع هذه المناطق إلا بالذبح و القتل لسكان هذه المناطق وتدمير هذه المناطق ويعتمد سياسة واضحة بالتحالف مع الصفويين.

ولذلك يعتمد الصفويون عليه بالتحالف ضد منظومتين سياسية و عسكرية في ذلك الوقت: العرب الساكنين بمواليهم المحلية و العثمانيين من خلفهم. والمحطة الزمنية كانت مترافقة مع الصراع العثماني الأوربي من ١٥٠٣ إلى ١٥٠٤ م

أما الحملة الثانية إلى ١٥٠٨ م أما الثالثة إلى ١٥١١م أما الحملة الرابعة الى١٥١٥ اغلق (الفونسو) جميع المنافذ التي تؤدي إلى المحيط الهندي. والأهم جزيرة هرمز التي لم يستطيع دخولها إلا بالاستعانة بالصفويين وكان مشكلته التي عانى منها في البحر الأحمر أن سفنه لم تكن تحمل المياه العذبة و المؤن. وفي منطقة الخليج العربي بعدما تحالف مع الصفويين واستطاع أن يتمكن من جزيرة هرمز و انفتح له الخليج العربي فيقول المؤرخون في الموسوعة البريطانية وكذلك موجود في الأرشيف البرتغالي أنه أسقط المدينة تلو الأخرى مثل خورفكان، قطر،البحرين وحاول أن يستولي على البصرة ولكن فشل بسبب المقاومة العثمانية من أهل البصرة ولكن نجح في جزيرة فيلكة وكان يعتمد سياسة القواعد الأمريكية. كان يبني قلاعاً في مسقط : الجيلاني والميراني حتى أسماها فارسية، وهذه القلاع كان يستمد منها المؤن من الفرس وهذا سبب نجاحه في الخليج. ماذا حصل في البحر الأحمر إنه نزل عند مصوع وحاول النزول عند عدن وفشل.وعندما نزل عند مصوع استطاع ان يعمل تحالفاً مع ملكة الحبشة هيلانا ذلك الوقت و كان يحاول أن يدخل البحر الأحمر. وكان أول بحرية أوربية تدخل البحر الأحمر قاصداً جدة. وكان يحاول أن يدخل إلى مكة لهدم الكعبة ولكن الأرشيف البرتغالي و البريطاني يذكر أن هذا ليس السبب الرئيسي.

وتقول تلك المراجع أن الفونسو يريد دخول المدينة المنورة لهدم قبر النبي صلى الله عليه وسلم و يأخذ جسده رهينة. حتى يتم التفاوض مع المسلمين وخروجهم من الأراضي المقدسة والسيطرة أيضاً على منابع نهر النيل ويحوله إلى البحر الأحمر ليسقط مصر ليتم السيطرة على مصر. وسبب فشله في الوصول إلى جدة : الله سبحانه بسبب

الرياح ونقص المياه و المؤن وبعد الصفويين عنه. ومن التحالفات و الرسل السفير الفارسي الذي وصل جزيرة هرمز وحمل الهدايا و المؤن١٥١٥. وكذلك السفير الذي وصل جزيرة كيرلا في الهند وبقي سفير الفونسو في تبريز و أصفهان لمدة عامين واسمه فيريرا.

أما الحقبة الثالثة، ومن المصادر التي اعتمت عليها: فاويندیش اوف بورترکرس امباير، و السيزر اف ذ سيت وهذا مؤلف في بريطانيا. الحقبة الثالثة هي الحقبة العثمانية الصفوية:تم ارجاع الجيوش العثمانية مرتين من فينا و بواسطة السلطان سليمان القانوني الذي سيطر على أسوار فينا ٣٦ ساعة. والحسم الذي أنجزه سليم الأول في مرج دابق مع المماليك كان بسبب العلاقة الدبلوماسية التي عملها الجنرال قانصو الغوري مع الشاه إسماعيل الصفوي وأدى بسليم الأول أن يغزو بلاد الشام ومصر ولذلك أخذ الخلافة والعهدة وهي البيرق و البردة والسيف وأصبح منذ ذلك الوقت خليفة المسلمين. وحقبة ابن سليمان القانوني هي حقبة الفتوحات و الاندفاعات نحو أوربا. والمؤرخ (هارد لام) يذكر في وثيقة ١٥٢٣ أن الرسل الموفدين من البندقية ذهبوا إلى الشاه في إيران ليحثوه على حرب الدولة العثمانية وأن هذه الحرب ستخفف الضغط عن مدينة(فينا) والبحر الأبيض المتوسط.و في ١٦ نيسان ١٥٢٣ الإمبراطور(شارلي كان)إمبراطور أسبانيا وألمانيا وهولندا واسقط فرنسا وسليمان القانوني أرجع فرنسا رسالة إلى إسماعيل الصفوي يحثه على التحالف.حتى أن السفير النمساوي قال: مالكم حل لهذا الطاعون أي الجيوش العثمانية التي اقتربت من حدود فينا إلا الجيوش الإيرانية. وبعض المستشرقين في بلجيكا يقول: لولا الإيرانيين لكنا نقرأالقرآن في بلجيكا.

هذه الفترة اتسمت بالصراعات ولكن يوجد نقطة مهمة أن نادر شاه جاء بعد سقوط الدولة الصفوية على يد الأفغان وأعلن نفسه شاهاً، وهاجم الأفغان في أراضيهم وأنزل بهم الهزيمة من جديد، وفرض المذهب الجعفري على الأذريين.لكن فشل في فرضه على الأفغان بسبب قيام ردة فعل الأفغان والاعتبار لمدنهم مثل قندهار. نادر شاه كان في ذلك الوقت قاطع طريق واستطاع ان يجمع في شيراز ٥٠٠٠ مسلح واستطاع أن يطرد الأفغان ويجلب الإيرانيين ولكن ليس تحت حكم الصفوي على الرغم من كونه

شيعي اثنا عشري. ولكن صاحب مشروع تقارب بين السنة والشيعة في مؤتمر النجف وهذا موثق. أما مراد الرابع أعاد الجيوش من فينا بعد سقوط بغداد مرة ثانية. وأريد أن اذكر نوعين من التعاون. عن طريق المدفعية ومشكلة الدولة الإيرانية المدفعية بوجه المدفعية العثمانية وكانت المدفعية العثمانية متفوقة و كانت المدفعية هي أسلحة الدمار الشامل.بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ذهب خبراء بريطانيون متخصصون في هندسة صب المدافع إلى طهماسب وعباس الصفوي وحلوا مشكلة تفوق المدفعية العثمانية عن طريق تطوير المدفعية الإيرانية، فيمتلك الإيرانيون أسلحة دمار في ذلك الوقت سببت هزائم متكررة هي التي رسمت الحدود الحالية بين العراق وإيران وهي خطوط وقف إطلاق النار بين الإيرانيين والعثمانيين نتيجة التفوق الإيراني.

أما التعاون الثاني هو مهندسون في عبور الأنهار. كانت هناك عوائق في عبور نهر دجلة. لذلك بنيت الجسور و طوقت بغداد عن طريق نادر شاه الذي لم يفلح بسبب انتشار الكوليرا بين الجيش الصفوي. اما المرحلة الرابعة : القجاريين حيث تم تسليم الاحواز قطر عربي كامل بشعبه بمقدراته باتفاق بين البريطانيين والقجاريين. وهنا عبارة في موضع فلسطين تعلمناها منذ الصغر وَهَبَ مالا يملك لمن لا يستحق لليهود نفس القصة مع الاحواز فهذه إطلالة كاملة على الخليج العربي كان يحلم بها الإيرانيون كما في قضية البحر المتوسط.واستشهد في الاحتلال الأخير للعراق محاضرة في مؤتمر أعمال الخليج وتحديات المستقبل ١٣/ ١/ ٢٠٠٤ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: يقول محمد علي ابطحي نائب الرئيس للشؤون القانونية لولا التعاون الإيراني لما سقطت بغداد وكابل بهذه السهولة. وفي ٨/ ٢ جريدة الشرق الأوسط نقلا عن رئيس تشخيص مصلحة النظام علي هاشمي رفسنجاني لولا الجيش الشعبي الإيراني الذي ساهم في دحر طالبان لغرقت أمريكا في المستنقع و ذلك في خطبة جمعة في طهران. ومذكرات رامسفيلد يتحدث عن اللجنة الأمنية بين بريمر والسفير كروكر وقاسمي قمي وحسن كاظمي قمي واجتمعت اللجنة ٢٨ / ٧/ ٢٠٠٥ واتخاذ قرارات استراتيجية وتوجت هذه القرارات بزيارة أحمدي نجاد إلى المنطقة الخضراء عن طريق مطار بغداد وكانت قاعدة أمريكية. وفي ٢/ ٣/ ٢٠٠٨ زيارة علنية في ظل الهيمنة الأمريكية ودخل

أحمدي نجاد المنطقة الخضراء دون ان يفتش في حين كان الحاكمون للمنطقة يفتشون قسرياً من قبل الأمريكان ودون أن تسلم النساء، ودخل نجاد وكأنه فاتح. وهذه الأحداث ليس قصة بل نمطية من خلال الدراسات العلمية أن الأحداث و الظواهر المتكررة تكون نمطية ويمكن ان تكون لها نظرية وأن تتحول إلى قانون إذا أثبتتها الوقائع الحالية أو السابقة. قانون العلاقات بين إيران عبر حثيين اخمليين كسرويين صفويين شاه شانيين خمينين خامنيئن والقادمين من بعدهم تحتم عليهم هذا السلوك الإجباري لهم بسبب الجغرافيا وتشكل العقلية السياسية ليس فقط عند الحاكم ولا يختلف إصلاحيون أو غيرهم وبسبب السلوك الجمعي للأمة الفارسية. المشكلة عند الأتراك مع الإسلام أخرجهم من البداوة إلى التحضر. أما الإيرانيون أرجعهم الإسلام من الأستاذية إلى مرتبة دونية مع العرب و الأتراك وسكان المنطقة.

إيران والتنافس الشرق أوسطي التقاء وتصادم المشاريع (تركيا واسرائيل)

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية

(USAK)

تتناول هذه الورقة التنافس الاقليمي الايراني مع كل من اسرائيل وتركيا من خلال مقاربة المشاريع حصراً. ويتم خلالها عرض المشروع الايراني في المنطقة أولاً والتعريف بأهمية مفهوم الاقليمية في الفكر الاستراتيجي الايراني والسياسة الخارجية، والتطرق الى ركائز تفعيل هذا المشروع الايراني، ومن ثمّ العمل بعدها على تحديد دوائر الالتقاء والاشتباك بين المشروع الايراني وكل من المشروعين الاسرائيلي والتركي عبر مقاربة الأهداف الاستراتيجية العليا لكل مشروع أولا ثم الانتقال الى مقاربة سياسات تحقيق هذه الاستراتيجية والمواضيع المنخرطة فيها.

وتهدف هذه الورقة بشكل عام الى التعريف بالمشروع الايراني بشكل أفضل واستناداً الى معطى بحثي علمي أعمق وبما يساعد على تحليله وتفكيكه وبالتالي على مواجهته بشكل أكفأ في العالم العربي. وقد تم إلحاق الورقة ببعض التوصيات، منها ما يتعلق بالاطار بشكل خاص ومنها ما هو أوسع منه بشكل عام.

ماهية المشروع الإيراني[1]

في الثمانينات من القرن الماضي، وضعت إيران لبنات مشروع «الإستراتيجية الوطنية- نظرية أم القرى»، ويعطي هذا المشروع لوضع إيران في العالم الإسلامي هالة

(١) للمعلومات والتفاصيل الواردة تحت هذه النقطة، راجع: علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا، فصل في كتاب عن تركيا سيتم نشره قريبا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

من القدسية (يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى) ، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبوليتكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.

وتؤكد هذه الإستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لطهران:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليمياً.

ويفسر محمد جواد لاريجاني النقطة الأخيرة بقوله أنّ هذه الإستراتيجية تحتم على إيران أن لا تحد حدودها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك.

وقد تم رفد هذه الإستراتيجية بواحدة أخرى تعرف باسم مشروع «الإستراتيجية الإيرانية العشرينية» (٢٠٠٥-٢٠٢٥). وهي وثيقة رسمية تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة. وفقا للإستراتيجية، فمن المفترض أن تحظى إيران بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً.

وبناءً على ما جاء في الوثيقة، فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)، وهو ما يعني:

- أن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا (تكرر الوثيقة استخدام هذا المصطلح كي تتجنب ذكر العرب مباشرة) بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية الاقتصادية ودورها الاتصالي.
- ستلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع

بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

ومن الملفت أنّ معظم هذه الطروحات لا تخرج عن الطموحات القديمة لإيران الشاهنشاهية ولكنها ومنذ عام ١٩٧٩ بدأت تأخذ طابعاً آخر عبر العباءة الإسلامية، فهي تختصر أيضا رؤية مفجر الثورة الإيرانية آية الله الخميني للطموح الإقليمي الإيراني وفق ما نقله عنه أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة «أبو الحسن بني صدر» الذي قال: «كان الخميني يقول إنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وكان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسورية ولبنان، وعندما يصبح سيداً لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي».[١]

الاقليمية في المشروع الايراني والسياسة الخارجية الايرانية

في اطار تناوله للفكر الاقليمي الايراني، يشرح محسن رضائي[٢] أثناء عرضه لـ«إستراتيجية الأمن القومي للبلاد خلال العقد القادم» معنى مصطلح «المنطقة» خلال حديثه عن هذه الاستراتيجية، فيقول: «عندما أتحدث عن المنطقة فهذا يعني جنوب غرب آسيا، التركيز على هذه المنطقة بالتحديد لأنني أعتقد أنّ لديها قدرات كبيرة تتعدى بحجمها منطقة الشرق الأوسط، كما أنّ تركيز الجهود على هذه المنطقة يوفّر قدرات كبيرة جدا في الحفاظ على الأمن القومي لإيران.

أمّا لماذا التركيز على منطقة جنوب غرب آسيا؟ وما الذي يميز هذه المنطقة عن غيرها من الاقليم المحيطة بإيران؟ ولماذا يعطي النظام الايراني هذه المنطقة اولوية دائما في

---

(١) مقابلة مع اول رئيس للجمهورية الايرانية بعد الثورة «أبو الحسن بني صدر»، الثورة الايرانية وأمريكا والعرب، برنامج «زيارة خاصة» الذي قدّمه «سامي كليب»، قناة الجزيرة، تاريخ بث الحلقة ١٧/ ١/ ٢٠٠٠. راجع أيضا للمزيد كتاب: علي حسين باكير، حزب الله تحت المجهر: رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع ايران واسرائيل، إصدارات الراصد، كتاب الكتروني، ٢٠٠٦. نسخة متوافرة على هذا لرابط:
http: //www.saaid.net /book/٩ /٢٧٥١.pdf

(٢) اللواء محسن رضائي، هو أحد رموز الثورة الايرانية، شغل موقع فائد الحرس الثوري الايراني سابقا، ويشغل الآن منصب أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام أحد أقوى مفاصل النظام الايراني، ترشح للرئاسة في عهد نجاد، يملك عددا من وسائل الاعلم المؤثرة داخل ايران منها (بازتان وملت ما).

أجندته الخارجية؟

يقول كيهان برزكار[١]: «من بين المناطق المهمة المجاورة لإيران في الشرق الأوسط، فإن لمنطقة الخليج أهميتها القصوى في التنمية والأمن ومصالح إيران القومية، و ينبغي أن تكون على رأس نشاطات سياسة إيران الخارجية. فالخليج هو الطريق الأساس لإرتباط إيران بالعالم الحر، ولتصدير الطاقة، واستيراد البضائع، وحفظ أمن الطاقة، ونقطة الاتصال بآسيا الجنوبية والشرقية. ومن ناحية أخرى فإن حضور إيران الفعّال في القضايا (السياسية والأمنية) للخليج «الفارسي»[٢] والعراق والعالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية و في علاقتها مع القوى الكبرى.[٣]

ويضيف: " ولما كانت قضايا إيران مرتبطة بالقضايا العالمية؛ فإن تقوية الإقليمية و زيادة مساحة دور إيران و نفوذها يمكنه أن يخدم أهداف التوسعة، و يدفع المخاطر الأمنية عنها".

إذاً، يعود اهتمام ايران في التركيز على الإقليمية لعدة أسباب لعل أهمها:

- حب البروز عالمياً، وبما يعكس احساسا بأنها قوة ليس إقليمية فحسب بل عالمية، لأن القوى تكون حاضرة غالباً في معظم الملفات ولذلك تجدها في كل القضايا، نووي – هرمز– الخليج– العراق – سوريا– لبنان– اليمن –...الخ، ولأن المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص ذات أهمية استراتيجية على المستوى العالمي وأعين

(١) كيهان برزكار هو مدير لمركز أبحاث ايراني (مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط) على صلة بوزارة الخارجية الايرانية وموجه للشرق الأوسط والعالم العربي تحديدا، ويصدر فصلية ايران والعرب التي يشرف عليها سيد حسين موسوي ويعتبر ابراهيم فرحات مستشارا لها. هذا المركز على صلة بمركز مموه (بمثابة ذراعه في العالم العربي) في لبنان تحت اسم آخر (مركز الدراسات الاستراتيجية) يديره سيد حسين موسوي نفسه ويشغل فيه ابراهيم فرحات منصب مستشار عام أيضاً، ويعتبر محمد نور الدين وطلال عتريسي من أبرز أعضائه، فالأول يرأس تحرير فصلية الشرق الأوسط التي تصدر عن المركز نفسه، والثاني يشغل منصب مستشار علمي.

(٢) ايراد هذا المصطلح هو للأمانة العلمية في النقل، ولا نوافق عليه من الأساس ولا نتبناه، وانما نستخدم الخليج العربي

(٣) اظر: كيهان برزكر، مكانة «الاقليمية» في سياسة ايران الخارجية، فصلية العرب وايران، عدد ٢٦، السنة ٨، شتاء ٢٠١١.

الدول دائما عليها، فإن انخراط في هذه المنطقة انما يخدم هدف ايران في البروز اقليميا ودوليا ويسرع منه.

- السيطرة الاقتصادية. بما يجعل من طهران قوة اقتصادية عالمية. فهذه المنطقة مرتبطة اقتصاديا بالعالم بشكل كبير عبر النفط أو عبر الممرات الاستراتيجية أو عبر التجارةوالاستيراد والتصدير، ومعظم دول المنطقة ضعيفة مقارنة بايران على مستوى الزراعة والتصنيع. فالسيطرة على هذه المنطقة تتيح لايران توسيع سوقها الخارجية بما يؤدي في النهاية الى بروز ايران كقوة اقتصادية اقليمية ويعطيها ذلك مفتاح التحكم بسلوك الدول الاخرى عبر المعاقبة الاقتصادية (مثال دبي والعراق وسوريا وبعض دول الخليج – مشاريع مياه أو غاز)..ورد ذلك في مشروع الاستراتيجية العشرينية.
- الرفع من وزنها السياسي على الصعيد العالمي. اذ انّ الاشتباك مع هذه المنطقة والتواجد الدائم فيها وفي قضاياها بطريقة أو باخرى سيجعل ايران شريكاً اساسياً مع القوى العظمى في الجلوس على طاولة المفاوضات. (ايران وامريكا – ايران وتركيا – ايران والاتحاد الاوروبي...ألخ) ، وهذا الأمر يرفع من شان إيران اوتوماتيكياً على الصعيد الدولي.
- الدفاع عن ايران خارج حدودها. فالاقليمية تشكل خط دفاع متقدم عن ايران والنظام الايراني، فهي تتيح لايران التوسّع وزيادة نفوذها وتأثيرها كما سبق وشرحنا من جهة، وهي تؤمن لها عمقاً دفاعياً في مواجهة المنافسين الآخرين من داخل الاقليم أو من خارجه. علماً انّ الوثيقة العشرينية كما سبق وذكرنا ايضا تشير بوضوح الى أن "ايران ستلعب دور قيادة النظام السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة (مع بعض القوى الاقليمية)، ولن تسعى الى المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية الا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينها"[1]!! يعني المقصود في الدول العربية التي تشكل مجرد ساحة لايران لخوض

(١) اظر أيضاً النص الذي نقله محسن رضائي عن الوثيقة وهو يورد نفس هذه الجملة. محسن رضائي، ايران والفكر الاقليمي، بازتاب، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٥، متوافرة بالعربية على هذا الرابط:
http: / /www.albainah.net /Index.aspx?function=Item&id=7237&lang=

مواجهة مع الخارج (العراق، اليمن، لبنان، فلسطين، سوريا، البحرين...الخ)

- السيطرة على المنطقة بعد تحقيق كل العناصر أعلاه.

ركائز تفعيل المشروع الايراني:

في سعيها لتطبيق مشروعها هذا، تعتمد ايران على سلسلة طويلة ومعقدة من الأدوات والسياسات والتكتيكات منها ما ينطلق من خصائص داخلية ومنها ما ينطلق من خصائص مرتبطة بالسياسة الخارجية، ومن الممكن أن تكون متشابكة في كثير من الاحيان. من هذه الادوات الرئيسية على سبيل المثال لا الحصر:[١]

١- الخطاب الديماغوجي (القضية الفلسطينية): وهو خطاب شعبوي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل وتعظيم شان فلسطين دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر، ذلك أنّ الغاية من هذا الخطاب تحريك الشارع العربي واستقطابه لخلق بيئة مهيّئة لتقبّل النفوذ الإيراني في العالم العربي تحت شعار مقاومة إسرائيل من جهة، ولزعزعة الأنظمة القائمة بغض النظر عن التوقيت عبر ضرب العلاقة بين النظام السياسي وبين الشعوب من جهة أخرى.[٢]

٢- تعزيز القدرات العسكرية: يعتمد النظام الايراني على تطوير قدراته العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية، ومنها الصاروخيّة وهي قدرات ذات طابع هجومي، إضافة إلى نيّته تطوير قدرات نووية كضامن رادع لبقاء النظام ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة.[٣]

---

(١) راجع :علي حسين باكير، ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟ السياسات الجيوبوليتكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، دورية مدارات إستراتيجية- مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد٣، مارس- يونيو ٢٠١١. أو

علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، على الرابط التالي:
http: / /alibakeer.maktoobblog.com /1599639 /

(٢) للاستزادة

(٣) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة: علي حسين باكير، مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، مركز الخليج للأبحاث/ مجلة آراء حول الخليج (الإمارات)، العدد ٦٣- كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩. متوافر على هذا الرابط:

٣- القدرات اللاتناظرية والأذرع: ويأتي ذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الإيراني وترجمته واقعاً عملياً. ولذلك نلاحظ انّه في البلدان والأماكن التي يتواجد فيها نفوذ إيراني، هناك حركات وأحزاب تمثّل هذا النفوذ بشكل رسمي وعلني وبتبعية عضوية وخاصّة عندما تكون شيعية كحزب الله اللبناني الذي أعلن أمينه علناً بأنّه يفتخر أن يكون فرداً تابعاً للولي الفقيه في إيران. امّا في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة، فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجّه قريب أو حتى امتطاء موجتها تحت شعار المقاومة لاستخدامها كـ (Proxy) فيما الهدف الحقيقي استغلالها للأجندة الإيرانية القوميّة الخاصة. بالاضافة الى التمدد في داخل الدول العربية عبر جهازه الاستخباراتي كفيلق القدس والحرس الثوري الذي يحرص على تعيين ضباط له في البعثات الديبلوماسية الإيرانية كالسفير الإيراني السابق للعراق "حسن كاظم قمي" والسفير اللاحق أيضا "حسن دانافار" وهم ضباط في فيلق القدس. دون أن ننسى الخلايا النائمة والمنتشرة في كل الدول العربية وآخرها ما كشفت عنه السلطات الكويتية ومثلها البحرينية قبل أيام.[١]

٤- البرغماتية: وتتيح له عقد صفقات مع القوى الكبرى بعد استدراجهم في مواجهات على الساحات العربية. ولنا في التاريخ عدد من العبر أهمها فضيحة ايران-جيت ، وأيضاً محاولات إنجاز ما عرف باسم "الصفقة الكبرى"[٢] مع الولايات الأمريكية.

---

http: / /alibakeer.maktoobblog.com /1599426 /

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) تناول الباحث (علي حسين باكير) هذا الموضوع بتفصيل كبير و دقيق -بعد رصد و متابعة لأشهر عديدة- في سلسلة مؤلفة من ثلاث تقارير نشرت في جريدة السياسية الكويتية، وكان اول من تناول هذا الموضوع بالتفصيل في العالم العربي تحت عنوان:

(المساومات الإيرانية - الأميركية... «إيران غيت» ثانية أم حرب خليج رابعة) -الصفقة الكبرى- بتاريخ ٦/ ٧/ ٨-٣-٢٠٠٧ يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل على الرابط التالي:

- الجزء الأول: http: / /alibakeer.maktoobblog.com /?post=235068

- الجزء الثاني: http: / /alibakeer.maktoobblog.com /?post=237089

- الجزء الثالث: http: / /alibakeer.maktoobblog.com /?post=239430

دوائر التقاء المشروع الايراني مع اسرائيل

يعتمد جوهر المشروع الاسرائيلي في المنطقة العربية على ثلاثة أهداف رئيسية منذ انشاء دولة اسرائيل وحتى اليوم، هي:

- تأمين دولة اسرائيل وإن استلزم ذلك شن حروب في داخل فلسطين أو في خارجها.
- الهيمنة على المنطقة وتكريس التفوق الاسرائيلي عبر القوة العسكرية أو عبر مشاريع متعددة اسرائيل الكبرى، الشرق أوسطية، الشرق الأوسط الكبير...الخ
- منع بروز أي قوّة في المنطقة العربية بما يقوّض الهيمنة او التفوق الاسرائيلي

واذا أمعنا النظر بهذه الأسس الثلاثة، سنلاحظ أنّها تشترك مع المشروع الايراني في عدد المحاور:

- ساحة العمل هي نفسها بالنسبة للمشروعين الاسرائيلي والايراني مع تركيز الأولى على دائرة الشام ومصر كاولوية قصوى، وتركيز الثانية على الخليج والعراق كاولوية قصوى.
- كلا البلدين يعتمد استراتيجية الدفاع عن نفسه خارج حدوده، ومرة أخرى في المنطقة العربية. فالاول يعتمد على التفوق العسكري الهائل، والثانية تعتمد على الأذرع الاقليمية والقدرات غير المتوازية في تحقيق هذا الهدف.
- كلا البلدين يرى أنه الأكفأ للسيطرة على المنطقة العربية

في طبيعة العلاقة بين ايران واسرائيل علينا ان نميّز بين الخطاب الاستهلاكي العام و الشعبوي (أي ما يسمى الأيديولوجيا هنا)، و بين المحادثات والاتفاقات السريّة التي يجريها الطرفان غالبا مع بعضهم البعض (أي ما يمكن تسميته بـ الجيو-استراتيجيا هنا)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المحرّك الأساسي للأحداث يكمن في العامل "الجيو-ستراتيجي" و ليس "الأيديولوجي" الذي يعتبر مجرّد وسيلة أو رافعة لكلا الطرفين.

بمعنى أبسط، يعتقد تريتا بارسي[١] أنّ العلاقة بين المثلث الإسرائيلي- الإيراني – الأمريكي تقوم على المصالح والتنافس الإقليمي وليس على الأيديولوجيا والخطابات والشعارات التعبوية الحماسية. واستنادا إلى الكتاب المهم الذي ألّفه، وعلى عكس التفكير السائد، فإن إيران و إسرائيل ليستا في صراع أيديولوجي بقدر ما هو نزاع قابل للحل.

وإذا ما تجاوزنا القشور السطحية التي تظهر من خلال المهاترات و التراشقات الإعلامية والدعائية بين إيران و إسرائيل، فإننا سنرى تشابهاً مثيراً بين الدولتين في العديد من المحاور بحيث أننا سنجد أنّ ما يجمعهما أكبر بكثير مما يفرقهما:[٢]

- كلتا الدولتين تميلان إلى تقديم أنفسهما على أنّهما متفوقتين على جيرانهم العرب (superior). إذ ينظر العديد من الإيرانيين إلى أنّ جيرانهم العرب في الغرب و الجنوب أقل منهم شأنا من الناحية الثقافية و التاريخية و في مستوى دوني. و يعتبرون أن الوجود الفارسي على تخومهم ساعد في تحضرهم و تمدّنهم و لولاه لما كان لهم شأن يذكر.

في المقابل، يرى الإسرائيليون أنّهم متفوقين على العرب بدليل أنّهم انتصروا عليهم في حروب كثيرة، و يقول أحد المسؤولين الإسرائيليين في هذا المجال لبارسي "إننا نعرف ما باستطاعة العرب فعله، و هو ليس بالشيء الكبير" في إشارة إلى استهزائه بقدرتهم على فعل شي حيال الأمور.

- إذا ما أمعنّا النظر في الوضع الجيو-سياسي الذي تعيشه كل من إيران و إسرائيل ضمن المحيط العربي، سنلاحظ أنهما يلتقيان أيضاً حالياً في نظرية "لا حرب، لا سلام".

---

(١) «تريتا بارسي» أستاذ في العلاقات الدولية في جامعة «جون هوبكينز»، ولد في إيران و نشأ في السويد و حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ثم على شهادة ماجستير ثانية في الاقتصاد من جامعة «ستكوهولم» لينال فيها بعد شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة «جون هوبكينز» في رسالة عن العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية وله مؤلف حول المثلث الايراني-الاسرائيلي- الأمريكي يعد من اهم المراجع الأكاديمية في العالم، وقد أجرى أكثر من ١٣٠ مقابلة مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، إيرانيين و أمريكيين رفيعي المستوى و من أصحاب صنّاع القرار في بلدانهم. إضافة إلى العديد من الوثاق و التحليلات و المعلومات المعتبرة و الخاصة.

(٢) راجع: تريتا بارسي، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨. للاطلاع على الملخص الذي نشره علي باكير عن النسخة الانكليزية للكتاب، أنظر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة المريكية:
http: //alrased.net /main /articles.aspx?selected_article_no=4791

الإسرائيليون لا يستطيعون إجبار أنفسهم على عقد سلام دائم مع من يظنون أنهم أقل منهم شأنا و لا يريدون أيضا خوض حروب طالما أنّ الوضع لصالحهم، لذلك فان نظرية "لا حرب، لا سلام" هي السائدة في المنظور الإسرائيلي. في المقابل، فقد توصّل الإيرانيون إلى هذا المفهوم من قبل، و اعتبروا أنّ "العرب يريدون النيل منّا".

- الأهم من هذا كلّه، أنّ الطرفين يعتقدان أنّهما منفصلان عن باقي المحيط ثقافياً و سياسياًو إثنياً، الإسرائيليون محاطون ببحر من العرب و دينياً محاطون بالمسلمين السنّة. أما بالنسبة لإيران، فالأمر مشابه نسبياً. عرقياً هم محاطون بمجموعة من الأعراق غالبها عربي خاصة إلى الجنوب و الغرب، و طائفيا محاطون ببحر من المسلمين السنّة.

أكثر من ذلك كلا البلدين يعتمد موقفاً متطابقاً وبتكتيكات مشابهة إزاء نفس القضايا في العالم العربي:

١- على صعيد عملية السلام: ترفض اسرائيل السلام العادل والشامل جملة وتفصيلا من خلال الشروط ومن خلال الأعمال على الأرض، وهذه نقطة في غاية الأهمية ذلك أنّ السلام الشامل والعادل من شانه أن يحجّم اسرائيل ويسحب منها ورقة التميّز الاقليمي والسمو على القوانين والمواثيق الدولية وينزع ورقة التفوق العسكرية التي تستخدمها ضد الآخرين ويحرمها من المساعدات المالية الخارجية التي تعتمد عليها (لاسيما من واشنطن) والأهم أنه يجعلها دولة عادية مما يجعل المواجهة بينها وبين غيرها اقليميا متكافئة من نواحي عديدة.[١]

في المقابل، تخشى ايران أن يؤدي أي سلام بين إسرائيل والعرب إلى تهميشها إقليمياً بحيث تصبح معزولة، فالسلام بين إسرائيل و العرب يضرب مصالح إيران الإستراتيجية في العمق في هذه المنطقة و يبعد الأطراف العربية عنها و لاسيما سوريا، مما يؤدي إلى عزلها استراتيجياً، وتفقد ركيزة من ركائز تنفيذ مشروعها كما سبق وذكرنا.

(١) لهذه النقطة راجع على سبيل المثال: علي حسين باكير، المبادرة الأمريكية للتسوية في عهد أوباما: اتجاهاتها وفرصها، مركز دراسات الشرق الأوسط/ مجلة دراسات شرق أوسطية (الأردن)، العدد ٤٩- السنة ١٣- خريف ٢٠٠٩.

ولهذا تسعى دوماً الى تأجيج الصراع بالوساطة وإفشال أي عملية سلام ممكنة (التقاء مصالح اسرائيلي-ايراني).[1]

٢- على صعيد البنية الاجتماعية للعالم العربي: تفتيت المجتمعات العربية والدول العربية من الداخل يعتبر أولوية لدي المشروعين الايراني والاسرائيلي، والمراجع لنشاط الدولتين على هذا الصعيد في العالم العربي منذ عقود وحتى اليوم سيلاحظ أنّ الأولى تعمل على سياسة اقليمية قوامها تفتيت المجتمعات العربية سياسيا على قاعدة الممانعة، وطائفيا على قاعدة شيعي-سني، وسنياً على قاعدة إخواني-سلفي. وأما الثانية فتعتمد نفس المنطق على اساس قومي- ديني - طائفي - أقليات.

٣- على صعيد الاستقرار الاقليمي: كلا البلدين يعتمد على سياسة "التوتير المضبوط"، الأول تحت عنوان "الممانعة" والثاني تحت عنوان محاربة "الإرهابين. فليس من مصلحتهم حصول فوضى شاملة تهدد أمنهم الداخلي، لكن التوتير المضبوط يستغلونه لتجييره في مكتسبات مشروعهم الاقليمي، ولذلك فان كلا البلدين لا يجد في عامل الاستقرار الاقليمي عاملا محفزاً لمشروعهم.

٤- على صعيد الازدهار الاقتصادي الاقليمي: كلا البلدين غير مهتم بذلك، فاسرائيل تعتمد اقتصاديا على صلاتها مع العالم خارج الاطار الاقليمي سيما (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، كذلك على المساعدات الاقتصادية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ناهيك عن التسهيلات. أمّا ايران فهي دولة نفطية، واقتصادها يعتمد بشكل أساسي على تدفق النفط ولا حاجة لها موضوع تكامل او ازدهار اقليمي شامل.

دوائر اصطدام المشروع الايراني مع تركيا

يقوم المشروع التركي على رؤية "العمق الاستراتيجي" وسياسة "تصفير النزاعات" التي صاغها أحمد داوود أوغلو وتم البدء بتطبيقها مع مجيء حزب العدالة والتنمية العام ٢٠٠٢. ويعتقد كثيرون خطأً أن توجّه تركيا إلى الشرق الأوسط يعني خروجها من الحيز

(١) تريتا بارسي، مرجع سابق.

الغربي وتخليها عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فيما يرى آخرون أنها هجرت الغرب لتسعى إلى "عثمانية جديدة" وهو أمر غير دقيق.

وتهدف السياسة الخارجية التركية إلى المساهمة في تحقيق الإستراتيجية الكبرى للبلاد (Grand strategy) بالتحول إلى قوّة عالمية مؤثّرة، والى أن تكون بحلول الذكرى المئة لاستقلال الجمهورية أي في عام ٢٠٢٣، لاعباً رئيسياً ومؤثراً على الصعيد العالمي، وضمن لائحة أقوى ١٠ دول اقتصادياً في العالم. فالاقتصاد يلعب في المشروع التركي دورا مزدوجا، فهو الغاية، وفي نفس الوقت هو الوسيلة التي من خلالها تسعى أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع. فالسياسة الخارجية في هذا الإطار لا تقوم على المحاور الإيديولوجية وإنما على المحاور الاقتصادية التي تربط المراكز الاقتصادية في تركيا مع الشركاء الإقليميين.[(١)]

فالمشروع التركي يركّز على مبدأين أساسيين كضرورة للنهوض بأنقرة كقوة إقليمية. الأول يتمثل بتحقيق الاستقرار الإقليمي، والثاني يتمثّل بتعميق العلاقات والروابط الاقتصادية. ومن الملاحظ أنّ دولاً عربية كثيرة تشترك مع تركيا في هذين الهدفين، فيما لا تبدي كل من إسرائيل وإيران درجة عالية من الاهتمام بتحقيق مشروع كهذا إلاّ من زاوية ضيقة وموقتة قد تتبدل في أي لحظة من اللحظات.[(٢)]

فإسرائيل مهتمة بالتركيز على البعد الأمني في المنطقة، وعلى إعادة فرض دورها كمنصّة أمنية للولايات المتّحدة، والحيلولة دون محاولة أي لاعب إقليمي النهوض من جديد من جهة، ودون تحقيق السلام الذي يحد من طموح تل أبيب ويكبلها من جهة أخرى. ولا شك في أنّ أدوات تحقيق الطموح الإسرائيلي تتمثل بالقوة العسكرية وسياسة التحالفات والمصالح مع الأميركيين والأوروبيين، وهذا المنطق كان سبباً في

---

(١) للمعلومات والتفاصيل الواردة تحت هذه النقطة، راجع: علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا، فصل في كتاب عن تركيا سيتم نشره قريبا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

(٢) راجع: علي حسين باكير، المتضررون من الدور التركي الصاعد، صحيفة النهار اللبنانية، عدد ٢٤٠٧٢، تاريخ: ١٣-٦-٢٠١٠، متوافرة على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599579

الاصطدام الذي حصل بين كل من اسرائيل وتركيا.[١]

أمّا إيران، فهي تحاول استغلال التحولات التي طرأت على المنطقة منذ عام ٢٠٠١ والتي تمثلت باحتلال أفغانستان والعراق، الأمر الذي شكّل فرصة تاريخية بالنسبة إليها وسمح لها بالخروج من القمقم الجيوبوليتكي الذي كان يشكّل كماشة تمنعها من التمدد وهي ترفض اي سلام كما سبق وشرحنا وتسعى الى صفقات دولية بشل موازي.[٢]

وعلى ذلك يلاحظ أنّ هناك تعارضاً كليّاً بين المشروعين الايراني والتركي من عدّة زوايا:[٣]

١- سياسة تركيا الخارجية تقوم على تحقيق "الاستقرار والأمن للجميع" بينما تقوم سياسة إيران على "التوتير المضبوط" في بعض الملفات والمناطق في الشرق الأوسط (لبنان، فلسطين، العراق، اليمن، الخليج..الخ) لتجيير نتائج هذا التوتر كورقة يتم التفاوض عليها مع القوى الكبرى وخاصة أمريكا.

٢- لا تنظر إيران بارتياح إلى اتفاقات الشراكة الإستراتيجية التي وقعتها تركيا مع العديد من الدول العربية ومن بينها منطقة الخليج والأردن ولبنان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقات التركية السورية سابقاً والتي كان من شأنها أن تخرج دمشق من الاحتكار الإيراني وتوفر بديلاً لها مما قد يعزل طهران في النهاية وهو ما سيحقق نفس المفعول في النهاية إذا نجحت أي وساطة تركية بين إسرائيل وسوريا مستقبلا. ونفس الأمر ينطبق على موقف ايران من تركيا حاليا ازاء دعم الأخيرة للشعب السوري

٣- أنّ صعود تركيا الإقليمي (شئنا أم أبينا، معه أو ضده) يقلّص عملياً من النفوذ

---

(١) لزيد من التفاصيل راجع ورقتي: محددات فهم العلاقة التركية-الاسرائيلية، مركز الخليج للأبحاث، ايار ٢٠١٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول التحول والمشروع التركي في المنطقة، انظر مقال علي حسين باكير، نشرته المديرية العامة للصحافة والمعلومات بمكتب رئيس الوزراء التركي بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠١٠، تحت: «عنوان الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي»، متوفر باللغتين التركية والعربية على هذا الرابط:
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534

(٣) راجع: المتضررون من الدور التركي الصاعد، مرجع سابق.

الإيراني، ويسحب البساط من تحت إيران في القضايا التي تستعملها لصعودها الإقليمي.

٤- تخوض طهران معركة التصعيد مع إسرائيل للحصول على مكاسب ذاتية بأوراق عربية وعلى أراض عربية، بينما تخوض تركيا معركة تحجيم إسرائيل بأوراق تركية وبمواجهة مباشرة دون التسبب بانقسامات عربية.

حاولت تركيا التخفيف من هذا التناقض مع أجندة إيران من خلال التوصل إلى اتفاق موضوعي بين طهران والغرب (الوساطة في الملف النووي، عدم التصويت لصالح عقوبات على طهران في مجلس الامن)، لكن بوجود نظام إيراني متطرف فقد يكون من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف، وقد أثبتت الأحداث التي تجري الآن في سوريا مدى التناقض بين المشروعين الايراني والتركي، علما أنّ أي تشخيص علمي وموضوعي كان ليصل الى هذه النتيجة قبل الآن، وهو الامر الذي توصلنا إليه سابقا من خلال عدد من الكتابات في الوقت الذي كان الجميع يتحدث فيه عن حلف "ممانعة" يضم تركيا إلى كل من ايران وسوريا وحزب الله.

خلاصة:

المشروع الايراني يستهدف المنطقة العربية في الصميم ومنها يستهدف كل دولة في تركيبتها الداخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لاسيما في الخليج والشام. هذا المشروع لا يختلف عن المشروع الاسرائيلي، لا بل إن خطره أكبر وأشمل ذلك أنّ هناك مناعة اوتوماتيكية لدى الشعوب العربية من كل ما يمتُّ الى اسرائيل بصلة، فيما لا يستطيع الجسد العربي تشخيص السم الايراني المتخفّي الذي يدخل اليه في وقت تكون فيه مناعته مسترخية وغير مهيّأة لمكافحته، وحتى لا نصل الى وقت يكون قد فات فيه الأوان، نأمل أن تكون الورقة ساهمت بتنبيه هذه المناعة الى هذا الخطر.

يبقى أن نقول وإن التقى المشروع الايراني مع الاسرائيلي فهذا لا يعني أن الصخب الاعلامي سينتهي أو انّ التهديد المتبادل سيزول، كما انّ اختلاف المشروع الايراني مع نظيره التركي لا يعني أنهما سيخوضان حرباً ضد بعضهما البعض، وهنا تكمن خطورة المعطيين، علينا ان نحذر من أن نكون مجرد ساحة، وأن نرتقي الى مستوى الفاعل الحقيقي لا المفعول به.

بعض المعطيات حول ايران:

☒ الرئيس مهما اختلف اسمه أو حزبه أو تياره فهو الرجل الثاني في النظام ومهمته مهمّة تنفيذية ويشرف عليه وعلى طريقة أدائه وتنفيذه للمشاريع القومية الرجل الأول والذي تدور حوله كافّة السلطات في النظام الإيراني التنفيذية والتشريعية والقضائية إضافة إلى العديد من المؤسسات الرديفة النظامية وغير النظامية المرشد الأعلى للجمهورية علي الخامنئي، لذلك لا يجب أن يكون هناك مراهنة كبيرة على تغيير الرئيس.

☒ المواضيع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية هجومية تدخليّة في جزء كبير منها في المحيط الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحاً وبراغماتية وتفهّماً في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي لأسباب متعلقة بمحاولة إنشاء محاور معاضدة لها. لكنّ ذلك لا يعني انّه لا يمكن ثني إيران عن سياستها العدائية وذلك إمّا من باب الارتقاء في القوة أو من باب اتّخاذ سياسات مشابهة لتلك التي تنتهجها ولكن باتجاه طهران نفسها هذه المرّة، وقد أثبتت التجارب تجاوب إيران مع مثل هذه الضغوط[١].

☒ السياسة الخارجيّة الإيرانية براغماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما انّ من شان أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.

☒ السياسة الخارجية الإيرانية غير تقليدية وتعتمد في تطبيق عناصرها شكلين أحدهما ظاهر علني شعبوي، والآخر ديبلوماسي غير ظاهر وغير معلن يعتمد الأبواب الخلفيّة وهو الأسلوب المفضّل لدى الإيرانيين عادة لحفظ ماء الوجه والحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتعتبر جلسات المحادثات التي تمت قبل غزو أفغانستان في العام ٢٠٠١، وقبل غزو العراق في العام ٢٠٠٣ من أهم المحادثات السرية التي حصلت

---

(١) الحرب العراقية-الإيرانية على سبيل المثال دفعت السياسة الخارجية إلى التحول نحو الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلاد. كذلك الإطاحة بالعراق بداية دفع إيران إلى تقديم عرض سرّي تقترح بموجبه الاعتراف بإسرائيل وتقديم تنازلات كبيرة لأمريكا مقابل التعهد بعدم الإطاحة بالنظام الإيراني والاعتراف بشرعية النظام وأحقيّته في تسيد النظام الإقليمي ودائرة نفوذه.

بين الطرفين.[1]

☒ المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدّد، له إطار معيّن وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات ومخرجات يتم إدارته وفقاً لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.

☒ السياسة الخارجية الإيرانية تعمد في كثير من الأحيان إلى تنفيس الاحتقان ضدّها كلما اضطرت إلى ذلك، لكن هذا لا يعني انّها تراجعت عن مشروعها فهناك فرق كبير جداً بين تغيير الهدف و تغيير الأسلوب، و ما تقوم به إيران دائماً هو تغيير الأسلوب و التكتيك و بقاء الهدف والاستراتيجية.

توصيات في التعامل مع المشروع الايراني

✓ الحفاظ على وحدة و تماسك النسيج الداخلي للدولة و الشعب في الوطن العربي و عدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه، و العمل على جمع مكوناته و تثبيتها على قاعدة قابلية الاندماج في الدولة العربية و ليس على قاعدة التفريق و الولاءات المتعددة. فالاستقرار الداخلي و الاجتماعي ضمن الإطار الطاغي لهوية المنطقة العربية الإسلامية شرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني التدخّلي والمهيمن.

✓ التركيز على أدوات تنفي السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة ووسائل اختراقها للمحيط الإقليمي من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، وتحديد حلفائهافي البلدان العربية وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع الإيراني.

✓ استخدام الوسائل و الأساليب و الأدوات المناسبة في تعريف المشروع الإيراني

---

(١) انظر اللقاء الإيراني ـ الأميركي: الدوافع والأهداف، علي حسين باكير، صحيفة المستقبل اللبنانيةـ العدد s1015، تاريخ ١١ آب ٢٠٠٧، على الرابط التالي

http: / /www.almustaqbal.com /storiesprintpreview.aspx?storyid=246133

– للمزيد حول ديبلوماسية الابواب الخلفية يرجى مراجعة: النفاق الإيراني تجاه العرب والمسلمين.. الخليج العربي مؤامرة صهيونيّة!!،علي حسين باكير، مفكرة الاسلام، ٨ يناير ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:

http: / /www.islammemo.cc /2005 /01 /08 /4883.html

والسياسة الخارجية المتّبعة لتنفيذه، سواء على المستوى العام الشعبي أو الخاص الرسمي فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجّه اليهم. ولا يجوز مقاربة الموضوع من الناحية الطائفية البحتة فقط، إذ يجب التركيز على جميع الأبعاد سواء القومية أو المصلحية أو الطائفية أو التاريخية كلّ حسب موقعه وظرفه.

✓ اعتماد مبدأ استغلال الأخطاء وكشف الصفقات السرية التي تقوم بها إيران مع من تدّعي خصومتهم وتوظيف ذلك في سبيل تعرية المشروع الإيراني ومواجهته عند الحاجة خاصة في الوقت الذي تركّز فيه طهران على الخطاب الديماغوجي الشعبوي.

✓ اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل و عدم الاكتفاء بموقف الدفاع. إذ انّ السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعاً بالضعف المفرط، و لذلك فإنّ خطوات مماثلة لتلك التي تتّخذها إيران تجاه العرب يساعد على إعطاء رسالة واضحة و سريعة.

✓ إثارة موضوع الأقليات العربية في إيران من الناحية القومية وموضوع السنّة من الناحية الدينية والعمل على دعم طالبهم المشروعة وحقوقهم خاصة إذا ما أصرت إيران على اتباع سياسة توظيف المكونات العربية المختلفة عن الأغلبية السائدة طائفيا، لمصلحتها كحصان طروادة، وذلك لإفهام إيران انّها ليست محصّنة وانّ ألاعيبها في اختراق شعوبنا و بلداننا ليست مسألة مجانية. كما ويجب تبني إستراتيجية إعلامية تذكّر بأنّ جزرنا في الإمارات مازالت تحت الاحتلال الإيراني، لا نقول تصعيد الوضع ليصل إلى حرب بسبب الجزر، و لكن نقول إبقاء هذه المسألة في ذهن الناس من خلال التركيز إعلامياً عليها كلما كان ذلك مناسبا.

✓ ضرورة مواجهة الدعاية التي تقوم إيران بترويجها حالياً من أنّ كل من يريد صدّ مشروعها فهو مع المشروع الأمريكي أو الصهيوني!! فهذا فخ تريد إيران أن توقعنا فيه من خلال الإيحاء بانّ كل من يناهض مشروعها يقف في مركب واحد. لكنّ الحقيقة هي أنّ المشروع الإيراني هو نفس المشروع الأمريكي و الإسرائيلي للمنطقة بل إنّ هذه المشاريع متكاملة فيما بينها و أي خلاف يظهر فيما بينها يكون على حجم الحصّة فقط.

✓ الحرص على عدم جمع الشيعة في سلّة واحدة.

- ✓ التركيز على التناقضات الإيرانية في المواقف من مختلف الملفات الإقليمية وعرضها في إطار مشروعها.
- ✓ تعريف و تبيان و كشف أدوات إيران و وسائل اختراقها للمنطقة من الناحية البشرية و المادية و المذهبية و الاجتماعية، و تحديد حلفائها في البلدان العربية و تحديد طرق و أساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران و عن سلبية التبعية لها.
- ✓ استخدام الوسائل و الأساليب و الأدوات المناسبة في مخاطبة الجمهور من العامة و الخاصة فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجّه إليهم.
- ✓ توظيف الأوضاع و التطورات و التعامل معها بشكل «ذكي» لكشف المشروع الإيراني و محاصرته والضغط عليه.
- ✓ اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل و عدم الاكتفاء بموقف الدفاع.
- ✓ إنشاء مركز أبحاث جامع هدفه دراسة ورصد السياسات السلبية الإيرانية تجاه المنطقة وتقديم الاقتراحات بشأن سبل معالجتها أو مواجهتها، و الاهتمام برعاية باحثين وإعلاميين عرب و دفعهم لإتقان اللغة الفارسية و ذلك لما في هذه النقطة من أهمية لجهة تناول ونقل وتحليل ونقد وكشف الأخبار والوثائق الإيرانية التي تكون باللغة الفارسية و التي يستعصي على عدد كبير من العرب فهمها أو ترجمتها.
- ✓ إنشاء لجان شعبية مشتركة من جميع الدول العربية للعمل بشكل جماعي عند أي عمل إيراني يمسنا، وإرسال رسائل إلى السفارات الإيرانية والمفوضيات الثقافية بشان ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء الدينية أو السياسية وذلك لكي لا يكون الأمر وكأنه رد فعل طائفي أو مصلحي معيّن، ولإظهار الثقل الجماعي في مواجهة المبادرات الفردية التي لا تؤدي الغرض المطلوب منها.
- ✓ إنشاء لجان مهمتها متابعة هذه السياسة بشكل دائم و تقديم تقارير بشأنها و العمل على تطويرها و تعديلها أو تغييرها متى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، أو إذا حصلت تغييرات أو تطورات على صعيد السياسة الإيرانية و أدواتها.

تجليات المشروع الإيراني في لبنان جثث الدول لا تبني جبال المجد

علي الأمين
رئيس القسم السياسي في جريدة البلد اللبنانية
رئيس تحرير مجلة شؤون جنوبية الشهرية

شكل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ بداية التحول النوعي في العلاقة الإيرانية مع الطائفة الشيعية في لبنان. ففي كل المراحل التي سبقت هذا التاريخ لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد خطت خطوات يظهر من خلالها أنها قررت الانخراط المباشر على الساحة اللبنانية سياسياً وعسكرياً، دون أن نقلل من أهمية أن الثورة الإسلامية كانت تلقى صدى في هذا البلد بين مؤيد ومعارض بين القوى السياسية. ولم يكن الاصطفاف المذهبي عنواناً للتأييد أو النبذ، لا سيما أن منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح تحديداً، وبحكم نفوذهما في لبنان في تلك المرحلة كانا من أشد المؤيدين لهذه الثورة، تأييد ما لبث أن بدأ بالتراجع مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية أواخر العام ١٩٨٠.

دخول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عبر سورية كان الرد المباشر على اجتياح إسرائيل لبنان، وعلى خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت. أكثر من أربعة آلاف عنصر استقروا في محافظة البقاع التي كانت تخضع بمعظمها للنفوذ السوري، حيث بدأ الحرس الثوري بتأسيس البنية العسكرية والأمنية والدينية والثقافية لحزب الله، والذي استمر حتى العام ١٩٨٥ تاريخ إعلان تأسيسه.

وكان عبارة عن مجموعات أمنية وعسكرية مرتبطة مباشرة بالحرس الثوري وينتمي أعضاؤها إلى المذهب الشيعي من المؤمنين بولاية الفقيه حصراً، وتعمل تحت إمرته وإدارته لتنفيذ عمليات عسكرية وأمنية في أكثر من اتجاه منها بدء المساهمة في عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. عمليات ضمت في ذلك الحين أطيافاً واسعة من مختلف التيارات اللبنانية والفلسطينية.

لكن ترافق تمدد النفوذ الإيراني في تلك المرحلة بلبنان مع سلسلة عمليات انتحارية، أهمها في العام ١٩٨٣ وهي استهدفت قوات المارينز التي كانت متمركزة في بيروت وقوة المظليين الفرنسيين والسفارة الأمريكية في بيروت.أدّت هذه العمليات إلى مقتل المئات من العسكريين والمدنيين والدبلوماسيين.

وبعد ذلك انطلق ما عرف بـ«خطف الرهائن الغربيين في بيروت»، وهي عشرات العمليات التي نفذت في معظمها على إيقاع العلاقة بين إيران والغرب وفي خضم الحرب العراقية الإيرانية وجرى صرف إطلاقهم في ملف العلاقة الإيرانية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ظلت السياسة الإيرانية تجاه لبنان تمر من خلال دمشق حتى بعد خروج الجيش السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥. وان شهدت هذه العلاقة تحت مظلة التحالف الثابت تراجعاً وتقدماً في نفوذ وقوة كل منهما في التحكم والإدارة. فيما شكل رحيل الرئيس السوري السابق حافظ الأسد بدء مرحلة جديدة عنوانها بدء تعاظم النفوذ الإيراني في لبنان وسورية أيضا. ترافق ذلك مع إنجاز تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية في العام ٢٠٠٠ والتي كان لحزب الله الدور الأساس فيه. وهو دور توفر له من إصراره على تحرير الأرض من جهة ومن دعم سياسي رسمي وشعبي لبناني، ومن رعاية سورية – إيرانية له فرضت من خلالها

على اللبنانيين حصرية المقاومة فيه، بعدما منعت، بالحرب وبالترهيب، وجففت مصادر دعم، تيارات مقاومة تنتمي إلى فضاءات إسلامية وقومية ووطنية منذ العام ١٩٩٠.

النفوذ الإيراني حاليا في لبنان

يستند النفوذ الإيراني اليوم في لبنان إلى جملة ركائز أساسية توفر له الغطاء والحضور والفاعلية في التحكم أو التأثير في العديد من القرارات الحكومية الاستراتيجية الأمنية والعسكرية أبرزها:

١- حزب الله والمقاومة:

تأسس حزب الله وفق أسس نظرية ولاية الفقيه. تلك النظرية التي تلزم المؤمنين بها بالولاء السياسي والفقهي إلى مرجعية ولي الفقيه في إيران.

وهو يُعتبر (ولي الفقيه) وفق هذه النظرية أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم. وهو بمثابة النبي أو الإمام المعصوم للمسلمين الشيعة المؤمنين بهذه النظرية اليوم. هذا إلى جانب الدعم المالي الإيراني الاستثنائي والوحيد، بحسب ما أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، حين قال: «كل ما لدينا من إيران». والى جانب تحقيق الإنجازات العسكرية والأمنية ضد الاحتلال

الإسرائيلي أمكن لإيران من خلال هذا الحزب وما يمتلكه من مقدرات عسكرية وأمنية ومالية مستقلة أن تمتد من خلاله إلى العديد من مفاصل الدولة وعلى امتداد لبنان وصولا إلى الحدود مع فلسطين المحتلة. وذلك باستقلال تام عن الدولة اللبنانية مع التمتع بحرية التحرك والمبادرة في قضايا سيادية.

٢- النظام الطائفي في لبنان:

عمدت إيران من خلال حزب الله إلى تغيير نوعي في البنية الدينية والثقافية في البيئة الشيعية طيلة العقود الثلاثة الماضية. فهي على سبيل المثال لا الحصر نجحت في تهميش علاقة فئات واسعة من المواطنين الشيعة مع الدولة مستفيدة من الانقسام الطائفي من جهة ومن فشل الحكومات المتوالية المشكلة بإرادة سورية في ترميم الشروخ الوطنية. ونجحت إيران في استمالة ولاء مئات رجال الدين اللبنانيين من خريجيها في مدينة قم الإيرانية، من خلال تنظيمهم في هيئات دينية تتبع للإشراف والتمويل الإيراني. سواء من خلال حزب الله أو عبر جمعيات دينية متصلة بإيران مباشرة. ونجحت إلى حد كبير في وضع اليد على جزء كبير من المؤسسات الدينية من مساجد وغيرها، من التي كانت تابعة للأوقاف الإسلامية الشيعية. وساهم في نجاح هذه الخطوة إلى حدّ كبير تهميش المؤسسة الشيعية الأم على هذا الصعيد، أي المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. ولعل عدم إجراء انتخابات لهيئاته المنتخبة منذ العام١٩٧٥ يعطي إشارة إلى التهميش وفقدان الفعالية لهذه المؤسسة.

٣- البوابة المسيحية:

استثمرت إيران قوة حزب الله الأمنية والعسكرية وعنوان المقاومة في اللعبة السياسية الداخلية، واستقطبت مجموعات لبنانية خائفة أو متحفزة لتتقوى بها داخليا. فهي عمدت، خصوصاً بعد ومع الخروج السوري من لبنان، إلى تبني معظم حلفاء سورية في لبنان من خلال توفير الدعم المادي من جهة وتوفير الغطاء السياسي لهم في لعبة التحالفات الطائفية، ونجحت في استقطاب جزء كبير من المسيحيين، أبرزهم التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون. فقد ساهمت علاقته مع إيران في توفير غطاء سياسي لا يستهان به لسياساتها الاستراتيجية في لبنان، لاسيما حماية خصوصية حزب الله الأمنية والعسكرية المنفصلة عن الدولة.

٤- المخيمات الفلسطينية:

لم تنجح السياسة الإيرانية تماماً في الإمساك بالمخيمات الفلسطينية، بسبب محاذير سورية كانت تمنع اليد الإيرانية من أن تستحوذ على هذه المخيمات من جهة، وبسبب عدم تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن مسؤولياتها السياسية والعسكرية من جهة ثانية. كما ساهم بروز تنظيمات إسلامية جهادية معادية لإيران في المخيمات، كعصبة الأنصار في لجم التمدد الإيراني. فيما شكل التحالف مع حركة حماس والجهاد الإسلامي تعويضاً للسياسة الإيرانية. وهي تتغير اليوم مع الأزمة السورية، لكن ذلك لم يمنع من أن تعمد إلى استقطاب بعض المجموعات الفلسطينية الناشئة وبعض الشخصيات الدينية والاجتماعية وحتى الأمنية.

٥- انكفاء مشروع الدولة:

لم يعد خافياً في لبنان، ولأسباب يختلف عليها اللبنانيون، أن النفوذ الإيراني في بيروت، لاسيما في امتداده العسكرية والأمنية عبر حزب الله، يتنامى بشكل مطّرد مع تراجع سلطة الدولة. ولئن كانت الحكومة الحالية في لبنان قد تشكلت بقوة السلاح وسطوة الحزب، فذلك لا يعني أن الحزب بات أقرب إلى الانخراط في عملية تأسيس

لاستراتيجية دفاعية تتيح للدولة اللبنانية استيعاب قدراته العسكرية تناغما مع شرعية احتكار القوة من قبل الدولة.

لا يمكن التسليم بمقولة أن خصوم حزب الله في لبنان هم من يمتلكون مشروعية الدولة. لكن من المؤكد أن الحزب، ومع مرور الوقت ووسط المشهد السوري اليوم، يبرز بوضوح كقوة إيرانية على شاطئ المتوسط وعلى حدود فلسطين المحتلة. وقد أكد أكثر من مسؤول في قيادة الحرس الثوري الإيراني المعنى في الأشهر الأخيرة. لا بل إن الأمين العام لحزب الله لم يتخذ موقفاً حاسماً بشأن التدخل في سورية، ولم يعر انتباهاً إلى أن هذا أمر حسمته الحكومة اللبنانية عبر سياسة النأي بالنفس. وبالتالي أظهر انتسابه إلى ما تقرره إيران عندما أعاد التذكير بأن ما يجري في سورية هو استهداف لمشروع المقاومة الذي يشكل والنظام السوري والقيادة الإيرانية قاعدته. وكل ذلك يؤكد أن حزب الله يبني استراتيجيته مستفيداً من تهميش الدولة اللبنانية وفي معزل عن مكوناتها ومستثمراً ضعفها ومرسخاً له.

هذه العناصر التي شكلت ولا تزال أبرز مصادر وقواعد النفوذ الإيراني في لبنان، هي المثال والنموذج الذي تباهي به إيران ويدرجه المسؤولون في الحكومة الإيرانية على انه المثال الناجح والذي يجب أن يحتذى في تطبيق سياساتها الخارجية. وإلا فما معنى أن تقدم إيران لحزب الله ما يقارب ٣٠ مليار دولار منذ تأسيسه فعلياً قبل ثلاثة عقود.

هذا الرقم غير معلن ولكن تتداوله أوساط دبلوماسية إيرانية وقيادات في حزب الله. ويجدر التذكير أن المادة (١٥٢) من الدستور في إيران تنص على واجب الجمهورية الإسلامية «الدفاع عن حقوق جميع المسلمين». والمادة (١٥٤) تنصّ على «دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم». والمادة الثالثة من الفقرة الخامسة بالدستور تنص على: طرد الاستعمار ومكافحة الوجود الأجنبي. هذه المواد توضح الهوية الإسلامية لإيران، والمشروعية التي تتيح لها بحسب دستورها التدخل في شؤون الدول الإسلامية وغيرها.

سقوط المشروع الإيراني في سوريا:

في المآل الأخير يهوي المشروع الإسلامي الإيراني إلى حضيض المذهبية هذه الأيام أكثر من قبل. هو الذي بدأ مذهبياً بثورة «الولي الفقيه» التي لا يوافق أكثرية شيعة كوكب الأرض عليها. النظام الذي طالما حرص على إظهار صورته على أنّها صورة المشروع الإسلامي المتصدي للكيان الصهيوني والداعم لحركات المقاومة وإن بشرط التبعية. وهو نظام يستثمر هذا المسار بمزيد من ترسيخ نفوذه في لبنان وعلى ساحة المقاومة الفلسطينية.

يهوي هذا المشروع نحو مأزق أخلاقي ليس من سبيل لتبريره. فمع انتفاضة الشعب السوري منذ نحو عشرين شهراً انخرطت إيران في دعم النظام السوري بشكل سافر متجاوزة كل المعايير الدينية والإنسانية التي تظهر بوضوح حجماً استثنائياً لمستوى الإجرام الذي مارسه النظام السوري ضد شعبه.

نلاحظ أيضا أن «حزب الله»، في هذا السياق، هو آخر المعترفين بالانخراط العسكري في سورية، بعد الإعلان الروسي عن دعم النظام السوري، وبعد إعلان أكثر من مسؤول عسكري إيراني عن وجود عسكري إيراني في المدن السورية. ما يسمح بالاستنتاج أن اعتراف الحزب أخيراً بقتل عناصره في سورية يستدرج منطقاً جديداً أقرب إلى إعلان سورية أرض جهاد شيعيّ – مقاوماتيّ –ممانعاتيّ ملخّصه الآتي:

«حماية المقاومة تبدأ بحماية خطوط إمدادها، وحماية خطوط الإمداد تبدأ بحماية النظام السوري، وحماية الطائفة الشيعية تبدأ بحماية النظام العلوي، وصولا إلى القول علناً: نحن نقاتل السلفيين أعداء المقاومة في سورية، وشهداؤنا في حماية ظهر المقاومة لا يقلّون شهادة عن شهداء الدفاع عن الأرض في الجنوب أمام الأطماع الإسرائيلية».

باختصار خلصت التجربة الإيرانية في لبنان اليوم إلى مزيد من اهتزاز أيديولوجي، ينكفئ مع خسائره المتوالية في الرأي العام العربي والإسلامي، فيتجه، راضياً أو مضطراً، نحو مزيد من استنفار العصب الشيعي. الأمر الذي يتسلل بشكل متنام وخطير إلى قواعد نفوذه إيران في لبنان والعراق. كان الإيحاء الإيراني أن ما يجري في سورية هدفه كسر شوكة الشيعة. وذلك من خلال الماكينة الدينية والثقافية التي تديرها مؤسسات

إيرانية دينية وسياسية وتسيطر على معظم المنابر الشيعية.

إنّها خيبة انكفاء المشروع الإيراني في ساحة إسلامية شيعية مستلبة ومربكة من هدف توحيد الأمة ونهضتها إلى الوقوف خلف مقولة الخطر السني القادم على الشيعة وسواهم من الأقليات في المنطقة العربية. ومن الدعوة إلى إشراك كل عناصر القوة بالأمة العربية والإسلامية في تحرير القدس، إلى التشكيك بمصداقية وصدق كل عربي ومسلم لا يسلم بكامل تفاصيل المشروع الإيراني وقيادته لعملية المواجهة مع العدو.

وحمّى العصبية المذهبية تستكمل مهمتها مع الثورة السورية، وتبدأ بنشر ثقافتها وقيمها في دوائرها لتزيد من انغلاقها، وتعمد إلى نبذ عملي لكل سلوك وحدوي.

هذا في الواقع ومن خلال رصد الكثير من النقاشات في دوائر شيعية موالية للمشروع الإيراني في امتداداته العراقية واللبنانية وفي محاولة بائسة لتبرير تأييد نظام الرئيس بشار الأسد في معركته ضد الثورة الشعبية في سورية. هو الشعور المَرَضي بالتفوق، أو الاستعلاء الذي يصل حد الاعتقاد الواهم بأن المواطن الشيعي الموالي أو المؤيد لهذا المشروع(والعلويين أخيراً) هو الأكثر صدقاً وإخلاصاً في الدفاع عن قضية فلسطين وأكثر إدراكاً لمصلحة الفلسطينيين حتى من الفلسطينيين أنفسهم، وهو بالتالي من يحق له وحده تحديد المخلص والمتآمر. وهو سلوك ومنهج وطريقة وحيدة لتبرير الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوري لدى فئات مجتمعية.

وأولئك المواظبون ليل نهار على تصعيد الحالة المذهبية والغرق في ثقافتها واستحضار أدبيات الخوف من المذاهب الأخرى، باتوا في صلب المشروع الإيراني يعمدون إلى توثيق خبيث لعقيدة ظهور الإمام المهدي، وهي مقدسة لدى المسلمين الشيعة. هؤلاء ينشغلون في تفسيرات وإسقاطات لتبرير مواقف سياسية آنية وظرفية، ولإسقاط المسؤولية الدينية والإنسانية عن هذا الدم النازف من الشعب السوري، إلى حد تبريره. لعلهم يلتفتون إلى أن منسوب العداء تجاه فئات واسعة من الأمة العربية والإسلامية واتجاه شركاء في الحيّز الوطني، بات عملياً يتجاوز العداء لإسرائيل. وباتت إسرائيل فعلياً في الوعي المذهبي للشيعة التابعين لإيران، أقل خطورة من الآخر المسلم أو الخصم السياسي الوطني. وجواب الكسالى والغارقين في عصبيتهم جاهز «أنهم يكرهوننا».

خطاب الأفول في زمن الذبول:

في الخطاب المتداول اليوم لدى أنصار المشروع الإيراني في لبنان والعراق.. بات مبرراً، في زمن الحمّى المذهبية، أن تقوم في سورية دولة علوية، والذريعة قائمة: يريدون أن يقتلوننا. وتتهاوى كل أدبيات الوحدة وشعارات الأمة والعروبة وتتلاشى كل خطابات التحذير من الاستعمار الذي يريد أن يقسم بلادنا إلى دويلات مذهبية.

وليس بعيداً تريد إيران أن تحدد للشعب السوري أولوياته. تريد له أن يسلم بالنظام الاستبدادي فقط لأن هناك شبهة تقول إن هذا النظام معاد لمخططات هذا الغرب ولإسرائيل. ولو افترضنا ثبوت هذه الشبهة، فمن قال إن الشعب السوري يقبل بمصادرة حقوقه السياسية وحقوق المواطنة في سبيل هذا العداء؟ ومن قال أن فلسطين ثمنها الاستبداد، والتحرير ثمنه مصادرة الدولة والمجتمع؟

بل من قال أن أولوية تحرير فلسطين تتقدم على حرية الشعوب... وأكثر من ذلك من قال أن فلسطين يمكن أن تنالها شعوب مكسورة ومقيَدة ومصادرة ومسلوبة الإرادة.

إنها حمَى المذهبية التي لا يمكن الحد من مخاطر النافخين بها في منطقتنا إلا بالانحياز إلى القيم الإنسانية والدينية وقيم المواطنة والانحياز إلى الحق والمظلوم كما قال إمام البلاغة والمتقين، الإمام عليٌّ، في وصيته لولديه الحسن والحسين: «كونا للظالم خصماً وللمظلوم عوناً».

فليس من مسوغ أخلاقي أو ديني أو قومي أو وطني يمكن أن يبرر مقتل عشرات الآلاف من المواطنين السوريين. فالمشهد السوري، مهما جرت محاولات زجه في صراعات إقليمية، لا يخفي الصورة الحقيقية التي مفادها أن ثمة شعباً يريد التخلص من نظام مستبد ويناضل من أجل نظام ديمقراطي تعددي. هذه الحقيقة لم تتغير رغم محاولات وضع المشهد في أبعاد إقليمية ودولية وقومية أو طائفية لتبرير هذا الحجم الهائل من القتل والتدمير «الأسدي». فإرادة التغيير والخلاص الثابتة والمتصاعدة لدى الشعب السوري رسّخت الصورة: نظام الأسد طائفي ولا قضية له إلا السلطة.

هذه الصورة قوّضت صورة أخرى كانت قائمة أيضاً، قوّضت المسألة الإسلامية في المشروع الإيراني. فأيّ إسلام يمكن أن تتحدث عنه إيران وحزب الله في سورية؟ لأنّ الصحوة الإسلامية التي طالما بشرت بها القيادة الإيرانية مع بدء الربيع العربي، انكفأت

عن خطابها. فالحركات الإسلامية في دول الربيع العربي وفي العالم الإسلامي عموماً أعلنت انحيازها إلى الثورة السورية،

والإسلاميون الفلسطينيون حددوا موقفهم وتبرؤوا من العلاقة مع النظام السوري. ليس هذا فحسب بل باشروا عملية الخروج من الصورة الإسلامية الإيرانية، وصارت لهم رؤى أخرى ويتجهون في مسار الربيع العربي. والشعوب العربية والإسلامية عموماًتعبر عن انحيازها إلى الشعب وثورته.

تداعي المنطق الإسلامي:

المسألة الإسلامية تتداعى والصراع على الصورة سقط ليبرز نظام مصالح وموازين قوى صارخة. فنهر الدم افقدها المشروعية الأخلاقية والدينية.

(نذكر هنا أن المراجع الشيعية في العراق تنأى بنفسها عن إضفاء شرعية على ممارسات النظام السوري). ما يجري في سوريا ليس تكراراً لصورة الحرب التي شنها العراق على إيران في العام ١٩٨٠. ففي تلك الحرب، ورغم شراسة الهجمة الدولية والعربية على إيران، بقيت الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني طيلة الحرب تلقى تضامناً وتقبلاً لموقفها من الحرب من أوساط إسلامية سنية واسعة، ولم يفتقد الموقف الإيراني المشروعية الأخلاقية ولا الدينية فضلا عن المشروعية القومية. ولم يحدث خوضه الحرب فرزاً مذهبياً سنياً وشيعياً. بل كان ثمة مشروع إسلامي صاعد له مؤيدون ومعارضون من السنة والشيعة وغيرهم.

اليوم لم تسهم صفة الممانعة ولا العداء لإسرائيل في المحافظة على الجمهور العربي والإسلامي ضمن دائرة المتضامنين والمنخرطين في المشروع الإيراني في المنطقة. هذه الدائرة تتغير في النوع وتضيق في الحجم. فالرأي العام الإسلامي حسم موقفه وانحاز إلى صورة الثورة السورية. والرأي العام الإسلامي يبحث عن جديده خارج إيران، والرأي العام الشيعي الذي يستند إليه

الموقف الإيراني في سورية بدأ يتلمس أسئلة لا أجوبة عليها، أسئلة القلق من الفتنة المذهبية المتربصة خلف الصورة المتداعية.

كلما مر الوقت اتضحت أكثر العلاقة العضوية بين النظام السوري وإيران، واتضح أكثر أن إيران منخرطة في المواجهة السورية، وتنذر التطورات الميدانية وسقوط مقاتلين لحزب الله في مناطق حدودية داخل سورية بمزيد من الانخراط.

لم يعد الشرخ المذهبي كابحاً، ولا القتل المتمادي من قبل النظام السوري سبباً يمكن أن يعيد ترتيب أولويات السياسة الإيرانية، لا في سورية ولا على مستوى الموقف الإسلامي العام.

لنعد إلى لبنان:

دعم «النظام السوري» والانخراط في المواجهة الدموية ينذر بمزيد من غرق حزب الله في الرمال السورية، ومن تهاوي المشروعية الإسلامية لموقف دولة كانت تطمح أن تكون محوراً جامعاً وقائداً لنهضة إسلامية. في سورية تتفوق المصالح الإقليمية الإيرانية على ما عداها. مصالح تؤكد التغيير في وظيفة حزب الله المعلنة. وكلما تطورت المواجهات نحو إسقاط النظام ستتضح أكثر الوظيفة الإيرانية الصافية لوجود حزب الله.

وتداعيات الانخراط الإيراني في المواجهة بين النظام والمعارضة أسقطت الصراع على الصورة. تهاوت صورة الوحدة الإسلامية ونصرة المستضعفين والانحياز إلى خيارات الشعوب. قد تربح إيران النظامَ السوريَّ، ولكنها ستخسر سورية وثورتها والاهم خسارة الصورة تلك التي أطلقها الإمام الخميني مبشراً بصحوة إسلامية ذات يوم في العام ١٩٧٩ محورها إيران. وهاهي اليوم توأدُ في سورية بأيدٍ إيرانية.

نذكّر هنا أيضا أن «حزب الله»، أو درّة التاج الإيراني، أو العمامة الإيرانية في لبنان والعالم العربي، في هذا السياق، هو آخر المعترفين بالانخراط العسكري في سورية، بعد الإعلان الروسي عن دعم النظام السوري، وبعد إعلان أكثر من مسؤول عسكري إيراني عن وجود عسكري إيراني في المدن السورية.

وإلى العراق نرى أن اللاعب الإيراني ما زال الأكثر فعالية وقدرة على رسم الخطوط والتحالفات العراقية وما زال المتقن لإدارة الصراعات واختلاقها والقادر على التحكم بنتائج الانتخابات ومرشحي رئاسة الوزراء، وقد اثبت انه قادر على الاستمرار

في التحكم بلعبة توجيه وتعبئة الساحة الشعبية من دون أن يبذل كثيراً من الجهد... والبراغماتية الإيرانية في العراق تتلخص في الاستمرار حتى النهاية في دعم حلفائها واستنفاد جميع الوسائل في تعزيز أوضاعهم الانتخابية والسياسية لتفادي الدخول في تجاذبات وصراعات غير محسومة النتائج مع الأطراف الدولية. أطراف قادرة على إثارة الهلع لدى أي فريق سياسي شيعي من مجرد التفكير ببناء تحالف مع أي طرف عراقي خارج الدائرة الإيرانية المرسومة.

وفي مداخلة تنم عن اعتراف جريء قدّم النائب في كتلة الوفاء للمقاومة وعضو قيادة حزب الله الدكتور علي فياض رأيه في الإشكاليات القائمة على الساحتين اللبنانية والعراقية في لقاء جمع مستشار رئيس الحكومة العراقية عبد الحليم الزهيري والنائب محمد رعد وغيرهم من قيادات حزب الدعوة العراقي أمل وحزب الله في بيروت، إذ قال: «هناك أعراض سلبية في العالم العربي وتناقض سني شيعي يمكن أن يولّد صراعاً دولياً. وهناك انهيار لمفهوم الدّولة أن كان في العراق أو في لبنان، ونحن لا ننكر أننا تمكّنا من تحقيق انتصارات ولكن ليس لدينا غير دول فاشلة هنا وهناك وربّما سورية تسير في ذات الطريق، وأنا أرى أن هناك تحدّيات استراتيجية تهدد إنجازاتنا. ولا ننسى الشعور العام السّنّي الذي ينتظر انتصاراً في سوريا لإعادة التّوازن لصالحه، كما يتأمّلون. لذلك يجب القيام بإجراءات ومقاربات أعمق من موقع المسؤوليّة الشّرعيّة تأخذ في الاعتبار الوحدة الإسلاميّة من أجل تلافي الصراع السّني الشيعي».(البلد ٧ أغسطس ٢٠١٢)

ليس ما قاله فياض عادياً. إنّه إقرار غير مباشر بأنّ تقدم المشروع الإيراني كان متلازماً مع تقويض الإجماع الوطني، وما الدول الفاشلة إلا للتعبير عن عدم إعطاء الجبهة الداخلية أي أولوية في هذا المشروع، أولها بناء الدولة الوطنية وتحصينها على حساب الولاء العابر للدول، الولاء للفقيه.

يجب القيام بإجراءات ومقاربات أعمق من موقع المسؤوليّة الشّرعيّة تأخذ في الاعتبار الوحدة الإسلاميّة من أجل تلافي الصراع السّني الشيعي، نقول من بعد الدكتور علي فيّاض... ونزيد: سوريا هي البوصلة اليوم... وتاريخ الشام لن يغفر لمن صنعوا نهرا من دماء أبنائها

الدور الإيراني في أزمة البحرين

ناصر الشيخ عبد الله الفضالة
عضو مجلس النواب السابق مملكة البحرين

مقدمة

لا يمكن الحديث عن الدور الإيراني في أزمة البحرين الراهنة، بمعزل عن العامل التاريخي. فما نلمسه اليوم من إشكاليات في العلاقات البحرينية – الإيرانية، بل في مجمل العلاقة بين إيران وكل دول الخليج العربي، ليس إلا نتيجة لـ (عقدة تاريخية متأصلة)، مدعومة بنزعة قومية شوفينية، تعاني منها إيران، وتلعب بالتالي، دوراً رئيساً في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة عموماً، والبحرين خصوصاً.

يقوم هذا العامل التاريخي أساساً على (أوهام) إحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، حيث كانت إيران، ولعدة قرون متعاقبة أو منقطعة، أحد طرفي (النظام العالمي القديم) القائم على وجود قوتين متنافستين: الإمبراطورية الأخمينية في مواجهة الإغريق.. ثم الإمبراطورية البارثية في مواجهة روما.. ثم الإمبراطورية الساسانية في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية.

هذا السجل التاريخي الحافل لهو مصدر فخر واعتزاز لدى الإيرانيين، ومحرك رئيس من (محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي).

هذا الحافز الثنائي (التاريخ + القومية)، تحول إلى حافز ثلاثي مع نجاح الثورة الإيرانية، فدخل البعد الديني المذهبي كعامل ثالث، أو كمحرك ثالث للسياسة الإيرانية، لتصبح المحركات الثلاث الرئيسة للسياسة الإيرانية هي كالتالي:

١ – التاريخ: الماضي الإمبراطوري العميق والحافل..

٢– القومية: العنصرية الفارسية المتعصبة..

٣– العقيدة: الدين الشيعي الصفوي، المناهض لمجمل عقائد الأمة.

عقدة التاريخ

تتمسك إيران بـ (تاريخها) ولو على حساب انتمائها الإسلامي. فقد استمر النظام الإيراني (الإسلامي) الجديد في «اعتماد الأشهر الإيرانية والأعياد القديمة التي ترتبط بالديانة الزرادشتية والأساطير المتعلقة بها حتى اليوم».

«أما ما يلفت النظر فهو إحياء إيران- الثورة الشيعية اليوم للعادات الزرادشتية القديمة والتي تمثل طقوسها من خلال عيد النوروز (نوروز باللغة الفارسية معناها: يوم جديد، وهو اليوم الأول من السنة الفارسية الإيرانية، ويطلق عليه الفرس تسمية أخرى وهي عيد بهار، وإحدى أهم أسباب ظهور هذا العيد هو أنه في هذا التاريخ انتصر زرادشت على الشيطان".

ولا تزال بعض الطقوس المجوسية قائمة في إيران "مثل: إشعال النار، والقفز من فوقها، والدعاء بالقول يا نار خذي مَرَضي واصفراري، وامنحيني نورك وبهاءك، وتعرف هذه الطقوس بـ مرسم آتش أفروزي، ومعناها: حفل إشعال النار".

وقد كان نظام الشاهنشاه السابق يولي المسألة التاريخية، المقترنة بالديانة المجوسية أهمية كبيرة، فقد أقام الشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠م) في أكتوبر من عام ١٩٧١م حفلاً عالمياً صاخباً تحت أطلال مدينة برسبوليس التاريخية في جنوب إيران، بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على الإمبراطورية الفارسية! وقد دعي للحفل معظم قادة وزعماء العالم.

وبما أن الفاتحين المسلمين بقيادة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذين دكّوا قلاع المجوسية، وأنهوا وجود الإمبراطورية الفارسية كانوا من العرب، فلذلك، كان للعرب نصيب (معتبر) من الكراهية لدى غلاة الفرس ومتعصبيهم. وها هو الشاعر الشعوبي أبو القاسم الفردوسي (٩٣٥-١٠٢٠م) في ملحمته المسماة الشاهنامة ينفث أحقاده ضد العرب فيقول مستهزئاً بهم: "الكلب يشرب الماء البارد في أصفهان، والعربي يأكل الجراد في الصحراء"! "ويقول متحسراً على الفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس: "بلغ الأمر بالعرب بعد شرب حليب الإبل و أكل الضب، أن يطلبوا تاج كسرى، فتباً لك يا زمان و سحقا"! والنظام (الإسلامي) الحالي في إيران، شديد التباهي بهذا الشعوبي الحاقد، شأنه شأن النظام (البهلوي) البائد!

إيران والخليج العربي

من مظاهر العقدة التاريخية لدى الإيرانيين أنهم ينظرون إلى هذا التاريخ بعين واحدة! فالتاريخ يحدثنا أن إيران طوال تاريخها الطويل كانت إما مهيمنة على مَن حواليها، أو خاضعة لقوة أخرى من القوى التي حواليها! فقد خضعت إيران لشعوب أخرى في فترات زمنية مختلفة، كالإغريق والعرب والترك والأفغان والمغول. وهذا – من المفترض – أن يخفف من غلواء العقلية التاريخية الإيرانية التي تتذكر فقط الفترات التي كان فيها الفرس هم المسيطرون على غيرهم، وتتجاهل الفترات التي كان الفرس فيها يخضعون لغيرهم! وهكذا عقلية، تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين إيران والبحرين. فبمجرد أن البحرين خضعت للحكم الفارسي لسنوات معدودة، فالتالي، يجوز لإيران أن تطالب بالبحرين، وتذكّر المجتمع الدولي من حين لآخر بحقوقها التاريخية في هذه الدولة العربية الصغيرة! بل إنها ترفع من سقف المطالب فتنادي أحياناً بأحقيتها في كل الخليج العربي! وإذا كانت إيران في العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩م) قد احتلت إمارة الأحواز العربية عام ١٩٢٥م، ثم احتلت الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في نوفمبر ١٩٧١م، فإن إيران في العهد الخميني (١٩٧٩م – الآن) قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مساندة أمريكا (الشيطان الأكبر) في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بل وقبل ذلك في احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١م. وقد صرح – متباهياً – محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية والبرلمانية بأنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة».

تقوم السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي، خصوصاً البحرين، على إطلاق تصريحات مقصودة على لسان شخصيات رسمية وشبه رسمية، تمثل القمة في إظهار (الروح الاستعمارية)، والتعالي القومي / التاريخي / المذهبي! وهذه بعض الأمثلة:

١- في عام ١٩٨٠م، أي في بدايات الثورة الإيرانية، أطلق آية الله العظمى تصريحاته المشهورة عن البحرين، مطالباً بضم البحرين باعتبارها جزءاً من إيران.

٢- في يوليو ٢٠٠٧م كتب مدير تحرير صحيفة (كيهان) شبه الرسمية حسين

شريعتمداري: «البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا، وان المطلب الأساسي للشعب البحريني حاليا هو إعادة هذه المحافظة ـ التي تم فصلها عن إيران ـ إلى الوطن الأم والأصلي».

٣- في ٢٧ يناير ٢٠٠٩م تحدث النائب داريوش قنبري أمام مجلس الشورى الإيراني وبحضور وزير الخارجية منوشهر متقي وأمام وسائل الإعلام العالمية، عن أن: «البحرين كانت وحتى قبل ٤٠ عاماً جزءاً من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه».

٤- وفي فبراير ٢٠٠٩م ادعى رئيس التفتيش العام في (مكتب قائد الثورة الإسلامية) في مدينة مشهد الإيرانية علي اكبر ناطق نوري تبعية البحرين لإيران واصفاً إياها (البحرين) بأنها كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني.

٥- وفي أبريل ٢٠١١م، رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي لم يطالب بالبحرين فقط، بل بكامل الخليج العربي! فقد اعتبر «أن اسم وملكية وعائدية الخليج الفارسي هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية».

٦- وأما آية الله أحمد جنتي فقد دعا في يوليو ٢٠١١م إلى احتلال البحرين.

٧- وفي مايو ٢٠١٢م، صرح حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: «كما تعرفون فان البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام ١٩٧١م، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيئ الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك فإن البحرين انفصلت عن إيران. وأضاف: إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فان البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية».

٨- وفي يونيو ٢٠١٢م «قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي في استفزاز جديد أنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين، فان الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية.

ونقلت وكالة أنباء فارس اليوم السبت عن خرازي قوله: إذا كانت المملكة العربية

السعودية تريد الدخول في لعبة مختلفة، فمن المؤكد أنها ستكون هشة أمام الرد الإيراني».

٩- وفي سبتمبر ٢٠١٢م «خرجت إيران من دائرة (التلميح والمواربة)، لتوجه تهديدا مباشرا بالتدخل عسكريا في الكويت بحجة (حماية الشيعة في حال حدوث أي تدهور أمني) في البلاد، مؤكدة أن (فيلق بدر وفيلق القدس التابعين للحرس الثوري موجودان بالقرب من الحدود العراقية - الكويتية ولديهما من الاستعداد العسكري ما يكفي للتدخل خلال ساعات إلى مواقع متقدمة) في الكويت والدول المجاورة بذريعة حماية (أهل البيت) في المنطقة.

وفي هذا السياق، كشف عضو لجنة شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني محمد كريم عابدي أن اللجنة (درست واستمعت إلى تقارير عن الإجراءات المتخذة لحماية أهل البيت في الكويت في حال حدوث أي اختلال أمني هناك، ونحن نتابع الأوضاع خصوصاً مع ورود معلومات عن أصوات إرهابية تطالب بالانتقام من أهل البيت وتقوم بجمع وشراء السلاح).

وربط كريم عابدي في تصريح نقلته شبكة (خليج فارس) الإيرانية بين الكويت والبحرين بقوله إن (ما حدث من دخول جيوش من دول الخليج الفارسي (العربي) إلى البحرين لن يتكرر ولن نسمح بتكرار حدوثه في الكويت)».

١٠- وفي سبتمبر ٢٠١٢م «أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمان باراست أن الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (كانت وما زالت جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وستظل كذلك إلى الأبد).

وقال: (نحن ننفي الادعاءات الوهمية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعهم الـ١٢٤، والتي لا تستند إلى أدلة ولا أساس لها من الصحة، حول الجزر الإيرانية الثلاث).

١١- وفي مايو ٢٠١٢م «توعد مساعد القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري دول الخليج التي تطالب باسترجاع الجزر الإماراتية المحتلة كما هدد بإحراق الإمارات. وزعم جزائري، إلى أن هذه المطالبات (هي بمثابة وقيعة من قبل الولايات المتحدة). كما أكد أن (القوات المسلحة الإيرانية على استعداد تام للدفاع عن

الأراضي الإيرانية، وسلامتها الإقليمية والمصالح الوطنية) على حد قوله. وحذر من أن أي حرب تقع بين إيران والإمارات ستحرق أولاً الإمارات قبل إحراق الجزر الثلاث».

ويبقى السؤال الكبير: لماذا هذه (العنترية) الإيرانية، وهذا التعالي، وهذه النفسية (الاستعمارية) تجاه دول الخليج العربي بالذات؟!

بالإضافة إلى المحركات الثلاثة المهمة: الوهم التاريخي المهيمن على العقلية الإيرانية، والتطلعات الاستعمارية العنصرية، ونهج تصدير الفكر الديني الصفوي المغلف بغلاف (نصرة المستضعفين)، فإن هناك عوامل ثلاثة مهمة لها أثر كبير في رسم خطوط السياسة الإيرانية تجاه حدودها الجنوبية.

العامل الأول: الوهن الخليجي

«تُعد إيران دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط، ودائماً ما تحاول مدّ نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة باتجاه الدائرة الخليجية، باعتبار أن تلك الدائرة هي الحلقة الأضعف أو البطن الرخوة مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى المحيطة بإيران، والتي تحدّ من طموحاتها التوسعية كالكتلة التركية في الشمال الغربي، والكتلة الباكستانية والأفغانية في الشرق، والكتلة الروسية في الشمال، ومن ثم فالممر الأقرب لممارسة النفوذ الإيراني ذي النزعة التوسعية الشيعية-الفارسية دائما ما يقع باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي، التي تعتبرها إيران بمثابة المجال الحيوي الإستراتيجي لها».

ومن مظاهر هذا الوهن:

١- لا تزال الدول الخليجية الست، وبعد ثلاثة عقود من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، تعيش حالة (التعاون)، دون أن تنتقل إلى المرحلة الأعلى وهي حالة (الاتحاد)، وقد نادى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الأخيرة إلى العمل الحثيث من أجل الانتقال إلى مرحلة الاتحاد.

٢- تنشب خلافات من حين لآخر بين بعض دول المنظومة الخليجية لأتفه الأسباب.

٣- عدم وجود سياسات خارجية قائمة على أساس المصلحة المشتركة لكل دول المجلس. فعلاقات عُمان مع إيران، على سبيل المثال، هي أقوى من علاقاتها مع أي دولة خليجية أخرى!

ولكن في المقابل، فإن أكبر نجاح حققه التعاون الخليجي هو تشكيل قوات درع الجزيرة. وقد أدرك شعب البحرين مدى أهمية الدفاع الخليجي المشترك بعد دخول هذه القوات إلى البحرين عام ٢٠١١م. ولكن تظل هذه القوات بحاجة إلى مزيد من العناية لتستطيع مواجهة أي تهديد إيراني كبير.

العامل الثاني: الفراغ العربي

إن الغياب الكامل للجامعة العربية، وغياب أو انعدام منظومة دفاعية عربية مشتركة، يشكل عاملاً ثانياً (مغرياً) لإيران بالتحرك لملء الفراغ.

إذ أن الجامعة العربية «لم تنجح في استعادة شبر واحد من الأرض العربية المحتلة من الخليج إلى المحيط (فلسطين، الجزر العربية الثلاث في الخليج، الأحواز، سبتة ومليلية... إلخ). ولم تنجح في رأب الصدع العربي الذي هو في زيادة يوما بعد يوم، ولم تقم بالدور المنشود لها في الأزمات التي واجهت الوطن العربي الكبير، وقد كان دورها ثانوياً جداً خلال حروب الخليج الثلاثة، وفي قضية الصحراء الغربية، وكذا في الأزمات التي تعصف بالسودان اليوم. وبان حجمها (الهزيل جدا)، ودورها المعدوم أو شبه المعدوم عالمياً وعربياً من خلال القضيتين الخطيرتين اللتين واجهتا العرب مع بدايات الألفية الجديدة : احتلال دولتين عربيتين عضوين في الجامعة العربية (العراق والصومال). وقد كشفت هاتين الأزمتين أن هذا الجسم الضخم (الجامعة العربية) والذي يضم ٢٢ دولة بما يشمل مئات الملايين من البشر وحوالي ١٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي التي تمتد في قارتين.. أقول بات واضحاً أن هذا الجسم الضخم المترهل عاجز ليس فقط عن مواجهة أمريكا، بل حتى عن مواجهة دول أخرى من دول العالم الثالث كإيران وإثيوبيا».

العامل الثالث: تعانق المشروعين الأمريكي والإيراني

«يقترن البعد الإيراني المصلحي في الإستراتيجية المعاصرة بالوجود الأمريكي ونفوذه في المنطقة، فمعلوم أن للنظام الإيراني وجهين سياسيين في تعامله مع القضايا الملحّة: وجه للثورة (=المرشد الأعلى) وآخر للسياسة (= الرئيس)، التي تخضع للأولى حتما، فسياسة إيران الخارجية تتسم بالبراغماتية، والمرونة المرتبطة بفن بارع في استثمار الوقت في أي مفردة من مفردات اللعبة السياسية، في حين تتسم سياستها الداخلية بالتزمت والتخشّب المفصلي، إلى درجة تدعو للاستغراب».

«إن بوادر اقتسام السلطة الفعلية - سياسياً وعسكرياً - في الخليج العربي بين الأمريكان والإيرانيين بادية، وه فرصة ذهبية - بل تاريخية - لا يسع الإيرانيين تضييعها، فقد بسطت ذراعيها على شمالها الغربي (العراق)، وهي متغلغلة تماما في الشرق (أفغانستان)، فهي عمليا مشروع قوة إقليمية كبرى لا يستطيع أن يتجاهلها أحد، حتى الأمريكان ذاتهم. كل التعنت والتهديد الفارسي باستخدام أوراقها النووية والإقليمية (في الشام والعراق ومصر والخليج واليمن)، كان ردا على تجاهل الإدارة الأمريكية للمساومات الإيرانية منذ العام ٢٠٠١م، وللعرض السري الذي تقدمت به إيران بعيد سقوط النظام العراقي (٢٠٠٣م)، مقابل الخدمات (الجليلة) التي أدّتها لأمريكا في احتلال أفغانستان والعراق..».

فبعد (التعانق الحميم) في أفغانستان والعراق، جاءت أحداث البحرين في فبراير ٢٠١١م لتكشف وجها آخر من وجوه التفاهم بين المشروعين.

إيران وشيعة البحرين

يشكل الشيعة في البحرين حوالي نصف السكان، ووجودهم قديم، منذ أيام الدولة القرمطية (٢٨٦-٤٦٩هـ / ٨٩٩-١٠٧٦م) ، ثم الدولة العيونية (٤٦٩-٦٤٢هـ / ١٠٧٦-١٢٤٤م)، وكان شيعة المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم تحولوا تدريجيا إلى العقيدة الاثنى عشرية.

وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً (خاصا)، وفي جميع المجالات

السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، مع قيام الدولة الصفوية (٩٠١-١١٣٥هـ / ١٥٠١-١٧٢٢م). وبعد سقوط الدولة الصفوية سياسياً وعسكرياً، ظل النهج العقائدي الصفوي هو المهيمن، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين، بل في كل مكان يتواجد فيه الشيعة، بمثابة (الدولة الأم)، التي تمثل الشيعة وسط محيط شاسع من دول (العامّة)، وهو التعبير المستخدم في أدبيات الشيعة لوصف أهل السنة.

ارتبط شيعة البحرين بعلاقات متميزة مع إيران على كافة الأصعدة:

- فإيران هي (مع العراق) قبلة طلبة العلم الشيعة، الذين يتوجهون إلى الحوزات العلمية الشهيرة في قم والنجف وكربلاء للحصول على الدرجات والرتب العلمية المعروفة لدى الشيعة.

- وإيران هي (مع العراق) مقر الآيات العظام، أو مراجع التقليد الذين يُقلّدون من قبَل الشيعة في مختلف دول العالم.

- كما تميز المجتمع الشيعي في البحرين بقوة الروابط الاجتماعية مع شيعة إيران، عن طريق الزواج بالإيرانيات، وهذه الظاهرة شائعة جداً لدى الشيعة البحرينيين، سواء كانوا من سكان المدن أم من الأرياف.

شيعة البحرين قبل الثورة الإيرانية

لم تكن العلاقات السياسية لشيعة البحرين مع إيران (وبتعبير أدق: الولاء السياسي لإيران)، قد وصلت إلى درجة تشكل معها ظاهرة خطيرة على أمن الوطن، باستثناء أقلية شيعية من ذوي الأصول الإيرانية، ولأسباب قومية وليس دينية. فالحركات المعارضة السرية في خمسينيات وستينيات القرن الميلادي العشرين كانت كلها تقريبا ذات ميول يسارية أو قومية، وكان الشيعة منخرطين فيها إلى جانب السنّة، والشاه محمد رضا بهلوي كان عدوا تقليديا لليسار ومواليا مخلصا للغرب.

في مارس عام ١٩٧٠م، وقبيل استقلال البحرين عن بريطانيا، وتصاعد المطالبات الإيرانية بضم البحرين إليها، أرسلت الأمم المتحدة، وبموافقة من حكومات البحرين وبريطانيا وإيران، وفدا للإطلاع على رغبة الشعب البحريني حول: هل يريد الاستقلال

أم الانضمام لإيران؟ وكان اختيار الأغلبية الساحقة لشعب البحرين، بما فيهم الشيعة، هو الاستقلال. وهذه الواقعة، اختيار الشيعة للاستقلال وليس الانضمام لإيران، أصبحت شعاراً يرفعه شيعة البحرين دائماً لإثبات وطنيتهم. ولكن هذه (الوطنية) ذابت تماما في جسد (الوليّ الفقيه) بعد قيام الحكم الإسلامي (الشيعي) في طهران عام ١٩٧٩م.

ولكن، لماذا اختار الشيعة الاستقلال عام ١٩٧٠م؟!

أولاً: كان نظام الشاه نظاماً علمانياً قاسياً، لا دور للمعممين فيه، إلا بالقدر الذي يسمح به الشاه لإضفاء الشرعية على حكمه، وكان لا يتوانى إذا دعت الضرورة إلى التعامل مع رجال الدين الشيعة بالسجن والنفي والتضييق، كما فعل مع الخميني نفسه.

ثانياً: كان الشاه على علاقة وثيقة بالطائفة البهائية، التي هي امتداد للحركة البابية، وهي بدورها تمثل حالة انشقاق وتحريف للعقيدة المهدوية عند الشيعة. لذلك، فالعداء متأصل بين المتدينين الشيعة وبين هذه الطائفة. وقد كان رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧م)، أشهر من تولى منصب رئيس الوزراء في إيران في فترة ما قبل الثورة بهائياً.

وبالتالي: لم يكن قرار شيعة البحرين هو الابتعاد عن (إيران الشيعية)، بقدر ما كان ابتعاداً عن (دولة الشاه العلمانية البهائية).

شيعة البحرين بعد الثورة الإيرانية

بعد نجاح ثورة الخميني، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب في البحرين، وخرج الشيعة في تظاهرات مؤيدة للحكم الجديد، وأرسل الشيعة وفودا شعبية و(علمائية) لتقديم التهنئة للحكام الجدد. لقد أصبح للشيعة في المنطقة دولة، ووجد شيعة البحرين أن الفرصة قد لاحت لإسقاط الحكم (السنّي).

قام الشيعة على مدى ثلاثة عقود، بثلاث محاولات انقلابية للوصول إلى الحكم:

الأولى: في بداية الثمانينيات. وكان التيار الشيرازي هو المسئول عن هذه المحاولة، وقد كانت محاولة ساذجة لقلب الأوضاع في البلد عن طريق إدخال أسلحة ومتدربين

(تدربوا في معسكرات خاصة في إيران). وكان المنظر الرئيسي للمحاولة هو السيد هادي المدرّسي. وقد تمكنت السلطة من ضرب المخططين للمحاولة، وتم اعتقال وسجن العشرات في ديسمبر عام ١٩٨١م، ولجأ مئات آخرين من شباب الشيعة إلى الخارج.

الثانية: في أواسط التسعينيات (١٩٩٤-١٩٩٦)، حيث قاد هذه المحاولة هذه المرة الفرع البحريني لحزب الدعوة، وقادة هذا الحزب هم الذين شكلوا فيما بعد (جمعية الوفاق)، أكبر الجمعيات السياسية الشيعية. اعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفوضى وإشعال الحرائق، لتحفيز الشيعة على القيام بثورة شاملة، محاكاة لثورة الخميني. وقد تمكنت السلطة من إخماد هذه المحاولة.

الثالثة: وهي التي بدأت يوم ١٤ فبراير ٢٠١١م، في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي. وكان العامل الرئيس في فشل هذه المحاولة، تصدي النصف الآخر من الشعب (السنّة) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي الواضح، ثم دخول قوات درع الجزيرة للبحرين في مارس ٢٠١١م.

التأثير الإيراني

«بمجرد إعلان الثورة وعودة الخميني على طائرة خاصة إلى طهران، تغيرت الدنيا ولم تعد البحرين كما كانت... وسارت مظاهرات التأييد، وأضيفت صور الخميني إلى صور الشيرازي والخوئي التي ملأت كل مكان».

كانت المحاولة الانقلابية الأولى في بداية الثمانينيات إيرانية بامتياز، خطط لها ونفذها آل الشيرازي وآل المدرّسي، وكلهم إيرانيون، بدعم تام من الولي الفقيه الإيراني.

بعد فشل سيناريو الدعم العسكري المباشر، كثفت إيران جهودها الداعمة لإحداث تغيير لصالحها في البحرين، وذلك على الصعيدين السياسي والإعلامي، كما ظهر ذلك واضحاً خلال أحدث التسعينيات، ثم أحداث فبراير ٢٠١١م، والمستمرة إلى هذه اللحظة.

وصل الدعم الإيراني إلى درجة أن تجرأ الإعلام الإيراني فزوّر في خطاب الرئيس الدكتور محمد مرسي في كلمته في مؤتمر عدم الانحياز في طهران نهاية أغسطس ٢٠١٢م،

ليستبدل كلمة (سوريا) بـ (البحرين) في ثلاث مواضع! هذا التزوير كان في الترجمة الموجهة إلى الشعب الإيراني المسكين. بالفعل، أصبحت البحرين تمثل عقدة كبرى لدى النظام الإيراني.

إن الصلة الحميمة بين إيران وشيعة البحرين وصلت إلى حدّ (الوحدة الاندماجية) على الصعيدين الديني والنفسي. وتمكن تيار ولاية الفقيه الموالي لخامنئي من إحكام سيطرته على المجتمع الشيعي.

في خطبة الجمعة، خطب السيد حيدر الستري، النائب في البرلمان البحريني عن جمعية (الوفاق) الشيعية فقال: «رأينا في عصرنا كيف حققت الجمهورية الإسلامية في إيران المعجزات، وانتصرت على دول العالم الكبرى مجتمعة... انتصرت الجمهورية الإسلامية في نشأتها إبان الحرب التي أشعلها النظام البعثي البائد في العراق... حققت انتصارها مؤخراً بعد عملية انتخابات تاريخية بفضل مخزون القوة الذي تمتلكه قيادة الولي الفقيه، والتفاف المؤمنين حولها».

ويقول عبد الوهاب حسين، زعيم (تيار الوفاء الإسلامي) الشيعي: «تيار الوفاء الإسلامي يؤمن بولاية الفقيه حتى النخاع، ويلتزم بها عملياً».

لقد وصل النفوذ والتأثير الإيراني في شيعة البحرين إلى درجة الذوبان التام! حتى أنه عندما أصدرت جمعية (الوفاق) وبعض جمعيات فلول اليسار ما عرف بـ (وثيقة المنامة)، في أكتوبر من عام ٢٠١١م، لم تجرؤ (الوفاق) على ذكر اسم (الخليج العربي)، بل ذكرت (الخليج) فقط بدون صفة العروبة! فكل شيء يهون، إلا (غضب) الولي الفقيه و(المؤمنين) من حوله في طهران وقم.

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة: د. محمود الغزلان

- المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية : ثوابت ومتغيرات حالة: تونس- مصر – ليبيا- اليمن- سوريا

فادي شامية

- إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة

د. محمد السعيد إدريس

- إيران والثورة اليمنية

ناصر محمد علي الطويل

- المشروع الإيراني في اليمن

د. عبد الحميد النهمي

- علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية (دراسة لحالات حماس –الجهاد-حزب الله)

فاطمة الصمادي

المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية : ثوابت ومتغيرات
حالة: تونس- مصر – ليبيا- اليمن- سوريا

إعداد
فادي شامية

توطئة:
أسس المشروع الإيراني

تحمل سياسة إيران الإقليمية ملامح مشروع واضح المعالم تريد فرضه على المنطقة العربية. ويتكون هذا المشروع من جملة مفردات أهمها: مد النفوذ الإيراني على دول الجوار، والتعامل مع ملفاته كأوراق تفاوضية مع الدول الكبرى، وإلحاق الشيعة العرب بإيران، وتصدير قيم الثورة، ونشر التشيع في المنطقة.

تتمثل خطورة هذا المشروع في مستويات عدة، أهمها: محاولة تقويض الشعور الوطني لدى الشيعة العرب على وجه الخصوص لصالح الشعور المذهبي، ومحاولة تحويلهم تالياً إلى أدوات لصالح إيران، إضافة إلى إثارة الاضطرابات والانقسامات في المنطقة العربية، ومحاولة "غزو" الواقع العربي ثقافياً ومذهبياً، وخلق صورة نمطية إيجابية عن سياسات إيران، خلافاً للواقع.

ولا يخفى أن لهذا المشروع عوائقه الداخلية والخارجية، فإيران بلد قوي عسكرياً لكنه ضعيف اقتصادياً (١٤ مليون إيراني يعيشون دون خط الفقر)، وهو يعاني من انقسامات إثنية ومذهبية، كما يعاني من خلافات سياسية حادة تبدت بوضوح بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فضلاً عن أن البعد المذهبي في الثقافة الإيرانية غير مقبول في المنطقة العربية... لكن النظام الإيراني يتخطى ذلك كله من خلال "استثماره" في القضية الفلسطينية، وفي الصراع مع "إسرائيل"، ومن خلال هذا "الاستثمار" يعبُر إلى قلب العالم العربي عبر حلفاء وأدوات من قلب هذا العالم.

ويتحرك المشروع الإيراني وفق ثلاثة أنماط:

١- نمط استراتيجي يهدف إلى مد النفوذ، ومنع قيام "جبهة" عربية ضد إيران، وركائزه تقوم على أسس التحالف مع سوريا، ومع حركات المقاومة العربية. كما يعتمد أيضاً على دعم التنظيمات الشيعية في العراق لتأمين دوام السيطرة عليه، وعلى تقاطع المصالح مع "القاعدة" في استهداف الولايات المتحدة الأميركية على الرغم من التباين الواضح بين فكر "القاعدة" والثقافة الإيرانية.

٢- نمط إيديولوجي يهدف إلى بث التشيع، ومحاولة سحب المذاهب الشيعية الأخرى، الزيدية والعلوية تحديداً، إلى المذهب الإثني عشري المتبع في إيران، ودعم الشيعة العرب وربطهم بولاية الفقيه، ومحاولة إقامة "هلال شيعي" في المنطقة العربية، يبدأ من العراق وينتهي في جنوب لبنان. إضافة إلى تطويق المملكة العربية السعودية بحزام من الأزمات ذات الطابع المذهبي، لا سيما في العراق، واليمن، والبحرين.

٣- نمط اقتصادي يقوم على أساس تحويل إيران إلى قوة اقتصادية، من خلال استفادة أكبر من مصادر الطاقة، وبناء أحلاف اقتصادية كبرى في المنطقة. وهذا النمط هو الأقل أهمية في السياسات الإيرانية، رغم أنه مشروعٌ (من المشروعية) بالكامل، خلافاً للنمطين السابقين[١].

ورغم أن المشروع الإيراني، يهتم بشدة بالنمطين الاستراتيجي والإيديولوجي، فإنه يفضّل النمط الاستراتيجي عند التعارض، بعيداً عن المبادئ والقيم التي يتغنى بها النظام. وثمة نماذج مذهلة للدلالة على ذلك[٢].

---

(١) للتوسع يمكن الاطلاع على كتاب: مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، الفصل الثالث: المشروع الإيراني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢.

(٢) على سبيل المثال لا الحصر؛ وقفت إيران، إلى جانب أرمينيا «المسيحية» ضد أذربيجان «الشيعية» في صراع البلدين على إقليم ناغورني كاراباخ، مراعاةً من إيران لمصالح إستراتيجية؛ سياسية وقومية. هذه المفارقة ليست الوحيدة، فإعلان إيران صراحة تسهيلها مهمة الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية في غزو أفغانستان والعراق يشكل مفارقة أقسى، لأن النظام الإيراني ما لبث يصف أميركا بـ«الشيطان الأكبر»، فإذا به يسهل دخول هذا «الشيطان» إلى بلدين جارين مسلمين! ومن المفارقات أيضاً أن النظام الإيراني الذي وقف ضد نظام البعث في العراق وحاربه ونعته لسنوات بالكفر، هو نفسه متحالف مع نظام البعث في سوريا، ويعتبره نظاماً مقاوماً أو ممانعاً منذ سنوات طويلة!. كما أنه معلوم أن قادة الصف الثاني من «القاعدة» حظوا=

شكّلت صرخة بائع الخُضر محمد بو عزيزي؛ القشة التي فاض معها كأس صبر الشعوب العربية، بعد عقود من الظلم. أسقط التونسيون نظام زين العابدين بن علي، فيما عُرف بـ"ثورة الياسمين". قبل ذلك بست سنوات -تقريباً- أحرقت النيران في بيروت رفيق الحريري، فاندلعت "ثورة الأرز" التي أسقطت النظام الأمني السوري-اللبناني، وأخرجت الجيش والمخابرات السورية من لبنان، فكانت نموذجاً اقتدت به ثورات العرب فيما بعد. توالت عدوى الثورات، ووصلت إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن... وأخيراً وصلت إلى سوريا. بهذه الثورات بدا أن جدار الخوف سقط، حتى لدى الشعوب التي لم تثر. كيف قاربت إيران هذه الثورات، وعلى أي أسس؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرات الآتية.

المقاربة الإيرانية للثورات العربية بين الدعم الصادق والاستثمار السياسي

يمكن التعرف على الموقف الإيراني من الثورات العربية، من خلال تصريحات وأفعال القادة الإيرانيين، كما من خلال حلفاء إيران وأدواتها في المنطقة.

في ١٩/ ٣/ ٢٠١١ أطل أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصر الله متضامناً مع "شعوبنا العربية؛ وثوراتها وانتفاضاتها وتضحياتها، خصوصاً في كل من تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن". في خطابه التضامني هذا؛ أقحم نصر الله الفتنة المذهبية في البحرين في عداد الثورات[1]، وتجاهل بشكل كلي الحراك الشعبي الجاري بوتيرة

=باستضافة إيرانية في مرحلة من مراحل «الحرب العالمية على الإرهاب»، رغم التناقض الكامل في فكر «القاعدة» وفكر الثورة الإيرانية، ولكن مصلحة الضغط على الولايات المتحدة من خلال هؤلاء اقتضت ذلك!.

(١) يقول العلامة يوسف القرضاوي في خطبة يوم الجمعة (منشور في صحيفة الشرق الأوسط يوم السبت ١٩/ ٣/ ٢٠١١) عن الثورة في البحرين ما حرفيته: «الشيعة هناك جميعاً ضد السنة جميعاً.الثورة قامت طائفية شيعية.. أهل السنة لما رأوا هذا قاموا، ٤٥٠ ألفاً، وقالوا نحن لنا مطالب أيضاً. إذا كنتم أيها الشيعة لكم مطالب فنحن – أهل السنة – لنا مطالب أيضاً، وقالوا مطالبهم... لم يكونوا (المحتجون) سلميين، بل اعتدوا على كثير من أهل السنة واستولوا على مساجد ليست لهم، واستعملوا الأسلحة كما يفعل البلطجيون في اليمن وفي مصر وغيرها ضد كثير من المستضعفين من أهل السنة!... في مثل هذه الأمور الحوار أولى، بدل أن ينقسم المجتمع =

متصاعدة في سوريا، فضلاً عن إغفاله الثورة الخضراء في إيران، من خلال "تخريجة" ذكية، تمثلت بحصر التضامن بـ"الثورات العربية".

والواقع أن المواقف الإيرانية كلها لا تختلف عن التصنيف أعلاه؛ وهي تفتقر إلى ثلاثة شروط ضرورية لاعتبار تضامنها مع الثورات العربية تضامناً صادقاً، وهي: الشمولية، والموضوعية، والصحة.

أولاً: الشمولية: إذ لا يصح بحال من الأحوال، لأي متضامن -فضلاً عن أية جماعة تدعي التضامن من منطلقات أخلاقية- أن تنظر إلى الثورات بمعايير مختلفة، فتتحدث -بحق- عن ثورة مجيدة في تونس ومصر وليبيا واليمن، ثم تغفل ما يجري في سوريا، لأن الاعتبار السياسي يفرض ذلك.

ثانياً: الموضوعية: حيث لا يجوز إقامة رابط غير موضوعي بين الثورات العربية وعلاقة الأنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يجوز تكييف الثورات العربية على أنها ثورات دينية أو صحوات إسلامية إذا لم تكن كذلك[1]. عدم الموضوعية مرده هنا إلى أن الشعوب الثائرة، إنما تثور على الظلم والقهر وسلبها حقوقها قبل أي شيء آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التبعية لأميركا والغرب هو عامل إضافي في تسعير الثورة وزيادة سخط الشعب، وليس عاملاً وجودياً كما يحاول المستثمرون في الثورات العربية أن يوحوا لجمهورهم. الدليل القاطع على ذلك أن الثورات لم تبق حبيسة الأنظمة المسماة أنظمة "اعتدال"، وإنما شملت الأنظمة "الثورية"، كالنظام الليبي، ووصلت إلى نظام "الممانعة" الأول في المنطقة أي النظام السوري.

ثالثاً: الصحة: إذ بدا لافتاً جداً إقحام إيران دولة البحرين في عداد الدول التي تشهد ثورات تغييرية. النظام في البحرين بحاجة إلى إصلاحات يقيناً، لكن الأصح أنه لا يمكن مساواة تونس ومصر بالبحرين، لسبب ظاهر وبسيط، وهو أن الانقسام المذهبي

=انقساماً طائفياً، وقد دعا إلى ذلك ولي عهد البحرين. إن الخطر هو أن ينسب الشيعة أنفسهم إلى بلاد أخرى ويحملوا صورة خامنئي وصورة نصر الله وصورة كذا وكأنهم ينتسبون إلى إيران ولا ينتسبون إلى البحرين».

(١) قال السفير الإيراني في بيروت (٨-٥-٢٠١١) إن: «الثورات في العالم العربي هي صحوات دينية... وما يجري في سورية مؤامرة».

في البحرين، ليس بين أقلية وأكثرية، وإنما بين فئتين شبه متساويتين من الشعب[١].

كيف تعامل النظام الإيراني مع كل ثورة عربية على حدة؟

النظام الإيراني يحتفي بثورة الياسمين

حسم الجيش التونسي الموقف وأجبر الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار في ١٤/ ١/ ٢٠١١. وفي اليوم التالي تولى رئيس مجلس النواب محمد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، وأصبح الباجي قائد السبسي في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١ رئيساً للحكومة المؤقتة، ثم جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١.

وظّف النظام الإيراني الثورة في تونس في خدمة أهدافه، فادعى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن "ثورة الياسمين" هي نتيجة الثورة الإيرانية، فيما الواقع أن الثوار، ولا سيما الشباب الذين حركوا الاحتجاجات، لا علاقة لهم بفكر الإمام الخميني، ولا يعتبرونه قدوة لهم، ولم يفكّروا أبداً بقيام نظام شبيه بالنظام الذي أنتجته الثورة الإيرانية، فضلاً عن أنهم جميعهم لا يؤمنون بالعقيدة الشيعية.

... ويركب موجة الثورة المصرية

أبى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن تمر الثورة المصرية دون أن يركب موجتها، فأعلن أن الثورات التي تجري في المنطقة -ومن ضمنها ثورة ٢٥ يناير- "يقودها الإمام المهدي"، وأنها نتيجة "الثورة الإيرانية" (١٩٧٩)، وأن "صحوة ضخمة تحصل ويمكن رؤية يد الإمام المهدي فيها"، وأن "الإمام المهدي يدير العالم ونحن نرى يده المدبرة في شئون البلاد كافة".

من المفارقات اللافتة التي تجعل كلام نجاد مدهشاً حقاً، أنه في الوقت الذي كان يربط فيه الثورة المصرية بثورة الإمام الخميني، كان ميدان التحرير في مصر يعلن

---

(١) انظر: الثورات العربية بين الدعم الصادق والاستثمار السياسي، فادي شامية، جريدة المستقبل، ٢٤-٣-٢٠١١، العدد ٣٩٤٩، ٦.

http: //www.almustaqbal.com.lb /stories.aspx?issueid=2918&categoryid=3

عبر خطيب الجمعة الآتي: "نقول لأميركا وإيران وحزب الله دعوا ثورة مصر لشباب مصر، وكفّوا نصائحكم عنا". كما كان يعلن الثوار في الميدان إهداء ثورتهم إلى "الثورة الخضراء" في إيران!.

ومع ذلك؛ فقد أصرت إيران على إلباس الثورة المصرية لبوساً ليس لها، حيث وصف السيد علي خامنئي ثورة مصر بأنها ثورة إسلامية، وبداية لـ"شرق أوسط إسلامي جديد". هذه المرة جاء الرد من جماعة "الإخوان المسلمين"، أكبر الجماعات المصرية، إذ اعتبرت أن الثورة في مصر "لا تعتبر ثورة إسلامية (بالمفهوم الإيراني)، في رد غير مباشر على السيد الخامئني (صادف يوم انتصار الثورة في مصر مع يوم استشهاد مؤسس الجماعة حسن البنا).

وفيما بعد تبين وجود بعض المجموعات الصغيرة، أكثر هؤلاء شيعة غير مصريين، دخلوا إلى ميدان التحرير، تحت حجة مناصرة الثورة، لكن شباب الميدان تبرؤوا منهم تحت عنوان أن "لهم مطالب فئوية"، وطالبوا الجيش بـ"إخراجهم من ميدان التحرير بالقوة"!. واستناداً إلى أن مواقف الولي الفقيه فقد قامت بعض القنوات الفضائية في بغداد وبيروت بربط غير موضوعي بين ثورة الإمام الخميني وبين ثورة ٢٥ يناير، أو بين حرب تموز ٢٠٠٦ وبين الثورتين التونسية والمصرية.

والواقع أن تصريحات القادة الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة لاقت استياءً في الشارع المصري، عبّر عنه المواطن البسيط، كما عبّر عنه الإعلام المصري، حتى أن المغني الشعبي شعبان عبد الرحيم- الذي دأب الإعلام العربي التابع لإيران- على اتخاذه مؤشراً على النبض المصري الرافض للصلح مع "إسرائيل" (أغنيته الشهيرة: أنا أكره إسرائيل)، قرر تسجيل أغنية لتمجيد الثورة ورفض مواقف خامنئي ونصر الله: تحت عنوان: محروسة يا مصر(١).

---

(١) أغنية مصر يا محروسة لشعبان عبد الرحيم:
محروسة يا مصر والله.. سيبك من أي حقود
لا خامنئي ولا نصر الله الجيش المصرى أسود
ثورتنا ثورة شريفة وأطهر منكم
ياريت تشوفوا لكم ليفه تنضف قلبكم

ما سبق يعني أن المحاكاة الحقيقية لما جرى في مصر يتمثل بما جرى يوم الاثنين ١٤/ ٢/ ٢٠١١ ويوم الأربعاء ١٦/ ٢/ ٢٠١١ في إيران، حيث انتقلت روح الثورة من مصر إلى طهران وليس العكس، فأعاد "الإصلاحيون" شبابهم وخرجوا بمظاهرات تطالب بالإصلاح!.

الثورة تسقط عميد الطغاة العرب

فعلياً، فإن الثورتين اللتين سبقتا بالنجاح في كل من تونس ومصر، أصابتا بلدين مصنفين فيما يسمى "اعتدالاً" عربياً، لكن ما هو أدق في هذا المجال أن هذه الثورات خرجت من رحم الظلم والقهر قبل أي شيء آخر، خلافاً لمحاولات تحميلها أبعاداً قومية أكثر مما تحتمل. الدليل على ذلك أن الثورة انتقلت إلى ليبيا لإسقاط عميد الطغاة معمر القذافي، والأخير لا يمكن بحال اعتباره معتدلاً، أو وصف نظام جماهيريته بصفة الاعتدال والتبعية لأميركا، وهي الدولة التي حاربته وقصفت بيته وقتلت ابنته، وظلت على عدائها له، رغم تخليه الطوعي عن برنامجه النووي المثير للجدل، ودفعه تعويضات كبيرة لمتضرري جريمة لوكربي. فضلاً عن أن الخارجين على نظامه هم، لا سواهم، من طالب العالم – وهو مطلب حق- بالتدخل لصالحهم فيما بدا القذافي –عن غير حق- كمن يقاتل الاستعمار الجديد[1]!، وهذا ما أعلنه بالضبط الرئيس الكوبي فيدل كاسترو

مصر اللي في أي أزمة ياما وقفت جنبكم
دلوقتي نسيتوا خيرها طب موتوا بغلكم
بطلوا تحريض واتهدوا شعبنا مابيتحرضش
والمصري محدش أده ومؤدب مبيغلطش

(١) الواقع أن المشهد الليبي يكشف ما هو أكثر فضحاً لمزاعم تحريك الثورات العربية على سكة الاعتدال العربي حصراً، فالقذافي ليس عميد الحكام العرب وحسب (تسلم الحكم بانقلاب عسكري وهو ابن ٢٧ عاماً متأثراً بالطروحات الاشتراكية والناصرية)، وإنما هو عميد طروحات الوحدة العربية أيضاً؛ فهو أول من طرح الوحدة بين مصر والسودان وليبيا (ثم سوريا)، ما حدا بالرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر بوصفه «الأمين على القومية العربية». ولم تتوقف طروحات الوحدة لدى القذافي بوفاة عبد الناصر، بل ازدادت، في محاولة من العقيد، لإرث الزعيم المصري الراحل؛ فطرح الوحدة مع تونس عام ١٩٧٤، ومع الجزائر عام ١٩٧٥، ومع المغرب عام ١٩٨٤، والوحدة العربية الإفريقية عام ١٩٨٨. كما أن القذافي لم يترك منظمة ثورية في العالم إلا تعاطى معها؛ ابتداءً من الفصائل الفلسطينية المقاومة وانتهاءً بكل حركات الإرهاب (عدا =

والفنزويلي هوغو شافيز الموصوفين بعدائهما لأميركا والغرب، حيث رأى كاسترو أن أميركا هي التي تحرّك الثوار الليبيين، بينما اعتبر الرئيس الثوري هوغو شافيز، أن لا وجود لثورة في ليبيا، وإنما يواجه "القذافي حرباً أهلية"!.

الطريف أن الثورة في ليبيا أربكت بعض حلفاء إيران (لا سيما في لبنان)، ممن كان يتقاضى أموالاً من القذافي منذ سنوات طويلة، مع أن هؤلاء كانوا يحجزون مقاعد أمامية لأنفسهم في محور "المقاومة والممانعة"!.

الحوثيون يركبون في قارب الثورة في اليمن

في اليوم الذي سقط فيه حسني مبارك؛ انطلقت الثورة في اليمن، وقد شاركت فيها قوى عديدة ومختلفة.

كان موقف إيران مسانداً للثورة منذ يومها الأول، فهي على عداء مع الرئيس علي عبد الله صالح من جهة، وطرفاً في الثورة عليه من خلال جماعة الحوثي التابعة لها، لذا فقد انخرط الحوثيون في الحراك الثوري، وتناسوا لوقت قصير خلافاتهم مع باقي المكونات الشعبية المنخرطة في الثورة... حتى إسقاط الرئيس صالح في ٢٣/ ١١/ ٢٠١١.

الثورة السورية الكاشفة

خلافاً للموقف من الثورات السابقة؛ شكّل موقف إيران وحلفائها من الثورة السورية مفارقة لافتة. لم تكشف الثورة السورية حقيقة النظام التي تدثّر سنين طويلة بغطاء "المقاومة والممانعة" فحسب، وإنما كشفت الجماعات والأفراد أيضاً، ممن تمكنوا من

=الإسلامية منها). وقد زج القذافي بلاده بسبب هذا السلوك في صراعات مع بلدان عديدة، عربية وغير عربية، كما ورط ليبيا في الحرب مع تشاد ما بين ١٩٨٠ إلى منتصف ١٩٨٧ بعد دعم حركة التمرد المعروفة باسم «جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينا)»، فضلاً عن خوض صراع دام مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ وصل ذروته عام ١٩٨٦، عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكيةً غارات جوية على ليبيا وعلى منزل القذافي بالذات. إضافة إلى مسؤولية نظام القذافي عن خطف الإمام موسى الصدر، وتورطه في أحداث إرهابية من أبرزها: تفجير ملهى في برلين عام ١٩٨٦، وتفجير لوكربي عام ١٩٨٨، وتفجير طائرة الـ «يوتا» الفرنسية عام ١٩٨٩، ومحاولة اغتيال خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٣، وغير ذلك من الأعمال الإرهابية.

تسويق أنفسهم للرأي العام بشكل مخادع!.

بثقة كاملة يمكن القول إن الثورة السورية بالذات هي التي غيرت الموقف الإيراني من "الربيع العربي" بأسره. لم تعترف إيران -حتى الآن- بوجود ثورة في سوريا[١]، خلافاً لموقفها من الثورات العربية السابقة ومما يجري في البحرين أيضاً، وتحت وطأة الحشرة تورط حسن نصر الله بتوصيف ظاهر التهافت عندما قال في ٧/ ٢/ ٢٠١٢: "يوم اجتماع مجلس الأمن بدؤوا بالحديث عن أن حمص وَلْعانة، وبعد التدقيق تبين أن لا شيء في حمص"[٢]. والأشد أن نصر الله انتقل إلى الهجوم فكذّب الإعلام المُسخّر بـ "الحلال والحرام"!، مع أنه الإعلام نفسه الذي وقف إلى جانبه في حرب تموز ٢٠٠٦!. خلص السيد نصر الله إلى "أننا وصلنا لمرحلة أن كل ما يُقال في وسائل الإعلام لا يجوز أن نبني عليه"![٣].

في مقاربته للثورة السورية؛ لم يتورع "حزب الله" عن تدمير أحد أهم أركان خطابه التعبوي؛ وهو الوقوف إلى جانب الشعوب المظلومة. لم يكشف موقفه هذا عن طائفيته وحسب (خصوصاً إذا ما قورن بموقفه من الحراك الشعبي في البحرين)، وإنما أوقعه في "فضيحة أخلاقية"، لأنه اتخذ موقفاً معكوساً للواقعة التاريخية الأكثر أهمية في الفكر الشيعي، أي واقعة كربلاء، ذلك أن المقارنة بها تظهر الحزب في جانب قتلة الإمام الحسين الذي قُتل شهيداً مظلوماً، وإلا فإن شعار أتباع الحسين الخالد: "هيهات منا الذلة" هو نفسه شعار "الموت ولا المذلة" الذي استخرجه الشعب السوري من رحم الظلم، حتى

---

(١) بكّر النظام الإيراني في دعم بشار الأسد بالسلاح، إذ عثرت السلطات التركية على أول شحنة أسلحة على متن طائرة إيرانية متوجهة إلى سوريا في ٢١/ ٣/ ٢٠١١ أي بعد نحو أسبوع على الثورة!.

(٢) تابع العالم كله قصف حمص ليل الجمعة-السبت في ٣-٤/ ٢/ ٢٠١٢ (الليلة التي سبقت جلسة مجلس الأمن)، ليس من خلال تصوير الثوار فقط، وإنما من خلال نقل حي قامت به قناة «الجزيرة-مباشر». في تلك الليلة الرهيبة استشهد ٢١٧ سورياً غالبيتهم الساحقة في حمص-حي الخالدية؛ حيث ارتكبت مجازر يصعب وصفها (بعضهم قتلوا بالطعن بالحراب)، ذهب ضحيتها عائلات كاملة (على سبيل المثال لا الحصر: عائلة النكدلي وعائلة الحسين وعائلة وشاح..)...

(٣) بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٢ وفيما كانت الفضائيات العربية تنقل قصف حمص بنقل مباشر، قالت المنار: إن الأهالي يشعلون الإطارات على أسطح المنازل لإيهام العالم أن المدينة تتعرض للقصف، لكن القناة لم تذكر شيئاً عن مئات القتلى والجرحى واستهداف المشفى الميداني، ولا نقلت مشاهد الدفن، وانتحاب الناس!

تساوى لديه الموت والحياة، ما بقي تحت حكم نظامٍ؛ لا داعي للإطالة في وصف انتهاكه القيم الإنسانية.

تورط إيران في قتل السوريين

بالحديث عن موقف إيران من الثورات العربية، لا يمكن المرور عن الثورة السورية دون التوقف أمام تورط إيران المادي في الوقوف إلى جانب نظام «البعث» الأخير. كثيرة هي الشواهد على تورط المشروع الإيراني في قتل السوريين -كما فعل بالعراقيين من قبل-، وقد تُرجم هذا التورط على الشكل الآتي:

١- دعم كامل للنظام السوري في الخبرات والتسليح والرجال من قبل الحرس الثوري الإيراني.

٢- دعم مالي هائل لدعم الاقتصاد السوري والمجهود الحربي لجيش النظام.

٣- مقاتلة "حزب الله" - وعناصر لبنانية أخرى حليفة له- إلى جانب النظام في سوريا، بأوامر إيرانية.

٤- مقاتلة جيش "المهدي" وعناصر شيعية أخرى إلى جانب النظام في سوريا، بأوامر إيرانية.

والواقع أن تورط إيران في الدم السوري بدا باكراً، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر؛ بيان «ائتلاف شباب الثورة في سورية" بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١١، وبيان طلاب جامعة دمشق في شهر نيسان ٢٠١١، وشهادة الجندي المنشق والفار إلى تركيا أحمد خلف في ١٢/ ٦/ ٢٠١١ (شهادته موثقة، لصالح منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة)، وشهادة المقدم السوري المنشق حسين هرموش بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠١١، وشهادة الجندي في الحرس الجمهوري المنشق وليد القشعمي في ٢١/ ٧/ ٢٠١١، وبيان ووثائق المعارضين السوريين المقيمين في القاهرة بتاريخ ٣١/ ٧/ ٢٠١١، وبيان أمين عام "ائتلاف شباب الثورة السورية" وحيد صقر في ٢٦/ ٨/ ٢٠١١، وشهادة محامي حماه العام عدنان البكور في في ٢٩/ ٩/ ٢٠١١، وشهادة شيخ الثورة السورية أحمد صياصنة حول دور "حزب الله" وجيش المهدي بمذابح حمص وحماة وإدلب في ١٦/ ٣/ ٢٠١٢.

فضلاً عن الاتهامات التفصيلية التي أدلى بها العميد حسام عواك، قائد عمليات «الجيش السوري الحر» والعميد السابق بالمخابرات الجوية، لصحيفة «الشرق الأوسط» إذ بيّن أن: «كتائب لحزب الله تؤازر النظام السوري بالقنص والتفجير وحرب الشوارع. ألقينا القبض، أكثر من مرة، على ضباط من عناصر الحرس الثوري الإيراني وخبراء إيرانيين يعملون في مناطق عسكرية إيرانية.. لدينا على الأراضي السورية لواء مدرعات كامل من الحرس الثوري الإيراني وموجود باتجاه منطقة دير العشاير في معسكرات أحمد جبريل على الحدود اللبنانية السورية. حزب الله موجود على الأراضي السورية من خلال كتائب ١٠١ و١٠٢ و١٠٣، والأخيرة كتيبة... متخصصة في الاغتيالات وعمليات التفجير، وهي تعمل الآن على الأرض لصالح بشار».

وقريباً من هذه التصريحات تأتي شهادة العقيد أبو ياسين (الجيش السوري الحر) لجريدة «الشرق الأوسط» أيضاً (١/ ٤/ ٢٠١٢): «الجيش الأسدي سلّم بعض دباباته وآلياته ومدافع الميدان إلى عصابات حزب الله وهم يشاركون في اقتحام القرى ويرتكبون المجازر ويهجرون السكان إلى ما وراء الحدود والى الداخل... جماعات حزب الله تختطف النساء وتغتصبهن بعدما احتلت مستوصف حي العباسية المجاور لدير بعلبة وهو ذو كثافة شيعية، وحولوه إلى مركز قيادة ومعتقل في وسط حمص، بعدما تحدد دور عصابات نصر الله وهو دخولها بعد عمليات الجيش النظامي الأسدي، لارتكاب الفظائع والمجازر بحق المدنيين، مخافة حصول انشقاقا في صفوف ذلك الجيش إذا قام هو بارتكاب هذه الأعمال».

ولا شك أن في لبنان نفسه من الوقائع ما يحرج الحزب المذكور، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الموكب التابع لـ "حزب الله" الذي ضُبط محملاً بالسلاح بتاريخ ١٣/ ٨/ ٢٠١١، على نقطة المصنع، حيث كان المسؤولون عن الموكب -المنتمون إلى "حزب الله"- يحملون بطاقات صادرة عن المخابرات السورية، وتوثيق دخول عناصر من "حزب الله" في ٢٦/ ٦/ ٢٠١١ من منطقة حوش السيد علي إلى سوريا، للمشاركة في قمع أهالي بلدة ربلة في محافظة حمص السوري، والتشابكُ الذي وقع ليل الأحد ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ بين أهالي العريضة وعناصر تتبع "حزب الله" كانت عائدة إلى لبنان، بعد إسهامها في عمليات القمع في سوريا (كانوا يلبسون بدلات سوداء ويرفعون صوراً للرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصر الله)، وإصابة نادر المولى، مرافق عضو المكتب السياسي في "حزب

الله" غالب أبو زينب، الذي نُقل على جناح السرعة إلى مستشفى الهيكلية في طرابلس، ليوم واحد نظراً لخطورة الحالة (إصابة بالرأس)، قبل نقله للعلاج في الضاحية الجنوبية لبيروت، مع الطلب إلى المستشفى التكتم عن الموضوع... وتشييع جثمان حسين عباس المَعلوف- ٣٦ سنة- يوم الجمعة ١٦/ ٣/ ٢٠١٢، إثر مقتله في سوريا، وتَشييع عُنصر آخر هو نور الدين ولقبه (أبو زهراء) - مواليد بنت جبيل ١٩٨٠- قضى في اشتباكات المزّة في ١٩/ ٣/ ٢٠١٢، فضلاً عن نشر المواقع السورية أسماء ستة قتلى لـ "حزب الله" في سوريا، سُلموا إلى قيادة الحزب في ٢/ ٦/ ٢٠١١؛ هم: طلال حسن الحاج حسن- علي أحمد الموسوي- محمد علي إسماعيل- زياد علي بيضون- حسين محمد شعيب.

وغير بعيد عن ذلك التورط يأتي البيان المريب لكتائب عبد الله عزام (١٦/ ٣/ ٢٠١٢) الذي يتهم صراحة "حزب الله" بمحاولته استمالة هذه المجموعة الإرهابية لتنفيذ عمليات في لبنان ضد شخصيات تعارض النظام السوري: "... سنكشف للرأي العام عن حقائق تبيِّن خسَّتكم في إدارة معارككم السياسية، بنشرنا للعروض التي قدَّمها لنا حزب الله ومخابرات النظام السوري؛ لضرب أهداف مباشرة في لبنان، مقابل ما نريد من المال والخدمات، جاهلين أن المجاهدين أوعى من أن يكونوا أداة بيد الحزب تحقِّق له أهدافه. ونكتفي في هذا الموضع بمثال واحد على هذه العروض: هو عرضهم علينا أن نغتال زعيم الدروز في لبنان النائب وليد جنبلاط مقابل إطلاق بعض قيادات المجاهدين من سجون النظام السوري"(١).

وزيادة على ذلك كله؛ فإن التقارير الغربية تتحدث عن تورط "حزب الله" في دم الشعب السوري بوضوح، ولعل من أهم هذه التقارير؛ تقرير الأمم المتحدة بتاريخ ٦/ ٨/ ٢٠١١، حول سوريا الذي يتحدث عن وجود "عناصر في حزب الله والحرس الإيراني متورطين بقتل جنود سوريين رفضوا قمع المتظاهرين". كما أن موقع ويكيليكس-الذي أجرى أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصر الله مقابلة حصرية مع مؤسسه- سبق أن نشر تقرير مركز "ستراتفورد" للاستخبارات والتحليلات الاستراتيجية، الذي نقل -أي التقرير- عن شاهد من "حزب الله"، أنّه يوجد "في

(١) لم يعلق الحزب على البيان في حينه.

سوريا ٣٠٠٠ عنصر حرس ثوري و٢٠٠٠ مقاتل من حزب الله بالإضافة إلى ٣٠٠ مقاتل من حركة أمل، و٢٠٠ من الحزب السوري القومي الاجتماعي، حيث يقوم هؤلاء بقتل الجنود السوريين الذين يرفضون قتل المتظاهرين". وأن "الجنود السوريين الـ١٧ الذين رُموا في نهر العاصي بحماه قد قتلوا على يد مقاتلي حزب الله (لرفضهم إطلاق النار على المتظاهرين)". وبحسب التقرير فإن ٤٢ فرداً من الحرس الثوري و٢٧ من "حزب الله" قتلوا في سوريا لغاية تاريخه (١١/ ٣/ ٢٠١٢).

غير أن مقتل قائد عمليات حزب الله في سوريا علي حسين ناصيف (٢/ ١٠/ ٢٠١٢) شكّل بحد ذاته منعطفاً، ليس بحجم القتيل فحسب، وإنما بانتقال "حزب الله" من سياسة التكتم عن شهدائه، إلى سياسة تبنيهم وتشييعهم باعتبارهم "شهداء الواجب الجهادي"، إذ بعد ناصيف شيع "حزب الله" حسين عبد الغني النمر وكرّت السبحة.

ومع ازدياد تدفق مقاتلي جيش المهدي؛ صدر في نهاية شهر نوفمبر الماضي بيان من الجيش السوري الحر إلى السوريين يتحدث عن قتال من أسماهم: "الفرس وحزب الشيطان وفلول العراق" إلى جانب النظام، وأعقب ذلك تصريح (٢٥/ ١١/ ٢٠١١) لقائد "الجيش السوري الحر" رياض الأسعد حول انضمام "المرتزقة من جماعة مقتدى الصدر وحزب الله اللبناني". وبدل أن تؤدي هذه التصريحات إلى فرملة التورط العراقي في القضية السورية، فقد رصد الثوار في شهر شباط/ فبراير الماضي تدفق المزيد من مقاتلي جيش المهدي، وقد قام هؤلاء بارتكاب مجازر في حمص وحماه وإدلب على ما صرح في وقت لاحق الشيخ أحمد صياصنة (٢٧/ ٤/ ٢٠١٢).

وطبيعي في هذه الحال؛ أن يسقط قتلى لـ"جيش المهدي" ولغيره أثناء القتال، الأمر الذي سمح بتوثيق تورط "جيش المهدي" على نحو أكبر، سيما أن جماعة "المهدي" أقل تنظيماً ودراية من "حزب الله"، وتالياً فقد كان هؤلاء يعلنون عن قتلاهم وعن مكان المواجهة التي سقطوا فيها، بالتزامن مع التهجم على "الجيش السوري الحر".

وفي واحدة من الحالات الموثقة جيداً؛ نعى "مكتب السيد الشهيد الصدر" في الديوانية "الشهيد جعفر عذاب فرهود"، الذي "استشهد على يد العصابات الوهابية المسماة بالجيش السوري الحر في سوريا متأثراً بجراحه، إثر مقاتلته العصابات الوهابية في سوريا" كما جاء في البيان، الذي أضاف أن "الشهيد -رحمه الله- كان مستبشراً بالشهادة

أثناء القتال وكان يحث إخوانه على ضرورة المقاومة في سوريا". اللافت أن البيان يذكر بأن "الشهيد" نُقل من سوريا إلى إيران جواً قبل أن يصل إلى العراق".

رياح "الربيع العربي" على غير ما تشتهي السفن الإيرانية

في الأول من شهر كانون الأول/ نوفمبر ٢٠١١ اختصر رئيس حكومة قطر الشيخ حمد بن جاسم المشهد القادم في العالم العربي، عندما قال في تصريح لصحيفة "فاينانشال تايمز": "إن الإسلاميين سيمثلون -على الأرجح- الموجة التالية من القوى السياسية في العالم العربي، وإن على الغرب التعاون معهم". نتائج انتخابات "الربيع العربي" قالت هي الأخرى هذا الكلام، بلغة الأرقام التي لا تحتمل التأويل!.

ما سبق يعني أن الإسلاميين كانوا قبل الثورات العربية جزءاً وازناً جداً من الشعوب العربية، وأنهم شاركوا بهذه الثورات -بغض النظر عمن أطلق الشرارة-، وطبيعي أنهم سيحصدون نتائجها، وربما بنسبة تفوق باقي الفئات الثائرة، لأسباب تنظيمية ذاتية، ولأسباب ذات صلة بـ "اللحظة الثورية"، التي تشكل مشاعر الجماهير جزءاً هاماً منها.

ولعل تلمّس هذه الحقائق يكون أوضح إذا انتقلنا من العموم إلى التفصيل، واستعرضنا الثورات العربية واحدة تلو أخرى، من بدء الحراك الثوري إلى مرحلة التعبير الانتخابي.

تونس

لم يكن محمد البوعزيزي إسلامياً أو على صلة بالإسلاميين، لكنه كان نموذجاً صارخاً للقهر الذي كان يشعر به الشعب التونسي كله، فشكّل الشرارة. وما إن عمت التظاهرات حتى شارك الإسلاميون فيها، فأعطوها زخماً أكبر. والواقع أن القهر الوحشي الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في تونس، إضافة إلى الفساد، وقمع الحريات عموماً، شكّل كله مخزوناً ثورياً تراكم إلى درجة الانفجار.

ومما ينبغي ذكره هنا أن حزب النهضة (إخوان مسلمون) قدّم خلال مسيرة مقاومته للرئيس زين العابدين بن علي ثلاثين ألفاً من خيرة أبناء تونس، طبع سجّانوهم على أجسادهم علامات الطغيان كلها، وأن المفكر الإسلامي راشد الغنوشي سُجن ٦

سنوات، ونُفي خارج بلده ٢٢ عاماً، وأن المهندس حمادي الجبالي (رئيس الحكومة اليوم) قضى في سجون بن علي ١٥ عاماً من عمره، بينها ١٠ أعوام في الحبس الانفرادي!، وأن غالبية أعضاء المكتب السياسي لحزب "النهضة" تعرّض للاعتقال أو السجن[١].

انطلاقاً من هذا الواقع، يمكن فهم الحالة الاحتفالية التي شهدها مطار تونس لدى عودة راشد الغنوشي إلى البلاد، وبناءً عليها يمكن فهم ظواهر التي ميزت الانتخابات التونسية، إن لجهة نسبة المشاركة الهائلة (٩٠٪)، أو لجهة خروج أحياء بأكملها للتصويت علناً "لمن ناضل وصبر من أجل تونس ومن أجل الإسلام".

هذا الواقع انعكس أرقاماً في صناديق الاقتراع، فبعدما كانت نسبة تمثيل الحركة الإسلامية في تونس صفر٪، بات حزب "النهضة" وحده يمثل نحو ٤٢٪ من الشعب التونسي، حيث فاز بـ ٩٠ مقعداً من بين ٢١٧ مقعداً (الحزب الذي تلاه فاز بـ ٣٠ مقعداً فقط!)، وأكثر من ذلك، فقد حصل "النهضة" على ٤٢ من أصل النساء الـ ٤٩ اللواتي انتخبن في المجلس التأسيسي (بينهن غير محجبات)، رغم الدعاية المنافسة حول عدم احترام الإسلاميين حقوق المرأة!. ومع أنه نال أعلى نسبة تمثيل في البرلمان فقد تفاهم حزب "النهضة" مع بقية القوى الوطنية واليسارية، ليصبح المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية، وحمادي الجبالي رئيساً للوزراء (نهضة)، ومصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس التأسيسي.

مصر

حملت نسائم الربيع التونسي شرارات النار إلى مصر فأشعلت الثورة، وكما في تونس فقد دخل "الإخوان المسلمون" -ولاحقاً القوى السلفية أيضاً- في غباب المد الثوري، وقد ظهر هذا واضحاً في ميدان التحرير، إن لجهة الحشد، أو لجهة التنظيم والإمداد، ولاحقاً في موقعة الجمل الشهيرة، إذ لولا هؤلاء – بعد الله– لسارت الثورة في مسار آخر.

وهنا أيضاً لا بد من الإشارة إلى أن "الإخوان المسلمين" في مصر قدّموا خلال

---

(١) على سبيل المثال: علي العريض – ١٥ عاماً سجناً، وسمير ديلو– ١٠ أعوام سجناً، والعجمي الوريمي– ١٦ عاماً سجناً، وعبد الكريم الهارون– ١٦ عاماً سجناً، والصادق شورو –٢٠ عاماً سجناً، والأخير يرأس مجلس شورى الحركة واسمه اليوم مانديلا تونس.

تاريخ صراعهم الطويل مع حسني مبارك نحو ٤٠٠٠٠ سجين من الجماعة، وأن غالبية أعضاء مكتب الإرشاد نال نصيبه من السجون أيضاً.

بعد سقوط مبارك شكّل "الإخوان المسلمون" حزب "الحرية والعدالة"، كذراع سياسي لهم، وشكّل التيار السلفي حزب "النور"، وكلاهما تصدرا نتائج الانتخابات حيث فاز حزب "الحرية والعدالة" منفرداً بنحو ٤٠٪ من الأصوات، وحل حزب النور السلفي في المرتبة الثانية، وفيما بعد فاز الرئيس محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية في الجولة الانتخابية الثانية.

ليبيا

في ليبيا شكّل الإسلاميون رافعة التحركات، ثم برز دورهم أكثر مع انتقال الثورة من السلمية إلى السلاح، إذ كانوا الأكثر تنظيماً والأشرس في القتال ضد كتائب القذافي. كثير من أعضاء المجلس الانتقالي كانوا من الإسلاميين، بما في ذلك رئيس المجلس، كما أن قائد معركة طرابلس، -والمسؤول العسكري عن المدينة لاحقاً- هو الناشط الإسلامي عبد الحكيم بلحاج، ممن سجنهم القذافي بعد مشاركتهم في الحرب الأفغانية، وتشكيلهم "الجماعة الليبية المقاتلة"، القريبة في فكرها من "القاعدة"، والتي راجعت أفكارها، ونحت لاحقاً نحو الاعتدال[1]. كما لعب العلماء القريبون من "الإخوان المسلمين"، أو المنضوون في إطار "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الذي يرأسه العلامة القرضاوي، دوراً كبيراً في تثبيت الناس وتوجيه الثورة.

يُذكر هنا أن "الإخوان المسلمين" في ليبيا، قدّموا كثيراً من أبنائهم في نضالهم ضد ظلم القذافي، وقد سبق أن حكمت "محكمة الشعب الخاصة" التي شُكلت لمحاكمتهم عام ٢٠٠٢ على المراقب العام لـ "الإخوان المسلمين" في ليبيا عبد القادر عز الدين، ونائب المراقب العام سالم أبو حنك بالإعدام لكليهما، وعلى ٧٣ من أبناء الجماعة بالسجن

---

(١) اعتقلته القوات الأمريكية في ماليزيا عام ٢٠٠٤ وسلمته إلى ليبيا، وفي العام ٢٠٠٩ أجرى وزملاؤه مراجعات شرعية صدرت باسم «دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس» وقد أثنى العلامة يوسف القرضاوي والشيخ سلمان العودة وآخرون على الاعتدال الظاهر فيه.

المؤبد، ومعلوم أيضاً أن سجن أبو سليم الشهير كان يضم إلى قبيل الثورة؛ نحو ٢٥٠٠ سجين غالبيتهم سجناء إسلاميون من جماعة "الجهاد" ومن "التبليغ والدعوة" ومن "السلفيين"، وأن نحو ١٢٠٠ معتقل بينهم كثير من الناشطين الإسلاميين أعدمهم القذافي عام ١٩٩٦ (شكلت هذه الحادثة والمطالبة بمعرفة ما جرى وبالتعويض على ذوي الضحايا شرارة الثورة في بنغازي في شهر شباط/ فبراير ٢٠١١).

بعد انتصار الثورة؛ أعلن "الإخوان المسلمون" في ليبيا إعادة إحياء التنظيم، وانتخبوا بشير الكبتي مراقباً عاماً، لكن خلافاً للتوقعات لم يستطع تحالف الإسلاميين إحراز الموقع الأول في نتائج الانتخابات لأسباب تنظيمية، وسوء إدارة المعركة الانتخابية.

اليمن

شكّل -بدايةً- طلاب "التجمع اليمني للإصلاح" (إخوان مسلمون) رافعة الاحتجاجات في اليمن، وفي وقت مبكر من الثورة اعتُقلت عضو مجلس الشورى في التجمع؛ توكل كرمان[١]، وما لبث أن نزلت أحزاب "اللقاء المشترك"[٢]، إضافة إلى قوى الحراك الجنوبي، والحوثيين، إلى ميدان الاحتجاجات، ثم نحت الأمور باتجاه تحدٍ شخصي بين آل الأحمر وعلي عبد الله صالح، حيث أعلن زعيم قبيلة حاشد الشيخ صالح الأحمر أن: "علي عبد الله صالح لن يحكمني بعد اليوم ما دمت حياً"، وبالمقابل اتهم علي عبد الله صالح "الإخوان المسلمين" مباشرة بالوقوف في وجهه لإخراجه من السلطة، خصوصاً بعدما أخذ الصراع شكل المواجهة المسلحة في أحياء متعددة من صنعاء.

وافق علي عبد الله صالح في الرياض (٢٣/ ١١/ ٢٠١١)، على اتفاق نقل السلطة في اليمن وكُلف محمد باسندوة -القريب من القيادي في "التجمع اليمني للإصلاح" حميد الأحمر- بتشكيل الحكومة الجديدة.

ومرة أخرى، يظهر أن تأييد الثورات العربية لم يكن لأجل الحرية ولا حقوق

(١) نالت لاحقاً جائزة نوبل للسلام، وتعتبر أول شخصية «إخوانية» تنال هذه الجائزة.

(٢) التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية، وحزب الحق.

الإنسان، وإنما لأهداف فئوية؛ إذ اغتنم الحوثيون غرق البلاد في الفوضى وسعوا لإخضاع الناس بقوة السلاح، والسيطرة على مساحات جديدة من أرض لا تدين لهم ولا تعتقد معتقدهم[1]. الاعتراض على ممارسات الحوثيين دفع بإيران للتدخل بشكل سافر في شؤون اليمن، الأمر الذي دفع قياديين بـ "التجمع اليمني للإصلاح" (إخوان مسلمون) للدعوة إلى طرد السفير الإيراني من صنعاء!.

سوريا

بكّر "الإخوان المسلمون" في سوريا في نقل شرارة الثورة إلى بلادهم، وأصدروا في ١٧/ ١/ ٢٠١١ بياناً اعتبروا فيه ما جرى في تونس "الشرارة الأولى لمطالبة الشعب السوري بحقوقه إذا استمر النظام في تجاهلها". والواقع أن الأجواء التي أثارها "الإخوان" وغيرهم في الخارج والداخل، حضّرت الأرضية للثورة في سوريا، ولو أن الشرارة جاءت من حيث لم يتوقع أحد؛ درعا، المتعايشة تاريخياً مع النظام، بعدما قام مدير الأمن السياسي هناك؛ عاطف نجيب، بتعذيب وحشي لأطفال كتبوا شعارات مناوئة للنظام على الجدران.

ويشكّل الإسلاميون اليوم جزءاً وازناً - يصعب قياسه- من الحراك الشعبي، وبطبيعة الحال هم ليسوا الوحيدين، لكن الشعارات في الثورة تُظهر قدراً كبيراً من الروح الإسلامية. وقد شكّل "الإخوان المسلمون" الرافعة للمجلس الوطني الانتقالي، الذي يمثل غالبية المعارضة السورية اليوم.

وتاريخياً؛ يعتبر "الإخوان" أكثر من واجه نظام الأسد (الأب)، اعتباراً من العام ١٩٧٩، وقد بلغ الصراع أوجه في أحداث حماه عام ١٩٨٢ التي أودت بحياة نحو أربعين ألف سوري، غالبيتهم الساحقة لم يكن لهم علاقة بـ "الإخوان"، أو بـ "الطليعة المقاتلة"، فضلاً عن آلاف المعتقلين من الجماعة، الذين ما يزال كثير منهم في السجون إلى اليوم.

يقول الرئيس بشار الأسد في حوار مع صحيفة ذي صنداي تلغراف البريطانية

---

(١) ثبت مشاركة عناصر من جماعة الحوثي في قتل السوريين.

(٣٠/ ١٠/ ٢٠١١) "إن ما تشهده سوريا اليوم هو صراع بين الإسلاميين والقوميين العرب... نحن نقاتل الإخوان المسلمين منذ خمسينيات القرن الماضي وما زلنا نقاتلهم".

... وبلدان أخرى

إضافة إلى البلدان الخمسة التي شهدت ثورات قوية؛ لعب الإسلاميون دوراً كبيراً في الضغط باتجاه إحداث إصلاحات في بلدان أخرى. في المغرب أعلن الملك محمد السادس عن "تعديلات دستورية شاملة" في ٩/ ٣/ ٢٠١١، وبعد إجراء الانتخابات فاز حزب "العدالة والتنمية" (إخوان مسلمون) في الانتخابات بـ ٨٠ مقعداً، وكُلف رئيس الحزب عبد الإله بن كيران بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي الكويت لعب الإسلاميون (الإخوان والسلفيون) دوراً كبيراً في إسقاط الحكومة الكويتية في ٢٨/ ١١/ ٢٠١١. وشهد الأردن -وما يزال- احتجاجات تقودها جماعة "الإخوان المسلمين"، رغم الإصلاحات التي أعلن عنها الملك عبد الله.

هل أسعدت هذه النتائج إيران وحلفاءها؟

في الواقع؛ فقد توقع النظام الإيراني وحلفاؤه في المنطقة أن يرث الإسلاميون وغير الإسلاميين الأنظمة الساقطة، لكنهم توقعوا أن يكون الوارثون أدوات أو حلفاء على الأقل، لكن لا النموذج الإيراني ظهر، ولا روح الإمام المهدي بانت، ولا آثار حرب تموز تبدت. الشعوب قالت كلمتها فكان البديل على غير ما يشتهي المشروع الإيراني، فانتقل من "عشق الديمقراطية" إلى بغض نتائجها، ومن الشعارات الوطنية إلى التخوفات الفئوية، ومن دعم "القوى الحية" إلى التحذير من "الإخوان المسلمين"!.

ويمكن القول؛ بناءً على نتائج "الربيع العربي" أن المشروع الإيراني خسر أوراقاً ثلاثة:

١- **سحب ورقة المطالب الشعبية في العالم العربي:** إذ لم يعد لتبني إيران ظلامات الشعوب أي معنى، فمن جهة فاقد الشيء لا يعطيه، وقمع الحرية في إيران لا يؤهلها بيع هذه الحرية للشعوب الأخرى، ومن جهة أخرى فإن تبني حرية الشعوب لم

يعد ذي موضوع، لأن الحرية تحققت بنسب مختلفة، بأيدي شعوب المنطقة، وبعيداً عن النموذج الإيراني، وتالياً فإن الخطاب الإيراني لم يعد لديه سوى تبني المطالب الفئوية، كمطالب الشيعة في السعودية أو البحرين، وهو ما يزيد من محاصرته لدى الغالبية الشعبية والرسمية في البلدان الإسلامية. وبذلك تكون نتيجة الربيع العربي خلافاً لآمال المشروع الإيراني الذي كان يراهن على صعود أنظمة صديقة.

٢- **سحب ورقة فلسطين:** وهي تعد أحد أهم عبّارات المشروع الإيراني إلى قلب المنطقة العربية، إذ لا يخفى أن الشعوب كانت تتجاوز سلبيات المشروع الإيراني بدعوى أن أنظمتها أسوأ لجهة خيانة القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لكن صعود الإسلاميين، الذين يتبنون فلسطين عقيدة لا سياسة، أسقط هذه الورقة من أيدي المشروع الإيراني. كما أن الشارع العربي نفسه - بأخذه زمام المبادرة- حدّ من حجم تدخل إيران في القضية الفلسطينية، ثم جاءت المصالحة الفلسطينية من القاهرة بالذات مؤشراً كبيراً على ذلك[١].

٣- **كشف خداع شعار الوحدة الإسلامية:** شكلت مفارقة البحرين-سوريا، لجهة الموقف السياسي والإعلامي والتورط الفعلي في الأحداث، عاملاً هاماً في كشف خداع شعار "الوحدة الإسلامية" الذي رفعه المشروع الإيراني منذ زمن، واستطاع من خلال بعض أدواته في المنطقة كـ "تجمع العلماء المسلمين في لبنان" مثلاً أن يخدع كثيرين. الواقع أن تحوّل أدوات إيران في المنطقة من الحديث عن الوحدة إلى التحريض على السلفيين والجهاديين كشف حقيقة هذه "الوحدة الإسلامية" بوضوح. ثم جاءت المواقف الإيرانية نفسها مما يجري في سوريا والبحرين لتزيد المشهد وضوحاً.

---

(١) حيث أدى انتقال عدوى الثورات العربية إلى ظهور شعار: «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، في كل من الضفة وغزة. كما أدى انهيار النظام المصري، القريب من حركة فتح، مضافاً إليه استمرار «إسرائيل» في تعنتها، إلى إدراك الحركة أنه مهما كان حجم خلافها مع حماس، فإنه لا سبيل أمامها إلا التعايش والتفاهم مع شريك أساس في النسيج الوطني الفلسطيني. من جهة أخرى أدى اهتزاز النظام السوري، الحاضن لحركة حماس، إلى إدراك الحركة أن موجبات المرحلة تفرض عليها إعادة الوصل مع الشريك الفلسطيني بسرعة، وتحضير لمرحلة ما بعد بشار الأسد، خصوصاً أن أوضاع غزة باتت متعبة ومكلفة جداً (البطالة في غزة ٦٥٪).

موقف سلبي من "الربيع العربي" بمفعول رجعي!

نتيجة لما سبق؛ فقد تغير الموقف من "الربيع العربي" برمته، ليس من لحظة معينة وما بعدها، وإنما بمفعول رجعي أيضاً. اللافت هنا أن الرئيس بشار الأسد فعل الشيء نفسه، ففي حين ظهر واعظاً ومستبشراً بـ"الربيع العربي" خلال مقابلته مع "وول ستريت جورنال" الأميركية في٣١/ ١/ ٢٠١١، إذا به يقول في مقابلته مع قناة "روسيا اليوم" بتاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠١٢: "من الواضح أن هذا ليس ربيعاً بل فوضى"!.

بذلك اتضح – مرة أخرى – المصلحية المفرطة في المواقف الإيرانية، حيث أظهرت الثورات العربية أن المصلحة السياسية هي التي تحرك الموقف، إذ لو كانت المبدئية الرافضة لظلم الحاكم والداعية إلى منح الشعوب حريتها وكرامتها هي الأساس في الموقف من الثورات العربية، لما اختلف الموقف ما بين مصر –مثلاً– وسوريا، ذلك أن ظلم الحاكم في سوريا أشد، وقمع الشعب هناك أكبر، ولكنها المصلحة السياسية المغلفة بأثواب من المبادئ والشعارات.

كما اتضح أيضاً أن الحماسة البالغة لثورات ما قبل سوريا، لم تكن حباً بالديمقراطية، وإنما كان ذلك التأييد نكاية بالخصوم ليس إلا، لأن من ينادي بالديمقراطية يقبل بنتائجها، ولا يرفض تعبير الشعوب عن نفسها بحجج عجيبة، كتلك التي ساقها حليف النظام الإيراني ميشال عون في مقابلته بتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠١٢ بأنه "لا حرية ولا ديمقراطية في الوطن العربي ما دام الفلسطيني خارج أرضه"!.

الأخطر أن الموقف السلبي من "الربيع العربي" لم يبق مجرداً من الفعل، وإنما تمثل في جملة أمور أخرى (غير التورط في الدم السوري):

١- تسويق أدوات المشروع الإيراني في المنطقة لنظرية الخطر القادم على المسيحيين: وذلك إذا ما وصل "الإخوان المسلمون" إلى الحكم. وبغض النظر عن أن هذا التوقع غير صحيح، إلا أن استضافة إعلام المشروع الإيراني في المنطقة العربية لا سيما القنوات المسيحية (قناة ميشال عون مثلاً) لشخصيات دينية وزمنية مسيحية، وتبنيه لنظرية "الخطر الأصولي"، مثّل قمة العجب في مقاربة هذا الملف؛ ذلك أن مشروع إيران نفسه أصولي، بحسب توصيفه وأدبياته هو؛ فكيف يحذر من الإسلاميين ويعتبرهم خطراً على المسيحيين؟!، وما يزيد العجب أن الإسلاميين المعنيين هم "الإخوان المسلمون"،

الذين يحرص المشروع الإيراني على التقرب منهم، لا سيما في مصر، فضلاً عن علاقته الإستراتيجية بحركة "حماس" وهي الفرع الفلسطيني لـ "الإخوان المسلمين"!.

٢- **تسعير الاحتجاجات المذهبية في البحرين:** وصولاً إلى تظاهر آلاف الإيرانيين في ١٨/ ٥/ ٢٠١٢ في طهران للاحتجاج على مشروع الاتحاد بين البحرين والسعودية، الذي وصفه إمام الصلاة في العاصمة الإيرانية بـ "مؤامرة أميركية صهيونية"!. وقد سبق هذه التظاهرات موقف بلا قفازات للناطق باسم الخارجية الإيرانية اعتبر فيه أن "مشروع الاتحاد السعودي البحريني يعني زوال البحرين ذات الأكثرية الشيعية"!.

٣- **التصويب على التطرف الإسلامي مجدداً:** لقد كان الواقع السياسي قبل "الربيع العربي" قائماً على متلازمة إشاحة الغرب نظره عن ظلم الأنظمة الظالمة للشعوب التي تحكمها، مقابل مواجهة هذه الأنظمة لـ "الخطر الإسلامي". تحت هذه المعادلة اضُطهد الإسلاميون جميعاً، وبرزت "القاعدة" في رفض ظلم الغرب وحلفائه في المنطقة، لكن ثورات العرب أنهت هذه المعادلة، فقطعت الطريق على أسلوب "القاعدة" المتطرف، وأسقطت أنظمة الظلم، وأوصلت الاعتدال الإسلامي إلى الحكم... حتى صار الإسلاميون أنفسهم في مواجهة التطرف (في مصر بعد حادثة سيناء الأخيرة على سبيل المثال)، بمعنى آخر؛ فإذا كانت أنظمة الظلم استحالت فلولاً، فإن طروح "القاعدة" لم تعد تجد من يشتريها، وكلا الأمرين أفقد إيران مادة خطابها الموجه للعالم العربي، باعتبارها مع الشعوب العربية ضد "الاستكبار العالمي"، ما دفعها للتصويب مجدداً على التطرف الإسلامي في كل حدث، فضلاً عن وصم الثورة السورية كلها بالتطرف واعتبار القتال الذي يجري ضد نظام الأسد فعلاً جهادياً لـ "القاعدة".

٤- **البحث عن قضية جديدة جامعة:** في إطار البحث عن أوراق جديدة حاول المشروع الإيراني تسعير وقيادة الاحتجاجات على الإساءة الآثمة لنبي الرحمة محمد -صلى الله عليه وسلم-، بعد ظهور مقاطع لفيلم "براءة المسلمين" في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وتوجيهها حصراً باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لاستدرار دعم شعبي من كراهية أميركا من قبل شعوب المنطقة، باعتبار أن إيران عدو لها ولربيتها "إسرائيل".

٥- **التورط في الدم السوري:** لم يكتف المشروع الإيراني بدعم النظام الظالم في

سوريا، وإنما تورط في الدم السوري أيضاً- وقد سبق تفصيل ذلك- مع أن الشعب السوري سبق أن استقبل جمهور "حزب الله" قبل أقل من خمس سنوات على بدء الثورة؛ فآوى مناصريه، واقتسم معهم الطعام والشراب، ومجّد قائده... فإذا بالحزب ينقلب عليه، ويرفض استقبال نازحيه في مناطقه، ويمنع إقامة مخيمات لهم، ويسهم في قتلهم في سوريا، وخطفهم والتجسس على ناشطيهم في لبنان...!

خسائر المشروع الإيراني جراء "الربيع العربي"

يظهر الواقع نتائج كارثية على المشروع الإيراني وأتباعه، جراء "الربيع العربي"، على الشكل الآتي:

١- حصار شعبي ورسمي للمشروع الإيراني في دول المنطقة قاطبة بعد انكشافه، كما لم يحدث من قبل.

٢- خسارة الشارع السوري وانتقال السوريين الثائرين إلى حالة معاداة المشروع الإيراني بالكامل بعدما تورط في دمهم، ما يعني خسارة كبيرة لهذا المشروع[1].

٣- فقدان عقدة القوس في المشروع الإيراني، إذ لا يمكن لأي نظام بديل أن يعادل النظام السوري في خدمته المشروع الإيراني، فكيف إذا أصبح النظام القادم في سوريا بحالة مواجهة مع المشروع الإيراني؟!

٤- انهيار الصورة الذهنية لأهم ذراع إيراني في المنطقة؛ "حزب الله"، إذ يبدو أن الخسائر التي أصابت الحزب غير قابلة للتعويض، سيما أن الرأي العام أعاد قراءة تجربة

---

(١) في ٢٨/ ٥/ ٢٠١٢ اعترف اللواء إسماعيل قاءاني، نائب الجنرال سليماني، القائد العام لفيلق القدس، بالتواجد العسكري لهذه القوة على الأراضي السورية والضلوع في قمع المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد، وذلك من خلال تصريحات زعم فيها أنه لولا حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لكانت المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري على يد المعارضين أوسع من هذا. وفي ٣١/ ٥/ ٢٠١٢ اعترف نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني إسماعيل كوان بوجود قوات إيرانية في سوريا لمساعدة ومساندة نظام بشار الأسد. وفي ٦/ ٨/ ٢٠١٢ قال الرئيس أحمدي نجاد "لن نسمح بسقوط النظام السوري أبداً متوكلين على الله مستمدين العون من المهدي عليه السلام". وفي ١٦/ ٩/ ٢٠١٢ قال قائد الحرس الإيراني محمد علي جعفري: "إن نخبة من **الحرس الثوري** موجودة في لبنان وسوريا لكن بصفة مستشارين وخبراء"، وفي ٢١/ ٩/ ٢٠١٢ قال رئيس أركان الجيش الإيراني إن "حرب سوريا هي حرب ايران"!.

الحزب من أولها على أساس التدهور الأخلاقي الذي آل إليه.

٥- خسارة المشروع الإيراني أطرافاً كانت قريبة منه، أهمها قطر وتركيا، حيث انتقلت العلاقة من التحالف -على ذمة المتكلمين باسم المشروع الإيراني- إلى حالة العداء والتخوين[١].

٦- احتمال اندلاع الثورة في إيران نفسها بعد انتصار الثورة السورية، سيما أن إيران باتت مستنزفة اقتصادياً جراء دعمها لنظام الأسد[٢]، فضلًا عن أن الشعب الإيراني المقموعة ثورتُه الخضراء سوف يأخذ جرعة دعم لتحركات جديدة.

... وتوقع

بناءً على المعطيات والقراءة السابقة، فإنه يتوقع أن تتعاظم روافد مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة بعد "الربيع العربي"، وأن تكتشف الأنظمة الجديدة -التي قامت على أنقاض أنظمة القمع- المشروع الإيراني من موقع جديد، ما يعني أن المواجهة معه ستكون أقسى هذه المرة وأكثر فعالية، إذ لا يملك المشروع الإيراني في مواجهة أنظمة منتخبة وذات خلفية إسلامية وطروح مقاومة تجاه المشروع الصهيوني، ما كان يمتلكه في مواجهة أنظمة قمعية وذات خلفية علمانية، وطروح استسلامية، وتالياً فإن شعارات المقاومة والإسلام وتحرير الشعوب والوقوف إلى جانب حقوقها لن تكون منتجة، بل ستشكل استفزازاً للقوى التي وصلت إلى الحكم، لا سيما القوى الإسلامية، التي من حقها اليوم أن تسلك كل مسالك العلاقات مع الدول والمشاريع الأخرى، بغض النظر عن مواقف النظام السابق من هذه الدول والمشاريع، لكن فترة الاكتشاف لن تطول لتصبح المواجهة بلا قفازات!.

---

(١) انتقد نائب رئيس الوزراء التركي بولند أرينج في٦-٢-٢٠١٢ صمت إيران إزاء قمع النظام السوري بالقول:»{أتوجه إليك يا جمهورية إيران الإسلامية. لا أدري إن كنت جديرة بأن تحملي اسم الإسلام، لكن هل تفوهت بعبارة واحدة للتعليق على ما يحدث في سوريا؟.«

(٢) تؤكد المعلومات أن إيران تدعم نظام الأسد مالياً، وأنها ضغطت على حلفائها في بغداد من أجل دعم السلطات السورية بمليارات الدولارات، كما تفيد معلومات تركية أن إيران قدمت ثلاثة مليارات دولار للأسد في الأشهر القليلة الأولى من الانتفاضة فقط، إضافة إلى مساعدات غير مشروطة مع ٢٩٠،٠٠٠ برميل من النفط مجاناً، وكذلك ٩ مليارات دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ لمنع سقوطه.

إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة

د. محمد السعيد إدريس

١- مقدمة: مصر وإيران ومكر التاريخ

يبدو أن التاريخ قد أصر على أن يفرض رأيه وبقوة في قراءة وتقييم علاقات مصر وإيران، تلك العلاقات التي شهدت فترات من التلاقي والانقطاع على نحو لم تعرفه علاقات البلدين مع أي من الدول الأخرى، كانت الغلبة فيها للقطيعة على حساب التلاقي الذي لم يتطور يوماً ليتحول إلى شراكة أو تعاون أو تحالف، وكأن غياب هذا النوع من الشراكة أو التحالف قد أضحى قدراً لا فكاك منه، لكن رغم مرارة هذه الملاحظة فإن هناك ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عن ذلك العناد الذي يقف بالمرصاد ضد النهوض بعلاقات مصر وإيران إلى مستوى التحالف، هذه الملاحظة أن الثورات التي شهدها البلدان كانت دائماً عامل تقارب وتلاقى أكثر منها عامل تباعد وصراع، وأن الثورات المضادة التي انتكست بتلك الثورات كانت تجهض هذا التقارب وبالذات التقارب الذي يكون الشعب في البلدين عاملاً حاسماً في فرضه على القيادات.

كانت هناك علاقات مصاهرة في الأربعينيات بين البلدين عندما تزوج شاه إيران محمد رضا بهلوي من الأميرة فوزية شقيقة فاروق ملك مصر، وكانت هناك عوامل كثيرة قادت إلى هذا التقارب أبرزها بالطبع أن الحليف الدولي للبلدين كان واحداً، حيث كانت بريطانيا حليفاً للبلدين، كما كان التقارب في خصائص أيديولوجيات نظامي الحكم عاملاً أساسياً في هذا التقارب، فالبلدان كانا يحكمان من نظامين ملكيين وراثيين، وكانت الرأسمالية هي القوة المسيطرة على الحكم، وكانت الظروف الدولية والإقليمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية دافعاً للمزيد من التقارب بين البلدين، ولكنه ظل تقارباً هامشياً لم يعبر عن نفسه في تطور يؤدى إلى إحداث تغيير له أهميته في خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية، إلى أن كانت ثورة الدكتور محمد مصدق الديمقراطية التي نجحت في إبعاد الشاه عن الحكم وقامت بتأميم النفط الإيراني، وكان

لهذه الثورة دويها وإلهامها على ثوار مصر الذين أبهرهم هذا الأداء الثوري الإيراني الجديد كما هزهم وأحزنهم الانقضاض الأمريكي على ثورة مصدق ونجاح المخابرات المركزية الأمريكية في عودة الشاه إلى عرشه، ولكنها كانت عودة مقترنة بإحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا في السيطرة على العرش الإيراني.

سقوط الثورة في إيران كانت له أصداء قوية على مصر لدرجة تفوقت على ما أحدثته الثورة نفسها من نتائج، فثورة مصر التي كانت قد قامت عام ١٩٥٢ وهالها ما حدث لثورة مصدق عام ١٩٥٣ استوعبت درس الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن أراضي مصر، فكانت كل الأولوية لتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، كما استوعبت درس تأميم مصدق لنفط بلاده، فكان هذا التأميم ملهماً للزعيم جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس وكان أيضاً درس انتكاسة ثورة مصدق مستوعباً عند عبد الناصر الذي توقع حدوث العدوان الثلاثي عقب إعلان قرار تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حيث وقع العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي لاسترداد قناة السويس وكسر شوكة الثورة قبل أن يستفحل خطرها على الكيان الصهيوني والمشروع الاستعماري الأوروبي بعد شهرين من قرار التأميم.

كان نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر محطة شديدة الأهمية في علاقات البلدين، فبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بدأت مصر تتجه وبقوة لقيادة حركة التحرر العربية وانخرطت بعد حضورها الفاعل في مؤتمر التضامن الآسيوي - الأفريقي في باندونج (سبتمبر ١٩٥٥) في قيادة حركة التحرر العالمية بزعامة رائدة جمعت جمال عبد الناصر والزعيمين الهندي جواهر لال نهرو واليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، وأصبحت مصر على رأس قيادة حركة التحرر العالمية المناهضة للاستعمار، واتجهت نحو التقارب الذي تحول إلى ما يشبه التحالف مع الاتحاد السوفيتي الذي قام ببناء السد العالي بدلاً من الغرب الذي سحب تمويله لبناء السد، ويوماً بعد يوم أضحت مصر محسوبة على المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ما وضعها في خانة الأعداء بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الذي كانت إيران الشاه قد تحولت فيه إلى واحدة من أهم القواعد الأمريكية بانخراطها في مشروع الأحلاف الغربية ابتداء من حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى

الحلف المركزي (السنتو) بعد انسحاب العراق إزاء نجاح ثورتها في يوليو عام ١٩٥٨، كما أصبحت حليفاً قوياً للكيان الصهيوني، وحاربت حركة التحرر العربية وسعت مع دول عربية حليفة لواشنطن لإحداث انقسامات في صفوف العالمين العربي والإسلامي على قاعدة الصراع أو التحالف مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وهكذا كان لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أثرها الهائل على علاقات مصر وإيران، وهو الأثر الذي لم ينافسه في قوته غير ما أحدثته الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي أسقطت الشاه يوم ١١ فبراير من ذلك العام وأسست للجمهورية الإسلامية لتحل محل النظام الشاهنشاهي الإمبراطورى. فقد بدلت الثورة الإسلامية الإيرانية أنماط وعلاقات إيران الإقليمية والدولية عندما أسست نظاماً إسلامياً ثورياً سعى إلى محاربة الاستكبار العالمي ودعم نضال الشعوب التي تسعى إلى التحرير، فأنهت كل روابط إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل وخضعت بذلك تحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية هائلة، كما أحدثت تلك الثورة انقلابات في علاقات إيران الإقليمية خصوصاً عقب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) التي امتدت لثمانية أعوام.

فقد أنهت الثورة الإيرانية ما كان يمكن اعتباره تحسناً محدوداً في علاقات إيران مع مصر في الفترة التي أعقبت وفاة الزعيم جمال عبد الناصر ونجاح خليفته أنور السادات في الإجهاز على نظام عبد الناصر بعد انقلاب مايو ١٩٧١ حيث بدأت أولى خطوات التقارب في علاقات مصر مع الولايات المتحدة، وهو التقارب الذي قاد إلى تقارب في علاقات مصر مع إيران ودخول إيران طرفاً غير مباشر في وصول مصر إلى محطة كامب ديفيد وتوقيع اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة في إيران.

كان عام ١٩٧٩ عاماً فارقاً في علاقات مصر مع إيران، فانقلاب مايو ١٩٧١ في مصر الذي أوصلها إلى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل كان أشبه بثورة مضادة على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر، وقادت هذه الثورة المضادة بانتكاساتها مصر للدخول في صراع وعداء مبكر مع ثورة إيران بعد أن اتخذت القيادة الإيرانية قراراً بقطع العلاقات مع مصر رداً على توقيع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت دخل البلدان طريقان متناقضان وانتهجا مسارين متعارضين، مصر

قادت مشروع التسوية مع إسرائيل، وتزعمت إيران مشروع المقاومة ضد هذا الكيان الصهيوني، ودخلت عوامل كثيرة داخلية في البلدين وأخرى إقليمية ودولية لتوسع في فجوة الخلاف بين مصر وإيران إلى أن تفجرت الثورة الشعبية الديمقراطية التي قادها شباب مصر وانتصرت يوم ١١ فبراير عام ٢٠١١.

إنه يوم مجيد في تاريخ البلدين يوم الحادي عشر من فبراير. ففي هذا اليوم من عام ١٩٧٩ انتصرت ثورة إيران الإسلامية ورحل الشاه، وفي هذا اليوم من عام ٢٠١١ انتصرت الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر ورحل مبارك عن القاهرة إلى أطراف مصر في شرم الشيخ لأجل لا يعرفه إلا الله سبحانه وتعالى.

كيف تفاعلت إيران مع الثورة المصرية؟، وما هي محددات الموقف الإيراني من تداعيات هذه الثورة وإلى أي حد امتدت هذه التداعيات إلى الداخل الإيراني نفسه وعلى المشروع الإقليمي لإيران؟.

٢- إيران والثورة المصرية: أنماط التفاعلات

للوهلة الأولى من اندلاع الثورات العربية، وبالتحديد عقب سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وامتداد الثورة إلى مصر تصور الإيرانيون، وعلى الأخص القوى الإيرانية الحاكمة أن فجراً جديداً من الانتصارات للمشروع الإيراني في العالم العربي قد بدأ. هذا التصور تحول إلى قناعة بسقوط نظام حسني مبارك وامتداد رياح الثورة إلى مناطق متعددة من الوطن العربي شملت المغرب والجزائر وليبيا كما شملت البحرين وسلطنة عمان واليمن والأردن والعراق وكادت أصداؤها تسمع في لبنان تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي» كصدى للشعار الشهير الذي بدأ في تونس وأخذ يدوي في مصر ومنها إلى مجتمعات عربية عديدة «الشعب يريد إسقاط النظام».

هذا التصور أخذ يتراجع خطوة خطوة لسببين

أولهما: أن رياح ثورات الربيع العربي أخذت تمتد إلى الداخل الإيراني نفسه في شكل إعادة تجديد مطالب التيار الإصلاحي ومطالبة النظام بالامتثال إلى مطالب التغيير التي يدعمها النظام في مصر وتونس ودول عربية أخرى.

وثانيهما: أن هذه الرياح وصلت إلى دول صديقة وحليفة لإيران وعلى الأخص سوريا والعراق، وهنا بالتحديد تحول ربيع الثورات العربية من توفير فرص هائلة أمام تيار ومحور الممانعة على حساب محور الاعتدال العربي إلى تفجير تحديات داخل تيار الممانعة نفسها وخلق حالة غير مسبوقة من سيولة التطورات والتفاعلات يصعب حسابها أو تحديد اتجاهاتها.

كيف تعاملت إيران مع هذه الفرص، وكيف أدركت التحديات، وكيف تعاملت معها؟

هذان السؤالان معاً هما محور هذه الورقة، ولكن قبل التعرف على إجابة هذين السؤالين سوف نتعرض سريعاً للمحددات الحاكمة لهذين الموقفين.

أ- محددات مواقف إيران من الثورة المصرية والثورات العربية

نستطيع أن نميز هنا بين موقفين إيرانيين الأول يخص القوى الحاكمة والآخر يخص المعارضة، فإذا كانت المعارضة قد تعاملت مع الثورات العربية كمحفزات لتجديد مشروعها الإصلاحي ضد النظام، والتعامل مع دعم النظام أو على الأقل تأييده للثورات العربية كمبرر لمصداقية مشروعها الإصلاحي فإن القوى الحاكمة تعاملت مع الثورات العربية من منظورين: أولهما، العلاقة مع إيران، أي علاقة النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة بإيران ودورها الإقليمي هل هو نظام صديق لإيران أم عدو منحاز للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي، وثانيهما، تأثير هذه الثورات على توازن القوى الإقليمي وعلى خرائط التحالفات والصراعات.

فالدول التي تعرضت للثورات كانت من منظور المحدد الأول إما صديقة لإيران أو عدوة لها وإما أنها بين هذا وذاك، أي لا هي عدو ولا هي صديق. ولذلك دعمت إيران الثورة في الدول التي كانت تحكمها نظم حكم معادية أو منافسة لإيران، لكنها أخذت الموقف العكسي بالنسبة للدول التي تحكمها نظم حكم صديقة لإيران، أما بالنسبة للنوع الثالث من الدول فكان الموقف الإيراني حريصاً على أن يكون حذراً من ناحية ومتأهباً لدعم الثورة في تلك الدول من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لتأثير الثورات على توازن القوى الإقليمي وخرائط التحالفات والصراعات فإن موقف إيران كان منحازاً للثورات التي حدثت داخل دول محور الاعتدال المنافس (مصر والبحرين على وجه الخصوص) لكنها وقفت موقفاً مختلفاً في الثورات التي حدثت داخل محور الممانعة والدول الصديقة (سوريا والعراق)، وحاولت أن تكون على مقربة من أحداث وثورات الدول الأخرى خاصة تونس واليمن وليبيا وأن تتابع أدوار الأطراف الأخرى بين هذه الثورات وبالذات المواقف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية وأن تبنى مواقفها وفقاً لتلك المواقف.

وقد أوضح السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية التزام إيران بهذين المحددين بإعلانه أن «موقفنا واضح: حين تكون الحركة إسلامية وشعبية وضد أمريكا ندعمها». ففى الوقت الذي أشاد فيه وبقوة بالثورة المصرية في كلمته بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لوفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام آية الله الخميني كان موقفه مختلفاً بالنسبة لما حدث في البحرين وما يحدث في سوريا.

فقد أشاد خامنئي بـ «انتصار ثورة الشعب المصري الذي يحتل الطليعة في العالمين العربي والإسلامي» ووصفه بأنه «انتصار متألق ولا مثيل له». وتوقع خامنئي أن يكون النصر حليف الثورات في اليمن وليبيا والبحرين، واعتبر أن ما جرى ويجري في «شمال أفريقيا والشرق الأوسط» (لاحظ لم يقل ما جرى في الوطن العربي أو حتى العالم العربي) «سيعيد صناعة التاريخ». لكنه اعتبر أن سياسة الدول الغربية هي إضعاف ليبيا وزجها في حرب أهلية من أجل السيطرة على ثرواتها، لكنه أكد أن «القضية في البحرين ليست طائفية، وإنما هي سلب حقوق مواطن في وطنه». ومن دون أن يسمي سوريا مضى قائلاً: «في أي مكان يكون فيه التحرك بتحريض من أمريكا والصهاينة لن نسانده. حين تدخل أمريكا والصهاينة الساحة لإطاحة نظام واحتلال دولة نقف على الجانب المقابل».

على هذا النحو التزمت إيران بمواقف دعم الثورة في الدول التي كانت على عداء معها والصديقة لأمريكا وإسرائيل، لكنها فعلت العكس في الثورات التي حدثت في الدول الصديقة لها والمعادية لأمريكا أو ليست طرفاً في محور الاعتدال العربي، وسعت إلى كسب نفوذ جديد في الدول المحايدة وخاصة ليبيا واليمن.

ب- إيران وسياسة تعظيم الفرص

يمكن القول، دون مبالغة، أن سقوط نظام حسني مبارك في مصر كان أهم فرص ومكاسب إيران على الإطلاق. هذا ما أدركه الأمريكيون والإسرائيليون قبل إيران، فانتصار الثورة في مصر يوم ١١ فبراير وهو يوم انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ أعطى لهذا الانتصار معنى حرص الإيرانيون على التأكيد في إعلامهم وهو أن الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية.

لقد أثار انتصار الثورتين المصرية والإيرانية في هذا اليوم المجيد الكثير من التساؤلات وبالذات ذلك السؤال الخاص بعلاقات مصر وإيران، وهل يمكن أن تقود الثورة الديمقراطية المصرية إلى عهد جديد من علاقات التقارب الذي يمكن أن يتحول إلى تحالف بين مصر وإيران، وهل يمكن أن يقود انتصار الثورة في مصر وغيرها من الدول العربية إلى تأسيس نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط مخالف لما أرادته أمريكا بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد، نظام إسلامي أو على الأقل نظام مناهض لأمريكا وإسرائيل وكل علاقات التبعية.

هذا السؤال شغل القيادة الإيرانية بقدر ما شغل المسؤولين في كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لدرجة أنه يمكن القول أن نوعاً من التسابق في التفاؤل والخوف أخذ يفرض نفسه على الدول الثلاث في وقت كانت فيه مصر غارقة ومستوعبة في ثورتها الشعبية وملايينها التي ملأت ميادينها، وكانت مشغولة بأمل النصر ومخاوف الفشل.

الإسرائيليون أرعبهم ما كان يحدث في مصر لنظام الرئيس حسني مبارك، لدرجة أن هذا الرعب الإسرائيلي قد أيقظ عند المصريين، للمرة الأولى مشاعر هول علاقات نظام مبارك مع إسرائيل، وكيف أن هذا النظام كان من أهم حلفاء هذا الكيان، وقاد هذا الوعي الجديد بعلاقات نظام مبارك مع إسرائيل المصريين إلى إدراك أمرين شديدي الخطورة؛ أولهما، مدى الجرائم التي ارتكبها هذا النظام ضد مصالح مصر الاستراتيجية بتحالفه مع الكيان الصهيوني. وثانيهما، خطورة هذا التحالف الإسرائيلي مع مبارك ونظامه على الثورة، وبدأ كثيرون يتذكرون ما سبق أن أكده آفي ديختر رئيس الأمن الداخلي (الشاباك)

الإسرائيلي الأسبق من أن إسرائيل ستحبط أى محاولة انقلاب عسكرية ضد مبارك، وأن هناك قوة من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) على أعلى مستوى من التدريب موجودة في ثلاثة أماكن بالقاهرة (مصر الجديدة وجاردن سيتي والمعادي) مهمتها التصدى المبكر لأى محاولة انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس مبارك إلى أن يأتي الدعم الخارجي من أماكن قريبة من مصر (قواعد أمريكية وإسرائيل).

هذه المخاوف دعمتها ضغوط الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو على الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أجل دعم بقاء الرئيس مبارك ونظامه، وكان سلاح التخويف من تحول مصر ما بعد مبارك إلى إيران إسلامية أخرى معادية لإسرائيل هو أبرز أدوات الترويع الإسرائيلية لاستنهاض دعم أمريكي وأوروبي لنظام مبارك ضد ثورة الشعب المصري.

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت مترددة ومتلعثمة في اختياراتها ومواقفها من الثورة المصرية ابتداء من دعمها لمبارك ونظامه وأخذها موقف الدعوة إلى إجراء إصلاحات داخلية مصرية ودعم بقاء مبارك على رأس السلطة في مصر خوفاً على إسرائيل وعلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إلى اتخاذ موقف الدعوة إلى التغيير السياسي مع الحفاظ على بقاء مبارك، وانتهاء بمباركة خيارات الشعب المصري أملاً في أن تبقى لواشنطن القدرة على إدارة أمور مصر في مرحلة ما بعد مبارك عبر تحالفات مع أطراف داخلية مصرية من أجل تحييز الثورة لصالح أمريكا.

بين هذا الذعر الإسرائيلي وهذا الحذر الأمريكي كان الفرح الإيراني والتفاؤل الشديد المفرط في توقعاته، والأقرب إلى التحليل الرغائبي منه إلى التحليل العلمي سواء على لسان الرئيس أحمدي نجاد أو المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الذي ألقى بنفسه خطبة الجمعة يوم الرابع من فبراير ٢٠١١ وباللغة العربية على غير العادة ليصل ما يقوله إلى أسماع المصريين وقادة الثورة وإلى كل العرب وهي الخطبة التي أشاد فيها بالثورة ووجه فيها انتقادات حادة للرئيس مبارك وكيف أنه ونظامه قد نالا كثيراً من مكانة مصر وكرامتها وسط أمتها وعالمها الإسلامي وكيف أن نظام مبارك تحول إلى حليف لإسرائيل وعدو لفلسطين، لكن أخطر ما قاله خامنئي هو حرصه على أمرين أولهما: المشابهة بين

ثورة مصر عام ٢٠١١ وثورة إيران عام ١٩٧٩ وكيف أن ثورة مصر تعتبر امتداداً للثورة الإيرانية. وثانيهما:دعوة الثوار المصريين إلى قيادة ثورة إسلامية وإقامة نظام إسلامي في مصر.

لم يكتف الإيرانيون بإعلان تفاؤلهم ودعمهم القوي لثورة مصر بل إنهم اتهموا الأمريكيين بالتآمر على الثورة المصرية بدعمهم لنظام مبارك على نحو ما جاء على لسان علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الذي اتهم الولايات المتحدة بـ «إعاقة ثورة مصر». وجاء انتصار ثورة ٢٥ يناير المصرية يوم ١١ فبراير ليلهم وعي الإيرانيين بمدى قدرية علاقة مصر وإيران حيث لعبت مسائل رمزية كثيرة دورها في هذا الإلهام ابتداء من رمزية ميدان التحرير في القاهرة كمركز للثورة المصرية وميدان أزادي (الحرية) في طهران كمنطلق ومركز للثورة الإيرانية، وامتداداً لعلاقة التحالف بين الشعب والجيش في الثورتين وانحياز الجيشين الإيراني والمصري لخيار شعبيهما وانتهاء بيوم النصر للثورتين الذي تصادف أن يكون هو نفسه يوم ١١ فبراير.

هذه المعاني عبر عنها سعيد جليلي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بقوله «أن تزامن سقوط مبارك مع ذكرى الثورة الإسلامية في إيران يثبت أن ١١ فبراير هو يوم النصر لشعوب المنطقة، ويوم الفشل للولايات المتحدة والصهيونية». كما اعتبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس خبراء القيادة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أن تزامن سقوط مبارك مع ذكرى الثورة الإسلامية في إيران «مصادفة سارة» وأن «انتفاضة المصريين يمكن أن تكون إلهاماً (للشعوب) العربية وفى شمال أفريقيا وأن تتيح إنهاء هيمنة الغرب». كما اعتبر رفسنجاني أن «النظام الصهيوني هو الخاسر الأبرز من اليقظة في العالم العربي».

هذا الإدراك الإيراني لقيادة النظام في إيران لثورة ٢٥ يناير المصرية كان يقابله إدراك آخر لقادة المعارضة الإصلاحية: مير حسين موسوي ومهدي كروبي ومحمد خاتمي، الذين نظروا إلى هذه الثورة ليس فقط من منظور مردودها على توازن القوى الإقليمي وخرائط الصراعات والتحالفات في إقليم الشرق الأوسط وخاصة على خط المواجهة مع أمريكا وإسرائيل، ولكنهم تعاملوا معها أيضاً من منظور قدرة الشعوب على النصر

وإسقاط النظم الاستبدادية، لذلك كانت انتفاضتهم المتجددة ضد النظام انطلاقاً من الإلهام الذي أحدثه انتصار الثورة وانخراط الملايين في صفوفها، وهو الإلهام الذي جدد الأمل عند قادة المعارضة للانتصار على النظام الإيراني الذي يرونه دكتاتورياً واستبدادياً وخارجاً عن إطار الثورة الإسلامية ودستورها، كما أنهم التقطوا الخيط من الموقف المنحاز لثورة الشعب المصري من قادة النظام في إيران لمطالبتهم بعدم الازدواجية في المواقف، وطالبوهم بأن يتوقفوا عن التصدي لمطالب التغيير الديمقراطي الذي تطالب به المعارضة.

ما يهمنا هنا هو موقف الحكم في إيران الذي كانت له الغلبة في ردود الفعل الإيرانية على الثورة المصرية خاصة مع إبداء الحكم الجديد في مصر استقلالية جديدة في إدارة سياسة مصر الخارجية وبالذات مع القوى الإقليمية وخاصة إيران على نحو ما ظهر مبكراً في السماح لسفينتين حربيتين إيرانيتين بالعبور في قناة السويس باتجاه الموانئ السورية، رغم الرفض الإسرائيلي الصريح وهي الخطوة التي أضحت موضع إشادة إيرانية بالموقف المصري الجديد وحرص الحكم الجديد على استقلالية السياسة الخارجية المصرية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وضغوط العلاقة مع إسرائيل.

هذه الخطوة تدعمت بتصريحات مباشرة على لسان وزير خارجية مصر الجديد الدكتور نبيل العربي صاحب التاريخ الوطني المشرف كدبلوماسي مصري واضح الانتماء لقضايا وطنه وأمته وخاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الكيان الصهيوني واستقلالية القرار الوطني المصري وانتماء مصر لأمتها العربية، وهى أمور تراجعت كثيراً بل واختفت عند من سبقوه في تبوء هذا المنصب الذين كانوا حريصين، كغيرهم من الوزراء، على اتباع تعليمات «السيد الرئيس» والالتزام بتوجيهاته وسياساته.

فقد كشف نبيل العربي عن اتجاه جديد لدى مصر ووزارة الخارجية المصرية لتغيير أسلوب التعامل كلياً مع المتطلبات الإنسانية في قطاع غزة ومعبر رفح، وإعلانه في مؤتمر صحفي عقب لقائه مع وفد من قيادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وإجراء اتصالات مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» أن «مصر تتحرك حالياً لإتمام المصالحة الفلسطينية»، وأنها «ستفتح صفحة جديدة مع كل الدول العربية»، مشيراً

إلى زيارة رئيس الوزراء المصري الجديد الدكتور عصام شرف ووفد وزاري للسودان، وأن هذه الزيارة «أتت بنتائج إيجابية». لم يكتف العربي بذلك، لكنه وفيما يتعلق بإيران قال وبوضوح وصراحة وصلت سريعاً إلى كل من يهمهم الأمر، أن «مصر لا تعتبر إيران دولة معادية أو دولة عدو»، وزاد بقوله «نحن نفتح صفحة جديدة مع جميع الدول ومنها إيران»، كما أشار إلى إمكانية رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى سفارة، ملمحاً إلى ضرورة أو أهمية تجاوب إيران مع هذا التوجه المصري الجديد بالقول «هذا يتوقف على موقفهم، فنحن نعرض فتح صفحة جديدة وننتظر رد فعلهم».

الاستجابة الإيرانية جاءت سريعة حيث بادر مجتبى أماني رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة بزيارة وزير الخارجية المصري وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني علي أكبر صالحي معلناً أن اتصالات تجري حالياً بين القاهرة وطهران للإسراع بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين، وأن «المسئولين الإيرانيين تلقوا بارتياح وإيجابية كاملة تصريحات وزير الخارجية المصري نبيل العربي بشأن توجه مصر لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران» وأن الرد الإيراني «كان سريعاً وتواقاً بشأن التعاطي مع هذه الإشارة المصرية سواء من جانب وزير الخارجية الإيراني أو رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني». ومشيراً إلى أن «هناك آفاقاً واسعة للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين فور عودة العلاقات» ومذكراً بأن حجم التبادل التجاري الحالي لا يتجاوز، للأسف «مائة مليون دولار (التبادل بين إيران وتركيا تجاوز إلى ٦ مليار دولار هذا العام).

استجابة وزير الخارجية المصري لهذا الترحيب الإيراني كانت سريعة أيضاً وملفتة كسابقتها من التصريحات حيث أعلن أن مصر تفتح صفحة جديدة مع كافة الدول بما فيها إيران"، لكن الجديد هو قوله "أن الشعبين المصري والإيراني جديران بأن تكون بينهما علاقات تعكس تاريخهما وحضارتهما" مجدداً، ومكرراً لشروط إيران لهذه العلاقة المأمولة وهي أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل مطلقاً في الشئون الداخلية بأي طريقة من الطرق"، ومن جانبها قال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن رسالة علي أكبر صالحي وزير الخارجية الإيراني لنظيره المصري

تضمنت تقدير صالحي لتصريحات الوزير المصري، ودعوة إلى دراسة سبل تطوير العلاقات وذلك باستقبال وزير الخارجية المصري في طهران أو قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارة القاهرة.

هذه التصريحات والتطورات اعتبرها مراقبون "تحولاً حقيقياً في سياسة مصر الخارجية" بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية، ومن بعدها بدأت التساؤلات والاستفسارات: هل يمكن أن تتجاوز مصر عقبات التزاماتها مع إسرائيل وأمريكا وتتحول إلى إيران، خاصة في ظل التصلب الأمريكي تجاه أي تحول مصري ولو محدود في علاقة مصر بإيران على غرار استياء واشنطن من ذلك التوجه وإبداء أسفها قبل أقل من ثلاثة أشهر من قيام الثورة المصرية (وبالتحديد في ٧/ ١٠/ ٢٠١٠) لتوقيع مصر اتفاقاً تتيح استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين مصر وإيران وهي الرحلات المتوقفة منذ أكثر من ثلاثين عاماً (الاتفاق نص على تسيير ٢٨ رحلة أسبوعية حسب بيان لوزارة الطيران المدني المصرية) ورغم أن الشركة المصرية التي أوكل لها القيام بهذه الرحلات شركة خاصة وليست شركات الطيران المصرية الرسمية.

وإذا كانت مصر لم تتحسب للتحفظات أو حتى الاعتراضات الأمريكية، ولم تأبه باتهامات الإعلام الإسرائيلي لوزير الخارجية المصري بأنه "عدو للسامية" فإن التحديات فرضت نفسها فجأة على بوادر هذه العلاقات ابتداء من تفاقم الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي لإيران ثم كشف مصر لما عرف بتورط دبلوماسي إيراني يعمل في مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة في عمليات تجسس ضد مصر.

فقد تجاوزت الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ما هو خلاف طبيعي بين الطرفين حيث امتدت لتشمل كل دول المجلس دون استثناء حسب البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المجلس في الرياض من ناحية، وبعد أن لوحت بعض الأطراف إلى احتمالات تدهور العلاقة وتجاوزها الخلافات السياسية إلى الاشتباكات العسكرية إن تطلبت الأمور ذلك.

ففي ذلك البيان أدان المجلس الوزاريٍ بشدة ما أسماه بـ "التدخل الإيراني في شئون البحرين الداخلية واستنكر الاتهامات الباطلة التي تضمنها البيان غير المسئول الصادر

عن لجنة الأمن القومي والشئون الخارجية بمجلس الشورى الإيراني الذي جاء فيه أن السعودية "تلعب بالنار" من خلال إرسالها قوات إلى البحرين، وطالب علاء الدين بروجردي رئيس تلك اللجنة كلاً من السعودية والإمارات بـ "الانسحاب فوراً من البحرين" معتبراً أن دخول هذه القوات "احتلالاً" لهذا البلد.

هذا البيان زاد عليه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بإعلانه أن "السعودية سلكت مساراً خاطئاً، وهذا المسار له عواقب وخيمة في المستقبل"، وطالبها "بسحب قواتها من هناك"، ما دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل للرد وبقسوة على هذه التصريحات بإبداء أسفه لاستمرار طهران في إعطاء نفسها الحق بالتدخل في شئون المنطقة ودولها وانتهاك سيادتها واستقلالها، معتبراً أن التصريحات الإيرانية "إثارة للفتنة والقلاقل" في المنطقة، وتأكيده على أن "التدخلات الإيرانية تظل أكبر من محاولات التزييف والمراوغة التي تمارسها إيران" هذه التصريحات زاد عليها وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بإعلانه "كنا نتهم إيران بالتجسس والآن أصبح الاتهام حقيقة".

هذه الأزمة بدأت تنعكس على علاقات مصر بإيران، وإن كان بشكل غير مباشر، وخصوصاً بعد أن أخذ الحديث عن مشاعر سلبية خليجية، وخاصة سعودية، من إقدام مصر بالقفز نحو تحسين علاقاتها مع إيران دون استشارة أشقائها في الخليج، وتردد الحديث في دوائر إعلامية وسياسية خليجية ومصرية (من أولئك المحسوبين على عهد حسني مبارك) من أن تطوير العلاقات المصرية مع إيران ربما قد يكون على حساب رصيدها لدى دول الخليج، والتى تردد أن بعضها أخذ يهدد مصر بسحب استثماراتها من مصر وطرد العمالة المصرية منها إن هي أقدمت على محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وجاء اتهام مصر لتورط الدبلوماسي الإيراني سيد قاسم الحسيني في عمليات تجسس ضد مصر ليفاقم من تحديات فرص إيران لتطوير علاقاتها مع مصر لكن إيران استطاعت عبر دبلوماسية واعية احتواء الأزمة بعد اتصالات متلاحقة وعبر دبلوماسية نشطة.

فإذا كان وزير الأمن الإيراني حيدر مصلحي قد حرص على أن يكشف عن إفراج

السلطات المصرية عن سيد قاسم الحسيني الدبلوماسى الإيراني واعتذارها عن اعتقاله والقول بأن "المصريين قدموا الاعتذار بخصوص اعتقال الدبلوماسي الإيراني، وأفرجوا عنه بعد ساعتين من الاعتقال" فإن وزير الخارجية علي أكبر صالحي كان حريصاً على احتواء الأزمة وعدم التضخيم من رد الفعل الإيراني قدر حرصه على الإبقاء على خيط التواصل مع مصر دون انقطاع أملاً في تمتينه وتقويته حسب ما سوف تمكن الظروف، فقد أوضح صالحي أن قضية اعتقال الحسيني "كانت مجرد سوء فهم وقد عولجت بسرعة"، وأضاف أن "طهران والقاهرة تخطوان على طريق إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وينبغي الصبر في عملية تحسن العلاقات بين البلدين"، مشيراً إلى أن "المصريين يواجهون ضغوطاً أمام الظروف القائمة وأنه يتفهمها، لكن وجهة نظر الحكومة والشعب المصري العظيم تقوم على تعزيز العلاقات مع إيران بصورة إجمالية"، صالحي كان حريصاً أيضاً على أن يعود ويشدد على تفاؤله بالعلاقات مع مصر مع الوعي بـ "ضرورة التقدم نحو المستقبل بتريث وعدم الاستعجال". لكنه وأمام مؤتمر دولي عقد في طهران (٣٠ مايو ٢٠١١) شاء أن يتجاوز حدود التلميح إلى التصريح بخصوص دواعي التريث وعدم الاستعجال فقال: "أن تعزيز التعاون السياسي سيؤدي بدوره إلى مزيد من التعاون الاقتصادي أيضاً، إلا إن الأشقاء المصريين يواجهون في الوقت الراهن بعض الضغوط ونحن نتفهم هذه الظروف".

وإذا كانت إيران قد استطاعت احتواء مشكلة الجاسوس مع مصر فالمؤكد أن تراجعاً بدرجة ما قد حدث في اندفاع مصر بعد الثورة لإقامة علاقات مع إيران على مستوى السفراء وتطوير هذه العلاقة، وهذا معناه أن فرصة مهمة ضاعت على إيران، وهي فرصة يمكن أن تتجدد على ضوء زيارة الرئيس المصري الجديد د. محمد مرسي لطهران وحضوره مؤتمر قمة دول عدم الانحياز وتبنيه مشروعاً لحل الأزمة السورية يجعل إيران طرفاً معترفاً به عربياً في حل الأزمة عبر لجنة رباعية تضم مصر والسعودية وإيران وتركيا، لكن هناك فرصة أخرى ضاعت من إيران في البحرين.

فإيران دعمت بقوة الانتفاضة في البحرين، ولم يكن خافياً أن هذا الدعم الإيراني السياسي والإعلامى المكثف للانتفاضة في البحرين وللمعتصمين في دوار اللؤلؤة على

وجه الخصوص يعكس بعداً طائفياً طاغياً، دفعت البعض في البحرين إلى اتهام إيران بأنها تسعى من وراء هذا الدعم إلى إقامة جمهورية إسلامية في البحرين. هذا الاتهام أخذ أبعاداً سياسية واضحة مع دخول أطراف شيعية عراقية لدعم الانتفاضة في البحرين وبالذات عقب دخول قوات درع الجزيرة إلى الأراضي البحرينية الذي أخذ يصور في إيران على أنه "احتلال سعودي" للبحرين.

دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين جاء في أعقاب ما وصفته السلطات البحرينية بـ "المؤامرة" التي يجري تدبيرها من جانب إيران للبحرين، الحديث عن "المؤامرة" في البحرين جاء كرد فعل للرفض وللتصعيد المستمر في مواقف ومطالب المعارضة، وكان أبرزها رفض دعوة الحوار الوطني التي تقدم بها ولي عهد البحرين، هذا الرفض لمبادرات الحكومة وولى العهد والتصعيد في المطالب جاء مقترناً بدعم إيراني غير مسبوق للمعتصمين في دوار اللؤلؤة بالمنامة ولاستمرار الاعتصامات حتى الاستجابة للمطالب.

وعلى الرغم من كل ما أحدثه دخول قوات درع الجزيرة للبحرين من انتقادات للمجلس وللدول الأعضاء من جانب إيران فإن السلطات البحرينية استطاعت أن تتفرغ لمواجهة المعتصمين وتركت مهمة تأمين الحدود والموانئ والمنشآت الحيوية لقوات درع الجزيرة، ما أدى إلى إنهاء الاعتصام واعتقال قادة ورموز المعارضة وتقديم بعضهم إلى المحاكمات، هذا التصعيد من جانب الحكومة المدعوم من مجلس التعاون الخليجي ووجه بردود فعل إيرانية قوية للدرجة التي دفعت وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي إلى توجيه رسالة للأمين العام للأمم المتحدة طالبه فيها بحماية نشطاء المعارضة البحرينية ووقف قمع النظام للشعب البحريني، وجاء في الرسالة أن "إيران لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في البحرين لأن الوضع يمكن أن يخرج عن السيطرة إذا استمر الوضع الحالي، كما حذرت الرسالة من أن "التداعيات في البحرين ستؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج وسيؤثر هذا بالطبع على العالم". واشتكى صالحي من أنه "في حين تدخل مجلس الأمن في دول عربية أخرى مثل مصر وليبيا فإن المجلس بدا متجاهلاً وغير مكترث تجاه مقتل المحتجين وقمع حقوق الشعب البحريني". في الوقت

نفسه اعتبر علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى (البرلمان) في لقائه مع إبراهيم الجعفري رئيس الحكومة العراقية الأسبق (١٨/ ٤/ ٢٠١١) أن الدفاع عن الشعب البحريني "واجب إسلامي على الجميع" وأن "مواقف القوى الدولية إزاء التطورات الجارية في المنطقة مزدوجة" في حين اعتبر الجعفري أن الشعب البحريني دخل مرحلة جديدة من حياته السياسية والاجتماعية، معرباً عن اعتقاده بأن "هذا الشعب ينتظره مصير مشرق ووضاء وجيد للغاية في المستقبل القريب". كما أدان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهاتيرست مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من إيران ودعمها للشعب البحريني وأكد أن تكرار المزاعم والاتهامات الكاذبة ضد إيران في بيان مجلس التعاون الخليجي (١٧/ ٤/ ٢٠١١) مرفوضة ولا أساس لها من الصحة. وتهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي عن الإجراءات العسكرية والأزمات السائدة في بعض دول المنطقة. ورفض ما سماها سياسة القمع في البحرين، وأكد ضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب البحريني، وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي دعوا عقب اجتماع استثنائي لهم في الرياض (١٧/ ٤/ ٢٠١١) المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى العمل على وقف ما وصفوه بالاستفزاز الإيراني والتدخلات الساعية لإشعال الفتن والتخريب داخل دول الخليج العربية، وجاء في بيانهم أنهم يرفضون أي تدخل في شئون البحرين رفضاً قاطعاً، وندد الوزراء بما اعتبروه اعتداءات على دبلوماسيين سعوديين في إيران.

التطورات التي تلاحقت في أزمة البحرين جاءت على غير هوى ورغبة إيران فقد تم احتواء الأزمة أمنياً، وبعدها تجددت دعوة الحوار الوطني من جانب الملك حمد ابن عيسى تحت إشراف ورئاسة رئيس البرلمان البحريني بعد أن تم رفع حالة السلامة الوطنية التي فرضت عقب إخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين، ما يعني تفويت الفرصة على إيران في البحرين أيضاً، ولكن إيران لم تتوقف عن دعم المعارضة وإدانة ما تسميه بالتدخل السعودي في شئون البحرين الداخلية الأمر الذي فاقم من حدة الصراع غير المباشر الدائر بين البلدين في الأزمة السورية.

٣- إيران ومواجهة التحديات

إذا كانت الظروف المستجدة قد حالت دون تمكين إيران من الاستغلال الأمثل للفرص التي أتاحتها ثورة مصر وغيرها من الثورات العربية فإن هذه الثورات فجرت تحديات جديدة أمام إيران ويمكن رصد ثلاثة تحديات مهمة تواجه إيران الآن هي على النحو التالي:

(أ) توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى توسيع عضويته بضم كل من الأردن والمغرب في محاولة وصفت بأنها تهدف إلى تعويض الخروج المصري من "محور الاعتدال" العربي.

قرار ضم الأردن والمغرب إلى المجلس جاء ضمن قرارات القمة التشاورية الخليجية الثالثة عشرة التي عقدت في الرياض (١٠/ ٥/ ٢٠١١) حيث أعلن قبول طلب سبق أن تقدمت به المملكة الأردنية بالانضمام إلى المجلس وتمت أيضاً توجيه الدعوة للمغرب حتى تشارك في العضوية.

دخول الأردن والمغرب في عضوية مجلس التعاون يمكن أن يحدث تطورات ذات دلالات مهمة بالنسبة لتوازن القوى الإقليمي في الخليج على عكس المسعى الإيراني في وقت جرى فيه استبعاد كل من إيران والعراق على مدى السنوات الماضية من عمر المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٨١.

(ب) امتداد رياح الثورة العربية إلى سوريا الحليف القوي لإيران وحزب الله. هذا التطور لم يضع إيران أمام مأزق ازدواجية المواقف من ثورات العرب فقط بل فرض تحديات جديدة على إيران التي يمكن أن تواجه بسقوط أحد أهم الحلفاء في المشرق العربي، بما يقطع ويؤثر سلبياً على تواصل إيران مع حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية ويضع عوائق هائلة أمام النفوذ الإيراني في المنطقة.

فقد واجهت إيران ما يمكن وصفه بـ "أزمة مصداقية" في خطابها السياسي بسبب ما سبق أن أبدته من حماسة زائدة ودفاعاً عما أسمته بـ "الثورة الديمقراطية" في البحرين، وما أعلنته من إدانة قوية وصريحة لدخول قوات درع الجزيرة إلى هناك واعتبرته "احتلالاً" لهذا البلد، فيما دانت تحركات الشعب السوري ومطالبه العادلة من أجل الإصلاح.

كان أول رد فعل إيراني رسمي على أحداث سوريا ما جاء على لسان السفير الإيراني في دمشق أحمد الموسوي الذي شبه الاحتجاجات التي تجري في عدد من المدن السورية بأنها نسخة من "أجندة الفتنة" التي شهدتها طهران في يونيو/ حزيران، ٢٠٠٩ عندما خرج المتظاهرون إلى الشوارع احتجاجاً على تزوير الانتخابات الرئاسية وإعلان فوز الرئيس أحمدي نجاد بولاية ثانية على منافسيه الثلاثة البارزين: مير حسين موسوي ومهدي كروبي ومحسن رضائي.

الموقف نفسه جددته وزارة الخارجية الإيرانية على لسان المتحدث باسمها بعد عشرة أيام من توصيف السفير الإيراني في دمشق لأحداث سوريا على أنها "فتنة مدعومة من الخارج"، فقد اعتبر رامين مهمان برست المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، أن المظاهرات المناهضة للحكومة في سوريا تأتي في إطار "مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة في الشرق الأوسط"، كما رأى أن ما يحدث في سوريا "عمل شرير ينفذه الغربيون وخاصة الأمريكيين والصهاينة".

هذه الازدواجية الإيرانية في توصيف المطالب الديمقراطية العادلة للشعوب التواقة إلى الإصلاح والعدالة والكرامة مرة بأنها مطالب عادلة ومشروعة، ومرة أخرى بأنها "فتنة مأجورة وعميلة للخارج"، من شأنها أن تفقد الخطاب السياسي الإيراني مصداقيته، وهذا بدوره يسيء إلى الدور الإيراني وعلاقات إيران الإقليمية.

الازدواجية نفسها حدثت عندما بادرت إيران إلى تأييد ثورة الشعب المصري ومن قبلها ثورة الشعب التونسي وإسقاط نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن علي، انحازت إيران للشعبين في تونس وفي مصر، لكن عندما حاول الإصلاحيون في إيران تنظيم مظاهرة كبرى في طهران تأييداً لثورة الشعب المصري واحتفالاً بانتصارها، تصدت لها السلطات الأمنية الإيرانية وحالت دون القيام بها، وجددت حديث الفتنة، وقامت بفرض الإقامة الجبرية على كل من موسوي وكروبي، وخرجت أصوات داخل البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) وخارجه تطالب بمحاكمة قادة المعارضة.

هذه الازدواجية هي أهون الشرور بالنسبة لإيران مقارنة بخطورة سقوط النظام السورى الذي لم يستطع امتلاك القدرة على احتواء الأزمة وفهم الدروس التي

أفرزتها تجارب الثورات السابقة في تونس ومصر وليبيا واليمن على وجه الخصوص فاعتماد النظام الحل الأمني والنزول بالجيش لقمع المعارضة بوحشية والتردد في اعتماد الحل السياسي فاقم من مطالب المتظاهرين وصعد بها من مطلب "الشعب يريد إصلاح النظام" إلى مطلب "الشعب يريد إسقاط النظام"، كما أنه أعطى الفرص للأمريكيين والفرنسيين والإسرائيليين للتدخل والمطالبة بتدويل الأزمة والتهديد بإسقاط النظام ورحيل الرئيس بشار الأسد بعد أن لمحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى "اقتراب واشنطن من دعوة الأسد للرحيل" وإعلان إسرائيل عن "بدء حملة دولية لإسقاط الشرعية عن الأسد".

إيران رفضت هذا كله ومازالت تدافع عن النظام السوري في الوقت الذي بدأ التركيز فيه على اتهام إيران بالمشاركة في قمع المتظاهرين السوريين حسب ما نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية (٢٧/ ٥/ ٢٠١١) عن مسئولين أمريكيين من أن إيران ترسل مدربين ومستشارين بينهم عناصر من قوة النخبة (فيلق القدس) إلى سوريا للمساعدة في قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والتي تهدد بالإطاحة بأهم حليف لطهران في المنطقة.

دفاع إيران جاء عبر أكثر من مسئول إيرانى على نحو ما ورد على لسان علي أكبر صالحي وزير الخارجية في مؤتمر دولى في طهران (٣٠/ ٥/ ٢٠١١) عندما انبرى لحصر إيجابيات النظام السوري وقال "وقفت سوريا في وجه النظام الصهيوني، ولعبت دوراً كبيراً في إحباط مؤامرات الغرب والولايات المتحدة في المنطقة، واتخذت السلطات السورية خطوات جيدة نحو الإصلاحات خلال التطورات الأخيرة في البلاد". لكن هذا الدفاع لم يعد يجدي في ظل تطور الأوضاع داخل سوريا ونجاح المعارضة في تصعيد المواجهة العسكرية ضد النظام، وفشل النظام في إنجاح الحل الأمني وعجزه عن طرح حل سياسي في ظل تمسكه ببقاء رأس النظام، والتورط في مواجهات مسلحة مع تركيا باتت تمثل عبئاً لا يستهان به بالنسبة لإيران التي تدرك مدى تفاقم الأعباء التي تتحملها بسبب إصرارها على حماية هذا النظام، في وقت تعاني فيه إيران بشدة من ضغوط اقتصادية هائلة ناجمة عن العقوبات الدولية المتصاعدة، وتعاني فيه أيضاً من خطر التعرض لحرب

مفروضة جديدة تضغط إسرائيل على واشنطن من أجل التعجيل بها.

(جـ) دخول الولايات المتحدة كطرف أساسي في إدارة عملية التغيير الثوري في العديد من الدول العربية، فإذا كانت واشنطن تعد نفسها للدخول كطرف مباشر في الأزمة السورية فهي من يقود عمليات التحول في ليبيا واليمن الآن، هي من يدير الإعداد لمرحلة ما بعد القذافي في ليبيا من خلال دورها الذي قامت به في إسقاط النظام ورحيل القذافي، وهى من يضع نفسه الآن قيادة لمهمة هندسة التحول في اليمن بعد على عبد الله صالح، من خلال السفير الأمريكي بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، بعد نجاحها في فرض نائب الرئيس في مهمة الخلافة السياسية دون اعتبار لمطلب الثوار بتأسيس "مجلس انتقالى" يقود البلاد في مرحلة انتقالية يجري عبرها تأسيس نظام سياسي جديد في اليمن ما أدى إلى استمرار الأزمة في اليمن وزاد من مشاكل إيران نحو اليمن.

٤- فرص الثورة في إيران

هل يمكن أن تؤدي مجمل هذه التداعيات والتطورات إلى تفجير ثورة في إيران؟

السؤال مهم ويثير إشكاليتين مهمتين من وحي الثورة المصرية ومجمل الثورات العربية التي تفجرت في بعض الأقطار العربية عام ٢٠١١ والتى لم تتوقف تداعياتها بعد. الإشكالية الأولى تتعلق بقضية الخصوصية والاستثناء نظراً لأن معظم دول المنطقة، عربية وغير عربية، تعتبر نفسها تمتلك خصوصية مميزة تجعلها بمنأى عن التعرض للثورات التي تفجرت في دول أخرى.

الدول الملكية العربية مازالت تعتبر نفسها بمنأى عن التأثر برياح الثورات وترجع ذلك إلى عوامل تتعلق بما تعتبره خصوصية تحصنها عن تداعيات الثورات، ولا ترى ما حدث في البحرين إلا محض مؤامرة خارجية، والنظام السوري اعتبر نفسه استثناء عن غيره من النظم العربية بعد ما حدث في تونس ومصر واليمن. وعلى نفس المنوال يستنكر النظام في إيران أي حديث عن فرص تفجر ثورة داخلية لإسقاط النظام.

فعندما دعا زعيما المعارضة الإصلاحية مير حسين موسوي ومهدي كروبي أنصارهما للنزول إلى الشارع يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ للتظاهر (بعد ثلاثة أيام من سقوط

رأس النظام في مصر) جرى اعتقالهما واعتبر المدعي العام غلام حسين محسني إيجائي أن حركة المعارضة تجاوزت حد التمرد وتحولت إلى حركة مضادة للثورة)، وأن يد الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية) واضحة فيها".

وأخذ الإعلام الإيراني يصف الزعيمين بأنهما "قادة الفتنة"، وأضحى التيار الإصلاحي يُنعت بـ "تيار الفتنة". وتجاوز رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني (شقيق رئيس مجلس الشورى "البرلمان" علي لاريجاني) حدود الاتهام لهذين الزعيمين وصعد بها إلى "الخيانة".

"مثل هذه الإشكالية تجعل أي حديث عن احتمال حدوث ثورة في إيران حديثاً مجرماً ومتهماً بأنه على أقل تقدير، حديث مغرض وعدائي". لكن من ناحية أخرى يصعب إنكار وجود تربص بإيران من العديد من دول الجوار الإقليمي والقوى الدولية المعادية التي تسعى بشتى السبل، إلى العمل من أجل إسقاط النظام الحاكم في إيران باعتباره نظاماً معادياً، في وقت لا تقدم فيه معظم هذه الدول لشعوبها، الحد الأدنى من الحقوق، وربما تكون هي الأكثر احتمالاً للتعرض لحدوث اضطرابات.

أما الإشكالية الثانية فهي الأهم وتتعلق بالشروط الضرورية لحدوث الثورة. فالثورة في تعريفها العلمي توصف بأنها عمل شعبي وتقدمي. أي أنها عمل من فعل الشعب ولا أحد غيره، وأن ما يميزها عن الانقلاب هو أن هدفها هو التغيير الإيجابي بما يحقق مصالح القطاع الأوسع من الشعب. ولذلك فإن الثورة لا يمكن أن تفتعل أو يجري تصنيعها في الخارج بالتآمر والدسائس وشراء الأعوان من أجل إسقاط نظام حاكم، ولكنها تبقى محكومة بقوانين علمية، هي تماماً مثل عملية غليان الماء. فالماء كي يغلي يكون في حاجة إلى أن يوضع فوق النار، ولا يحدث الغليان إلا عند درجة مائة، وقبله يكون الغليان غير مكتمل ولا يصلح لإنضاج طعام.

هكذا تكون التفاعلات الثورية ممتلكة لشروط إحداث الثورة عندما تتوافر الشروط الموضوعية المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلتقي في اللحظة المناسبة بالشرط الذاتي، أي عامل التفجير الذي يمتلك من الخصوصية ما يجعل حدوث الثورة حتمياً.

تجارب تونس ومصر واليمن يمكن اعتبارها نماذج لاكتمال شروط حدوث الثورة بعكس ليبيا وسوريا والعراق والبحرين وعمان والأردن ونقول أيضاً إيران، وتبقى الدول الأخرى مثار تندر وتأمل. ما حدث في ليبيا كان انقلاباً وتدخلاً خارجياً ارتدى لباس الثورة لأن الظروف الداخلية كانت مهيأة. وما يحدث في سوريا هو تدخل خارجي لإحداث انقلاب ضد النظام يلقى تأييداً شعبياً على نطاق واسع، لكن ما حدث في ليبيا وما يحدث في سوريا كان تعبيراً شديد الدموية عن الفعل القسري أو الولادة القسرية للثورة.

الحال الإيراني يبقى متأرجحاً بين افتعال وتدبير أحداث تؤدي إلى انقلاب، وليس ثورة شعبية على غرار ما حدث في إيران عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. فما حدث في إيران عام ١٩٧٨ ضد نظام الشاه كان ثورة شعبية حقيقية اكتملت يوم ١١ فبراير ١٩٧٩ بتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرادة كل الشعب الإيراني، وهي الجمهورية التي مزجت بين المصلحة الوطنية (الجمهورية) وبين الأيديولوجيا أو العقيدة الدينية (الإسلامية) وجرى تأسيس التيارات والأحزاب والقوى السياسية انطلاقاً من الإيمان أولاً بنظام الجمهورية الإسلامية، وثانياً بخليط أو مزيج مختلف الدرجة بين ما هو مصلحة وطنية وما هو إسلام في ما يشبه كافة ألوان الطيف. فالصراع السياسي بين كل التيارات والأحزاب صراع محكوم بالولاء لنظام الجمهورية الإسلامية، ومقيد بعدم الخروج عن أسس النظام، لكنه يأخذ درجات مختلفة من التمايز في نسبة ما هو مصلحة وطنية وما هو إسلام عند كل تيار وعند كل حزب وفصيل سياسي. فالتيار الإصلاحي يغلب عليه الولاء للمصالح الوطنية والتطلع إلى الديمقراطية وإعلاء مبدأ "حاكمية الشعب" أما التيار المحافظ المتشدد فهو أكثر التزاماً بالإسلام، وأكثر تمسكاً بحاكمية "الولي الفقيه" وبين هذين التيارين تتعدد التيارات الأخرى بين هذا وذاك.

وما حدث من انتفاضة سياسية عام ٢٠٠٩ لم يكن من أجل إسقاط النظام ولكن كان ضد تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية لصالح الرئيس محمود أحمدى نجاد، والمطالبة بإعادة الانتخابات أو تصحيح النتائج. وبعد تعرض التيار الإصلاحي لممارسات قمعية غير مسبوقة انحسرت قوة هذا التيار ولم يستطع خوض انتخابات مجلس الشورى التاسع

في مارس الماضي بدرجة المنافسة المعهودة في المرات السابقة، وانحسرت هذه المنافسة بين تيارى المحافظين: التيار الأصولي الموالي للرئيس أحمدي نجاد والتيار التقليدي المحافظ الأقرب إلى المرشد الأعلى السيد علي خامنئي.

خفوت وهج التيار الإصلاحي لا يعطي أي مؤشرات على إمكانية حدوث ثورة في إيران في الوقت الحاضر، وما حدث من تظاهرات وإغلاق لمتاجر البازار في طهران (حي فردوس) بعد تصدي قوات مكافحة الشغب للمتظاهرين لا يعطي انطباعاً بأن مثل هذه المظاهرات قد تكون مقدمات ثورة. فإغلاق المتاجر كان بسبب تذبذب سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران. وهناك تفسير آخر لسبب تراجع سعر صرف الريال وهو أن البنك المركزي الإيراني حاول تخزين الأوراق النقدية للعملة الصعبة في محاولة لتفادي أثر العقوبات الاقتصادية الدولية، فبدأ بعض المضاربين من الصرافين برفع قيمة الدولار بأنفسهم وتشجيع المواطنين على المتاجرة بأموالهم بتحويلها إلى دولارات تم بيعها عند ارتفاع السعر.

أياً كان التفسير فإن إيران تواجه أشباح أزمات اقتصادية – اجتماعية شديدة القسوة في ظل وجود إصرار من أطراف دولية خاصة إسرائيل والغرب على إجبار النظام الإيراني على التخلي عن البرنامج النووي وألا فليس أمامه إلا المزيد من العقوبات حتى يسقط أو اللجوء إلى الخيار العسكري.

أحدث هذه المخططات ما تعد له الحكومة الإسرائيلية هذه الأيام بعد فشلها في إجبار الرئيس الأمريكي باراك أوباما على إعلان عزمه على خوض حرب ضد إيران وتحديد "خط أحمر واضح" لشروط الإقدام على هذه الحرب. هذا المخطط البديل يتمحور حول "بناء تحالف دولي يتبنى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وفرض حزمة عقوبات ضدها"، وصفت بأنها "أم العقوبات" بحيث تكون شبيهة بالحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة قبل سنوات فقد أفادت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية منذ أيام أن ديوان رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية الإسرائيلية يعملان على إقناع الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات متمادية على إيران تقوم على فرض مقاطعة تجارية

كاملة عليها تشمل قطع العلاقات النقدية مع المنظومة المصرفية الإيرانية، وحظراً على المنتجات المدنية، على أمل أن يؤدى هذا كله إلى ما أسمته بـ "تمرد مدني واسع" قد تفضي إليه هذه العقوبات.

هذا يعني أن إيران معرضة للتهديد إما بغرض تمرد داخلي رداً على تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن العقوبات المشددة، وإما بشن الحرب، وفى الحالتين يصعب تصور أن ما يمكن أن يحدث في إيران بأنه ثورة، بل قد يكون انقلاباً خاصة بعد أن أنهى الأمريكيون التعامل مع منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة بأنها منظمة إرهابية، ما يعني أن هذه المنظمة مرشحة لتكون بمثابة "رأس حربة" لانقلاب قد يجري تدبيره، لكن مثل هذا الانقلاب يبقى مستبعداً في ظل تماسك النظام، وفى ظل ردود الفعل المعاكسة التي يحدثها التهديد الخارجي الذي يثير في الشعوب روح التحدي والتوحد والتماسك خاصة إذا كان هذا التهديد في شكل شن حرب.

هذا لا يعني أن النظام في إيران سيبقى محصناً إلى الأبد، فالنظام يواجه التهديد المستمر من الداخل والخارج، ويدفع أثماناً فادحة لإخفاقاته لكن الثمن الأفدح سيكون في حالة سقوط النظام السوري بكل ما يعنيه من تداعي رهانات المشروع الإقليمي الإيراني، عندها سوف تهتز شرعية النظام، ومع اهتزاز الشرعية يبدأ العد التنازلي الحقيقي.

إيران والثورة اليمنية

ناصر محمد علي الطويل

مقدمة

تمثل اليمن الحلقة الأضعف من بين دول ثورات الربيع العربي، فيما يتعلق بتعرضها للتدخل الخارجي، وقدرتها على مقاومة ذلك التدخل، إذ يمكن تحزيم دول الربيع العربي في نماذج أربعة، تمثل مصر وتونس النموذج الأول، وهو نموذج الدولة المتماسكة، التي تمتلك تاريخاً من حضور السلطة المركزية القوية، ولا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة[1]، وفي دول هذا النموذج تضعف فرص التدخل الخارجي الذي يكون محمولًا على المشاريع المذهبية والطائفية، وتتزايد فرص التدخل المسنود إلى الاختلافات الفكرية والأيديولوجية.

وتمثل ليبيا النموذج الثاني، وهو نموذج الدولة التي تعاني من انقسامات اجتماعية، غير أنها تمتلك موارد اقتصادية ومالية كافية، ويكون باب الاختراق الخارجي هنا أوسع نسبياً مقارنة بدول النموذج الأول، أما النموذج الثالث فقد قدمه المشهد السياسي في سوريا، والتي عانت من تدخل خارجي منذ المراحل الأولى من الثورة، وقبل أن يتحقق إنجاز تغيير رأس النظام، وتقدم الثورة اليمنية النموذج الرابع، وهو نموذج الدولة الهشة، التي تعاني من الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وندرة في الموارد الاقتصادية، مما يجعلها مهيأة للتدخل الخارجي، وقد مثلت اليمن بسبب تلك العوامل موضعاً جاذباً ـ وفي بعض الأحيان طالباً ـ لتدخلات القوى الإقليمية والدولية.

ففي أعقاب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، حضر التدخل المصري بطلب من قادة الثورة

(١) والاستثناء هنا هو وجود الأقباط في مصر غير أن هذا الانقسام قد يكون حاملًا لتدخل خارجي آخر لا يقوم على أساس مذهبي وطائفي كما هو حال المشروع الإيراني موضوع هذه الندوة.

لدعم صمودهم أمام إمكانية عودة الحكم الملكي الذي كان يتلقى الدعم من السلطات السعودية، وبعد نكسة ١٩٦٧ خرج الجيش المصري، وخرج معه النفوذ المصري من جنوب الجزيرة العربية، ليحل محله النفوذ السعودي في شمال اليمن، والتدخل السوفيتي في الجنوب.

وخلال العشر السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتراجع سلطة الدولة، تهيأت الأوضاع في اليمن من جديد للتدخلات الخارجية، وتعززت تلك الأوضاع بشكل أكثر بعد ثورة الشعب اليمني في فبراير ٢٠١١، وما صاحبها وتبعها من تداعيات مختلفة، وفي هذه الظروف برز التدخل الإيراني، المقرون بزيادة النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة، وخلو المنطقة من أي مشاريع أخرى منافسة، باستثناء المشروع الصهيوني الأمريكي.

وقد تواترت المساعي الإيرانية لتعزيز نفوذها في اليمن، وتكثفت تلك المساعي أثناء وبعد الثورة الشعبية اليمنية لجعل هذا النفوذ حقيقة على أرض الواقع، وقد ساهمت الظروف التي تمر بها اليمن في إفساح المجال لتغلغل هذا النفوذ، وحاليا فقد صار لدى طهران قوى سياسية واجتماعية يمنية حليفة، تمتلك تأثيراً في مسار الأحداث في اليمن، ولا زالت إيران وحلفاؤها يبذلون جهوداً متواصلة لاستقطاب المزيد من الأفراد والقوى السياسية، والأخطر من كل ذلك أن عدداً من التيارات والقوى السياسية اليمنية (الحوثيون، فصائل الحراك المطالبة بالانفصال، ونظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح) باتت تربط نجاحها في تحقيق أهدافها بتوثيق تحالفها واستمرار حصولها على الدعم اللوجستي من طهران.

ويقابل التدخل الإيراني برفض يمني واسع لما له من تداعيات تهدد استقرار اليمن، وبقاء وحدته، لأن التدخل الإيراني يتغلغل ويتم تسويقه في اليمن محمولاً على الانقسامات المذهبية والطائفية، والتي تجاوزتها اليمن خلال العقود السبعة الأخيرة، إعادة تقسيم المجتمع اليمني إلى مكونات مذهبية وطائفية متصارعة، وهو ما يعني استدعاء التجربة اللبنانية إلى اليمن، وقد يفتح باباً كان موصداً للصراعات التي سيدفع اليمنيون ثمنها غالياً من دمائهم وأرواحهم ووشائج القربى بينهم.

ويُراد لهذا التدخل أن يكون على حساب وحدة واستقرار اليمن، حيث تقدم إيران الدعم المالي والسياسي والإعلامي للفصائل المتطرفة في الحراك الجنوبي التي تسعى لفصل جنوب اليمن، وهذا الدعم يمس بشكل مباشر وخطير وحدة وكيان اليمن، فدعم تلك الفصائل يهز بشكل مستمر ومتواصل استقرار اليمن، والتمكين لها سيكون على حساب بقاء الدولة اليمنية واستمرار كيانها الموحد، وهو ما يعني أن الثمن الأولي للتدخل الإيراني هو التقسيم الطائفي لليمن من جهة، وتمزيق وحدتها من جهة ثانية.

وللتعرف على طبيعة الحضور الإيراني في الشئون اليمنية، فإن هذا يتطلب، الوقوف على تطورات الأوضاع في اليمن قبل قيام الثورة لأن تلك الأوضاع هيأت الظروف للتدخلات الخارجية، ومنها التدخل الإيراني، وتوصيف أبعاد النفوذ الإيراني الذي اتسع بعد الثورة، وتحليل العوامل التي ساعدت على ذلك، وأخيراً الوقوف على بعض ملامح استراتيجية مقترحة للتعامل مع هذا التدخل.

أولاً: تطورات الأوضاع في اليمن قبل الثورة والمساعي الإيرانية لفرض تدخلها.

لم تمكن الظروف الإقليمية وتلك الخاصة بكل من اليمن وإيران، تمكن لهذه الأخيرة من مد نفوذها إلى اليمن بشكل واضح إلا بعد عام ٢٠٠٠م، فمنذ هذا التاريخ ـ تقريباً ـ سارت التطورات السياسية والاقتصادية في اليمن باتجاه إضعاف الدولة، فقد دفع أسلوب حكم الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) اليمن شيئاً فشيئاً إلى أن تكون دولة فاشلة، تعاني من تفشي الفساد والفوضى، وضعف تطبيق القانون، وتدهور مستوى ما تقدمه الدولة من خدمات حكومية أو انعدامها، وتعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتراجع سلطة الدولة، وانكماشها باتجاه العاصمة صنعاء تاركة فراغاً سياسياً وتنموياً واسعاً، وحيث أن الفراغ يستدعي ما يملؤه فقد تبلورت عدد من المشاريع التي تقوم على أسس مذهبية أو مناطقية أو قاعدية: الحوثيون في محافظة صعدة في أقصى الشمال على الحدود اليمنية السعودية، وفصائل الحراك، في عدد من المحافظات الشرقية والجنوبية، وتنظيم القاعدة في عدد من المحافظات ذات التركيبة الاجتماعية القبلية.

ومنذ ٢٠٠٤، وحتى ٢٠١٠، اندلعت ست جولات من الحروب بين الحوثيين وقوات الجيش، واتضحت مع الجولة الأولى من تلك الحرب الاتجاهات الفكرية للمشروع الحوثي، والتي تقوم على أسس مذهبية وطائفية، ومع الجولات الخمس الأخرى، تجلت بعض تفاصيل هذا المشروع، وتبين وجود صلات قوية بينه وبين إيران.

وبالمحصلة فقد أدت طريقة إدارة النظام للحروب إلى بلورة الحوثيين وتحولهم إلى قوة سياسية مؤثرة، واتضح فيما بعد وخصوصاً من الجولة الخامسة أن هذا كان أحد أهداف النظام، فلم يكن لديه جدية في استخدام الحل العسكري لحسم هذه القضية، بل وعلى العكس من ذلك حرص على إبقائها قضية مشتعلة لتحقيق أهداف داخلية، تتمثل في محاولة إضعاف قوة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، لتهيئة الأجواء لتوريث السلطة للنجل الأكبر للرئيس، وإيجاد قوة توازن قوة الحركة الإسلامية الممثلة في التجمع اليمني للإصلاح، وبعض القوى السلفية، وأهداف خارجية تتمثل في ابتزاز دول الجوار، وخاصة المملكة العربية السعودية، بدليل أنه كلما أوشكت قوات الجيش على حسم الحرب، صدرت أوامر بإيقافها، وبعد هدنة يُترك للحوثيين إعادة ترتيب أوضاعهم فيها، تندلع الحرب من جديد،.. وهكذا.

والأكثر من ذلك فقد تورط بعض مراكز القوة داخل النظام في تقديم الدعم المباشر للحوثيين، فقد أظهرت الجولتان الأخيرتان من الحرب وجود تنسيق بين نجل الرئيس السابق الذي يتولى قيادة قوات ألوية الحرس الجمهوري من جهة والحوثيين من جهة أخرى، وتزويد الأول لهم بالمؤن والسلاح في مواجهة قوات الجيش التي كانت تحت إمرة اللواء علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدرع، وهكذا فإن محصلة تلاعب النظام بهذه القضية شديدة الحساسية كان لحساب الحوثيين والمشروع الإيراني في اليمن والمنطقة عموماً.

وبشكل مواز تصاعدت منذ عام ٢٠٠٠، ـ تقريبا ـ الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية نتيجة للظروف التي كانت تعاني منها البلاد بشكل عام، وتداعيات حرب ١٩٩٤، بوجه خاص، وقد كانت تلك الاحتجاجات ترفع شعارات مطلبية،

خاصة بإعادة المفصولين إلى وظائفهم العسكرية والمدنية، وإعادة الأراضي التي نهبت منهم، ومنع التمييز ضدهم، وبسبب سياسات النظام الخاطئة القائمة على التباطؤ الشديد في التجاوب مع تلك المطالب، والاعتماد على المعالجات الجزئية، والاستمرار في تبني خطاب رئاسي مستفز، تحولت إلى احتجاجات سياسية، يتبنى الكثير منها مطالب علنية بالانفصال.

واغتنمت قيادات المعارضة في الخارج، وهي القيادات التي كانت تحكم جنوب اليمن قبل الوحدة، والتي أعلنت الانفصال وهربت إلى الخارج بعد هزيمتها في حرب ١٩٩٤، اغتنمت هذا الوضع، فتبنت دعم فصائل الحراك، ودفعتها باتجاه السير نحو الانفصال، والعمل على فرضه كأمر واقع، وحشد الدعم الإقليمي له، وعندما لم تلق تجاوباً من دول الجوار التي أبدت حرصا على وحدة اليمن واستقراره، اتجهت قيادات منها، وبخاصة «علي سالم البيض» للحصول على الدعم الإيراني، وهو ما لقي تجاوباً سريعاً من قبل القيادة الإيرانية، وعلى الفور انتقل علي سالم البيض الذي كان يتنقل بين العواصم الأوربية إلى بيروت بلبنان، ليبقى في حماية وحراسة خاصة من حزب الله، ويشرف على الأعمال اليومية لبعض فصائل الحراك، ويوفر لها الدعم المالي والسياسي والإعلامي القادم من إيران وحلفائها في المنطقة، وتحولت بيروت ودمشق وطهران إلى مراكز لتجمع وتدريب نشطاء الحراك الجنوبي، وصارت إيران مصدراً رئيسياً لدعم الحراك بالأموال والتدريب والعمل الإعلامي والتنسيق السياسي.

وهكذا تناغمت التطورات السياسية اليمنية مع المطامع التدخلية الإيرانية، ولم تقم الثورة اليمنية إلا وإيران تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ في أهم ملفين سياسيين يؤثران في حاضر اليمن ومستقبلها، وهما قضيتا الحوثيين في صعدة، والحراك في المحافظات الجنوبية.

ثانياً: أبعاد التدخل الإيراني في اليمن بعد الثورة

لم يكن للاستقطاب المذهبي حضور معلن في بداية الثورة اليمنية، بسبب أن المزاج العام في ذلك الوقت كان مزاجاً وطنياً جامعاً، إضافة إلى حرص القوى الرئيسة المشاركة

في الثورة على إضفاء الطابع الوطني للثورة وأن تكون معبرة عن الشعب اليمني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والفكرية، ولهذا فقد طلبت من الحوثيين المشاركة في ساحة الاعتصام في العاصمة صنعاء وتم تمثيلهم في اللجنة التنظيمية العليا التي تشرف على التخطيط وتنفيذ المناشط الثورية اليومية.

وخلال مرابطة الثوار لفترة طويلة في ساحات الاعتصامات، اتجه أنصار الحوثيين إلى تمييز أنفسهم، والنشاط من خلال لافتة خاصة بهم، هي لافتة «شباب الصمود»، وشيئاً فشيئاً بدأت تطفو على السطح خلافاتهم مع المكونات الأخرى ولاسيما شباب التجمع اليمني للإصلاح الذين يمتلكون الحضور الأكبر والفاعل في ساحات الاعتصامات في مختلف المحافظات، باستثناء محافظة صعدة، وأخذت العلاقة بين الطرفين تسير في اتجاه التوتر المعلن حينا والمستتر في كثير من الأحيان، بسبب مطامع الحوثيين في توسيع مناطق نفوذهم، فقد استغلوا انشغال القوى الوطنية بالمهام الثورية، وعملوا على توسيع تمددهم العسكري والتنظيمي والفكري، وحاولوا الاستيلاء على محافظة الجوف بقوة السلاح، ودارت معارك بينهم وبين القبائل الموالية لحزب التجمع اليمني للإصلاح استمرت ما يزيد على ثلاثة أشهر، تمكن خلالها الإصلاحيون من وقف تمدد الحوثيين في تلك المناطق، وانتهت تلك المعارك باتفاق سياسي تدخلت فيه شخصيات من مشايخ القبائل، وبعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك.

وكان الحوثيون قد رفضوا الانضمام إلى المجلس الوطني لقوى الثورة الذي يضم القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الثورة الشعبية (أحزاب اللقاء المشترك، وعدد من مشايخ القبائل، والشخصيات والأحزاب التي انسلخت من حزب المؤتمر الشعبي العام، والائتلافيات الشبابية المشاركة في الثورة) بحجة أن النسبة التي حددت لهم في المجلس لا تتناسب وقوتهم في الأرض.

وبخصوص الموقف الرسمي الإيراني من الثورة اليمنية، فقد اتسم في البداية بالترقب، وظلت التصريحات الإيرانية بخصوص الثورة اليمنية شحيحة، ومع ذلك فقد كانت القنوات الفضائية المحسوبة على إيران أو حلفائها في لبنان، والعراق، مثل العالم، والمنار، و الكوثر، والعراقية، تنقل أخبار الحراك الثوري في ساحات الاعتصامات،

وتستضيف محللين وناشطين سياسيين محسوبين على الثورة، رغم أنها كانت تنتقي إلى حد كبير الأشخاص الذين لديهم رغبة في مهاجمة التدخل السعودي الذي تصفه بأنه معطل للثورة اليمنية ومساند للنظام.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك القنوات رغم تغطيتها للحشود الكبيرة التي تتجمع في ساحات الثورة في كل يوم جمعة، أهملت تماماً تغطية الجمعة التي حملت اسماً مشتركاً مع جمعة الثوار في سوريا (اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا)، وغطى بعضها ـ بدلاً عن ذلك ـ جمعة أنصار النظام في ميدان السبعين بصنعاء، في رسالة واضحة لثوار اليمن، بسبب أن الأطراف التي تتبعها تلك القنوات تتميز بدعمها للنظام السوري ضد ثورته الشعبية.

وأعلنت طهران في ٢٥/ ٥/ ٢٠١١، عن أسفها إزاء تصاعد العنف في اليمن، ودعت الحكومة اليمنية لتجنب الدماء، وبعد توقيع الرئيس صالح للمبادرة الخليجية في الرياض لم يصدر تصريح رسمي من طهران، واكتفى أمين مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي في خطبة الجمعة التالية ٢٥/ ١١/ ٢٠١١، بتحذير الشعبين المصري واليمني بأن نواب الدكتاتوريين هم نسخة منهما، وفي ٣/ ١٢/ ٢٠١١، أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية عن قلق إيران من تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن، وإدانتها لأي تدخلات خارجية في اليمن، معرباً عن أمله في نجاح الشعب اليمني بتحقيق مطالبه المشروعة، داعياً الجميع إلى توخي الحذر واليقظة.

وميدانياً رمت طهران بثقلها خلف الحوثيين، وتمكنت بواسطتهم من تحقيق اختراق لساحات الاعتصامات في صنعاء وتعز ومأرب والحديدة وعدن، وتوجيه تظاهرات كادت تتسبب في أوقات كثيرة بنسف مداولات التسوية السياسية، وحضر المال الإيراني بكثافة لاستقطاب الشباب المستقلين وبعض الشباب المنتمين إلى بعض الأحزاب اليسارية والقومية، ونشطاء في مؤسسات المجتمع المدني.

وبعد التوقيع على المبادرة الخليجية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للجمهورية، تصاعد الدور الإيراني في اليمن، وتنوعت أدواته، وتعددت القوى التي يتعامل معها بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على الحوثيين وبعض فصائل الحراك، فقد تمكنت إيران من استقطاب عدد من أعضاء

مجلس النواب، بعضهم محسوب على الحزب الاشتراكي وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الإعلاميين، وتحولوا إلى مدافعين عن مشروعية تدخل طهران في شئون اليمن، ونشطوا في تجنيد شخصيات وتكتلات اجتماعية جديدة، وخاصة في محافظة تعز، والتي شهدت حضوراً إعلامياً وسياسياً موالٍ للحوثيين وإيران، مع أنها محسوبه تاريخياً على المذهب الشافعي، ونفس الأمر بالنسبة لمحافظة عدن، وبدرجة أقل في محافظة الحديدة.

وكثفت طهران من أنشطتها لتخريب التسوية السياسية، ودعمت عدداً من المسيرات والمظاهرات التي استهدفت المبادرة الخليجية، ومنها مظاهرات خرجت من محافظتي تعز والحديدة انتقلت سيراً على الأقدام إلى صنعاء، وسقط منها عدد من القتلى والجرحى، عندما حاول الحوثيون الخروج بها عن خط سيرها المتفق عليه، والزج بها نحو دار الرئاسة، مع علمهم بأن قوات الجيش الموالية للرئيس السابق سوف تستخدم العنف في مواجهتها، وتعمد الحوثيون والائتلافيات الشبابية الموالية لهم أثارت الصراعات داخل ساحات الاعتصامات، وخاصة في العاصمة صنعاء، التي شهدت اشتباكات بين الشباب المحسوبين على حزب الإصلاح والشباب الموالين للحوثيين، وسقط فيها العديد من الجرحى والإصابات، كما تركز الهجوم الإعلامي للمنابر الإعلامية للحوثيين وأنصارهم باتجاه الجيش الموالي للثورة، وشخص اللواء علي محسن صالح، وحزب التجمع اليمني للإصلاح بدلا من أن يتجه نحو النظام السابق وأركان حكمه.

وقامت إيران بتمويل العديد من الأنشطة والفاعليات، فعلى سبيل فقد وفرت إيران التمويل لمؤتمر كبير عقد في بيروت بلبنان في ١٦ مايو٢٠١٢، تحت عنوان «مستقبل اليمن ومتطلبات بناء الدولة المدنية الحديثة» وشارك به جماعة الحوثيين والحراك الجنوبي الانفصالي، بالإضافة لرموز من بقايا نظام صالح السابق، ونحو (٣٠٠) من القيادات السياسية وأعضاء مجلسي النواب والشورى وأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني و الشباب، وكل ذلك بهدف تجنيد عناصر جديدة، وحشد القوى الموالية للخط الإيراني، وحلفائهم في الداخل (الحوثيون) لتخريب التسوية السياسية.

كما استغلت إيران للفراغ الأمني الذي تعيشه البلاد، ودفعت بالحوثيين لتحقيق

انتصارات على الأرض بتوسع تواجدهم العسكري في مناطق جديدة، ودخولهم في صراعات عسكرية مع القوى التي ترفض التسليم بهذا الواقع، وفي هذا الصدد حاول الحوثيون إخراج السلفيين من أتباع الشيخ مقبل الوادعي المتواجدين في منطقة دماج بمحافظة صعدة، واستمرت المعارك بين الطرفين لما يزيد على خمسة أشهر، ونفس الأمر في منطقة كتاف بنفس المحافظة، واشتبك الحوثيون مع عدد من القبائل التي قاومت محاولتهم السيطرة على مناطقهم في محافظة حجة، ولازالت بعض المعارك قائمة إلى الآن، وحدث نفس الأمر في محافظة عمران، والتي شهدت تمدد الحوثيين في عدد من مناطقها، ودارت معارك بينهم وبين القبائل الرافضة لتواجدهم، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى، وتشردت بسببها المئات من الأسر اليمنية.

وهناك تقارير إعلامية تؤكد تقديم طهران تمويلات مالية لمعارضين يمنيين، ودعمها قيام أحزاب سياسية وصحف وما يقارب من سبع قنوات فضائية، والهدف منها إحباط التسوية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية، وكسب المزيد من الحلفاء والمناصرين، وتمكين الحوثيين من التمدد والتوسع، بما يجعلهم قريبين من الوصول للسلطة.

كما توسعت أنشطة إيران تجاه المحافظات الجنوبية، فقد تزايد دعمها المالي والسياسي لفصائل الحراك الانفصالية، وتولت دعم القنوات الفضائية الناطقة باسمهم، وتكثف خلال السنتين الأخيرتين انتقال الناشطين من الحراك الجنوبي في ردفان والضالع ولحج وعدن وسفرهم عدة مرات إلى إيران ولبنان، لتلقي دورات وتدريبات عسكرية وإعلامية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله اللبناني، وتوجيههم للقيام بأعمال على الأرض، فقد برز دور نشطاء الحراك الذين تدربوا في إيران، خلال انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢١ فبراير ٢٠١٢، حيث قاموا بأعمال تخريبية مسلحة استهدفت مراكز الاقتراع في عدن ومناطق في الضالع ولحج، ومنعوا بقوة السلاح الناخبين من الوصول إلى مراكز الانتخابات، وقطعوا الطرقات، وهاجموا نقاط التفتيش وقوات الأمن.

وكما سبق وأشرنا فإن أهم ما يدعم الوجود الإيراني في اليمن، هو وجود ثلاث قوى سياسية يمنية تربط تحقيق أهدافها وإنجاز مشاريعها باستمرار وتوسع النفوذ الإيراني في اليمن، فالحوثيون على وعي كبير بأن نجاحهم في الاستيلاء على السلطة، وإعادة حكم

الأئمة من جديد يرتبط باستمرار الدعم الذي تقدمه لهم طهران، ونفس الأمر لما يعرف بفصائل فك الارتباط في الحراك الجنوبي التي يقودها «علي سالم البيض» فهي تربط تحقيق أهدافها في فك عرى الوحدة، وفرض الانفصال، باستمرار تحالفها مع إيران وحصولها على دعمها السياسي والمالي والإعلامي، كما أن الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» وأنصاره يربطون تحقيق أهدافهم في إعاقة التغيير السياسي، وربما العودة إلى السلطة بمد صلاتهم مع إيران وحلفائها في الداخل.

وعلى الجانب اليمني أخذت الانتقادات الموجهة للتدخل الإيراني في التصاعد، واستمرت التقارير والتناولات الإعلامية في نقد تدخل إيران في الشئون اليمنية، وعرض ما تقوم به إيران من محاولات لتخريب العملية السياسية، وما قد يترتب على ذلك من إمكانية عودة الأوضاع اليمنية إلى نقطة الصفر واندلاع مواجهة شاملة تقضي على حاضر اليمن ومستقبله.

واقتصر الموقف الرسمي على تصريحات خجولة لوزير الخارجية اليمني (المحسوب على نظام الرئيس السابق)، ومع تزايد التدخلات الإيرانية، ظهرت تصريحات مباشرة للرئيس عبد ربه منصور هادي، ويبدو أن ذلك حدث عندما وصل التدخل الإيراني إلى مستوى خطير من تهديد الاستقرار في اليمن، فقد حذر إيران من التدخل في شئون اليمن، وقال في كلمة له في الكلية الحربية بصنعاء، بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠١٢، «آمل من أشقائنا في إيران عدم التدخل بأي شكل في شؤون اليمن، ومراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها اليمن في هذا الظرف الدقيق والحساس، واليمن لم يتدخل يوماً في شؤون أي دولة قريبة أو بعيدة، ونقول للجميع من هنا من الكلية الحربية: اتركوا اليمن وشأنه، وإلى هنا وكفى»(١).

وجاءت تصريحات هادي بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية اليمنية عن إلقاء القبض على أفراد خلية تجسس تتبع إيران، وأوضحت وزارة الدفاع اليمنية على موقعها على شبكة الإنترنت إن «شبكة التجسس التي تم ضبطها يديرها قيادي سابق في الحرس

---

(١) انظر تصريحات رئيس الجمهورية علي الرابط التالي:
http: //www.26sep.net /news_details.php?sid=83498

الثوري الإيراني وتدير عمليات تجسس باليمن والقرن الأفريقي».

وقد فصل الرئيس عبد ربه منصور هادي أبعاد ومرامي التدخل الإيراني في اليمن في محاضرة ألقاها في مركز «وودرو ويلسون الدولي للباحثين» بواشنطن أثناء زيارته للولايات المتحدة لحضور انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وافتتاح مؤتمر المانحين الدوليين لدعم اليمن، فقد اتهم إيران بأنها تعمل على فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، وتسعى إلى تعويض خسارتها الاستراتيجية مع تزايد مؤشرات انهيار النظام في سورية ومحاولتها تعويض تلك الخسارة في اليمن،.. وأنها تحاول التدخل في شؤون اليمن ومحاولة نشر الفوضى والعنف فيها، مؤكداً الكشف عن (٦) شبكات تجسس تعمل لصالح إيران، وقال هادي: إن اليمن يواجه «تدخلات إقليمية معادية، منها التدخلات الإيرانية»، معتبرا أنها تقف ضد التنمية في المنطقة، وأن هذه التدخلات تمثلت «في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية والمسلحة وتجنيد شبكات تجسس»، وأنه تم الكشف عن خمس شبكات تجسس تعمل لصالح إيران قال إنه تم إحالتها للقضاء، كما تم مؤخراً «اكتشاف الشبكة السادسة». ووجه أصابع الاتهام إلى إيران بتقديم "الدعم القوي للحراك المسلح»، وقال إنها تقدم "الدعم السياسي والعسكري والإعلامي والمالي لقوى الحراك المسلح، في جنوب اليمن"، وإنها تعمل على «استقطاب إعلاميين ومعارضين سياسيين" في محاولة منها لتخريب التسوية السياسية التي تمت وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، والتي قال إنها اعتبرتها "مبادرة سعودية أمريكية».

وأن هدف إيران من ذلك هو إيجاد حالة من الفوضى والعنف، وإحداث انفلات أمني وسياسي في اليمن "لكي تستفيد من الأوضاع المضطربة لتمرير أجندتها في المنطقة، وأنها تسعى لجعل اليمن نقطة انطلاق لممارسة دورها الإقليمي واستهداف دول الخليج العربي"، و"أن لدى إيران أطماع لتوسيع نفوذها الإقليمي في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي من أجل تعطيل خط الملاحة الدولية والمصالح الغربية في المنطقة[1].

---

(1) http: //www.aljazeera.net /news /pages /f7752b8b-891d-4d5e-8e8d-d9a9f1111d3a

ثالثاً: العوامل التي ساعدت على تمدد النفوذ الإيراني في اليمن

لم يأت التدخل الإيراني في اليمن من فراغ، وإنما من توافر عدد من العوامل والمتغيرات التي ساعدتها على توسيع نفوذها في اليمن، ونتوقف هنا عند أبرز تلك العوامل:

١ ـ مسار عملية التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية

فاتجاه الثورة اليمنية إلى مسار التسوية السياسية بدعم (وربما ضغوط) من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خدم في الأخير التمدد الإيراني، وساهم في اتساع نفوذ حلفائها في اليمن، فقد استغل الحوثيون والشخصيات السياسية التي تم استقطابها لحساب المشروع الإيراني توقيع القوى الرئيسية المشاركة في الثورة على المبادرة الخليجية للتشنيع بتلك القوى وتحريض الشباب في الساحات عليها، وخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في اليمن، واللواء علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، الذي انضم إلى الثورة ووفر لها الحماية في العاصمة صنعاء وعدد من المدن الأخرى، وتحت لافتة رفض المبادرة الخليجية تمكن الحوثيون وحلفاء إيران من استقطاب عدد كبير من الشباب الحانقين من مسار التسوية في مختلف المحافظات، وخاصة في تعز وإب وعدن، وغيرها.

كما إن عملية التسوية حافظت على بقاء وتماسك نظام الرئيس السابق، فقد احتفظ أقرباؤه بقيادة أهم وحدات الجيش وأجهزة الأمن (الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، والأمن المركزي، والأمن القومي، وقوات النجدة، ..وغيرها)، واحتفظ المؤتمر الشعبي العام بنصف المقاعد الحكومية، وببنية النظام السياسي، وفي سبيل سعيهم لعرقلة عملية التغير، مد الرئيس السابق، وأنصاره أيديهم لإيران، وممثلهم المحلي (الحوثيين)، وتوثق تحالف غير معلن بين الطرفين، وشكلا جبهة متناسقة لإفشال التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، وإدارة الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني، ولتحقيق ذلك فتح الرئيس السابق حزب المؤتمر الشعبي العام لينشط الحوثيون فيه ومن خلاله في مختلف المحافظات، وبالذات تلك التي لا يمكن تسويق الحوثيين خلالها من خلال اللعب على وتر المذهب الزيدي، والأخطر من ذلك أن ثمة تقارير إعلامية تؤكد السماح

للحوثيين بالنشاط الفكري والتنظيمي داخل وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وهو ما دعا الناشطة توكل كرمان (الحائزة على جائزة نوبل) والتي تعد من أوائل من هيأ للثورة وشارك فيها إلى مطالبة الرئيس هادي إلى المسارعة بتغيير قيادة الحرس قبل أن يتحول من حرس جمهوري إلى حرس ثوري، في إشارة إلى مخاطر تمدد الحوثيين داخل قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

وقد ظهر التنسيق بين النظام السابق والحوثيين، في غير ما مرة، فقد خروج أنصار المؤتمر الشعبي العام في صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية بكثافة كبيرة بتاريخ ٢٧/ ٩/ ٢٠١٢، تحت لافتات الشعار الحوثي الشهير (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) في ما يعرف بيوم القدس العالمي، وذلك لإظهار الحوثيين أنهم يمثلون قوة كبيرة في البلاد يمكن أن تكون بديلاً للإخوان المسلمين وحزبهم في اليمن، كما أن حادث الهجوم على السفارة الأمريكية في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢، على خلفية الفلم المسيء إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، تم بالتنسيق بين الحوثيين ونظام الرئيس السابق.

ومن جهة أخرى فقد أبقت التسوية السياسية على الانقسام القائم بين وحدات الجيش والأمن، وهو ما أوجد فراغاً أمنياً واسعاً، مثل بيئة مثالية لنشاط الحوثيين، وسهل لهم مهمة التوسع في محافظات عمران، وحجة والحديدة، وغيرها، كما أنه أبقى القوى اليمنية الرافضة للتدخل الإيراني منشغلة باستكمال عملية التغيير، ومحاصرة الأعمال التي يقوم بها النظام السابق لتفجير الأوضاع السياسية، وإرباك المشهد السياسي، في محاولة لإيقاف عملية التغيير.

٢ ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

فكما هو معروف فإن الموارد الاقتصادية في اليمن محدودة مقارنة بدول الخليج ومعظم الدول العربية الأخرى، وقد شهدت الأوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن تدهوراً مستمراً، وبخاصة في العشر السنوات الأخيرة، بسبب سوء الإدارة والفساد، وفشل السياسات الحكومية، وقد زاد تدهور هذه الأوضاع أثناء الثورة، مما وسع من

دائرة الحاجة والعوز بين اليمنيين، ووفر ظروفاً مواتية للتدخلات الخارجية، ولهذا نجد أن الأداة المالية من أكثر الأدوات آثراً في مد النفوذ الإيراني داخل اليمن.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اليمنيون نشطت خلال السنتين الأخيرتين عمليات استقطاب لأفراد وجماعات يمنية لحساب المشروع الإيراني، ولم يعد الحوثيون وحدهم من يقوم بدور الوسيط بين إيران والراغبين في التحالف معها، فقد نشط إلى جانبهم عدد من السياسيين المحسوبين على اليسار أو النظام السابق، وتحول بعضهم إلى ما يشبه المقاول من الباطن، وتحولت بيروت، ومن قبلها دمشق إلى مزار لليمنيين الراغبين في التحالف مع إيران وجسر عبور اليمنيين والأموال الإيرانية.

وفي البيئة اليمنية غالباً ما يحدث تداخل وتأثير متبادل بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي يسهم في فتح الطريق أمام التدخل الخارجي، فمعلوم أن مشايخ القبائل يقومون بدور سياسي واجتماعي كبير في الحياة العامة، وكان النظام السابق قد استقطب جزءاً كبيراً منهم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، لضمان دعمه أثناء الانتخابات العامة وفي أوقات الأزمات الحادة، وفي مقابل ذلك كان أولئك المشائخ يحصل على الكثير من الامتيازات الوظيفية والمالية والتجارية وغيرها، وبعد قيام الثورة ثارت مخاوف قطاع منهم من إمكانية تضرر مصالحهم الاقتصادية، أو مكانتهم السياسية والاجتماعية لصالح منافسين لهم، مما دفعهم إلى البحث عن قوة جديدة يحتمون بها في وجه القوى التي أتت بها الثورة، وقد لعبت الأموال التي تتدفق من إيران دوراً كبيراً في تحول ولاء عدد منهم لصالح الحوثيين والمشروع الإيراني في اليمن عموما.

٣ـ العامل المذهبي

فاليمن معروفة تاريخياً بوجود المذهب الزيدي، وظل الأئمة الزيديون يحكمون اليمن ـ بشكل كلي أو جزئي ـ لما يزيد عن ألف ومائة عام، ولم ينته حكمهم إلا بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، التي أطاحت بالإمام البدر واستبدلته بالنظام الجمهوري، ومنذ ذلك الحين أخذ تأثير العامل المذهبي في تراجع مستمر، ووصل إلى أدنى حد للتأثير، بل كاد ينقطع منذ حقبة السبعينات في القرن الماضي، وكان لجهود قيادات

حركة الإخوان المسلمين في اليمن دور كبير في هذا الجانب، فقد تمكنت من تجميع علماء اليمن من المذهبين الرئيسيين: الزيدي والشافعي، وتمكنت من صياغة مقررات المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الحكومية بما يتجاوز التجاذبات المذهبية، وقد أسهمت تلك المقررات في بناء الشخصية اليمنية بناءاً جديدا ينأى بها عن الاستقطاب المذهبي، وبفعل ذلك تراجع تأثير العامل المذهبي في تحديد الخيارات السياسية والفكرية في حياة اليمنيين.

غير أن أسلوب حكم النظام السابق الذي قام على شخصنة الدولة وغياب العمل المؤسسي، واحتكار السلطة والثروة، وإقصاء القوى السياسية والاجتماعية، والعمل على توريث السلطة، وحصر المواقع القيادية الحيوية على عائلة الرئيس وأقربائه وأصهاره، وحالة الفوضى العامة التي غدت سمة لنظام الحكم في سنواته الأخيرة أوجدت مناخاً لعودة الناس إلى الانتماءات الأولية: القبلية والمناطقية وحتى المذهبية.. ومع ظهور جماعة الحوثي، ورفعها لشعارات مذهبية، أعاد من جديد تأثير العامل المذهبي في الحياة العامة في اليمن، وتحول المذهب الزيدي إلى شعار لتسويق الحوثيين وأنصار المشروع الإيراني في أوساط المجتمع اليمني.

٤ ـ ضعف الدور السعودي

لم تكن العوامل الداخلية وحدها هي التي ساعدت على تمدد النفوذ الإيراني في اليمن، وإنما هناك عوامل إقليمية أيضاً ومن أبرزها تراجع الدور السعودي في اليمن، فمن المعلوم أن اليمن ـ خصوصاً الشمال منه ـ ظلت خلال العصر الحديث منطقة للنفوذ السعودي التقليدي، وقد لعب الحضور السعودي دوراً مهماً في حماية شمال اليمن في سبعينيات القرن الماضي من مخاطر الزحف الشيوعي، فقد ساهم التحالف الذي كان قائماً في ذلك الوقت بين الرياض والزعامات القبلية اليمنية والحركة الإسلامية الإخوانية في منع سقوط شمال اليمن تحت حكم الشيوعيين برغم المخاطر الكبيرة التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

وبرغم جهود القيادة السعودية في إتمام التسوية السياسية، وحرصها على عدم

انزلاق اليمن إلى حرب أهلية مدمرة، إلا أنها ارتكبت خطأ استراتيجياً عندما ترددت في التعاون مع القوى الرئيسية في الثورة، وحرصت على بقاء نظام الرئيس السابق، وهو ما أبقى البلاد في حالة من الانقسام والتمزق، وأوجد فراغاً أمنياً خدم في الأخير إيران وحلفاءها داخل اليمن.

كما أن الدور السعودي على الأرض لم يعد كما كان في الماضي، فقد شهد هذا الدور تراجعاً واضحاً في الفترة الأخيرة، ولم يكن بحجم التحديات التي تواجهها اليمن والأمن السعودي والمنطقة على السواء، فإمكان الرياض أن تكون بديلاً مفضلاً لدى بعض اليمنيين الذين اضطروا إلى الذهاب إلى طهران، وخاصة مشايخ ورجال القبائل، وحتى بعض السياسيين والإعلاميين، كما إن مستوى التعاون بين الرياض والقوى اليمنية الرافضة للتدخل الإيراني لا يوازي مخاطر هذا التدخل، بل ويمكن القول بأن الدور السعودي تحول في أحيان كثيرة إلى عبء على القريبين من السعودية أو المحسوبين عليها، فأنصار المشروع الإيراني يبررون التدخل الإيراني في اليمن بوجود التدخل السعودي، وفي حين أن التدخل الإيراني فاعل ونشط، ويعمل على استثمار كل فرصة سانحة، نجد أن الدور السعودي ليس كذلك، ولهذا فإن السعودية تتحمل جزءاً كبيراً من مهام تنفيذ استراتيجية مقترحة للتعامل مع التدخل الإيران في اليمن والمنطقة.

رابعاً: ملامح استراتيجية التعامل مع النفوذ الإيراني

برغم حجم الاختراق الذي أوجده التدخل الإيراني في اليمن، والمكاسب التي حصل عليها في الأرض إلا أن مواجهة هذا التدخل والحد منه ليست بالأمر الصعب، فقوة التدخل الإيراني تكمن في الفراغ الداخلي والإقليمي الذي تعاني منه اليمن والمنطقة، وتقوم إيران باستغلاله، وإذا ما ضيقت دائرة هذا الفراغ، فإن هذا سيحد دون شك من النفوذ الإيراني، وحلفائه في اليمن والمنطقة أيضاً، ولعل هذا ما يحمل الأطراف الخارجية، وخاصة الدور السعودي مسئولية كبيرة في محاولة سد هذا الفراغ، ولهذا يقع في قلب استراتيجية التعامل مع النفوذ الإيراني إعادة تفعيل سياسة الرياض تجاه اليمن، وتوثيق صلاتها مع القوى اليمنية الفاعلة التي يمكن أن تشكل حائط صد في وجه هذا التدخل،

كما كان الأمر في مرحلة السبعينات، وهذا يتطلب أول ما يتطلب أن تغادر الرياض حالة الحذر الزائد، والتردد الذي لا لزوم له في تعاملها مع تلك القوى.

وعلى عاتق السعودية أيضاً ـ وإلى جانبها دول الخليج العربي ـ تقع مسئولية ممارسة الضغوط على النظام السابق لإتمام توحيد المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن تحت قيادة نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي، لما سيكون لهذه المؤسسة من دور حيوي في سد الفراغ الأمني الذي ينشط فيه حلفاء إيران.

وبرغم من مشاغلها الداخلية فإن حكومة الثورة في مصر مطالبة برسم سياسة جديدة تجاه الدول العربية، بما يضمن حضور وفاعلية الدور المصري، الذي سيكون له دور كبير في سد الفراغ الإقليمي الذي تعاني منه المنطقة، وبدون ذلك فإن استمرار غياب الدور المصري سيعزز من هيمنة الدور الأمريكي والإيراني في المنطقة.

وتمتلك مصر مؤهلات للعب دور كبير يمكن أن يخفف من المشاكل السياسية التي تواجهها اليمن وبخاصة القضية الجنوبية، فالقبول الذي تحظى به الدبلوماسية المصرية من مختلف القوى اليمنية يُمكن مصر من إدارة حوار مع الأطراف اليمنية المعنية بهذه القضية، ورعاية حوارات ثنائية، ومتعددة الأطراف حولها، ستساعد اليمنيين على بناء توافق حول كثير من أبعاد هذه القضية سواء كان ذلك قبل مؤتمر الحوار الوطني أو أثناء انعقاده، وهو ما سيسحب من إيران أحد الأوراق التي تؤثر بها في اليمن والإقليم.

المشروع الإيراني في اليمن

د. عبد الحميد النهمي

أستاذ الفِرَق والمذاهب بجامعة العلوم والتكنولوجيا

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

وبعد:

إن المتتبع لما يدور في اليمن من فتنة طائفية تبناها الحوثيون في صعدة، وحاولوا تسويقها إلى أكثر من محافظة من محافظات اليمن، وسعوا إلى تدويلها؛ ليجزم يقيناً أن ثمة أياديَ خفية تحرك هذا التيار، الذي جاء بخطاب طائفي مزَّق الأمة، وفتَّتَ النسيج الاجتماعي في المناطق التي غزاها.

وقد كثر اللغط حول المشروع الإيراني في اليمن وعلاقة الحوثيين بإيران من عدمها، بين مصنف للحوثيين على أنهم شرطي إيراني في اليمن، وبين مُدَّعٍ زيدية الحوثيين ومظلوميتهم.

فهل تدعم إيران الحوثيين عسكرياً ومادياً وسياسياً، أم أن كل ما يقال لا يعدو أن يكون حرباً إعلامية بالوكالة بين إيران وأعدائها الإقليميين والدوليين؟.

هل ما يقال عن خلايا التجسس، وصفقات الأسلحة، ودعم بعض الأحزاب والكيانات اليمنية من قبل إيران واقعاً تعاني منه اليمن على مختلف الجوانب، أم أن تلك شعارات يرفعها النظام ليبتزَّ بها المحيط الإقليمي والدولي.

في هذا البحث سوف نسلط الضوء على كل هذه التساؤلات وغيرها.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد.

البعد التاريخي لنفوذ إيران في اليمن

قدمت فارس في عام ٥٧٥م الدعم العسكري المباشر لسيف بن ذي يزن من أجل طرد الأحباش من اليمن في ظل الصراع مع البيزنطيين يومها، فيما لعبت مملكة الحيرة في العراق دوراً دبلوماسياً عندما قام النعمان بن المنذر باصطحاب ذي يزن إلى البلاط الفارسي طلباً للدعم العسكري، وعندما رفض ملك الفرس طلبه متعللاً بقلة الثروات في اليمن، فقال له: ما جبال أرضي التي جئت منها إلا ذهب وفضة، فبعث معه كسرى من كان في سجونه من القتلة والمجرمين الذين استحقوا الإعدام، وكانوا ثمانمائة رجل، واستعمل عليهم (وهرز)، فخرجوا في ثمان سفن فغرقت سفينتان، ووصل إلى ساحل عدن ست سفن[١].

ومع إدراك طهران بتحول دولي جديد تقوده أمريكا للسيطرة على (باب المندب) و(مضيق هرمز) للإمساك بها من العنق و(خنقها)، فإن هذا الوضع يملي على طهران التدخل في شئون اليمن، حتى بات التدخل في صعدة حاجة ومطلباً أمنياً استراتيجياً أكثر مما هو متطلب مذهبي أو طائفي[٢].

وقد جسَّد هذا العمل تصريح محمود حسن زاده سفير إيران بصنعاء، عندما قال ذات مرة: «إن إيران تنطلق من التاريخ، ومعرفة الجغرافيا، وفقاً لمصالحها الأمنية، والاقتصادية، وليس وفقاً لرؤية قاصرة، لما يدور من أحداث في صعدة مثلاً.. والقضية بالنسبة لإيران مصيرية»[٣].

ركائز المشروع الإيراني في اليمن

بدأت بوادر العلاقات الحوثية الإيرانية في وقت مبكر، مع ظهور المشروع الإيراني الجديد(مشروع ولاية الفقيه) والجمهورية الإيرانية التي تبنت في أدبياتها تصدير الثورة، وبدأت بإقامة علاقات حميمة مع قيادات الجارودية في اليمن[٤]، في أكثر من وجه، فتارة

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ٢/ ١٧٧، وما بعدها.
(٢) الأهالي، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩م.
(٣) مدونة شئون إيرانية(حقيقة الدور الإيراني في اليمن)، ٥١/ ٣/ ٢١٠٢م.
(٤) انقسمت الزيدية قديمًا إلى ثلاث فرق: الجارودية، والصالحية والسليمانية، انقرضت الأخيرتان، ولم يبقَ=

باسم الدولة عبر وزارات الأوقاف والعدل، وتارة تحت مسميات ثقافية، ومنح دراسية، وتارة باسم آل البيت في اليمن، وغيرها من وسائل الاستقطاب الطائفي.

وتجلت ملامح المشروع الإيراني في اليمن في عدة جوانب نتحدث عنها من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الدعم السياسي والإعلامي:

ومن ملامح المشروع السياسي الإيراني في اليمن الآتي:

استقطاب بقايا النظام الملكي في اليمن والمرجعيات الزيدية:

فبعد ثورة سبتمبر عام١٩٦٢م فيما كان يعرف بالشطر الشمالي من اليمن بدأت الجارودية تعمل في الخفاء تحت مظلة النظام، فتغلغلوا في المرافق الحيوية للدولة مثل: الداخلية والأمن السياسي والجوازات والمطارات، والعدل والأوقاف وغيرها من مفاصل الدولة.

وقامت إيران باستقطاب القيادات العلمية والسياسية للشيعة الجارودية المتربعين على مفاصل السلطة في تلك الوزارات، بالإضافة إلى النشاط التجاري والرياضي الممارس عبر مؤسسات الدولة[١].

تحسين العلاقات مع النظام السابق:

حيث قام الرئيس السابق علي عبد الله صالح بزيارة إلى إيران خلال الفترة من ١٧ - ١٩/ ٤/ ٢٠٠٠م، وبالمقابل قام محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية بزيارة إلى الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٥ إلى ١٦/ مايو/ ٢٠٠٣م[٢].

=اليوم من فرق الزيدية إلا فرقة الجارودية، وهي الفرقة التي دخلت اليمن.

(١) أضواء على حقيقة الفكر الحوثي، ص٧٢، وما بعدها.

(٢) نشوان نيوز، ٥/ ٩/ ٢٠١٠م.

التغطية الإعلامية الشيعية للأحداث بما يخدم المشروع الإيراني:

فعندما اندلعت الحرب في عام٢٠٠٤م شنت الصحف والقنوات الإيرانية والمدعومة إيرانياً حملات إعلامية ضد الحكومة اليمنية، وغطت القنوات الشيعية مثل: (قناة العالم، والمنار، والفرات، والأنوار، والكوثر، وغيرها).

وقوف الحوزات الشيعية إلى جانب الحوثيين في الحرب:

وجه بدر الدين الحوثي رسالة ناشد فيها المرجعيات الشيعية في العراق وإيران وحثهم على العمل على إيقاف ما أسماه:(الانتهاكات وسياسة التمييز العنصري التي تمارس ضد الطائفة الشيعية)، على إثرها أصدرت الحوزة الشيعية في النجف باسم (السيستاني) بياناً قالت فيه: "إن الشيعة في اليمن سواء الزيدية أو الإمامية الاثني عشرية يتعرضون لحملة مسعورة من الاعتقالات والقتل المنظم"، و أكد بيانَ حوزة قم بيانُ النجف الذي طالب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة بالتدخل لإيقاف ما وصفته بالإبادة التي يتعرض لها شيعة اليمن [١].

كما ندد آية الله ناصر مكارم شيرازي في بيان نقلته وكالة مهر للأنباء شبه الرسمية، بعمليات الإبادة الجماعية ضد الشيعة في اليمن، ووصف الحملة السعودية على الحوثيين بالإبادة الجماعية[٢]، ودعا المجلس الشيعي العراقي: إلى إيقاف الحرب ضد الحوثيين[٣].

بالإضافة إلى وجود ممثل للحوثيين في النجف، ووجود اتهامات عراقية للتيار الصدري بدعم الحوثيين [٤].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ٦١/ ٤/ ٥٠٠٢م، والحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، لعبد الله الصنعاني، ص٤٣.

(٢) القدس العربي،/ ٨١/ ١١/ ٩٠٠٢م.

(٣) ميدل ايست أونلاين. ٤١/ ١١/ ٩٠٠٢م

(٤) جنان العبيدي تكشف عن وجود مقر للحوثيين في النجف، الشرقية، ٧/ ٩/ ٩٠٠٢م.

إنشاء الأحزاب السياسية ذات التبعية للمشروع الإيراني:

سعت طهران إلى إنشاء أحزاب موالية لها، وتمويل جماعات، ونخب ثقافية، وسياسية، ومنابر إعلامية؛ للعب دور سياسي، يتبنى الرؤية الإيرانية تجاه الأحداث في المنطقة، عبر عناصر تابعة لها من يمنيين، ولبنانيين يتبعون حزب الله، وسوريين، وإيرانيين في أوروبا، يعملون على تجنيد واستقطاب قوى، وعناصر سياسية، وإعلامية بصورة حثيثة داخل اليمن وخارجه من الطلاب المبتعثين للدراسات العليا، والعناصر المعارضة في الخارج بحسب تقرير أمني يمني.

كما طالب وزير العدل اليمني السابق شايف الأغبري إيران بالكف عن التدخل في الشئون الداخلية لليمن، والكف عن دعم وتشجيع الحوثيين(١).

تصريحات المسئولين الإيرانيين والعراقيين والبحرينيين:

ففي يوم ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٩م انتقد علي لاريجاني ما وصفه بتدخل السعودية في الشؤون اليمنية، وقيامها بغارات جوية تستهدف الحوثيين، ووجه يحيى الحوثي الشكرَ له ولإيران على وقوفهم معهم(٢).

وقام منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني بتحذير السعودية من التدخل في شئون اليمن، وطالب اليمن بترميم علاقتها مع الشيعة(٣).

كما أن إيران أطلقت اسم الزعيم السابق للحوثيين (حسين بدر الدين الحوثي) على شارع اليمن، وقامت قوات الباسيج بنزع لوحة اسم الشارع واستبدالها بلوحة تحمل اسم(شارع الشهيد حسين الحوثي)(٤).

كما دعت بعض الأوساط السياسية الشيعية في بغداد المراجع الشيعية في مدينتي النجف وكربلاء، إلى مساندة الحوثيين لإجبار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على

---

(١) المؤتمر نت، ٩١/ ١١/ ٩٠٠٢م.
(٢) سي إن إن العربية، ٢١/ ٢١/ ٩٠٠٢م.
(٣) الجزيرة نت، ٠١/ ١١/ ٩٠٠٢م.
(٤) نبأ نيوز، ٠٣/ ١١/ ٩٠٠٢م.

طرد البعثيين العراقيين من اليمن[1].

وتقدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي همام حمودي بطلب رسمي للحكومة العراقية بفتح مكتب ممثلية للمعارضة اليمنية(الحوثية) وسط العاصمة العراقية بغداد[2].

وفي البحرين امتنعت كتلة الوفاق البرلمانية الشيعية عن التصويت على قرار إصدار بيان تضامني مع المملكة العربية السعودية في الحرب الدائرة مع جماعة الحوثي الشيعية في اليمن، دعماً منها لمشروع الحوثيين في اليمن[3].

ثانياً: الدعم الثقافي الإيراني للحوثيين:

مع قيام الثورة الخمينية في إيران في عام ١٩٧٩م كانت تُدَرَّس في المحافل العلمية للجارودية مادة تسمى بـ (الثورة الإيرانية)، وكان ذلك في بداية عقد الثمانينيات، وكان يدرِّس هذه المادة: محمد بدر الدين الحوثي، وتزايد نشاط الجارودية الملكية بعد نزوحهم إلى السعودية عقب الاتفاقية بينهم وبين الجمهوريين[4].

وقام الحوثيون بتوزيع كتاب(عصر الظهور)، لعلي الكوراني العاملي، الذي أشار إلى ظهور ثورة إسلامية ممهدة لظهور المهدي بقيادة اليماني(حسن أو حسين) يخرج من قرية يقال لها: (كرعة)، وهي قرية من خولان بصعدة، وذكر تقرير صادر عن الداخلية اليمنية أنها ضبطت وثيقة مبايعة لحسين الحوثي على أنه الإمام والمهدي المنتظر[5].

وكثيراً ما كان يمجد حسين الحوثي الثورة الإيرانية وبأنها سبيل الخلاص للشعوب

(١) سياسيون عراقيون يكشفون: التيار الصدري يتولى نقل الحوثيين وتدريبهم في إيران، شبكة البصرة، ٤/ ٩/ ٢٠٠٩م.

(٢) حمدي السعدي: حكومة العراق..فتح مكتب للحوثيين.. واستقدام المعارضة السورية.. والمساهمة بتبشير الأردن بالتشيع..لماذا؟ موسوعة الرشيد ١٠/ ٠٩/ ٢٠٠٩)

(٣) القدس العربي، لندن، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٤) الحوثية في اليمن (الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، لمجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص١١١، وما بعدها بتصرف.

(٥) تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة(١ – ٢)، إعداد: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

الإسلامية اليوم وبأنها النموذج الذي يجب أن يحتذى، إلى غير ذلك مما نراه من تمجيد لقيادات الثورة الإيرانية، ومدح لمناهجها وقادتها مما يوجد تشابهاً بالغاً، ومحاكاة كبيرة بين الحركة الحوثية والثورة الخمينية في إيران من جوانب كثيرة[١].

وتعددت صور الدعم الثقافي الإيراني من خلال الآتي:

• المنح الدراسية التي كانت تعطيها إيران للشباب المؤمن بصورة مجانية، بالإضافة إلى المنح الدراسية التي كانت تعطى لهم من قبل النظام السابق.

•قامت إيران بضخ مئات الآلاف من الكتب الاثني عشرية، التي تتحدث مفرداتها عن قضايا إثني عشرية خالصة ليس لها أي علاقة بالمذهب الزيدي، بل إن مضامينها تعتقد كفر الزيدية، والغريب في الأمر أن الشباب المؤمن كانوا هم من يقومون بتوزيعها نصرة للمذهب الزيدي، على حد زعمهم، ومن هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر: المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي، التقية في الفكر الإسلامي، والبداء في ضوء الكتاب والسنة، وغيرها من الكتب الاثنى عشرية التي ليس لها علاقة بمذهب الزيدية.

والشيء البارز في هذه الحزمة الفكرية التي توزع بشكل هدايا مجانية أنها ترمي إلى نشر أفكار اثني عشرية عتيقة، استطاع شيعة إيران تشييع قادة الشباب المؤمن بها ابتداءً، والملاحظ أن هذه الكتب ركزت على قضايا جوهرية في العقيدة الشيعية منها: عقيدة البداء، والمتعة، والرجعة، والتقية، والمهدي المنتظر، وولاية علي، وولاية الفقيه، وغيرها من القضايا العقدية التي ليس لها علاقة بالمذهب الزيدي[٢].

---

(١) التشيع في صعدة (أفكار الشباب المؤمن في الميزان)، لعبد الرحمن المجاهد، ص٥١١، وما بعدها، ولمزيد من الاطلاع راجع ملازم حسين الحوثي، ومنها: سورة المائدة الدرس الأول (التولي لليهود وخطورته) ص: ٥٢، ولا عذر للجميع أمام الله، ص ٤١، وخطر دخول أمريكا اليمن (ضمن سلسلة محاضرات من هدي القرآن الكريم) لحسين بدر الدين الحوثي، ص ٣، منقولة من أشرطة كاسيت، إعداد: ضيف الله صالح أبو غيدنة، ومسؤولية طلاب العلوم الدينية (ضمن سلسلة دروس من هدي القرآن) لحسين بدر الدين الحوثي، ص: ٤١، ويوم القدس العالمي١، لحسين بدر الدين، ص ٦٢.

(٢) التشيع في صعدة(دراسة ميدانية)، لعبد الرحمن المجاهد، ١/ ٨٤، وما بعدها.

• **الشعارات الإيرانية**: وأبرز هذه الشعارات: شعار الصرخة(الموت لأمريكا ـ الموت لإسرائيل ـ اللعنة على اليهود ـ النصر للإسلام)، وهو شعار رفعه الخميني في ثورته على نظام الشاه في إيران، واستنسخه حزب الله في لبنان، وحاول تصديره حسين الحوثي إلى اليمن.

وقد بدا واضحاً الإعجاب الجامح لدى حسين الحوثي بهذا الشعار؛ تعبيراً عن إعجابه بفكر الخميني وشخصيته إلى الحد الذي أفقد الحوثي عدم القدرة على التمييز بين الخصوصيات ومدى ملائمة هذا الشعار للمجتمع اليمني.

• إحياء المناسبات الشيعية، كالغدير، وكربلاء، والمولد النبوي على الطريقة الإيرانية، من ضرب الصدور، وشق الجيوب، وطعن الرؤوس، والتي بدأت تظهر في صفوف الحوثيين، واختفت مع بداية الحروب مع الحوثيين.

ثالثاً: الدعم المادي الإيراني للحوثيين:

حاولت وزارة الخارجية الإيرانية إعطاء الدعم الإيراني للحوثيين صبغة شعبية، وأخذ الدعم المادي الإيراني للحوثيين أكثر من صورة، ومنها:

دعم المنظمات الشيعية في الخليج:

وقد دفع هذا الدعم الإيراني للحوثيين عضو مجلس الشورى البحريني (سميرة رجب) إلى إبداء استغرابها من غفلة الدولة عن نشاط الشيعة[1].

الدعم الإيراني المباشر للتيارات المناوئة للوحدة:

فقد كشفت وثائق سرية مسربة عن اتصالات متبادلة بين من سموا أنفسهم في الوثائق بـ(تنظيم الخيار الثوري) ومكتب المرجعية الإيرانية آية الله على خامنئي، وتظهر الوثائق أنه يقدم دعماً لوجيستياً ومالياً للتنظيم الذي يضم عدداً من القيادات السياسية والإعلامية والأكاديمية من مربعات يسارية وقومية وحوثية، وبحسب الميزانية التقديرية

(١) الحوثية في اليمن(الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، إعداد: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص٩٧٢، ١٨٢.

التي قدمها «الخيار الثوري» فقد بلغت مليون ومائة وسبعة وسبعون ألف وأربعمائة دولار[١].

بالإضافة إلى تفكيك اليمن لشبكة كانت تقوم بمهام ترتيب نقل التحويلات المالية للمتمردين الحوثيين عن طريق شركتي صرافة تعملان في اليمن[٢].

كما أنفقت إيران نحو (بليون دولار) لدعم مخططها، ومخطط الحوثيين لفصل الجنوب، ورصدت ضعف هذا المبلغ لمواصلة تنفيذ المخطط وإقامة دولتين، دولة في الجنوب ودولة في شمال الشمال[٣].

وصرح وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي بأن:»الدعم المالي للحوثيين من مراجع شيعيّة داخل إيران وخارجها»[٤].

رابعاً: الدعم العسكري:

يعتبر الدعم العسكري من أهم الدلائل على خطر المشروع الإيراني في اليمن، وقد تمثل الدعم العسكري في عدة أمور، منها:

●الرغبة العسكرية الجامحة لإيران في توسيع نفوذها العسكري في خليج عدن:

وقد ورد ذلك على لسان رئيس الحرس الثوري محمد علي جعفري حيث قال: «سنعزز وجودنا في خليج عدن، وصواريخنا تصيب أهدافها في أي مكان"[٥].

وبعد هذا التصريح أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة اليمنية ووزير الإعلام الأسبق (حسن اللوزي) في ٢/ ٩/ ٢٠٠٩م، أن هناك دعماً لوجستيّاً إيرانياً للمتمردين في صعدة[٦].

وقال مسؤول أمني يمني رفيع المستوى:"إن إيران سعت إلى إرسال مواد إلى اليمن

---

(١) الأهالي نت، ٦١/ ٢١/ ٢١٠٢م.

(٢) موقع ردفان برس، برابط: diab /su.ttuc / /:ptth.

(3) موقع السياسة الكويتية، برابط:.75rt /su.ttuc / /:ptth

(٤) موقع نوافذ، برابط: CN٥f /su.ttuc / /:ptth.

(٥) صحيفة الشرق الأوسط، الأحد ٠١ رمضان ١٠٣٤١ هـ٠٣ أغسطس ٩٠٠٢ العدد (٣٣٢١١).

(٦) صحيفة الشرق الأوسط، الأربعاء ٣١ رمضان ١٠٣٤١ هـ٢ سبتمبر ٩٠٠٢ العدد (٦٣٢١١).

تستخدم في صنع أجهزة متفجرة تعرف (بمتفجرات خارقة الدروع) أو (E.F.P)"[1].

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤول أمريكي رفيع المستوى قوله: "إن المهربين الإيرانيين بدعم من وحدة القدس يستخدمون سفناً لنقل بنادق هجومية من طراز (إيه -كيه ٤٧) وقذائف صاروخية إلى الحوثيين[2].

●**التدريب العسكري**: وتجلى من خلال: وجود المدربين العراقيين، وبعض عناصر الحرس الثوري في صفوف الحوثيين، والذين كان لهم دور بارز في تأهيل مقاتلي الحوثي، وتدريبهم، وإعدادهم عسكرياً فيما يعدهم حسين الحوثي فكرياً[3].

وأكد بعض أتباع الحوثي للأجهزة الأمنية اليمنية تلقيهم لتدريبات في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر في العراق[4].

كذلك قام خبراء إيرانيون وعراقيون، بتدريب الحوثيين على صناعة الألغام، وتم استقدامهم للعمل في صعدة كأطباء في مستشفيات خاصة؛ ليقدموا خبراتهم في صناعة المتفجرات[5].

وقام حزب الله اللبناني قام بتدربت عناصر حوثية في معسكراته في لبنان وسوريا، وبالمقابل شارك الحوثيون في القتال في صفوف الشبيحة ضد الشعب السوري، وألقي القبض على مقاتلين حوثيين في حمص[6].

●التسليح الإيراني للحوثيين: لم يعد خافياً جهود إيران في تسليح الحوثيين على مدار حروبها السابقة، ونشاطها الحالي، وكان لهذا التسليح جملة الصور، منها:

---

(١) الزهر والحجر، لعادل الأحمدي، ص٤٧١.

(٢) شئون إيرانية (مدونة تهتم بالشأن الإيراني والعلاقات العربية الإيرانية)، ٢٠/ ٣/ ٢١٠٢م.

(٣) كتاب الزهر والحجر(التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد، لعادل الأحمدي، ص٤٧١، وما بعدها.

(٤) موقع البينة، برابط: PiLo /su.ttuc / /:ptth.

(٥) صحيفة الجمهورية، السبت، ٨/ ٥/ ٢٠١٠م.

(٦) قناة سوريا الشعب، الأحد، ٣٠/ ٩/ ٢١٠٢م.

مخازن السلاح:

ففي عام ٢٠٠٩م تم العثور على ستة مخازن للسلاح تابعة للحوثيين، في (حرف سفيان)، محافظة (عمران) شملت أسلحة رشاشة خفيفة، وقذائف وصواريخ قصيرة المدى، بعضها إيرانية الصنع[١].

إنشاء مصانع للأسلحة:

حيث ألقي القبض على إيرانيين دخلوا اليمن كمستثمرين، وحصلوا على ترخيص من الجهات المختصة بإنشاء مصنع، وبدؤوا بنقل آلاته وأدواته إلى ميناء عدن، وتبين أن المعدات لم تكن لأغراض مدنية متعلقة بالمصنع، وإنما كانت لأغراض عسكرية عدائية يمكن إعادة تجميعها لعمل صواريخ وأسلحة متنوعة[٢].

البواخر الإيرانية:

من أهمها: صفقة الأسلحة التي خرجت في الحرب السادسة، وسببت مشكلة بين فارس مناع، وعلي صالح، رغم أنه كان وسيطاً بين الدولة والحوثيين حينها، إلا أن صفقة الأسلحة وصلت ـ أو جزء كبير منها ـ إلى الحوثيين[٣].

صفقة دبي:

تتكون من: ١٦ مسدساً كانت قادمة من دولة إسلامية إلى محافظة صعدة، تقدر قيمتها بنحو ١٦ مليون درهم إماراتي[٤].

صفقة الأسلحة الإسرائيلية:

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، السبت ٢٠ رمضان ١٤٣٠ هـ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩م العدد (١١٢٢٥)، وموقع السي إن إن العربي، برابط: P2a4 /su.ttuc / /:ptth.

(2) موقع السي إن إن الأمريكي، ptth:/ /su.ttuc/ ULK2، وموقع الأهالي نت، elahala / /:ptth. 7326 /elcitra /ten.

(٣) مارب برس، ٦/ ٠١/ ٢٠٠٩م.

(٤) الموقع الإخباري اليومي، لصحيفة(٢٦) سبتمبر اليمنية، الخميس، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١م.

حيث قامت القوات البحرية الجيبوتية في يوم ٢٦ سبتمبر من عام ٢٠١٠م باحتجاز سفينة أسلحة متنوعة الأحجام، (بوازيك، وذخائر، ومعدلات، و٤٠٠ قناصة)، وكانت في طريقها إلى جماعات التمرد الحوثية في صعدة، وكانت الشحنة قادمة من إسرائيل مغطاة بأكياس البصل، وكان قد تم تحميل جزء منها يحتوي على (٤٠٠) بندقية قناصة على متن زورق آخر، نجح في إفراغ حمولته في (ميدي) اليمني، حيث يتم نقلها براً إلى صعدة[١].

شحنة الباخرة (جيهان ١):

وهي أحدث وأخطر دعم عسكري تلقاه الحوثيون من إيران، ضبطت في ٢٣ يناير ٢٠١٣م على متن السفينة الإيرانية(جهان١)، في المياه الإقليمية اليمنية قبالة ساحل المهرة جنوب شرق اليمن، وتتكون من: صواريخ (سترلا) المحمولة المضادة للطائرات، والتي يبلغ مداها خمسة كيلو مترات، وعشرات الأطنان من المتفجرات أقواها مادة C٤ ، وأحزمة ناسفة، وأجهزة تفجير عن بعد، وأربعون طناً من الأسلحة والمتفجرات، وقال اللواء عبد القادر قحطان: إن المعلومات والأدلة موجودة، وتؤكد بأن هذه الشحنة قادمة من إيران، مبيناً أن التحقيقات لا تزال جارية لمعرفة المتورطين في مجيء هذه الشحنة إلى سواحل اليمن.

كما استنكر الدكتور علي الأحمدي رئيس جهاز الأمن القومي اليمني تصرف إيران بإرسالها هذه الشحنة، وقال: «دعونا أكثر من مرة أشقاءنا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إعادة النظر في مواقفهم تجاه اليمن، وكانوا في كل المناسبات ينكرون أي تدخل في اليمن»[٢].

الأحكام القضائية:

أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة اليمنية عن رفضها طلب الاستئناف المقدم من السفارة الإيرانية بصنعاء في الحكم الابتدائي الصادر في قضية السفينة الإيرانية

---

(١) نبأ نيوز، الثلاثاء، ٥/ ٠١/ ٢٠١٠م.

(٢) العربية نت، ٩/ ٢/ ٢٠١٣م.

المحملة بالأسلحة التي ضبطت قرب جزيرة (مرين) أمام سواحل مدينة ميدي في ٢٧ أكتوبر من عام ٢٠٠٩م، حيث قضى منطوق الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية في ٢٥/ ١٠/ ٢٠١١م بإدانة ستة بحارين إيرانيين بتهمة دخول الأراضي اليمنية بطرق غير شرعية، والاكتفاء بمدة الحبس لسنتين كانوا قد قضوها في السجن من تاريخ إلقاء القبض عليهم وترحليهم من الأراضي اليمنية. كما قضى منطوق الحكم بمصادرة السفينة وشحنة الأسلحة المضبوطة على متنها، وتوريدها إلى خزينة وزارة الدفاع، والتي تشمل: (٢٠٠٠) بندقية آلي، و(١٥٠) ألف طلقة آلي، و(٢٠٠) قطعة رشاش معدل، و(١٠٠) ألف طلقة رشاش معدل، و(١٠٠) قطعة مدفع هاون عيار(٨٢) مل، و(٥٠)ألف قذيفة هاون عيار(٨٢) مل، و(٢٠٠) قاذف بازوكا، و(٥٠٠٠) قذيفة آر بي جي، وحسب أدلة الإثبات في القضية فإن السفينة الإيرانية، (معان١) موديل (١٩٩١م)[١].

خامساً: شبكات التجسس:

ومنها: خلية التجسس الإيرانية التي اعتقلتها السلطات اليمنية بدأت نشاطها في العام ٢٠٠٥م، وتضم الخلية المضبوطة خلايا عدة منتشرة في المحافظات، ويقود كل واحدة منها قائد في «الحرس الثوري»، ويزيد عدد أفرادها عن خمسين شخصاً بينهم نساء، كما تضم الخلية سياسيين بينهم نواب في البرلمان اليمني ورجال دين وإعلاميين ودبلوماسيين عرب وأجانب، وعناصر انفصالية في جنوب اليمن وحوثيين في الشمال، وتلقت عناصر الخلية المضبوطة تدريبات مكثفة في لبنان على يد مدربين من «الحرس الثوري» الإيراني و«حزب الله» بالتنسيق مع مكتب البيض في بيروت والذي يتولى حراسته مقاتلون من «الحرس الثوري» و«حزب الله».

وكشفت التحقيقات مخططاً خطيراً لطهران يتضمن تجنيد نحو ٣٠ ألف شخص في جنوب اليمن، وكانت طهران تدفع لكل شاب يمني يتم تجنيده في تلك الخلايا عند سفره إلى لبنان للتدرب على التجسس واستخدام السلاح والمتفجرات نحو خمسة آلاف

(١) وكالة انفراد، ٤٢/ ٢١/ ٢١٠٢م، وصحيفة يمنكم الالكترونية، ٠٢/ ٧/ ٢١٠٢م.

دولاراً، وستطال التحقيقات التي ستجريها السلطات في اليمن نواباً في البرلمان اليمني وشخصيات سياسية بارزة ودبلوماسيين أجانب بينهم موظفون كبار في السفارة الإيرانية بصنعاء[1].

وفي ٢٠٠٩/٨/١٧م تم الإعلان عن اعتقال شبكتين منفصلتين من الإيرانيين في اليمن واعترف أحدهم بتقديم مئة ألف دولار أمريكي للحوثيين نيابة عن الحكومة الإيرانية[2].

وتحدث الرئيس عبد ربه منصور هادي في ٩/ ٢٠١٢م عن كشف الأجهزة الأمنية في بلاده لست شبكات تجسس، تعمل لمصلحة إيران[3].

وفي ٢٠١٢/٨/٣١م اتهمت المخابرات اليمنية إيران بدعم خلية تجسس في عدن بهدف التجسس على القنصلية السعودية، وكان أفراد هذه الخلية يمنيون بينهم ٤ من محافظة صعدة، ومسئولين في السفارة السورية كما قامت قيادات شبابية من الحراك الجنوبي وإعلاميين، وآخرين من صعدة بزيارة إلى طهران في أبريل ٢٠١٢م عادوا إلى عدن بعد تلقيهم تدريبات في مدن الأحواز، وتحديداً في حي البرومي، ومدينة السوس[4].

الأمر الذي دفع بالرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، إلى دعوة إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، كما هدد باتخاذ «إجراءات صعبة ومرّة عليهم»، ورفض استقبال المبعوث الإيراني[5].

كما دعا رئيس جهاز الأمن القومي «المخابرات»، اللواء علي حسن الأحمدي، إيران إلى الكفّ عن تدريب وتمويل المتمردين الحوثيين، مؤكداً أن لدى صنعاء أدلة واضحة على وجودهم وتدخلهم، واعتقلت عدداً من الأشخاص ممن يعملون في هذا المخطط الإيراني[6].

---

(١) صحيفة يمنكم الالكترونية، ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢م.

(٢) مارب برس.

(٣) موقع العربية نت، برابط: http: / /cutt.us /Cowi.

(٤) صحيفة يمنكم الالكترونية، ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢م.

(٥) العربية نت، ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٦) صحيفة الحياة، ٩/ ١٠/ ٢٠١٢م.

وفي يوم الثلاثاء ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢م كشف قيادي في الحراك الجنوبي، أن أغلب قيادات الحراك ذهبوا إلى إيران لاستجدائها من أجل تقديم الدعم، مشيراً إلى أن إيران تريد تحويل الجنوب إلى ميدان صراع طائفي، وأفاد بأن إيران طلبت من قيادات الحراك تجنيد وتعليم وتدريب ٦٥٠٠ شاب من الجنوب»[١].

القوات البحرية الإيرانية في المياه الإقليمية اليمنية:

ذكر تقرير أمريكي أن القوات الإيرانية المتواجدة في البحر الأحمر وخليج عدن تقوم بتأمين عملية تهريب الأسلحة من أحد الموانئ الإريترية في البحر الأحمر إلى الحوثيين[٢].

وفي يوم ٢٢/ ٢/ ٢٠١١م عبرت قناة السويس السفينتان الإيرانيتان، وهما الفرقاطة "الفاند"، من طراز MK-5، والمزودة بصواريخ أرض بحر من نوع (سي-٨٠٢)، وسفينة الإمداد "خرج"، وكانت السفينتان تشاركان في تدريبات لمدة عام، على نطاق واسع يشمل خليج عدن ثم البحر الأحمر، قبل أن تنتقلا إلى البحر المتوسط، مروراً بقناة السويس[٣].

معسكرات التدريب:

وهو ما أكده السيد (بشير إسحاق) مسئول العلاقات الخارجية بالتحالف الإريتري المعارض عن وجود معسكر تدريب لعناصر من أنصار الحوثي بدعم وإشراف إيراني، في منطقة (دنقللو) شرق مدينة (قندع) وسط أرتيريا، وأشار إلى وجود مصنع للمراكب أنشئ في ميناء عصب برأس مال إيراني، ووجود حركة تشيع نشطة في منطقة (عصب وموصع) والقرى المجاورة لها، على علم من المسئولين الارتيريين[٤].

وكانت إيران قد طلبت من اليمن تفعيل ميناء ميدي على شكل استثمارات إيرانية،

---

(١) العربية نت، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٢) تقرير أمريكي: (إيران تؤمن تهريب السلاح للحوثيين)، شبكة البصرة، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٣) شبكة (سي إن إن) العربية، ٧/ ٦/ ٢٠١١م.

(٤) المركز الإرتيري للخدمات الإعلامية.

لكن الحكومة رفضت هذا الطلب، وتداولت الصحافة معلومات عن قيام شخصيات مقربة من النظام وعلى صلة بالحوثيين بشراء أراضٍ شاسعة في (ميدي) لصالح الحوثيين[١].

وفي هذا السياق دشنت إيران قاعدة عسكرية قبالة ميناء (عصب) الإرتيرية بالقرب من الحدود مع جيبوتي والقريبة من مضيق باب المندب، ومع نهاية ٢٠٠٦م[٢].

بالإضافة إلى وجود أنشطة إيرانية في مصر تتعلق بتدريب عناصر في الحراك الجنوبي على التقنيات الحديثة، والعملين الإعلامي والسياسي، والتنسيق والتخطيط لعمليات عسكرية، تحت غطاء: أعمال حقوقية وأنشطة سياسية[٣].

سادساً: المتحولون:

سعت إيران وبقوة بعد الثورة الخمينية إلى تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي السني، وعلى رأسه اليمن، حيث استطاعت استقطاب مجموعة من أنصار الهادوية الجارودية إلى مذهبها، أمثال: عصام بن علي العماد الذي بات أحد أبرز المتحولين اليمنيين، وحائز على لقب (آية الله)، رغم عدم استيفائه الشروط الحوزوية للحصول عليها، وأبرزها: السن، والتتلمذ، وغيرها، وأصبح رئيساً لما يعرف بالمجلس الشيعي الأعلى في اليمن، وأخوه: حسن بن علي العماد الذي صرح بأنه شيعي جعفري[٤]، ومبخوت كرشان، والزايدي، وغيرهم.

وعندما جاء الشيعي الكويتي علي الحايري إلى اليمن في عام١٩٩٨م، زار كرشان إلى منزله في الجوف، كما زاره حسين نيروزي الدبلوماسي الإيراني الذي كان يشغل منصب نائب السفير الإيراني في صنعاء، وكان قد التقاه في سوريا، ويقول طلاب يمنيون في سوريا إن بين نيروزي وبين كرشان صداقة قوية.

وعندما قامت حرب الانفصال في اليمن عام١٩٩٤م وقف بدر الدين الحوثي مع علي سالم البيض في مشروع الانفصال، وضرب بيته بالطيران، ففر هو وأولاده ـ وعلى

---

(١) مارب برس، ١/ ١١/ ٢٠٠٩م.
(٢) مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ١/ ١/ ٢٠١٠م.
(٣) صحيفة الشرق السعودية، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢م.
(٤) التشيع في صعدة (دراسة ميدانية)، لعبد الرحمن المجاهد، ١/ ٤٨، وما بعدها.

رأسهم حسين ـ إلى إيران، وهناك في إيران التقى بالمرجعيات الدينية والسياسية الاثني عشرية، ثم عاد بعد ستة أشهر ليؤلف كتيباً صغيراً بعنوان(الزيدية في اليمن، وهو كتيب يبين فيه أصل زيدية اليمن وأصولها، والتقارب بينها وبين الإمامية الجعفرية، بل الاتفاق بينهم في الأصول المهمة)[1].

الخلاصة:

يمكننا إيجاز ملامح المشروع الإيراني في اليمن بالآتي:

١) تدخلت إيران في اليمن سياسياً من خلال دعم الحوثيين، وتيار الانفصال، وبعض السياسيين والأحزاب.

٢) تبنت إيرانُ الحوثيين إعلامياً من خلال توظيف الخطاب الإعلامي الشيعي.

٣) تجلت ملامح المشروع الإيراني في اليمن من خلال: الدعم المالي والعسكري الهائل الذي بات حقيقة على الأرض.

٤) دعمت إيران المتحولين إلى المذهب الاثني عشري من خلال إنشاء كيانات شيعية وهمية للمطالبة بحقوق الشيعة الاثني عشرية في اليمن؛ لرفع سقف مطالب الحوثيين.

٥) سعت إيران إلى توسيع نفوذها في المياه الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ لتسهيل تهريب السلاح للحوثيين.

٦) دعمت إيران قيام شبكات تجسس تابعة لها في اليمن.

(١) التشيع في صعدة (أفكار الشباب المؤمن في الميزان)، لعبد الرحمن المجاهد، ٢/ ٦٦، وما بعدها.

علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية: دراسة لحالات (حماس –الجهاد-حزب الله)

فاطمة الصمادي

مقدمة

لا يمكن النظر إلى جدل العلاقة بين إيران وحركات المقاومة في الوطن العربي باعتباره موضوعاً حديثاً ، لكنه بلا شك اتخذ أبعاداً جديدة ، وشهدت هذه العلاقة بين إيران وبعض الأطراف الفاعلة على صعيد المقاومة تحولاً في مرحلة "الثورات العربية". وجاء التحول بفعل الموقف الذي اتخذته الجمهورية الإسلامية تجاه هذه الثورات. ويأتي ذلك وإيران لا تنكر سعيها الطموح للحصول على إقرار عالمي وإقليمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعباً رئيساً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله.

ينص الدستور الإيراني و هو الأساس في توجيه السياسة الخارجية على أن حماية المستضعفين وظيفة من الوظائف الأساسية للدولة.وتقول المادة (١١) من الدستور أن حكومة الجمهورية الإسلامية موظفة بصياغة سياستها العامة طبقا لما يمليه أساس الائتلاف واتحاد الشعوب الإسلامية وعليها أن تسعى لتحقيق الوحدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية للعالم الإسلامي. و تنص المادة (١٥٢)على أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية يجب أن تبنى على أساس رفض أي نوع من أنواع فرض الهيمنة أو قبولها..و ملزمة بالدفاع عن "حقوق المسلمين كافة" وكذلك المادة (١٥٤) التي تنص على أن الجمهورية الإسلامية و في الوقت الذي تلتزم فيه بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، فإنها مكلفة بدعم وحماية حق المستضعفين أمام المستكبرين (الدستور الإيراني، ١٣٦٨ : ٢٨)[1].

وتأتي هذه المبادئ منسجمة مع الرؤية الأيديولوجية لإيران الإسلامية، فحماية المستضعفين مبدأ أساسي من مبادئ الثورة الإسلامية وركن مهم في فكر الخميني

---

(١) (الدستور الإيراني) قانون أساسي جمهوري إسلامي إيران، وزارت إرشاد إسلامي، شهريور ٦٨(١٩٨٩)،ص ٢٨.

الثوري و رؤيته للعلاقة بين عالم "الاستكبار" و عالم "الاستضعاف"، وينظر إليها في الوقت ذاته كوظيفة دينية ترجّح في الكثير من القضايا المصالح القيمية على المصالح المادية، وبناء عليه فإن الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية و النظر إلى إسرائيل ككيان غير مشروع و معارضة عملية السلام غير العادلة هي في حقيقتها مواقف تنسجم مع الأسس النظرية و الثورية لإيران و تعد مصاديق هامة للفكر الذي تقول إيران أنها تتبناه رسمياً (سليماني،١٣٧٩: ٢٠٤)[(١)].

لكن هذه الرؤية الأيديولوجية تعرضت لضربة مباشرة على يد الثورة السورية ، وكانت سبباً في تراجع وتيرة الخطاب الأيديولوجي الذي يتحدث عن المستضعفين الذي يثورون ضد الظلم، في حين حافظ خطاب آخر على حضوره، وهو الذي يتحدث عن "النسخة المزورة للثورات العربية" ، والثورة السورية التي "تأتي بتحريض من الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف استهداف المقاومة، ورأس حزب الله على وجه التحديد". بدت إيران في مرحلة زمنية معينة من عمر الثورات العربية وكأنها " تقف على هامش تطورات الشرق الأوسط والربيع العربي"، وبعد أن اتخذ الترحيب بالثورات العربية منحى صعودي ، ما لبثت أن تراجعت وتيرة الحديث سياسياً وإعلامياً بأن الثورات العربية هي امتداد لثورة إيران ضد الشاه عام ١٩٧٩ ، وغاب الحديث عن أن "الثورات العربية تبنت أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية"،ليضاف إلى خسائر إيران على هذا الصعيد خسارة أخرى تتمثل في "هزيمة النموذج". و "أزمة النموذج" حديث لا يقتصر على أعداء إيران و منافسيها ، بل يتواجد بشكل كبير في خطاب قيادات فكرية و سياسية إيرانية ، بدأت تطرح السؤال: هل تشكل إيران نموذجا يحتذي؟ وتأتي الإجابات في الغالب حاملة الكثير من النقد و التشكيك.

الثورات العربية..خطاب إيراني متعدد

لم تقابل الثورة السورية بالحماس الذي قوبلت به الثورات العربية الأخرى من قبل

(١) محمد باقر سليماني، بازيگران روند صلح خاورميانه،(لاعبو عملية السلام في الشرق الأوسط) تهران، دفتر مطالعات سياسي و بين المللي ١٣٧٩ / ٢٠٠٠،ص ٢٠٤.

الحكومة الإيرانية. وقد ظهرت القراءة الأيديولوجية للثورات العربية واضحة المعالم في الخطاب الأصولي الإيراني، فهذه الثورات مقدمة ل" صحوة إسلامية، تحمل روحية الثورة الإسلامية الإيرانية و تواصلا لصمود الشعب الإيراني خلال ٣٢ عاما "، و هو ما عبر عنه خامنئي حيث قال: "الهبات العربية استلهمت من الثورة الإسلامية الإيرانية مفاهيمها ومعانيها"[١]. وبينما كانت أصوات إيرانية[٢] تتخذ من ثورة تونس ومصر على وجه التحديد مدخلاً للتأكيد على مقولة "حكم الشعب الديني" و التحذير من الخلط بين "الديمقراطية الإسلامية التي تعلي من مكانة القيم وتلتزم بالخطوط الإسلامية، و الديمقراطية الغربية المعادية للدين"، كانت الأصوات ذاتها تهاجم ثورة السوريين و تحذر من تبعاتها.[٣]

لم تتوان إيران ببعدها الرسمي، ممثلة بالمرشد الأعلى للثورة و التيار الأصولي وعدد من المرجعيات الدينية عن الإعلان عن موقف مؤيد للحكومة السورية منذ بداية الثورة. وصاغ النظام الإيراني رواية تعيد إنتاج الرواية الرسمية السورية. وركزت إيران من خلال إعلامها وفضائياتها على مجموعة من العناوين أهمها:

-الثورة في سورية لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى

---

(١) منتقداً تدخل الناتو في ليبيا ،خامنئي يمتدح الثورات ويتجاهل سوريا، الجزيرة نت ، ١٧/ ٩/ ٢٠١١:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E7F1D81-F7FF-40A0-A9A5-4D13776F6B4A.htm?GoogleStatID=20

(٢) اختلفت القراءات للثورات العربية من تيار سياسي إلى آخر فقد رأت الحركة الخضراء في نفسها ملهماً للشعوب العربية الثائرة ، التي "اتخذت من الاحتجاجات التي اندلعت في طهران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة ، نموذجا يحتذي". وجدت الحركة الخضراء من الثورات العربية فرصة لإعادة فتح باب النقاش بشأن الديمقراطية وحقوق المواطنة في إيران تمر من خلال الجهود المبذولة حاليا لتنفيذ المبادئ التي انتهكت من الدستور (مثل المبادئ المتعلقة بحرية الفكر والقلم والتعبير والتجمع والتحزب الانتخابات ونمط الحياة وكذلك منع التعذيب ومحاكم التفتيش والمادة ٢٧) ، وكذلك المبادئ المتعلقة بمشاركة الجماعات و القوميات العرقية الإيرانية في عملية بناء إيران والعملية الديمقراطية (المبادئ ١٥ حتى ١٩) من الدستور. ولهذا السبب فإن الإصرار على تطبيق الدستور دون تنازل يمكن الحركة الخضراء وبكلفة أقل وبصورة أسرع وبدعم شعبي أكبر من تحقيق أهدافها وهي إرساء الديمقراطية من خلال انتخابات حرة مع ما يلحق ذلك من شروط ،بدلا من إلغاء الدستور وإعلاء العنف لمزيد من الخروقات و مزيد من العنف وانتهاك حقوق المواطنين.

(٣) «آيت‌الله خامنه‌ای، نگران رسيدن سونامی بهار عربی به ايران است» (آية الله خامنئي، قلق من وصول تسونامي الربيع العربي إلى إيران " دويچه وله، ١٧/ ٩/ ٢٠١١ :
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,6620698,00.html

- الثورة في سوريا مرتبطة بالخارج وهدفها المساس بمواقف سورية المقاومة

- الحكومة السورية تحكم السيطرة على الأوضاع ولن يكون مصير نظام الحكم فيها مشابهاً لما جرى لنظام زين العابدين بن علي و مبارك و القذافي.

- استخدم التيار الأصولي الإيراني ، مصطلحات مماثلة للمصطلحات التي استخدمت في مواجهة حالة الاحتجاج التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٩. ومن هذه المصطلحات مصطلح «الفتنة»..

- رافق الدعم السياسي الحكومي الإيراني دعم مالي ، فقد تسرب تقرير تحدث عن مساعدة عاجلة لسورية بلغت ٦٠٠ مليون دولار، لمنع انهيار الاقتصاد السوري.

- جرى حديث عن مشاركة لقوات الحرس الثوري الإيراني (الجناح الدولي قوات القدس) في قمع المحتجين في سورية. وفيما بدا الخطاب الرسمي الإيراني الصادر عن الرئيس الإيراني أكثر تحفظاً في توصيف الحالة السورية ، أما بالنسبة لخامنئي فيلاحظ أن خطابه تجاه الثورة في سوريا بدأ بالإدانة[١] ووصل إلى التجاهل[٢].

رافق هذه التطورات أصوات تطالب الحكومة الإيرانية بمراجعة موقفها من الثورة في سورية[٣]، وتحذرها من «الوقوف في مواجهة الإرادة الشعبية « في ذلك البلد.[٤] ويلاحظ أن

(١) - خامنئي: لا ندعم ثورة تؤججها أميركا، الجزيرة نت،2011/ 6/ 4:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F44A0332-0E46-4323-86EE-E6C9E0A4A349.htm

(٢) - منتقداً تدخل الناتو في ليبيا : خامنئي يمتدح الثورات و يتجاهل سوريه، الجزيرة نت ، ١٧/ ٩/ ٢٠١١:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E7F1D81-F7FF-40A0-A9A5-4D13776F6B4A.htm

(٣) من سجن "اوين" اختار الإصلاحي المعروف و عضو الحركة الخضراء مصطفى تاج زاد أن يخاطب المراجع الدينية في قم ، برسالة عنوانها "نحن والسوريون"، أين نذهب بألم أن يقوم مطالبو الحرية و المجاهدون في سوريا بحرق العلم الإيراني و الدوس عليه ما و سوريه؛ نامهای به مراجع آزاده و مستقل تشیع، شهریور، جرس:
http://www.rahesabz.net/story/42323/

(٤) اتخذ تاج زاده في رسالته موقفاً مؤيداً للثورة السورية ، واصفاً القائمين عليها ب"المجاهدين" و" طلاب الحرية ". ويتطرق تاج زادة إلى قضية دور رجال الدين ، الذين يخاطبهم ب"الأحرار المستقلين" في تقديم الفتوى التي تدعم حق الشعوب في التظاهر طلبا للحرية في مصر و تونس و البحرين وسوريه. تحمل الرسالة إدانة صريحة على سكوت المراجع الدينية تجاه ما يحدث في سوريه من قمع وقتل ، ويطرح سؤالا ما إذا كانت فتوى آية الله السيستاني بشأن حق الشعوب في التظاهر السلمي، هي حكر على العراق أم أنها فتوى عامة لا =

كثيراً من هذه الأصوات أنها جاء من أكاديميين بارزين ودبلوماسيين سابقين سبق لبعضهم أن عمل في الوطن العربي.وجادلت هذه الأصوات بأن إصرار نظام البعث وأبواقه على وصف حالة الاحتجاج بـ «الفتنة» ، هو في حقيقته تمهيد لفتنة كبرى تمهد الطريق للتدخل العسكري الأجنبي سورية[1]. و بشكل محرج للحكومة الإيرانية جرى التوقف عند شعار الثوار السوريين «الله ، سوريا ، والحرية ، « ومقارنته بـ شعار البعث «الله ، سوريا ، بشار»، و جرى توجيه نقد حاد للصمت الإيراني في مواجهة الشعار الإلحادي «لا إله إلا بشار»، فالنظام يوجه «العنوان الإسلامي لقمع المعارضين، ويبرهن على ذلك بالرفض الشديد الذي أبداه النظام الإيراني لشعار «لا غزة لا لبنان»[2] بوصفه شعارا يتناقض مع الروح الإسلامية ، لكن يصمت أمام الشعارات الإلحادية للنظام السوري».

المقاومة وإيران

يقوم حزب الله في لبنان وكذلك تقوم القوى الإسلامية السنية الرافضة لعملية التسوية السلمية، وعلى وجه التحديد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وهي حليف قديم لإيران، وحركة حماس، التي تنتمي في فكرها و جذورها إلى جماعة الأخوان المسلمين بإعادة إنتاج للخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بلغة تستعيد أبعادا أيديولوجية ولدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ البدايات وترافقت معه إلى اليوم.

=تقتصر على شعب بعينه؟ ألا يملك الشعب السوري نفس الحق الذي جرى تأييده في مصر و تونس و البحرين؟ الا تشمل معايير للحكم على صحة هذه الفتوى المتظاهرين في سوريا الذي كانوا يخرجون للتظاهر عقب الصلاة في رمضان ضد الفساد والقمع والدكتاتورية والتمييز ، ويواجههم رصاص النظام كزخات المطر؟.

(١) ويعقد تاج زاده مقارنة بين السياسة الخارجية لكل من إيران و تركيا، ويرى أن السياسة الإيرانية على مدى الفترة الماضية أفقدت إيران مكانتها، في حين نجحت السياسة التركية وهي تدعم السباق الديمقراطي في الدول العربية.ويرى أن "نضالات الشعب السوري شبيهة بنضالات الشعب الإيراني على مدى تاريخه" و أنها نضالات تطالب بالانتخابات النزيهة ، وترفض الطغيان و تدافع عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية ومبادئ الديمقراطية (الصحافة والأحزاب والتجمعات والنقابات ، وانتخابات حرة ونزيهة وشفافة".

(٢) - أثناء الاحتجاجات التي شهدتها طهران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة ، رفع متظاهرون معارضون شعار "لا غزة لا لبنان روحي فداء إيران".

لكن هذا التحالف لا ينظر إليه معزولاً عن الأجندة السياسية الإيرانية وتعريفها لمصالحها القومية بصورة رئيسة[١]. و يطرح خيار المصالح هذا بالرغم من أنّ القضية الفلسطينية شكلت على الدوام جزءاً رئيساً من الخطاب السياسي للثورة الإسلامية.

تحكم العلاقة ما بين حزب الله و إيران مجموعة من الأبعاد التي لا يمكن تجاهلها ومن أبرزها:

- **نظرية الحكم** : تقوم نظرية الحكم لدي حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران على نظرية ولاية الفقيه[٢].

- **الانسجام السياسي** : و يأتي من خلال تبني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال و رفض التبعية ، و تقديم الدعم لحركات المقاومة ، وترى إيران في حزب الله في لبنان مثالا حيا لرؤية الخميني و تعاليمه. و تنظر إيران إلى لبنان بالكثير من الأهمية فهو ثاني بلد بعد العراق من حيث تعداد الطائفة الشيعية، و هو المثال الأبرز على وجود و تأثير و دور إيران السياسي. و إن كان البعض يتحدث عن فشل تصدير الثورة إلا أن نموذج حزب الله يناقض ذلك بصورة واقعية و هو ما يعبر عنه إبراهيم الأمين القيادي في حزب الله بقوله " تصدير الثورة لا يعني فرض سلطة النظام الإيراني على شعوب الشرق الأوسط ، بل هو يعني تجديد الحياة الإسلامية و جعل الإسلام هو صاحب الحضور الأكبر في حياتها ".

- وهناك مجموعة من العناصر التي جعلت حزب الله متأثرا بصورة أساسية بالثورة الإسلامية في إيران :

النموذج الشيعي: فمن الناحية التاريخية شكلت لبنان على الدوام محورا أصليا من محاور التشيع، و لا يمكن إغفال الدور الكبير لعلماء جبل عامل و تأثيرهم في الفقه

---

(١) محمد أبو رمان ،النفوذ الإيراني في المنطقة: مثلث الطائفة، المصالح والأمن، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر عقده مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمان بتاريخ ٥و ٦ ديسمبر ٢٠١٠.

(٢) جاء في الرسالة المفتوحة الصادرة عن حزب الله يوم ١٦ فبراير/ شباط ١٩٨٥ أن الحزب "ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة".

الشيعي خاصة في زمن الدولة الصفوية[١]. و احتضنت لبنان عدداً من الرموز الثورية الشيعية مثل الإمام موسى الصدر والدكتور مصطفى جمران. ويشترك كلا الجانبين بتوظيف رموز مثل عاشوراء، شهادة الإمام الحسين ،المقاومة الاستقامة. وترى إيران أن حزب الله نجح في «تحويل الشباب، سكان الضاحية الجنوبية من شباب فقراء إلى شباب ثوريين و أعضاء مجتمع إسلامي مُسيّس و جنود حركة عالمية مترامية بقيادة الإمام الخميني»[٢]. وترتبط العلاقات الإيرانية مع حزب الله بجزء من السياسية الخارجية التي تحتكم إلى الأصول الكلية، والتي اتسمت بالثبات بصرف النظر عن الحكومات الإيرانية المتعاقبة. ولاية الفقيه وقيادة آية الله الخميني: وتعد ولاية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران و حزب الله مقارنة بالحركات الأخرى. ويقبل حزب الله بولاية الفقيه وقيادة الخميني قبولاً كاملاً[٣]، بحيث تحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في الحزب[٤].

الدور المحوري لرجال الدين في العمل السياسي: وهذا مالم يكن له سابقة في الأحزاب والتشكيلات السياسية اللبنانية. فمعظم قيادات حزب الله هم رجال دين تلقوا علومهم الدينية في الحوزات، وكان لعلاقاتهم مع رموز الحوزة العلمية في قم تأثيره

---

(١) ريولا جوردى، علماى جبل عامل در دولت صفويه/ علماء جبل عامل و الدولة الصفوية، ترجمة مصطفى فضائلي ، فصلية (حكومت إسلامي) العدد ٧ والمقال مترجم إلى الفارسية عن (Iranian studies)، ج٢٧، (الأعداد ١-٤) ١٩٩٤ و موجود على الرابط التالي (بدون تاريخ)
http: / /www.hawzah.net /Per /Magazine /HE /007 /09.asp

(٢) مرتضى حسيني، "تأثير انقلاب إسلامي إيران بر حماس و حزب الله لبنان"، سلسلة مقالات فلسطين و الانتفاضة ، والمقال موجود على الرابط التالي(بدون تاريخ):
http: / /www.navideshahed.com /FA /index.php?Page= definition&UID=230778

(٣) نعيم قاسم ، حزب الله: المنهاج والتجربة والمستقبل، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٦.

(٤) يتضح ذلك بصورة كبيرة في(البيان التأسيسي الأول) الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله عام ١٩٨٥ وجاء فيها : إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم.. نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله.و الوثيقة منشورة كملحق في كتاب حسن فضل الله، الخيار الآخر، دار الهادي، بيروت ،١٩٩٤.

عليهم كما هو الحال بالنسبة لحوزة النجف[١].

الأدبيات السياسية: وتكشف الأدبيات السياسية لحزب الله تأثير كبيرا للثورة الإسلامية، وبالعودة إلى بيانات الحزب و أدبياته في ثمانينيات القرن العشرين نجدها مستعارة بصورة أساسية من الخطاب الثوري الإيراني[٢]، والحل كذلك بالنسبة لمؤسسات الحزب و أنشطته وقبل ذلك اسم الحزب المستمد من الآية ٢٢ و الآية ٥٦ من سورة المائدة. وكذلك الحال بالنسبة لإقامة مراسم عاشورا و يوم القدس. وفي المجموع تنظر إيران إلى حزب الله على أنه الحامل الأمين لرسالة الثورة وأنه ترك تأثيراً لا يمكن إنكاره على حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.

في فلسطين المحتلة؛ تعتبر حركة الجهاد الإسلامي الحليف التقليدي الأقرب إلى طهران، وذلك يعود إلى بداية و نشأة هذه الحركة. لا تنكر الحركة تأثرها الشديد بفكر الخميني، ويجد ذلك مصاديقه الواضحة في فكر مؤسسها والأمين السابق لها الشهيد فتحي الشقاقي، مؤلف كتاب «الخميني.. الحل الإسلامي والبديل"، فالكتاب الذي جاء بعد مدة قصيرة على انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية لا يخفي إعجاب الشقاقي بالثورة الإسلامية بل يرى إمكانية تطبيقها في فلسطين[٣].

والحقيقة أن فكر حركة الجهاد الإسلامي أجرى عملية مزاوجة بين فكر حسن البنا الإصلاحي وفكر الخميني الثوري ولذلك لا يمكن إغفال وجود مرجعية تعود بجذورها إلى حركة الأخوان المسلمين إلى جانب مرجعية ثورية خمينية، وربما يعود ذلك إلى القراءة المختلفة التي قدمها الشقاقي للفكر الشيعي. وكان نجاح ثورة الخميني بأبعادها الإسلامية أكبر الأثر على حركة الجهاد التي كانت تبحث عن بديل إسلامي ثوري لتحرير فلسطين ، ولعل هذا التأثر وهذه الخصوصيات هو ما أوجد علاقة عميقة

(١) مرتضى حسيني، المرجع السابق

(2) Augustus Richard Norton، Amal and the Shi’a: Struggle for the Soul of Lebanon، University of Texas Press، 1987، p. 167

(٣) فتحي عبد العزيز،الخميني – الحل الإسلامي و البديل، دار المختار الإسلامي، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩، ص ٨٧ و ٨٨.

واستراتيجية بين إيران و الجهاد الإسلامي (باقري وقمصري؛ ١٣٨١)[١].

أما العلاقة بين حركة حماس وإيران فهي أكثر حداثة وتعود في تاريخها إلى عقد التسعينيات من القرن العشرين، لكن السنوات الخمس الأخيرة شهدت توثيقاً لعرى العلاقة بين الجانبين وانعكس ذلك على دعم مالي و لوجستي كبير قدمته إيران للحركة التي تعاني من التضييق و المحاصرة عربياً. تعود حركة حماس في جذورها وأطرها المرجعية إلى حركة الإخوان المسلمين، لكن الحركة تمتلك قواسم مشتركة في علاقتها مع إيران ، ففلسطين في فكر الحركة هي المرجعية التي تحكم علاقاتها مع الخارج ومن ضمن ذلك إيران.

لا تنكر الحركة وجود مصالح مشتركة مع الجمهورية الإسلامية، كما لا تخفي تلقيها الدعم المادي والمعنوي من الإيرانيين. ومما لاشك فيه أن إيران استطاعت من خلال علاقتها مع حماس التأثير والمشاركة في المعادلات السياسية في المنطقة.

تشترك حماس مع الجمهورية الإسلامية في النظر إلى إسرائيل ككيان غاصب وغير قانوني قائم على الإحلالية[٢]، ولا يمكن الدخول معه في مفاوضات، وأن أي عملية تفاوض لن تعود بنتيجة سوى بإعطاء شرعية لهذا الكيان ومنح الأمن له. وحاولت إيران تعزيز ودعم حركة حماس كمرجعية بديلة وممثل للشعب الفلسطيني يحل محل حركة فتح[٣].

وتصنف العلاقة بين حركتي حماس و الجهاد الإسلامي و إيران بأنها أكثر تعقيداً

---

(١) حسن باقري، مرتضي سالمي قمصري ،عمليات استشهادي، چگونه و چرا؟(العمليات الإستشهادية ، كيف و لماذا؟) ، موسسه فرهنگي هنري آوا،تهران، ١٣٨١/ ٢٠٠٢، ص ٤٧.

(٢) في مؤتمر عقد في جامعة طهران تحت عنوان "نهاية إسرائيل " بتاريخ ٢٨- ٥-٢٠٠٨ و حضرته الباحثة أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية(حماس)خالد مشعل على عدد من محاور الالتقاء في العلاقة بين حماس و إيران و من ذلك أن الحركة لن تعترف بإسرائيل ومتمسكة بحق تحرير كل شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٣) في لقاء عقد في جامعة طهران بين خالد مشعل وأعداد كبيرة من الطلبة في أيار ٢٠٠٨ وجه أحد الطلبة سؤالا لمشعل حول مكانة حركة حماس على الساحة الفلسطينية مقارنة بحركة فتح ذات التاريخ النضالي الطويل فرد مشعل بالآية الكريمة ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ (آل عمران:١٤٠) وأشار مشعل إلى مكانة حركة حماس لكنه عبر عن "تقدير الحركة لكل من ناضل قبلها وكل القوى التي تسير في طريق المقاومة".

من العلاقة بين حزب الله و إيران، خاصة وأن حركة مثل حماس تعتبر أحد أبرز فروع الإسلام السياسي السني في المنطقة[١]، وامتداداً لجماعة الإخوان المسلمين السنية الكبرى، لكن ذلك التعقيد لم يجعل حماس تسلم من الاتهام بالتبعية لإيران.

ولعل هذه الاتهامات هي ما يدفع رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، لأن يؤكّد أنّ العلاقة التي تربط بين الجانبين هي علاقة "مصالح سياسية" وأنّ الحركة "مستقلة القرار"[٢] و»خالفت الرأي الإيراني في أكثر من محطة سياسية»، وأنّ توطيد علاقتها بإيران هو نتيجة طبيعية للخصومة التي تبديها الحكومات العربية ضدها[٣].

العلاقة من وجهة نظر حركتي حماس و الجهاد الإسلامي:

ترى حركة حماس و كذلك حركة الجهاد الإسلامي أن علاقتهما بإيران لا يشوبها أي غموض فهما «حركتان سنيتان من الناحية المذهبية[٤]، والكل يعرف ذلك وإيران تعرف ذلك» وما يربطهما بإيران من الناحية الفكرية وحتى السياسية هو الإسلام وفلسطين فإيران دولة إسلامية ترفع شعار الإسلام وشعار الدفاع عن القضية الفلسطينية[٥].

وتتحدث الحركتان عن كونهما حركتي تحرر إسلاميتين فلسطينيتين مستقلتين، هدفهما تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وليس لهما أجندة خارج هذا الهدف المركزي، وهما إذ «تطلبان الدعم والتأييد للقضية وهي المركزية لعموم العرب والمسلمين ببرهان القرآن والتاريخ والواقع، إنما تطلبانه لقضية لها في كل عنق مسلم واجب وعهد، فالجهاد لأجل تحريرها واجب على كل مسلم مادامت الكفاية غير متحققة في أهل

---

(١) محمد أبو رمان ،المرجع السابق.

(٢) من ما تضمنته رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله ، و التي نشرتها صحيفة "الأهرام المسائي" بتاريخ ٢٧ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٠.

(٣) أبو رمان، المرجع السابق

(٤) من مقابلة للباحثة مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ناصر ابو شريف من خلال البريد الألكتروني

(٥) يمكن الرجوع هنا إلى رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله ، و التي نشرتها صحيفة "الأهرام المسائي" بتاريخ ٢٧ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ ، و نص الرسلة منشور أيضا على الرابط التالي:
http: //www.alquds.com /node /232920

فلسطين ومن جاورها»[1]

وفي إطار الواقع فالجانبان متفقان على أن «فلسطين أرض مباركة هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأن اليهود مغتصبون لأرض إسلامية وواجب الدفاع عن شعبها وتحرير أرضها واجب إسلامي قبل أن يكون أمرا سياسيا يخضع لحساب هنا أو مصلحة هناك»[2].

وتحدد حركة الجهاد الإسلامي نقاط الالتقاء والتقاطع بين حركات المقاومة الفلسطينية وإيران الإسلامية و في مقدمتها موقع فلسطين في الصراع ويرى أنها نقطة اشتراك كبيرة «حيث ان الجمهورية الإسلامية تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة ولذلك جعلت من اسرائيل نقطة مركزية للمواجهة باعتبارها رأس المشروع الغربي في المنطقة»[3]. وتنفي حركة الجهاد أن تكون القضية الفلسطينية تخضع للحسابات عند القادة والمسؤولين الإيرانيين، «فلو كان الإيرانيون كما يتصور البعض يسعون من أجل النفوذ في المنطقة لتخلوا عن هذا الأمر على الأقل لوقفوا محايدين أو مساندين للقيادة الرسمية للشعب الفلسطيني ولحصلوا على امتيازات كبيرة في المنطقة»[4].

لكن الدكتور نجف علي ميرزائي[5]، المتخصص في العلاقات الإيرانية العربية يرى بضرورة توسيع رقعة الحماية الإيرانية لتتجاوز حماس والجهاد إلى غيرهما من التيارات الفلسطينية «فلا يجوز أن تشعر أي جهة رسمية وشعبية فلسطينية أن إيران تقف منها موقف

---

(١) يمكن في هذا الصدد مراجعة رسالة خالد المشار إليها سابقا، نشرت على الموقع بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠:
http://www.alquds.com/node/232920

ويمكن أيضا مراجعة المقابلة التي نشرها موقع إسلام اون لاين مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أنور ابو طه و منشورة بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠٠٦ على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171534847&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

(٢) من المقابلة السابقة

(٣) من المقابلة السابقة

(٤) ينقل ناصر أبو شريف ممثل حركة الجهاد الإسلامي عن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني قوله بأن: الموضوع الفلسطيني هو المشكلة الحقيقية بين الغرب وإيران وأن جلسات التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني كانت تبحث الموضوع الفلسطيني أولا وليس النووي.

(٥) الشيخ نجف علي ميرزائي مفكر إيراني والرئيس السابق لمركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في بيروت، واستاذ في الحوزات العلمية والدينية ،له عدة كتب وابحاث في الفلسفة.

المعارضة الكاملة»رغم أنه يعتقد أن «حماس» و«الجهاد الإسلامي» هما أكثر الحركات الفلسطينية «حماية لأصل القضية» ويرى ميرزائي: أغلب الظن أن الحكومة الإيرانية لا يمكنها أن تعترف بالتطبيع والتسوية والسلام مع إسرائيل على أساس التنازلات وعليه ترفض دعم أي جهة عربية تعمل على التطبيع و تدعو إلى التنازل عن الحقوق الأساسية للقضية ولذلك لا يمكن لإيران الرسمية أن تساوي بين جهة مقاومة ترفض الاستسلام والتنازل مع جهات تسير في الركب الإسرائيلي وتخدم المشاريع الصهيونية الرامية إلى تغيير واقع العالم العربي وضرب المصالح الإيرانية لصالح إسرائيل»[١].

وترفض حركات المقاومة الإسلامية أن تكون خضعت لإملاءات سياسية من طرف إيران مقابل ما تقدمه من دعم ،حتى بالنسبة لحزب الله الذي يعد أقرب هذه الحركات الى الجمهورية الإسلامية[٢]. وفي هذا السياق يقول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»: وقد طرقنا باب الجميع، فمن استجاب لنا قلنا له شكراً، وهذا هو الذي يحكم علاقتنا مع كل البلاد العربية والإسلامية، بما فيها إيران، بل مع أي بلد آخر في العالم شرقاً أو غرباً. لكننا لا يمكن أن نقبل دعما مشروطا من أي دولة أو طرف، ولا يمكن أن نقبل ثمنا لأي دعم من أي دولة أو طرف كان[٣].

ومع ذلك هناك قضايا اختلاف، لا تفسد الموقف الموحد من القضية الفلسطينية، وحركات المقاومة تدرك أن «إيران تتصرف في كثير من الأحيان كدولة لها مصالحها ولها أمنها القومي»[٤].

وتتعامل حركات المقاومة السنية بحساسية مع موضوع التشيع وتقف بحزم ضده[٥] وترى أنه لا يخدم أي طرف ، و تعتقد حركة الجهاد الإسلامي بأنها «قضية

---

(١) من مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نجف علي ميرزائي بواسطة البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٠

(٢) من مقابلة للباحثة مع ناصر أبو شريف ممثل حركة الجهاد في طهران.

(٣) من رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله.

(٤) من المقابلة السابقة.

(٥) يقول خالد مشعل في رسالته إلى العاهل السعودي الملك عبد الله :..نحن سنّة نعتز بانتسابنا إلى أهل السنّة والجماعة، فلا يمكن على الإطلاق أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران، على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا، عقيدة أهل السنة والجماعة، التي نشأنا عليها،=

مفتعلة ويتم تعظيمها وتكبيرها فإيران الرسمية لا تهتم بهذا الموضوع أبداً، بل ترفضه لأنه لا يخدمها بل على العكس سيكون عاملا يستخدم ضدها» [1]

أوجدت الثورة في سوريا شرخاً في علاقات إيران مع حماس قادت إلى وقف الدعم المادي الإيراني للحركة ، «عقابا» لها على موقفها من الثورة السورية. و من المؤكد أن نتائج الثورة السورية ستصوغ شكل العلاقة المستقبلية بين حماس و إيران، خاصة مع قرار حماس بالابتعاد عن ما يسمى ب»محور الممانعة». و هو ما عبر عن نفسه بعدد من الخطوات التي صدرت عن حماس في مقدمتها محاولة العودة إلى الأردن في إطار وساطة قطرية، وسعي الحركة لتأمين دعم عربي يجعلها في غنى عن الدعم الإيراني خاصة على الصعيد المالي.

ولعل تطورات الثورة السورية هي التي أوصلت العلاقة بين حماس وإيران إلى الحد الأدنى، وتجلى ذلك بصورة واضحة في إحجام حركة حماس عن المشاركة في فعاليات يوم القدس العالمي ،بعد أن كانت تحرص على المشاركة فيه، وجرى النظر إلى ذلك بوصفه «بداية النهاية لتحالف سياسي سابق بين حماس وإيران»، وشكل الاختلاف العميق في موقف إيران وحماس بشأن الثورة السورية عاملا رئيسيا قد يصل في العلاقة إلى قطيعة تنهي هذا التحالف، وإن كانت إيران تعتقد أن حماس لا تستطيع الاستغناء عن حليف مثل إيران إذا ما بقيت متمسكة بموقفها الرافض للصلح مع إسرائيل. وبدأت حركة حماس مستندة إلى علاقتها مع تركيا ودول الخليج ومصر بعد الثورة الابتعاد تبتعد كثيراً عن محور النظام السوري وإيران وحزب الله.

وفي خطوة لاحقة وإن كانت لا تحمل نفس القوة و القطع أعلنت حركة الجهاد الإسلامي من خلال أمينها العام رمضان شلح عن ما يشبه الدعم لثورة الشعب

=ونضحي في سبيلها، ونلقى الله عليها بإذنه سبحانه وتعالى.

– ويمكن في هذا السياق مراجعة المقابلة التي أجرتها صحيفة الحياة اللندنية مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠ وحملت عنوان : الحية: أبلغنا الإيرانيين رفض إدخال المذهب الشيعي الى بلادنا وسورية انزعجت من «الحسم» واعتبرته مضراً بالوحدة الفلسطينية، و موجودة على الرابط التالي:

www.daralhayat.com /portalarticlendah /201402

(١) من المقابلة مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي ناصر أبوشريف

السوري، ويبدو أن الحوار الذي أقامه شلح بعد مغادرته لدمشق و إقامته في طهران لمدة شهر ونصف قبل أن يغادرها إلى القاهرة لم يصل مع الإيرانيين إلى النتيجة التي كانت تريدها الحركة ، خاصة مع حالة الاستياء عقب حالات القتل التي جرت بحق الفلسطينيين في مخيم اليرموك.

لكن حركة الجهاد مازالت تحتفظ بعلاقة جيدة مع إيران وكذلك مع حزب الله. وعلى العكس من موقف حماس اتخذ حزب الله موقفا متماهيا مع الموقف الإيراني من الثورة السورية.لا يخفي حزب الله أنه «مدين للنظام السوري» لأنه ضمن إيصال إمدادات السلاح الإيراني إليه ، وساهم في تعزيز مكانته على الساحة الداخلية في مواجهة خصومة المدعومين من قبل السعودية .

نظر الحزب إلى ما يحدث في سوريا على أنه تهديد يستهدف وجوده ، فقد انخرط خلال الأشهر الماضية في صياغة خطة للمرحلة المقبلة [1]، لا تسقط تأثيرات الثورات العربية والمتغيرات الداخلية اللبنانية، و ذلك من خلال سلسلة متواصلة من ورش العمل ولقاءات البحث والتفكير. وهدفت هذه الورش إلى تحديد موقع الحزب وموقفه مما يجري ووضع الأسس الإستراتيجية للمرحلة المقبلة.ويكشف المسؤولون في الحزب عن وجود عدّة ملفات شكلت الأولوية في اهتمام الحزب خلال هذه الورش، ومن خلالها حُدِّدت خطة المرحلة المقبلة.ويمكن تلخيص أهم العناوين التي تناولها المسؤولون الحزبيون سواء في جلسات النقاش أو الحوار أو من خلال اللقاءات التعبوية والفكرية التي أشرف عليها الأمين العام للحزب حسن نصر الله وقيادات أخرى في مجلس الشورى (قيادة الحزب)على النحو الآتي:

١- قراءة أبعاد المتغيرات الحاصلة في الوطن العربي وتحديد موقف الحزب مما يجري ووضع مجموعة أفكار واقتراحات حول كيفية التعاطي مع هذه التطورات وانعكاسها على دور الحزب.

٢- إعادة الاهتمام بالتعبئة الداخلية لمواجهة مختلف التحديات وللعمل على إزالة

---

(١) قاسم قصير: في ظل التطورات الخارجية والمتغيرات الداخلية:خطة حزب الله للمرحلة المقبلة، مجلة الأمان، ١١/ ٩/ ٢٠١١

بعض «الأورام الاجتماعية والتنظيمية» التي أصابت جسم الحزب الداخلي لأسباب عديدة وهذه يعني العودة إلى إنهاء حالة الاسترخاء التي أصابت مجتمع الحزب لفترة و العودة إلى مقتضيات "مجتمع المقاومة". وذلك يعيد خيار المواجهة و الصراع إلى حسابات الحزب و خططه.

٣- تحديد موقع الحزب ودوره على الصعيد اللبناني الداخلي.

٤- علاقات الحزب مع مختلف الأطراف الداخلية والخارجية ولاسيما القوى الإسلامية الفاعلة في لبنان والمنطقة.

يلخص بعض المسؤولين في الحزب أبرز هذه النتائج على النحو الآتي:

١- فاجأت التطورات العربية الجميع بمن فيهم قيادة الحزب ولم يكن أحد يتوقع ما جرى سواء في مصر أو تونس أو ليبيا وصولاً إلى سوريا.

٢- كان لهذه التطورات نتائج إستراتيجية هامة، وخصوصاً على صعيد وضع مصر والدور المصري، وان كان من السابق لأوانه تحديد النتائج النهائية بانتظار ما ستؤول إليه الأحداث والتطورات والخريطة السياسية الجديدة للواقع المصري.

٣- الوضع في سوريا يختلف عن بقية الأوضاع في الدول العربية بسبب الدور السوري في دعم المقاومة والمواقف السياسية للنظام السوري، لكن ذلك لا يعني عدم وجود ضرورة قصوى لإحداث تغيير في أداء النظام الداخلي.

الأولوية حماية الوجود

ينفي المسؤولون في حزب الله المقولات والمعطيات التي تنشر عن سعي الحزب الى السيطرة على الوضع اللبناني أو ربط لبنان «بدولة الولي الفقيه» أو سعيه إلى القيام بخطوات غير تقليدية أمنية أو عسكرية في حال تدهور الأوضاع في سوريا أو في المنطقة، وهم يؤكدون أن الحزب يتعاطى بهدوء وروية مع الأحداث وهو يستعد لكل الاحتمالات، والأولوية الأساسية في المرحلة الحالية هي «حماية الوجود » و التصدي ل"محاولات إدخاله في صراعات مذهبية أو سياسية". يؤكد الحزب أنه ليس في وارد القيام بانقلابات أو أحداث عنيفة داخلية أو خارجية، لكنه لا يسقط الحزب احتمال

نشوب حرب مع إسرائيل، و لديه خطة مواجهة لهذا الاحتمال، و شعبيا يراهن حزب الله على المواجهة مع إسرائيل لإعادة ترميم شعبيته لدى الشعوب العربية التي تراجعت نتيجة الموقف من الثورة السورية..

ترتبط خيارات حزب الله بالموقف الإيراني و تتأثر بالبديل الذي سيملأ الفراغ في حال سقوط النظام السوري..فإذا حل الفراغ والفوضى، فإن حزب الله سيتخذ موقفه ، بحسب ما تشير تجارب ومحطات سابقة، بما يتماشى مع الوضع القائم؛ ويرجح محللون مقربون من الحزب أن الفوضى التي ستعم سوريا لن تبقى محصورة جغرافيا وستمتد بطبيعة الحال إلى البلاد المجاورة ومن ضمنها لبنان.

وفي حال عمت الفوضى سينتقل حزب الله إلى لعب دور داعم للجيش اللبناني وأجهزة الدولة في مواجهة أي مد سلفي في الداخل اللبناني.

أما في ما يخص التحليلات التي تتحدث عن تراجع حزب الله في حال سقوط النظام السوري فهذا أمر لايمكن الجزم بوقوعه، ذلك أن الأبحاث التي درست حزب الله تشير إليه كحركة نظامية تعتمد أساليب غير تناظرية في عملها الميداني ولديها القدرة على الاندماج ضمن المنظومات التقليدية متى ما شاءت. وتؤكد أيضا أن حزب الله قادر على التعامل مع حال الفوضى في أي ساحة يمتلك حراكا فيها.

أضف إلى ذلك، فإن المنظمات المركبة كحزب الله تعتمد إلى التمدد أكثر حين تتعرض للضغط ، وهو ما سيكون الحال عليه في حال سقوط النظام السوري. ومن المفيد هنا أن نلاحظ أن حزب الله ليس حركة تقليدية منذ نشأته،فأساس وجوده قائم على فكرة المقاومة، وعند تغير المعطيات الإستراتيجية من الطبيعي أن تتحول شعاراته إلى طبيعة أكثر أممية،و القول بأن حزب الله سيتحول إلى قوة سياسية تقليدية يتنافى مع مبدأ وجود وأهدافه.

هل سيخوض حزب الله حرباً في إطار حلف إقليمي من اجل دعم حلفائه؟

هنا يجب الالتفات إلى عدد من الملاحظات:

أولاً- لا يمتلك حزب الله قدرات عسكرية تضاهي قدرات إيران، وبالتالي فإن معالجة الضرر الاستراتيجي الذي قد يتسببه سقوط النظام السوري بالنسبة لإيران(وهي المتضرر

الأكبر) يتطلب تدخلاً إيرانياً مباشراً لا تدخلاً على مستوى حركة عسكرية صغيرة نسبياً.
- ثانياً، منذ انتهاء حرب تموز، لم يعد هناك حديث في أي من دوائر المتحاربين عن جبهة واحدة..أي حرب مقبلة ستكون متعددة الجبهات...

تميل تحليلات لباحثين قريبين من حزب الله إلى القول بأن حلول الفوضى هو الخيار الأكثر ترجيحا في سوريا إذا ما سقط نظام بشار الأسد لأن تركيبة الداخل السوري لا تحتمل مشروعاً متطرفاً دينياً. و ترجع هذا الرأي لعدة أسباب أهمها أن التيار الإسلامي هو الأقوى ضمن المعارضة السورية التي لا تمتلك حتى الساعة برنامجاً موحداً، كما أن تغيير النظام في سوريا ليس عملاً مستقلاً عن طبيعة المحيط الإقليمي (تركيا، العراق، لبنان،...) وبالتالي سيتأثر النسيج الداخلي بامتداده الخارجي وسيصبح لكل فئة مشروعها الخاص.

وإيران فعلياً هي المتضرر الأول من سقوط نظام الأسد، فحجم الضرر الأكبر سيكون من نصيب الجمهورية الإسلامية نظرا لما تشكل سوريا من ثقل استراتيجي (دولة قياسا إلى دولة) ، لا كما هو الحال إذا ما أجرينا المقارنة مع حزب الله الذي مهما تعاظمت قوته فهو يتبع تكتيكات تنظيم متحرك ومتكيف لا يخضع لآليات عمل دولة،وبالتالي فإن ضرر سقوط نظام داعم للمقاومة في سوريا يبقى اقل تأثيرا على الحزب منه على إيران. و لذلك يجري النظر إلى إيران بوصفها المعني والمستهدف الأول بما يجري في سوريا من منظور استراتيجي. أما بالنسبة للضرر عل موقع وقوة حزب الله، فلا يمكن دراسته دون الاستفادة من التجربة الزمنية،ظن الجميع بأنه بعد خروج الجيش السوري من لبنان أن المقاومة ستضعف ،لكن الوقائع والأحداث عكست تعاظماً في القوة السياسية والعسكرية للحزب؛ وهو ما يمكن ربطه بكون المنظمات المركبة كحزب الله تميل إلى التمدد، لا التراجع، حين تستشعر خطرا محدقا بها ، و لذلك فإن الاحتمال الأرجح هو أن يسعى حزب الله لحماية نفسه من خلال تعزيز قوته السياسية في كل لبنان في حال سقوط النظام السوري ، مع ضرورة ملاحظة نقطة هامة جدا وهي أن سقوط النظام السوري لن يكون محطة عابرة في المنطقة، والحلف الممتد من طهران حتى جنوب لبنان يعلم انه مستهدف بأسره من خلال استهداف سوريا، وبالتالي لن يكون سقوط لنظام السوري خاضعا لافتراضات منطقية، تماما كما هو حال أي حرب شاملة قد تنشأ في المنطقة حتى

وان بدأت من حادث صغير.

وبدأت دوائر التحليل في حزب الله تستبعد السقوط وترجح حصول نوع من الانفصال لبعض الأطراف عن العاصمة ومناطق نفوذ النظام في أسوأ الأحوال.

الخلاصة التي يمكن الوصول إليها أن الثورات العربية ، وعلى وجه الخصوص الثورة السورية قد أوجدت تحولا في العلاقة بين إيران وحركات المقاومة الفلسطينية وخاصة حماس، و اختلف هذا التحول من حيث الدرجة بين حماس و الجهاد الإسلامي، ففي وقت وصلت فيه العلاقة إلى حدودها الدنيا مع حماس، مازالت إيران تملك علاقات جيدة مع حركة الجهاد الإسلامي. أما بالنسبة لحزب الله فقد اتخذ الحزب موقفا متماهيا مع الموقف الإيراني فيما يتعلق بالموقف من الثورة السورية و القضايا الإقليمية.

ومن المؤكد أن نتائج الثورة في سورية ستؤثر بلا شك على شكل العلاقة المستقبلية بين حركات المقاومة وإيران ، وإن كانت العلاقة لن تعود مع حماس إلى سابق عهدها بعدما لحق بها مالحق ، إلا أن فشل الثورة في سوريا سيعزز من الدور الإقليمي والدولي لإيران كما سيعزز من موقع حليفها الأبرز وهو حزب الله في الساحة اللبنانية. ومن الواضح أن إيران بدأت تبحث عن حلفاء في الساحة الفلسطينية لسد الفراغ الذي أحدثه توتر العلاقة مع حماس دون أن تعلن طهران عن رغبة واضحة في قطع العلاقة مع حماس و مازال خطابها الرسمي يتحدث عن «حماس المقاومة و المناضلة» ،لكنها تحاول فتح حوار مع حكومة السلطة وحركة فتح.

الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة: د. خليل ابن عبدالله الخليل

- مرتكزات المشروع الإيراني «الصفوي» في المنطقة

د. إبراهيم الديب

- إيران ودول الخليج.. مصدّات مذهبية على تصدُّعات سياسية

د. عادل علي العبد الله- البحرين

- دور الإعلام في مواجهة المشروع الإيراني

مداخلة الدكتور عزام التميمي

- إيران الدولة والشيعة الطائفة رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني

محمد الراشد

مرتكزات المشروع الإيراني «الصفوي» في المنطقة

د. إبراهيم الديب

بالتأكيد أن الطموح الحضاري وعمارة الكون بقيم السماء وبأحدث التكنولوجيا التي تفيد وتطور حياة الناس وتوفر لها الأمن والاستقرار والرفاهية هو واجب ديني أكدته نصوص القرآن الكريم ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ يجب التعاون فيه مع كافة مجتمعات وثقافات الأرض مصداقا لقول ربنا تبارك وتعالى ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ فتتفاهموا فتتعاونوا على حل مشاكل الإنسانية وتطوير حياتها ، كما أن التعاون والتكامل بين المسلمين بعضهم البعض وإن اختلفت مذاهبهم واجب أقره القرآن الكريم ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾.

أما محاولات فرض المذهبية الخاصة والتمدد على حساب الآخرين وتفكيك وتشويه وتغييب وإحلال معتقداتهم وقيمهم وثقافاتهم فهذا ما يجب كشفه وفضحه ومقاومته وصده.

وأحسب أن من أهم واجباتنا في تلكم المحطة المفصلية من تاريخ العرب والمسلمين، هو واجب وقفَ وردَّ الشيعة إلى صوابها بعد أن غرتهم قوتهم الاقتصادية والعسكرية ونفوذهم السياسي إلى الطغيان والتمدد في أرض العرب والمسلمين وفرض مذهبهم الشيعي الصفوي.

الأسئلة التي تجيب عليها الورقة

السؤال الأول : ماهية وأهمية الهوية في حركة تداول الحضارات؟

السؤال الثاني :ما هي المكونات الأساسية لمنظومة القيم والثقافة الإيرانية؟

السؤال الثالث : ما هي السمات الخاصة المميزة للمشروع الإيراني؟

السؤال الرابع : ما هي استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في ارض

العرب؟ وتطبيقاتها على الأرض في دول الجوار؟ (سوريا، العراق، لبنان ، دول الخليج)

السؤال الخامس: ما هي المرتكزات القيمية والثقافية للمشروع الإسلامي العربي الأصيل لتأسيس وبناء العالم العربي الجديد ــ نموذج تطبيقي على سوريا المستقبل؟

السؤال الأول: ماهية وأهمية الهوية في حركة تداول الحضارات؟

ماهية وعناصر ومكونات الهوية

الهوية هي كل ما يوصف ويعين ويشخص الذات ويميزها عما سواها

- الهوية كيان حي له ماض وحاضر ومستقبل، ماضي حيث تشكلت الهوية عبر تاريخ طويل اختلطت فيه العقيدة واللغة بالأعراف والتقاليد والإنتاج الحضاري للأجيال المختلفة والتمازج مع الثقافات والهويات الأخرى...الخ ، وحاضر تعيش فيه تتفاعل مع مكوناته وربما تتطور وتتمدد وربما تنحصر وتنكمش ، ومستقبل تتطلع إلى تحقيقه، أي أن الهوية قابلة للتغير والتطور ربما للأفضل أو لغير الأفضل.

- تتكون الهوية من جزء صلب يستعصى تغييره ، يرتبط غالباً بالعقيدة الدينية والتقاليد والأعراف والتي تستمر لقرون متتالية وربما يعتريها بعض النحت الخارجي في فترات الضعف الحضاري التي يمر به أصحابها ، ولكن سرعان ما تعود لأصالتها بقليل من محاولات التجديد والإحياء ، أو عند فترات الإحساس بالخطر حيث يعود المجتمع للتمركز حول جذور وأصول هويته ليتحصن بها، وجزء آخر مرن يمكن تغييره بسهولة يرتبط غالبا بالعناصر الوافدة نتيجة التواصل مع الثقافات والهويات الأخرى .

- الهوية كائن حي يتفاعل مع عالمه الذي يعيش فيه و يؤثر فيه ويتأثر به.

- والقوة الأساسية لأي مجتمع تكمن في قوة اعتزازه بتراثه وهويته وكفاءة تعاطيه مع معطيات وقوانين العصر الحديث.

- الهوية تعني أيضا مجموعة الخصائص والسمات المشتركة التى تميز جماعة معينة عن غيرها.

- الهوية مزيج متكامل من ميراث الآباء والأجداد وإبداعات وتطلعات الأبناء

- تراث وهوية المجتمع يتكون من عنصرين:

جزء مادي : ويتعلق بالمواقع الأثرية والمعمارية والمقتنيات التراثية والمخطوطات المتوارثة من الأجداد، والإنتاج الحضاري المادي من عمار وتكنولوجيا ومخترعات وإنجازات.

جزء معنوي : يتعلق بالموروث الثقافي الشامل من ثوابت تمثلها العقيدة واللغة وقيم عادت وتقاليد وإبداعات ثقافية وفكرية وفنية متجددة..الخ.

ـ من أهم خصائصها أنها عابرة للحدود ، حيث تنتشر وتتمدد عن طريق كافة أنواع الاتصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات ، حتى بدون تواصل مباشر ، يكفي التعرف عليها والانجذاب إليها فتقليدها وتمثلها.

– تتميز بالثبات النسبي والتطور البطيء خاصة على مستوى المجالات الكبيرة (المؤسسة ، المجتمع ، الدولة ، الأمة).

– تمر الهوية بفترات قوة حين

أ– تتمسك وتعتز بذاتها القوية الصلبة

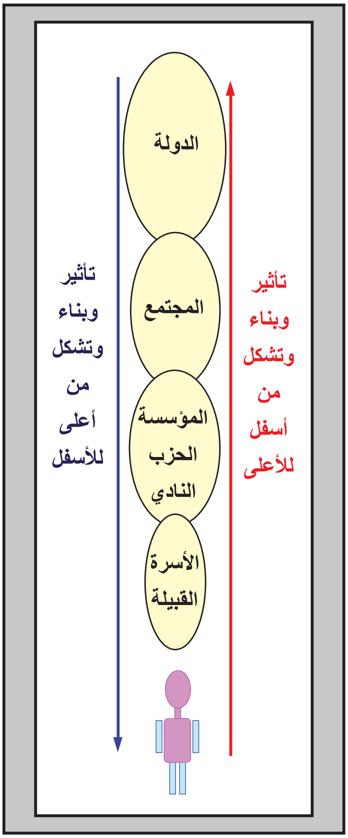
ب– تمتلك القدرة على الفصل بين الجزء الصلب الثابت من ذاتها والآخر المتغيب، وتعيد إنتاج وتطوير ذاتها استجابة لتغير الواقع من حولها ، وتطلعا وسعيا لغد أفضل.

ج ــ تنفتح وتتواصل مع عالمها وتستجيب لتغيرات الواقع وتعيد إنتاج نفسها بما يمنحه قوة الانتشار والتمدد.

– وتمر بفترات ضعف وانحسار حينما

أ– تتهاون في التمسك بذاتها ، وتنحت ذاتها فتضعف أمام نفسها فتضطر للنقل والاستيراد من الهويات الأخرى ، نقل المستورد المحتاج.

ب– حين تنغلق على ذاتها وتفتقد حيوية وثراء الحياة من حولها.



أشكال ومجالات الهوية والعلاقة بينها

شخصية الفرد ــ هوية المؤسسة ــ هوية الحزب ــ هوية المجتمع والدولة والأمة

- للفرد هويته الخاصة المستقلة والتي ترسم ملامح شخصيته المميزة له عن غيره من الأشخاص، وهي التي تحدد نوع وجودة أفكاره وتصوراته وأقواله وأفعاله وإنجازاته

- وللعائلة والقبيلة هوية خاصة تحدد وتميز ملامح شخصيتها وشخصية أفرادها وهي التي ترسم ملامح علاقتها بالمحيط الذي تعيش فيه

- والمؤسسة كيان مستقل لها هويتها الخاصة التي ترسم وتنظم وتدير سلوك العاملين بها، وتحدد مستوى إنتاج وإنجاز المؤسسة، وترسم شخصيتها الخاصة في صورة ذهنية محددة لدى المجتمع.

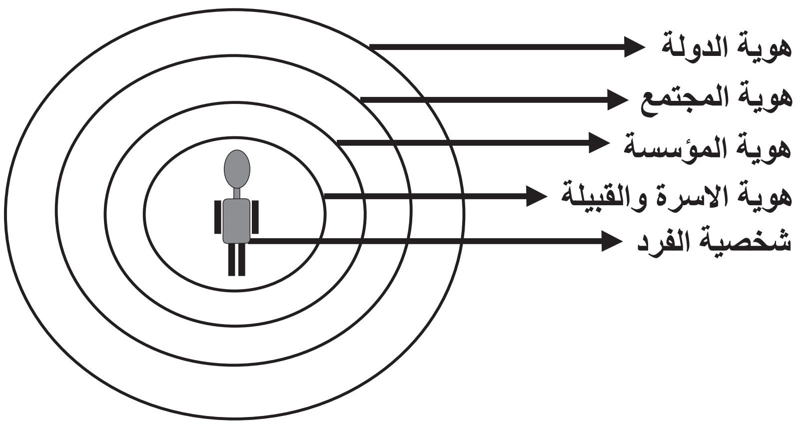
- والحزب كيان مستقل له هويته الخاصة والتي حددها ورسمها مؤسسو الحزب وتطورت عبر تاريخ الحزب ونضاله السياسي وما حققه من إنجازات لخدمة المجتمع، وهويته هي شخصيته التى تحدد مدى تفاعل الجماهير معه وانضمامها إليه، أو تأييده ودعمه والالتفاف حوله.

- وللمجتمع ثقافته وهويته الخاصة التي تحدد الملامح العامة لشخصية أفراده وفي الحياة الحديثة وفي ظل التباين الكبير بين الطبقات المجتمعية المختلفة نجد هويات متعددة لمجتمعات متنوعة داخل الدولة الواحدة ، ومع التباين في هوياتها تشترك كلها في خصائص عامة للهوية العامة الجامعة للدولة.

- وكذلك لكل دولة هويتها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول وترسم ملامح علاقتها مع غيرها من بقية دول المجتمع الدولي

- ومن المؤكد أنه تختلف عوامل بناء وتشكل الهوية في كل مستوى، كما تتنوع الأدوار الوظيفية للهوية في كل مستوى، ومن ثم تختلف أيضاً وسائل وأدوات بناء وتمكين وتغيير الهوية في كل مستوى

طبيعة ومحددات العلاقة بين المجالات المختلفة للهوية



الشكل يبين تداخل وديناميكية العلاقة بين مجالات الهوية

- يتمتع الفرد بهوية وشخصية خاصة تميز عن بقية أفراد المجتمع بل وبقية أفراد أسرته الصغيرة التي ينتمي إليها ، والتي تكون عبر صفات جينية موروثة من الوالدين بالإضافة إلى المكتبات المتنوعة التي تلقاها من أسرته ومدرسته وبيئته التي يعيش فيها.

- تتفاعل شخصية الفرد مع هوية الأسرة التي ينتمي إليها ، والتي تتفاعل هي أيضاً مع المجتمع المحيط الذي تعيش فيه تأثراً وتأثيراً.

- لكل مؤسسة هوية خاصة بها تجسد رؤيتها ومهمتها ومجال عملها وطبيعة نشاطها والتي تتحكم بنسبة في إدارة وتقويم وتوجيه هوية وسلوك العاملين بها عبر ما تمتلكه من نظم وقوانين ولوائح منظمة للعمل بالمؤسسة.

- المؤسسة بطبيعتها تتفاعل مع مجتمعها الذي تعيش فيه فتؤثر فيه وتتأثر به.

- والحزب كذلك بهويته الخاص يؤثر وتأثر بالمجتمع المحيط به.

- والمجتمع بأثره مكون عام وحاضنة كبيرة لكل هؤلاء الأفراد والمؤسسات والأحزاب التى تتفاعل فيما بينها داخلياً، كما تتفاعل مع كافة المتغيرات والعوامل الأخرى الخارجية ، لتتشكل الهوية العامة للمجتمع وفق طبيعة ومجريات حراك هذا التفاعل المستمر ما بقيت واستمرت الحياة.

- يختلف حجم ونوع وتأثر التفاعل بين هذه المكونات بحسب قوة كل عنصر ومجالوالتي يجب أن تستند إلى مراكز متخصصة في مجال تخطيط القيم والمحافظة على الهوية وتطويرها باستمرار ، والتي تغذى وتمد الوزارات المختلفة المعنية بمجال إنتاج المعرفة وبناء الإنسان بالتوجهات والخطط التشغيلية لتترجمها إلى مشروعات وبرامج عمل تنفيذية على الأرض.

أهمية الهوية

ـ وللهوية أدوار وظيفية متعددة من أهمها

١- تمثل معيار للحكم على الأفكار والأشخاص والأشياء.

٢- نقطة تجمع ومحور ارتكاز للمجتمع يجتمع ويلتف حولها ليكون ذاته وتمنحه الإحساس بالانتماء لذاته كفرد وكعائلة ومجتمع ودولة وأمة فهي بمثابة العمود الذي

تقوم عليه الخيمة ليستظل أفراد المجتمع تحتها.

٣- هي الماكينة الذاتية لشحن الطاقة النفسية والفكرية لأفراد المجتمع لحثهم على التفكير والعمل والإنجاز

٤- تمنح المجتمع مقاومة عفوية وتلقائية عن ذاته.

٥- هي النسق الاجتماعي والمشروع الاستثمار الكبير الذي يجمع ويحفظ إنتاج وإبداع وتراث الأجداد لتستفيد به الأجيال الحاضرة والتالية.

سؤال الهوية يعني الإجابة على أسئلة :

- من نحن؟
- وما هي ملامح شخصيتنا الخاصة التي تميزنا عن الآخرين؟
- ومن نحن كتاريخ وجغرافيا وحضارة؟
- وما هي مهمتنا ورسالتنا في الحياة؟
- وما هو موقعنا في العالم الذي نعيش فيه؟
- وكيف ننظر إلى العالم من حولنا ؟ وما هي رؤية العالم لنا؟
- كما أن الهوية هي نظام الحياة التي يعيش ويفكر ويعمل به المجتمع.

وتتشكل الهوية من مجموعة من العناصر والمكونات الأساسية الصلبة تأتى القيم الدينية واللغة والتراث الثقافي في مقدمتها ، تتلوها المكونات المتممة كالعادات والتقاليد واللغة والإسهامات الحضارية الخاصة للمجتمع، وأعلام وقادة المجتمع.

عناصر ومكونات الهوية (مصفوفة الهوية)

جغرافيا وموقع الدولة	التاريخ الاجتماعي والسياسي للدولة	قادة وأعلام ورموز المجتمع في مجالات الحياة المختلفة	الإنتاج الإبداعي الخاص للمجتمع في مجالات الحياة المختلفة
نمط حياة المجتمع طريقته الخاصة في التفكير والعيش	العقيدة والقيم الدينية	اللغة	الفنون الشعبية الخاصة بالمجتمع
الرؤية والتطلعات والأهداف المستقبلية المنشودة	الأعراف والتقاليد المجتمعية الموروثة	التراث الثقافي	نوع السلطة السياسية
الأفكار والمفاهيم الخارجية التي يقتنع بها	وحدة المصالح	الإحساس بالقرابة الروحية	الذكريات المشتركة المآسي والأفراح

النموذج يبين المكونات الأربعة الأساسية الصلبة في منظومة الهوية وبقية العناصر المتممة لها

ملاحظة : مشاركة هذه العناصر في تحديد الهوية الكلية للمجتمع ، تمثل مشاركات نسبية تختلف من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر ولكن تبقى للعقيدة العامل الأكبر والأول.

ويمكن إنجاز الأهداف الإستراتيجية لتخطيط القيم وصناعة الهوية في هدفين

الأول : المحافظة على بقاء المجتمع متماسكا حرا أبيا معتزا بذاته ، والقدرة على صد محاولات الاختراق الثقافي والاجتماعي والتفكيك والتذويب لحساب ثقافات وهويات أخرى.

الثاني : تعزيز القدرة الداخلية على الفعل والإنجاز الحضاري.

حيث تمثل القيم التي يتبناها الفرد والمجتمع المصدر الأساسي لسلوكه وفعله وإنجازه وكلما قويت خطت القيم ومنظومة القيم التي يتم العمل عليها كلما ذادت القيمة المضافة للعنصر البشري الذي يتم إعداده وتقديمه لمواقع الفعل والإنجاز في المجتمع والعكس الصحيح.

السؤال الثاني: ما هي المكونات الأساسية لمنظومة القيم والثقافة الإيرانية؟

هذا السؤال يعد أحد المفاتيح المهمة، لفهم أسباب التمدد الإيراني الناعم في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا ، وصِّـدامها الكبير الراهن مع العالم الغربي والذي تزج في أتونه هذه الأيام كل أنواع الأسلحة الثقافية والإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

تمهيد: مفاتيح فهم الهوية والشخصية الإيرانية :

قبل نحو سنتين، وقف باحث إيراني في اجتماع عام في طهران، وقال للسفير الألماني: «الإيرانيون عرق آري مثل الألمان. لماذا إذن لا تبدؤون محادثات مع إيران لضمها إلى الاتحاد الأوروبي»؟.

رد السفير الألماني: صحيح أن كلاً من الإيرانيين والأوروبيين آريين، لكن ليس كل الآريين أوروبيين».

يعلّق الكاتب الأمريكي إيسان أثناناسيديس، على هذه الواقعة بالقول: «إنها تكشف بخطة قلم واحدة الشخصية التاريخية الإيرانية وطموحها الكبير والدائم، للعب دور بارز على المسرح العالمي»

كما تظهر أيضاً حقيقة البعد القومي وليس الديني كأساس للطموح الإيراني الكبير، وإن تمازجا الآن لتحقيق الطموح الإيراني الكبير بدولة عالمية عظمى تتولى زعامة الإسلام والمسلمين في العالم باسم المذهب الشيعي وتلعب دورا كبيرا على الساحة العالمية.

الثقافة الإستراتيجية للدولة الإيرانية

سؤال كبير يطرح نفسه ليس على العقل العربي فقط وإنما على العقل والاهتمام العالمي

ما هو السر الكامن وراء الإصرار الإيراني على التمدد في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وسعيها الحثيث نحو امتلاك السلاح النووي؟

لفهم حقيقة ما يدور في عقل القيادة الإيرانية لابد من فك شفرة الثقافة الإستراتيجية للدولة الإيرانية

فالثقافة الإستراتيجية هي الإطار المرجعي المنطقي الذي تناقش الدولة ضمنه الأفكار الإستراتيجية، والأساس لصياغة توجهاتها وأفكارها وقراراتها الإستراتيجية ولذاك تعد منطلقاً حيوياً لفهم الأعمال والقرارات الممكنة لتلك الدولة.

حيث لا يمكن فصل الصيرورة الحالية عن دروس التاريخ وتراكم الخبرة الحضارية للشعب والقيادة الإيرانية

وبإيجاز هي: منظومة العقائد والفرضيات المشتركة، و أنماط السلوك الخاصة الناتجة منه، والمستمدة من تجاربه التاريخية المتتالية ، وفى الحالة الإيرانية تمتلك إيران إرثاً تاريخياً تجاوز ٢٥٠٠ سنة ، تعاقبت عليه الكثير من الثقافات إلا أنها تجسدت في خمسة مصادر أساسية هي :

عناصر الثقافة الإستراتيجية والهوية القومية لإيران :

الهوية الإيرانية مزيج غير متجانس مركب تاريخياً من عدة عناصر أهمها القومية الفارسية العظمى صاحبة الإرث التاريخي الإمبراطوري لما يزيد عن ألف عام قبل الإسلام، ويأتي بعدها معتقدات وقيم وثقافة المذهب الشيعي الإثنى عشري بكل ما يحتويه من انحرافات واجتهادات وأخبار لا أصل لها في الدين، بالإضافة إلى التصوف الإسلامي المبالغ فيه بالكثير من الانحرافات والخرافات التي لا أصل لها عند الصوفية السنة المعتدلين منهم والمغالين أيضاً، بالإضافة إلى الإرث النفسي العدائي التاريخي تجاه الدول الغربية الاستعمارية التي تعاقبت على غزو إيران والتدخل في شئونها الداخلية بحكم موقعها الجغرافي الهام.

عصمة الأنبياء وأهل البيت والأئمة الاثني عشر	الإمامة محددة من الله تعالى و هي أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها	جواز الاستغاثة بغير الله ، والاعتقاد بشفاعة أئمة الشيعة	البعض يدعي تحريف القرآن والإيمان بمصحف فاطمة
جواز زواج المتعة	تعمد الإساءة إلى الصحابة وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان وتكفير البعض الآخر من الصحابة ووصفهم بالنفاق.	التقية بإظهار غير ما يبطن جلباً للمصلحة	تقديس بعض الأمور وإقامة مجالس العزاء و المزارات والتي تشد إليها الرحال

الجدول يجمع أهم وأخطر الانحرافات التي يعج بها المذهب الشيعي

١ - **الاعتقاد المذهبي بالإسلام الشيعي** : بوصفه أساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام، والهوية والقومية للبلاد ، و يستخدم هذا الاعتقاد الأيدلوجي الصلب المعزز بالعاطفة الدينية والشعائر الصوفية ، والنبرة الحماسية التي تستخدم فيها مصطلحات المقاومة والجهاد والشهادة ــ والمغذية والموقدة لها ــ والتي يتم توظيفها سياسياً بشكل كبير في التمدد الشيعي في ارض العرب وإفريقيا وآسيا كما يستخدم داخلياً في قمع وتجاوز المعارضة السياسية.

وقد ازداد النفوذ الجيو سياسي الإيراني بشكل دراماتيكي. بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة والإطاحة بصدام حسين، واستبداله بحكومة تسيطر عليها غالبية شيعية، حيث تم وللمرة الأولى منذ نحو خمسة قرون تشكيل حكومة موالية لإيران في بلاد ما بين النهرين

ومع نهاية عام ٢٠١٠، كان النفوذ الإيراني يمتد من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان من خلال حزب الله الموالي لطهران

٢- **القومية الفارسية** : التي تمنحها الإحساس بالشرعية الإمبراطورية ومن ثم زعامتها للحضارة الإسلامية

هي إذا لا تتصور نفسها زعامة إقليمية بل زعامة عالمية باسم القومية الدينية الشيعية

وقد نما وتمكن هذا الإحساس على يد الدولة الصفوية والشاه عباس الكبير حيث نجحا في إحياء الهوية القومية الإيرانية وفي خلق وتشكيل حكومة قومية منسجمة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومذهبياً، بل أيضاً من حيث التوجهات والتطلعات الخارجية أيضا.

٣- **الإحساس الدائم بالخطر من القوى الاستعمارية** وعدائها الكبير للغرب كقوة عالمية متغطرسة تريد الهيمنة والذي جاء نتيجة لموقعها الجيوبوليتكي المميز والذي صار سبباً لأن يعرضها للهجوم والتدخل المستمر من قبل القوى الاستعمارية العالمية على مر التاريخ

٤ ــ **النزعة الباطنية الخاصة لدى الشيعة** : وتتغذى من ثلاثة عوامل متشابكة: الشعور بالاضطهاد بسبب إرث الهزائم العسكرية، التي تلقاها الإيرانيون على يد الأوروبيين طيلة القرنين الماضيين وسمة «الخبث و - الدهاء» الفارسي التاريخي الشهير، ومسألة التقّية التي جاءت مع دخول إيران في المذهب الشيعي على يد الصفويين في القرن السادس عشر

أمثلة وشواهد تاريخية

أ ــ كتب المؤرخ البريطاني أنطوني واين: "اللغة الواضحة والمباشرة، تعتبر في إيران نقيصة أو حتى قلة تهذيب، ويتم التعبير عن الأمور بشكل موارب، لأن الإيرانيين يعتقدون أنه لا يجب قول الحقيقة إلا للحمير"

ب ــ عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق، شارحاً طبيعة تحالف دام ٢٥ عاماً ونيف مع طهران "لم نكن نعرف ماذا يريد الإيرانيون حقيقة، إلا بعد أن تقع الأحداث"

ج ــ التزوير الفاضح لخطاب الرئيس مرسي في كلمته الافتتاحية كرئيس لدول عدم الانحياز طهران ٢٠١٢ م

د ــ قدرة القيادة الإيرانية على التنقل بسهولة بين المواقف المتناقضة في السياسات

الخارجية، من معاداة الأمريكيين ومقاتلتهم وخطف دبلوماسييهم في الثمانينات، إلى التحالف معهم في أفغانستان والعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين.

هـ ــ الحرب الناعمة طويلة الأجل ــ القدرة على الصبر والانتظار وطول النفس والتي تتجلى بوضوح في تجربة استيعاب ثم إجهاض الاحتلال الأمريكي للعراق.

و ــ القدرة البالغة على التحايل والخداع والتأجيل وبالتفاوض حول التفاوض في تجربة تطوير البرنامج النووي الإيراني بالتدريج والتي تعنى أن الغرب ربما لن يستطيع حسم مسألة "الأزمة الإيرانية" بسهولة، إلا إذا ما قرر الذهاب بالخيار العسكري معها إلى نهاياته المدمرة، عدا ذلك، ستكون القومية الفارسية المشبعة بالدهاء، جاهزة في كل حين لتحويل أرباح الغرب الصافية إلى خسائر صافية.

السؤال الثالث : ما هي السمات الخاصة المميزة للمشروع الإيراني؟

لكل أمة من الأمم ــ خاصة تلك التي تمتلك طموحاً كبيراً ــ مشروعها الخاص الذي تعيش به وله ، ومن الطبيعي أن يكون بينها عامل مشترك من السمات ، بيد أن لكل منها سمات خاصة تميزها عن غيرها ، وتلك هي التي تكشف حقيقة ، وأبعاد وغايات ومآلات هذا المشروع ، وفى الحالة الإيرانية تكشف لنا سماته الخاصة العديد من الدلالات التي يجب التوقف عندها والبحث في كيفية التعاطي معها.

أهم السمات الخاصة بالمشروع الإيراني

١ - يرتكز إلى أسس أيدلوجية تحمل أبعاداً دعوية ورسالية تسعى للتمدد والانتشار والهيمنة أكثر منها للبناء والتنمية والتعايش الإنساني ، كما يمنح معتنقيه قدراً كبيراً من العاطفة والحماس الديني والاستعداد والرغبة في التضحية والاستشهاد في سبيل المذهبية الدينية الشيعية.

معنى ذلك أننا أمام خطر أيدلوجي حقيقي يتميز بالحدية والقوة والصلابة وطول النفس ولسنا أمام أجندة مصالح يمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها.

ومن جانب آخر ربما تنال إعجاب وتعاطف وربما قبول الكثير من عامة الناس من ذوى الثقافة الدينية البسيطة ــ خاصة إذا كانوا أصحاب فطرة دينية خصبة ومن ثم يعد باباً واسعاً من أبواب التأثير والفتنة.

٢- تقديس وتأليه العلماء ، والحضور الأساسي لهم في المشهد الاجتماعي والسياسي الدائم لإيران وهذا ما نراه من تقديس العلماء وتسميتهم بالعديد من الألقاب (بحر العلوم، كاشف الغطاء ، ختم النبوة وكامل الولاية ، سر الإله ، روح الإله ، بالغ شمائل وصفات الأنبياء والأئمة المعصومين رجلا إلهيا...الخ) ، وعلى المستوى السياسي يتجسد ذلك في مجلس حراسة الدستور وتشخيص مصلحة النظام والذي تعلو سلطته على كافة سلطات مؤسسات الدولة ويتبعه الحرس الثوري الإيراني الذي يعد الأقوى تسليحا وعتادا وتدريبا من الجيش النظامي للدولة ، ليمثل بذلك اليد القوية للعلماء في السيطرة على مقاليد الأمور بالدولة.

٣- الاستناد العقائدي إلى منظومة من قيم الخداع والمراوغة والتخفي والتي تعرف

بمبدأ التقية بمعنى التظاهر بخلاف ما يعتقد المرء اتقاء لمكروه ، وكذلك إظهار التقرب والتولي لغير المؤمنين دون حقيقتها استناداً إلى التفسير الخاطئ للآية ٢٨ من سورة آل عمران ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾.

فتارة ترى القيادة الإيرانية تتحدث بلغة الدبلوماسية والمسئولية أمام المجتمع الدولي، وتارة أخرى تراهم أنفسهم يتحدثون بلغة التطرف الديني ولغة التهديد والوعيد.

بما يؤكد عمق كيد ودهاء وخبث الشيعة ليس كثقافة مجتمع وفقط، بل اعتقاد وخلق وخاصية مميزة لهم عن دونهم.

٤ ـ الاستناد إلى مفهوم الإمامة كأساس ومرتكز من أهم مرتكزات الفقه السياسي الشيعي والذي تعنى انتقال الإمامة من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي بن أبي طالب للتفسير الخاطئ لإجماع مفسري الشيعة لقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ المائدة.

وكذلك التفسير المغلوط لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إني تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض) قاصدين بسنتي علي بن أبي طالب.

وهكذا يعتبر الشيعة أن الإمام يتعين بالنص من النبي ولا يجوز على نبي إغفال النص على خليفته لأن الأمر يخالف العقل وتفويض الأمر للأمة ، كما لابد للإمام أن يكون معصوماً عن الكبائر والصغائر. بينما يرى أهل السنة بأن الخليفة يسمى بالشورى.

٥- محاولة اعتلاء منصة الإسلام والتحدث باسمه ، واستخدام مفردات الثورة على الباطل والاستكبار والاستعلاء الغربي ، ومقاومة القوى الاستعمارية ، واستغلال ملفات فلسطين وتحرير الجنوب اللبناني وتحرير الأسرى بهدف كسب إعجاب ومن ثم ود وتعاطف وقبول المسلمين في العالم.

٦ــ بالرغم من الظروف الاقتصادية بالغة الصعوبة التي تعيشها إيران خاصة بعد طول فترة الحصار الغربي يتم توجيه جل الموارد المالية للدولة الإيرانية إلى الإنفاق العسكري وخاصة المشروع النووي ، بما يؤكد قوة حماستهم وإصرارهم الكبير على مشروعهم الإمبراطوري للتحول إلى قوة عالمية باسم المذهب الشيعي.

٧ــ التمدد المتنوع بحسب طبيعة كل منطقة ودولة ، فتارة يستخدم التمدد الناعم بتأسيس أماكن تجمعم صغيرة للشيعة ليتم التواصل فيما بينها والتحول إلى منطقة تجمع خاصة بالشيعة يتم السيطرة عليها سيطرة تامة كما حدث في لبنان والبحرين وحدث في سوريا خلال العشر سنوات السابقة لاندلاع الثورة السورية المباركة في ٢٠١١ م.

وتارة أخرى باستخدام الضغط والإكراه واستغلال الظروف الصعبة وضغط الحاجة للسكن والكساء والغذاء والعلاج التي يعيشها السكان كما في إفريقيا ودول وسط وجنوب آسيا ، وأخيراً في المخيمات السورية في الأردن وتركيا ولبنان، **بما يكشف خطورة المشروع الإيراني خاصة في الجزء الثقافي منه على عقيدة الإسلام والمسلمين إذ هو ممر إلى العقيدة التي تمثل العمود الفقري والركيزة الأساسية في الثقافة الإسلامية والعربية كما أن الغزو الثقافي بطبيعته الأشد خطرا لنعومته ولامتداد أثره لأجيال طويلة ، حيث يحدث تغييراً جذرياً في البنى الفكرية الأساسية التي يتشكل منها اعتقاد واهتمام وسلوك الفرد والمجتمع.**

السؤال الرابع : ما هي استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في ارض العرب؟ وتطبيقاتها على الأرض في دول الجوار؟ (سوريا، العراق، لبنان ، دول الخليج)

للإجابة على هذا السؤال لابد من رصد لأهم مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان العربية والإسلامية السنية فيما يعرف باستراتيجيات الحرب الناعمة على العقل المسلم السني

وهذا الجدول يظهر أعداد وأسماء الدول العربية والإسلامية التي تبدت فيها مظاهر الاختراق والتغلغل الإيراني بشكل كبير في مجالات التدين والثقافة والاقتصاد والسياسية ، ولكنى سأكتفي هنا فقط باستعراض أهم المظاهر الدينية والثقافية مكتفياً بسوريا التي تعيش الآن تحت قصف الصواريخ والمدافع ومحاولات التشييع الإجباري، بالإضافة إلى مصر الكنانة باعتبارها أكبر دول عربية مستهدفة من إيران بعد سوريا.

مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية

رقم	اسم البلد
١	العراق
٢	لبنان
٣	البحرين
٤	سوريا
٥	مصر
٦	الأردن
٧	السودان
٨	المغرب
٩	الجزائر
١٠	تونس
١١	نيجيريا

١٢	السنغال وكينيا و غانا
١٣	اليمن
١٤	اندونيسيا
١٥	الفلبين
١٦	الكويت
١٧	السعودية
١٨	البوسنة

أهم المظاهر الدينية والثقافية للتغلغل الإيراني الشيعي في سوريا

١- احتلال الشيعة لمساجد سنية وإقامة شعائرهم فيها.

٢- تحويل العديد من المناطق إلى مراكز تجمع وسيطرة كاملة للشيعة ومن أهمها منطقة السيدة زينب في دمشق إلى منطقة شيعية تمارس فيها كافة أشكال الطقوس والشعائر الشيعية علناً.

٣- إنشاء عدد كبير من الحسينيات خاصة في منطقة دير الزور ، انتشار الحوزات العلمية الشيعية في دمشق وحماة ، بتمويل مباشر من رجال الأعمال الشيعة الكويتيينن.

٤- إعادة تأهيل ضريحي رقية في وسط دمشق، وضريح سكينة بنت الحسين في منطقة داريا ليصبحا مزارين كبيرين للشيعة في سوريا ، وتشد إليهم الرحال من داخل إيران والعراق.

٥- النشاط المكثف للبعثات العلمية خاصة العلويين لدراسة المذهب الإثنى عشري في قم. وتخرج العديد منهم وعودتهم إلى سوريا لممارسة التشييع بين أبناء جلدتهم من السوريين السنة.

٦- استغلال حالة الإعجاب بحسن نصر الله ، بالإضافة إلى قوة العلاقة بين حماس والجهاد وبين النظام الملالي في ومحاولات نشر التشيع في المخيمات الفلسطينية بسوريا.

٧- تأسيس ملتقى للمستبصرين في الحوزة الزينبية ونشاطه وفعالياته المستمرة خاصة توزيع أقراص ممغنطة تروي قصص هدايتهم إلى مذهب آل البيت.

٩- انتشار المراكز البحثية والمكتبات الشيعية والكتب والمنشورات الشيعية في

مقابل الحصار المستمر لمركز ومطابع ومكتبات وكتب المذهب السني.

١٠- وجود إذاعة إيرانية شيعية تبث على موجة قصيرة أف أم على غرار إذاعة حزب الله.

١١- إنشاء العديد من المجمعات الخيرية الشاملة (حسينية ومعهد ومستشفى ومركز دعم الطلاب) وعلى رأسها المجمع الكبير بمنطقة الرقة.

١٢- النشاط المكثف للجمعيات الدعوية الشيعية وعلى رأسها جمعية المرتضى الشيعية والتي ركزت جهودها بين بدو سوريا سعيا لنشر التشيع بينهم.

١٣- الحصار والضغط الأمني المكثف على علماء وخطباء السنة لخناقهم وتخويف الجماهير وصرفها عنهم.

أهم المظاهر الدينية والثقافية للتغلغل الإيراني الشيعي في مصر

١- نجاح الجهود التاريخية السابقة في اجتذاب وتشييع عدد من النخب المصرية يأتي في مقدمتهم الدكتور أحمد راسم النفيس، وصالح الورداني ، والشيخ حسن شحاتة العقالي وحسين الضرغامي وكيل الشيعة في مصر حالياً.

٢- نشاط حركة تأسيس دور متخصصة لنشر الفكر الشيعي في مصر وعلى رأسها دار الهدف لصالح الورداني ، والحرص الدائم على المشاركة في معارض الكتب المصرية خاصة معرض القاهرة الدولي للكتاب.

٣- إنشاء عدد من الحسينيات خاصة في مدينة ٦ أكتوبر والعبور والشروق.

٤- التوسع في إنشاء المراكز الإسلامية الشيعية والتي يأتي في مقدمتها المجلس العالمي لرعاية آل البيت والمجلس الأعلى لرعاية آل البيت يرأسه المتشيع محمد الدريني الذي يصدر صحيفة (صوت آل البيت) والذي يطالب بتحويل الأزهر إلى جامعة شيعية، ويكثر من إصدار البيانات، وهو الصوت الأعلى من بين الهيئات الشيعية. ويقع مقره بالقرب من القصر الجمهوري في القاهرة.

٥- إنشاء دار التقريب بين المذاهب لبث سموم الشيعة عن طريقها بدعوى الوحدة.

٦- استمالة بعض العلماء ممن لا يعلمون بحقيقة الرافضة.

٧- إرسال بعثات تعليمية من شيعة إيران والعراق للدراسة في الأزهر لاستقطاب ودعوة زملائهم من الطلاب السنة

٨- تجنيد طواقم صحفية في صحف فعالة مثل جريدة الغد والدستور والقاهرة وصوت الأمة وجريدة الفجر للمساهمة في نشر الفكر الشيعي و التقليل من شأن ومكانة الصحابة ـ وعلى سبيل المثال جريدة الغد أصدرت ملحقاً خاصاً كان بعنوان: أسوأ عشرة شخصيات في الإسلام وذكروا منهم عائشة وعثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم.

٩- تفعيل الأضرحة والمزارات لنشر التشيع بين المتصوفة عن طريق تجنيد بعض الصوفية للتحدث بأفكار ومعتقدات الشيعة. مما حدا بوزير الأوقاف المصري السابق محمود زقزوق بإصدار تصريح ونداء استغاثة قال فيه: (أوقفوا المد الشيعي في مساجد مصر).

- استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في بلاد العرب والسنة

في ضوء رصدنا وتحليلنا والبحث عن منطق الفعل الرابط في الفكر التربوي والثقافي للدولة الإيرانية والأحداث والمجريات الثقافية والتربوية والإعلامية للفعل الإيراني أمكننا رصد مجموعة من الاستراتيجيات التي تستند إليها الدولة الإيرانية كسبيل لغزوها القيمي والثقافي لأرض العرب والمسلمين لتمهيد الأرض وتهيئة النفوس لتلقي المذهب الشيعي وترقب وصول المهدي المنتظر أدام الله ظله!!

كما يزعمون ـــ و إنا والله براء مما يدعون ـــ لتخليص المسلمين والبشرية من ظلمها وآلامها!!.

- استراتيجية الإبهار وكسب التعاطف والتأييد الشعبي

من خلال المبالغة الشديدة في تصوير النجاح والإنجازات المتحققة في الملفات الساخنة في جنوب لبنان وتحرير الأسرى ، وإدعاء تحمل مسئولية المقاومة للمشروع الصهيو أمريكي في المنطقة ، في حين هو ينسق ويتعاون معها في مناطق أخرى في العراق

والبحرين كما يغلق الباب أمام المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان من الوصول إلى الحدود مع العدو الإسرائيلي.

ـ استراتيجية نشر وتعزيز وتمكين قيم ومرتكزات المذهب الشيعي

المبالغة والانحراف في حب وتقديس آل البيت ، وادعاء العصمة ، وولاية الفقيه وانتظار المهدي المنتظر والعديد من الانحرافات والخرافات التي يدعيها الشيعة...الخ

من خلال العديد من المسارات الإعلامية والاحتفاليات الجماهيرية والمناسبات الدينية والوطنية التي يحرص على إعدادها وتقديمها بشكل إعلامي كبير.

(يوم القدس ــ يوم الأسير ــ عاشوراء ــ جنازات الشهداء ــ ذكرى حرب جنوب لبنان... الخ)

- استراتيجية التشييع بالقوة

استنادا إلى سلطة الدولة المركزية القوية كما يحدث في العراق في مجال التربية والتعليم حيث يتم غلق مدارس السنة وتحويلها إلى مدارس شيعية ، وتجريد التربية والتعليم من المعلمين السنة واستبدالهم بآخرين من الشيعة ، وإجبار الطلاب على ممارسة الطقوس الشيعية ويمتد الأمر إلى اكبر من ذلك إلى المدارس العراقية في البلاد العربية والأجنبية والتي استبدلت المناهج السنية بمناهج شيعية مما حدا بالعديد من الدول إلى سحب تراخيص هذه المدارس وغلقها كما في طنجة والرباط في المغرب.

ـ إستراتيجية الغزو الثقافي والفكري الشيعي

إلى المنطقة العربية عبر المراكز الثقافية الشيعية والفعاليات والكتب والمنشورات والإصرار الشديد على المشاركة في الفعاليات الثقافية العربية وعقد اتفاقيات الشراكة الثقافية كما في لبنان والبحرين والعراق وسوريا والحرص على المشاركة في معارض الكتب العربية

مما حدا بالأزهر الشريف في مصر إلى تشكيل أول لجنة لمواجهة التشيع في مصر

حيث يرأسها شيخ الأزهر د. أحمد الطيب بنفسه وتضمم عددا من كبار العلماء في مصر لمواجهة التشيع بعرض عقائد أهل السنة في المسائل التي بها خلاف مع الشيعة.

ـ استراتيجية الغزو الإعلامي

ـ إصرار إيران على امتلاك أدوات البث الفضائي وغزو العالم العربي ثقافيا بقيامها بإطلاق قمراً صناعياً منتصف العام ٢٠١١ في مدار النايل سات المصري، وبالتأكيد ستساهم تلك الخطوة نشر وتمكين الثقافة الإيرانية لدى المشاهد العربي عبر فتح المجال أمام مئات القنوات الشيعية والتي تمتلك ميزانيات ضخمة مخصصة لهذا الغرض

ومجال الإنتاج الإعلامي وخاصة الدراما الإيرانية التي تدخل كل بيت وتخاطب كل عقل ، حيث تم فتح مقر خاص لقناة «آي فيلم» الإيرانية والتي تبث برامجها باللغة العربية من دمشق بالتنسيق مع مدراء شركات إنتاج سورية، فنيين وصحفيين ونقاد لدبلجة عشرات المسلسلات الإيرانية باللغة السورية ، بالإضافة إلى البرامج الحية التي تبثها القناة على المجتمع السوري من داخل دمشق (ميدل ايست اونلاين)

السؤال الخامس: ما هي مخاطر وتهديدات المشروع الثقافي الإيراني على حاضر ومستقبل العرب والمسلمين؟

للوقوف على حقيقة وخطورة الغزو الثقافي الإيراني والتأكد من أنه أشد خطراً من غزوها العسكري للدول العربية ــ لابد من الوقوف على عدد من الحقائق العلمية التي أكدتها مراكز البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية وتعيد تأكيدها كل يوم حقائق الواقع والتاريخ.

ـ من المؤكد أن الوطن العربي يشكل منظومة إستراتيجية متكاملة لا يمكن تفكيكها ولا تجزئتها فتهديد الآمن والاستقرار بأحد دولة يعنى تهديدا للوطن العربي بأسره.

ـ ومن المؤكد أيضاً أن التمدد الإيراني في دول المنطقة العربية يمثل تهديد للأمن العربي بأسره بل ومنطقة الشرق الأوسط والاستقرار العالمي أيضاً لما لمنطقة الشرق الأوسط من خصوصية جعلتها محط اهتمام وتركيز العالم.

– من المؤكد تاريخياً أن الغزو الثقافي هو اشد وأخطر أنواع الغزو لأن الغزو العسكري يزول بخروج القوات الغازية لكن الغزو الثقافي يتعامل مع هوية المجتمع وثقافته وكينونته المكونة من عقيدته وقيمه وأعرافه وتقاليده ولغته، وتاريخه ورؤيته لذاته ومن ثم مستقبله الذي يتطلع إليه أي أن الغزو الثقافي يتغلغل داخل هوية وشخصية الإنسان والمجتمع بل وكل مرافق الحياة الثقافية والدينية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية فيهدد أمنه واستقراره بل وبقاءه.

ـ قوة أي دولة وفق موازين القوى العالمية المعاصرة تحسب عبر عناصر ستة للقوة والتي تعد المكونات الأساسية للأمن القومي للدولة ، والنيل منها يعني تهديداً لأمن واستقرار بل وبقاء الدولة ذاتها

١ ــ قوة ووحدة الهوية والاعتزاز بالذات والتمركز حولها ، واستمداد قوة الانطلاق منها والمحافظة عليها والعمل على نشرها وتمكينها للأجيال التالية.

٢ ــ القوة العلمية والتكنولوجية

٣ ــ القوة الإنتاجية والاقتصادية

٤ ــ قوة العلاقات

٥ ــ قوة السلاح

٦ ــ قوة السياسة والتأثير الدولي

وبطبيعة الحال فإن مصادر ومغذيات كل هذه القوى تستند إلى القوة الأساسية وهى قوة الهوية.

ومعنى تعرض هذه القوة الأساسية المحركة لأي تهديد أو تأثير يعنى تأثر وتهديد الدولة بأسرها.

ــ خاصة في ظل ما تعانيه الأمة العربية من حالة مؤقتة من التخلف والضعف وغياب التخطيط القيمي الاستراتيجي جعل منها منطقة فراغ جاذب لهويات وثقافات المجتمعات الأخرى الطامحة في الغزو الثقافي والنيل من هوية ومقدرات المنطقة العربية.

مخاطر غياب التخطيط القيمي

ـ من المعلوم تاريخياً أن هوية المجتمع أحد أهم أبواب الاستعمار الثقافي الحديث في النفاذ والتمدد فحينما يغيب التخطيط القيمي للمحافظة على الهوية يعنى ذلك خلق مساحات فراغ شاغرة جاذبة للمجتمعات الأخرى للتقدم وشغلها بقيمها وثقافاتها وهويتها ضمانا لتحقيق مصالحها الخاصة وتعظيم مكاسبها ، وبطبيعة الحال المجتمعات الرخوة التي تستورد قيم وثقافات المجتمعات الأخرى أحرى باستيراد كل ما تنتجه هذه الدول ومن ثم يدور في فلكها تابعا لها.

تعاني أمتنا العربية والإسلامية من إشكاليات ثلاث في مجال القيم وصناعة الهوية وهي على ترتيب الأهمية :

١ ـ الافتقار إلى وجود مرجعية عليا إستراتيجية لتخطيط وتمكين القيم والمحافظة على الهوية معنية بتخطيط ودعم وتوجيه وتقييم وتطوير القيم والمحافظة على الهوية في عالم متعدد الثقافات حاد الصراع على الهوية

٢ ــ اختزال مفهوم تربية وتمكين القيم وصناعة الهوية إلى التوعية والتثقيف ـ متخلفين بذلك عن سنة ونهج الرسول صلى الله عليه وسلم في التربية وتمكين القيم في النفس البشرية

٣ ــ التناول النظري المتقادم للقيم و اختزال مفهوم وتطبيقات القيمة في تطبيقات تراثية قديمة دون مراعاة للتطور المستمر لمفهوم وتطبيقات ومهارات القيم وفقا لظرف المكان والزمان

تخطيط القيم بين الواقع العربي السني و الإيراني الشيعي

وفى هذا الوقت تمتلك إيران منظومة متكاملة من المؤسسات ومراكز البحوث والخبراء والباحثين ومراصد القيم لتخطيط القيم والمحافظة على الهوية الخاصة وغزو المجتمعات الأخرى وتفكيك قيمها وفرض قيمها وهويتها المذهبية الشيعية الخاصة ، فيما يعرف بالقوة الناعمة.

في حين يعاني العرب والمسلمون السنة حالة من الفراغ التام في مجال تخطيط القيم والمحافظة على الهوية فلا يمتلك المسلمون مؤسسة واحدة ولا مركز بحوث ولا مرصد متخصص في مجال القيم ، كما توقف عطاء الأدبيات الإسلامية على حد الحديث عن ماهية وأهمية القيم ، ولم يبلغ حد تخطيط القيم وكيفية بنائها وتمكينها.

مما يدعونا لتوجيه نداء إلى كافة الجامعات والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني لتبني مشروع تخطيط القيم وصناعة والمحافظة على الهوية وسد هذا الفراغ الذي تعانيه الأمة والاهتمام بالباحثين والخبراء العاملين في مجال القيم والهوية ونشر أبحاثهم ومقالتهم وتشجيعهم للبحث والكتابة في المجال ، وكذلك تدريب العاملين في مجال بناء الإنسان على عمليات تخطيط وبناء وتمكين القيم وصناعة الهوية.

وفي هذا الجدول مقارنة لحقيقة صناعة الهوية بين الأمتين الإيرانية الشيعية والعربية السنية.

عناصر المقارنة	الواقع الإيراني الشيعي	الواقع العربي السني
الاهتمام الاستراتيجي	اهتمام استراتيجي على مستوى الدولة والمجتمع المدني والخاص	اهتمام تنفيذي لدى بعض المؤسسات الخيرية والتربوية والأوقاف
مدخل التناول	حفظ الأمن القومي للبلاد	تربوي ودعوي
المؤسسات المسئولة	كافة الأجهزة السيادية المعنية بالأمن القومي للبلاد	وزارة التربية ، الشئون الاجتماعية
مراكز لرصد وتحليل وقياس التغير السلوكي والقيمي للمجتمع	بكثافة كبيرة تابعة للدولة ــــ خاصة	لا يوجد
مراكز متخصصة لتخطيط القيم	بكثافة كبيرة تابعة للدولة ــــ خاصة	لا يوجد
ملاحظة : تهتم دولة إيران بتخطيط القيم والمحافظة على الهوية الإيرانية بشكل كبير بدأت نشاطها البحثي والفكري والخططي مع بداية الثورة الإيرانية ، حيث تمتلك أربع مراكز أبحاث ودراسات كبرى (مركز التنوير للدراسات الإنسانية + مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي + مركز باء للدراسات + مركز قم للبحوث والدراسات الإنسانية) تمتلك عدد كبير من خبراء التربية والإعلام والأمن القومي والعلوم الدينية تابعة كلها لأهم مؤسسة في الدولة وهي مجلس حراسة الدستور وتشخيص مصلحة النظام		

الجدول يبين واقع تخطيط القيم بين الواقع الشيعي الإيراني والواقع العربي السني.

السؤال السادس: ما هي المرتكزات القيمية والثقافية للمشروع الإسلامي العربي الأصيل لتأسيس وبناء العالم العربي الجديد ـ نموذج تطبيقي على سوريا المستقبل؟

ـ امتلاك منظومة متكاملة لتخطيط القيم وصناعة والمحافظة على الهوية العربية السنية الإسلامية الخالصة تمتلك القدر على وضع الخطط الإستراتيجية الممتدة لتعزيز وتمكين مفردات العقيدة والقيم السنية الخالصة في نفوس الجماهير العربية عبر المسارات المختلفة لإنتاج وتمكين المعرفة وبناء الإنسان.

(البحث العلمي والتربية والتعليم والإعلام والأوقاف والشباب والرياضة والشئون الاجتماعية) بما يضمن بناء حائط صد صلب وقوى تتحطم عليه أية ثقافات وافدة من الخارج.

ـ الاهتمام بكشف وفضح خفايا المذهب الشيعي وتحذير الجماهير العربية منه ومن خطورته على العقيدة الإسلامية الصحيحة.

ـ التوسع في إعداد وتأهيل الدعاة المدربون وإرسالهم إلى المناطق الساخنة خاصة في مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن وتركيا ولبنان والعراق خاصة وأنهم يتعرضون لأخطر المحاولات للنيل من عقيدتهم وتشييعهم تحت ضغط الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها مؤقتاً حتى عودتهم لديارهم.

المراجع

ـ الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي ـ جينفر كيينز ، اندرو تيريل ـ دراسات عالمية ٢٠٠٩ م

ـ موسوعة تخطيط وبناء وتمكين القيم والمحافظة على الهوية د/ إبراهيم الديب مستشار تخطيط القيم وصناعة الهوية (أسس ومهارات بناء القيم التربوية * قيم تربوية في دائرة الضوء * القيم التأسيسية في بناء الشخصية القرآنية المعاصرة * خطة القيم المدرسية * التربية على قيم الديمقراطية * الإدارة بالقيم المهنية * القيم الإنسانية العالمية * هوية مصر الحديثة* تخطيط القيم والمحافظة على الهوية) ـ أم القرى للنشر والترجمة مصر ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٢ م

ـ تطور الهوية القومية الإيرانية ـ مجلة مطالعات (دراسات قومية) ٢٠٠١م

ـ معهد العربية للدراسات والتدريب ـ بيروت

ـ إيران الدولة والأزمة ــ د بشير نافع / طلال عتريس ـ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٠٨ م

ـ التنمية الثقافية في المجتمعات الإ سلامية ـ الحالة الإيرانية نموذجا ــ محمد جواد أبو القاسمي ٢٠٠٧ بيروت مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ــ سلسلة الفكر الإيراني المعاصر

ـ النظام التربوي الإيراني ـ محاولة إعادة تشكيل المفاهيم ــ مجموعة باحثين ٢٠٠٧ بيروت مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ــ سلسلة الفكر الإيراني المعاصر

ــ حركة التجديد والاستنهاض ــ قراءة في الفكر السياسي للإمام الخوميني د/ عبد الله أحمد قصير ــ دار الهادي بيروت ٢٠٠٧ م

ــ الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية ــ د / محمد شفيق فر ــ مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي بيروت ٢٠٠٧ م

ـ الإمام يقود الثورة ــ دروس من الحياة السياسية للإمام الخوميني بيروت ٢٠٠١ ــ مركز باء للدراسات

ـ مركز التنوير للدراسات الإنسانية

تعريف موجز د. إبراهيم رمضان الديب

ـ حاصل على الدكتوراه في فلسفة التخطيط والتدريب والتطوير والماجستير في إدارة الأعمال.

ـ عضو الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ـ عضو الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير ASTD

ـ عمل مستشار التدريب في المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج ـ الدوحة وأستاذاً لمنهج تخطيط وبناء القيم القرآنية بكلية دار الحكمة ـ جدة.

ـ عمل خبيراً في التطوير الإداري والتنمية البشرية. ومشرفاً للبحوث والدراسات والتطوير في المجلس الأعلى لشئون الأسرة ـ قطر.

ـ عمل مشرفاً للتدريب والتطوير بقناة الجزيرة الفضائية.

ـ مارس العمل التربوي بكافة مستوياته بداية من التنفيذ الميداني والإشراف والمتابعة والبحوث والدراسات والتخطيط التربوي الاستراتيجي مما مكنه من الإدراك التام لحقائق الواقع والتفكير والكتابة في سياق هذا الواقع الحقيقي.

ـ يعمل مستشاراً تربوياً للعديد من المؤسسات التعليمية والتربوية في العالم العربي

ـ اعد حقيبتين من البرامج التربوية والإدارية (٤٢ برنامجاً تدريبياً)

ـ مدرب معتمد في العديد من المؤسسات الدولية (المنظمة الدولية لحقوق الإنسان ـ مكتب اليونسكو) ووزارات التربية والتعليم والأوقاف والشئون الإسلامية في الدول العربية

ـ درب ما يقارب سبعة وعشرين ألف متدرب خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٢م

ـ تمكن من تأسيس مدرسة خاصة في التنمية البشرية تجمع بين قيم ومفاهيم التراث الإسلامي الحنيف وبين انتاجات الحضارة الغربية والأسيوية الحديثة.

ـ صاحب أول برنامج عملي لبناء الشخصية القرآنية على قيم القرآن الكريم ـ تم تنفيذه بكلية دار الحكمة جدة ـ والعديد من المدارس ومراكز تعليم القرآن بمنطقة الخليج واليمن ومصر

ـ صاحب أول موسوعة عربية في تخطيط وبناء القيم والمحافظة على الهوية.

ـ ترجم كتابه مشروعك الخاص للقرآن الكريم إلى اللغة الإندونيسية ، واللغة الإنجليزية حيث يتم تدريسها بمراكز تعليم القرآن بإندونيسيا وماليزيا والمركز الثقافية بهونج كونج.

ـ له كتاباته الدورية في اكبر المجلات المتخصصة في التنمية البشرية في العالم العربي.

ـ الموقع الإلكتروني www.agrsd.com ـ المجموعة العربية للبحوث والدراسات

إيران ودول الخليج.. مصدَّات مذهبية على تصدُّعات سياسية

د. عادل علي العبد الله- البحرين

ملخص الورقة

تحاول هذه الورقة الاطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على ضفتي بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، في ظروف التغيرات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الولايات المتحدة إعادة هندسة سياستها تجاه هذه المنطقة من العالم منذ عام ٢٠١٠، وبروز حالة التغوُّل الإيراني بعد هيمنتها الواضحة على العراق وسوريا ولبنان، وتحوُّلها إلى قلق مستفز لحكومات وشعوب المنطقة.

يستعرض **المدخل** مفاصل تغير النظرة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، وهي الجهة المسؤولة عمَّا وصلت إليه المنطقة من حالة اللاسلم واللاحرب منذ تسعينيات القرن الماضي.

أما **التاريخ كمقدمة** فيتناول جدلية العلاقة بين التنمية والدفاع في الخليج، وتقوية الداخل بدل ترهله واستئجار الحامي، وصورة بانورامية لنشوء وتطور التوتر المزمن في العلاقة مع إيران.

في **الدفع القهري** لا الاختياري نطالع مسألة الأمن الوجودي كدافع جوهري للتنسيق الخليجي الخليجي، وليست التنمية أو الإنسان الخليجي، مع عرض موجز لإعادة إنتاج الهيمنة على الخليج.

وفي **تأمين الخندق الخليجي** نطالع كيف يفكر الخليج في صناعة اتحاده المأمول كحالة تأمين وجودي.

أما في **الخندق غير المتكافئ** فنستعرض الفلسفة الحاكمة على الضفة الشرقية من بحر الخليج، وبيان خارطة العقل الإيراني بمقابل رمادية وفردية السياسة على الضفة العربية.

وفي **الفقيه المسلح لا شرطي الخليج** تبرز الأيديولوجيا كإعادة ترسيم لوظيفة إيران في المنطقة بعد المرحلة الملكية التي كان الشاه يتصورها كشرطي للخليج، فتحولت إلى فقه مسلح.

ثم **الخريطة الذهنية لفلسفة الصدع المذهبي** توضيح آليات استثمار التصدعات في الضفة الأخرى، وهي تصدعات سياسية لا مذهبية، وكيف تملأ إيران الفراغ الإستراتيجي الخليجي عبر رسم طبوغرافيا الهيمنة باسم الإسلام.

أما في **ممانعة ومسايرة** فنقرأ كيف تشكل بعد النظام العالمي الجديد مفهوم مستحدث على بحر الخليج يقوم على ثنائية مع أو ضد، وشكل طابوغرافيا الخندق الخليجي.

أما الترهل واستئجار الحامي فعرض لقيمة الخليج الدولية، بما يملكه من احتياطات الطاقة، مع ترهل داخله لفقد التنمية والاعتماد على التسلح المكلف، واستئجار الحماية.

ثم الختام بالتوصيات وهي تسع توصيات مفصلية على النحو التالي:

١. لا تفقه العقلية الإيرانية سوى منطق القوة، ولا نعني بالقوة الاستعداد والاستعداء العسكري، واستعراض قوة الآلة العسكرية وحجم الأساطيل الأمريكية الحامية، فهذه السياسة لا تزيد المنطقة إلا احتقاناً، ولا تزيد الخليج والخليجيين (باستثناء الطائفة الوظيفية الموالية) في أعين الإيرانيين إلا احتقاراً، **ونعني بالقوة الإنسانَ القويَ المؤهل بالمفهوم الشامل للكلمة**، بإعادة تأهيل فكري وحركي شامل على قواعد الحاضنة المجتمعية الخليجية (والعربية والإسلامية)؛ لما للخليج من قدرات وطاقات مالية وتواصلية، مع تقليل الاعتمادية الفردية على الأمن وأجهزة الاستخبارات التي ثبت فشلها المُركَّب في إدارة الصراع الجيوسياسي مع إيران.

٢. تعمل إيران في حركة الخطوة خطوة باتجاه العمق الخليجي بتأمين مواضعها في داخل التصدعات السياسية والاجتماعية والثقافية في الخليج، بسبب سياسة القيادات الخليجية التي ساهمت -بدراية أو غفلة- على الانفصال عن حاضنتها الشرعية (=الشعب) وتعميق الفجوة الاجتماعية بسياسة الإلهاء وتسطيح الفكر تعليمياً وإعلامياً، حتى أصبح النشء يعاني حالة ضمور فكري مزمنة، وميل للَّذات الآنية، وإمعان في

قتل الوقت بالملهيات، كما غفلت القيادات الخليجية عن تأمين العمل التنموي الشامل لبلدانها، وتوسعت الفجوة بين المُتَوَقع والواقع، وهذه المسافة هي فجوة الاستقرار القاتلة التي أنتجت الثورات العربية، وأُسقِطَت حكومات وتغيَّرت خارطة التحالفات الكلاسيكية العربية منذ قيام الجامعة العربية.

الخطوة الإصلاحية المهمة هي **إعادة التوازن للعلاقة بين الحاكم والمحكوم في الخليج**، وتفعيل مشروعات التنمية الداخلية الشاملة على أساس المواطنة لا المصالح الشخصية أو النفوذ السيادي الآني، فلا تريد قيادات الخليج أن تنفجر الأرض من تحت أقدامها وهي في هذا التخندق المصيري.

٣. إن سر القوة الإيرانية هي الحاضنة الاجتماعية الأيديولوجية في الداخل والخارج، على ما تُقرر نظرية أم القرى (التأهيل الفكري والثقافي، التوطين والتمكين السياسي، التَّسَيُّد والتَّحَكُّم الوطني)، بمعنى أن قوة إيران هي المجتمع المدني، على عكس الخليج الذي يَعمَد إلى شل المجتمع المدني بتطويقه وتطويعه لصالحه أو محاربته وقتله، خوفا منه على سيادة الدولة (العائلة الحاكمة)، ويُغفَل عن **أن المجتمع هو الطوق الأول والحاضنة الشرعية للعوائل الحاكمة، وهذا يقتضي توظيف العقول والطاقات باتجاه تأمين التوازن المجتمعي بعقيدة الإسلام، وتنشيط حركة الحوار والنقاش والدعوة؛** بمعنى العمل على إستراتيجية التفتيت المتوازي، والبناء على التصدع المقابل (تأمين التصدعات بضدها).

٤. **تنشيط ورعاية ودعم مادي وإعلامي لحركة البحث الثقافي والعلمي والأكاديمي لإعادة صياغة التصورات والقناعات في نسيج مختلف الطبقات الفاعلة في الخليج**، من مثقفين وصناع وقيادات الرأي العام، والقيادات والسياسية والاقتصادية، وخاصة في المساحة الأضعف في الوعي الجماعي وهي الأيديولوجيا الإيرانية، لأن هذه الساحة تجد ضعفا مزمنا ومنطقة رخوة في المنظومة الثقافية الإسلامية والقومية، حيث نجد في المكتبة الثقافية كمًّا هائلا من الأبحاث المقروءة والمرئية والمشاهدة حول الأبعاد التاريخية والعقائدية والفقهية، وهي قضايا ليست رئيسية بقدر البناء الفلسفي والأيدلوجي والسياسي الذي تبني عليه إيران مَصَدَّاتها.

٥. إن تأخير حال الاتحاد العملي لدول مجلس التعاون سيفعل عامل التفتيت الزمني ويعطي الفرصة الكاملة للدور الوظيفي للمَصَدَّات المحلية لتكمل بناءها على التصدعات الفردية في نسيج دول الخليج فُرادى، ولذا فإن الإسراع في تنفيذ الاتحاد الخليجي بمؤسساته الأربع (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية)، سيؤمن نوعا من حركة المناعة التي ستسهم في تأمين التوازن في المنطقة.

٦. تعمل إيران بسياسة التطويق الجيوسياسي على الجزيرة العربية (المجال الحيوي) عبر حفر خنادق النار وإقامة الحصار بأداة التبشير الشيعي والاتفاقيات، ومن ثم فرض الوجود والأمر الواقع، وعرض سريع للمشكلات السياسية والعسكرية حول الخليج فسنرى أن إيران تطوق الجزيرة العربية من الجهات الأربع، وهذا يستدعي سرعة الحراك لكسر الطوق الإيراني المفروض على الجزيرة العربية من النواحي الأربع قبل فوات الأوان.

٧. تبني ودعم الأقليات المقهورة، وتوصيل صوتها ومعاناتها للعالم باستخدام الانفتاح الخليجي على العالم، وخاصة قضايا مثل الأحواز والبلوش، وقضايا سنة العراق وحتى شيعته، وتبني كامل للقضية السورية، وسنة لبنان، وعدم الغفلة عن القضية المركزية وهي قضية فلسطين، إضافة إلى قضية سيناء حتى لا تتحول إلى عمق إيراني.

٨. لا يستطيع الخليج صناعة أيديولوجيا، لكنه يستطيع أن يعيد الاعتبار للنظام القبلي العربي الحامي، على أصوله العربية القديمة، بحيث يسهل عليه صناعة حاضنات القبيلة التي يسهل عليها التحالف والتفاعل والتساند، وبالتالي صناعة توازن إستراتيجي ضمن الحاضنة المجتمعية في منطقة الخليج العربي، وهذا يستلزم إعادة توازن العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الدولة الراعية، والنظام العشائري سيكفل إعادة التوازن المَرَضي الآن بين الحاكم كمُوَفّر للسلع والخدمات والمحكومين من القبائل الموالية كمستهلك ومستخدم.

٩. هناك خلل عسكري آخر يحتاج إلى إعادة النظر وهو العقيدة العسكرية والروح القتالية، فإيران لدى جنودها عقيدة عسكرية وروح قتالية عالية، تؤمنها لهم المذهبية

والخطاب المهدوي الخلاصي، بمقابل القوات الخليجية المترهلة جسديا والضعيفة في عقيدتها القتالية (الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة ذات عقيدة عسكرية)، فالخليج بحاجة لسد هذا الفراغ إصلاح القدرات العسكرية ترتكز على الإنسان لا الآلة العسكرية، ووقف ترهل الجيش والاستعاضة عن ذلك باستئجار الحامي الأجنبي الذي هو في الحقيقة أساس المشكلة والداء.

مدخل

تحاول هذه الورقة الاطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على ضفتي بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، فالأولى إيجابية متحفزة والثانية سلبية ساكنة، ومع صعوبة الإلمام -توصيفاً وتحليلاً- بجميع الزوايا الحادة في تلك العلاقة المضطربة طيلة ثلاثين عاما من عمر الجارين التي يتم التسليط الضوء عليها بشكل كبير في هذه الفترة الحرجة من تاريخ منطقة ما يُعرف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، والإجابة على التساؤل الحَرِج: كيف نتعامل مع طبوغرافيا السياسة الإيرانية، على أساس أن ضفتي الخليج من المفترض أن تكون من أهدأ مناطق العالم وأكثرها ازدهاراً بالنظر إلى حاجة العالم الملحة لتدفق الطاقة المكنوزة تحتها دون تقلبات أو صراعات قد تَصعَد بتكلفة استخراج برميل النفط، وتؤدي إلى تضخم اقتصادي في الغرب يتبعه انهيار حكومات واضطرابات اجتماعية وتقلبات سياسية غير محمودة أو متوقعة النتائج، وهي نظرية عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن أعلن الرئيس أيزنهاور مبدأ الدعامتين (Twin Pillar) عام ١٩٥٧، لتأمين حدود الاصطفاف العالمي ثنائي القطبية ضد الاتحاد السوفييتي.

لكن فرض الانهيار الاقتصادي نهاية ٢٠٠٨ مجموعة مُغايرة من التحديات الخطرة أمام دوائر التفكير وصناعة القرار في العقلية الحاكمة على زمام أمور العالم المعاصر، فشهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرا على المستوى الجيوستراتيجي، وبمحاولة الولايات المتحدة إعادة هندسة سياستها تجاه هذه المنطقة من العالم منذ عام ٢٠١٠ على أساس أنه:

١. لم تعد مصر والأردن الدول الرئيسة لصياغة السياسات الإقليمية، بل سرعان ما سيخرجان من النظام الجديد الذي يتولَّد حديثا في الشرق الأوسط.

٢. تحولت المملكة العربية السعودية إلى عبء أكثر من كونها رصيد بالنسبة للولايات المتحدة، بسبب الهوية الوهابية التي هي سبب ضعفها، في حين يبقى أمنها واستقرارها على قمة الأولويات.

٣. ما زالت إسرائيل القوة الإقليمية الأبرز، رغم ضعفها النسبي، بسبب ظهور بيئة إستراتيجية غير متكافئة في المنطقة.

٤. كانت إيران نائمة نسبيا من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٤، لكنها منذ ٢٠٠٥ أخذت تلعب دورا إقليميا لا يُستهان به، ومشاريع نفوذها في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومناطق أخرى من العالم.

٥. كانت تركيا طيلة عقود العلمانية تُيَمم وجهتها إلى أوروبا (مع كونها حليفاً قوياً لإسرائيل)، إلا أنها غَيَّرت وجهتها في السنوات الأخيرة إستراتيجيا بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بدلا من أوروبا، كما أنها استعادت هويتها الإسلامية وجعلتها أساساً لإستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، وبرهنت نفسها على أنها لاعب إقليمي جديد فاعل ومستقل.

٦. توثيق العلاقات الإيرانية التركية سرعان ما يجعل من البلدين مفتاح صناعة الرأي العام والقوة للمسلمين (شيعة وسنة) في المنطقة.

٧. للصين طموحات عالية، وقد تصبح القوة العظمى على المدى البعيد بحيث تنافس الولايات المتحدة بطرق لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من بلوغها في ذروة مجده، وهي تسعى بقوة لتأمين اتفاقيات النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط التي يسيطر عليها المسلمون إضافة إلى وسط آسيا.[1]

---

(١) لخصت مجموعة الاتصال الدولية [www.capcomgroup.com] في مقالين النظرة الأمريكية وطريقة تفكيرها تجاه القضايا المفصلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أولهما بعنوان: The Real New Middle East Order، وثانيهما بعنوان: Oil Security at Risk- بقلم أكرم إلياس، أكتوبر ٢٠١٠.

إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة أن وجودها العسكري المُكلِفَ في منطقة الشرق الأوسط لابد له من نهاية قبل مرحلة الاستنزاف، كما أن بروز قوى إقليمية كإيران وتركيا إلى جانب إسرائيل، وتغيُّر معادلات التوازن الإقليمية بسبب الثورات العربية نهاية عام ٢٠١٠، كان المسمار الأخير في نعش «الشرق الأوسط القديم»، وبدء مخاض ولادة «الشرق الأوسط الجديد»، ما يعني أن عرَّاب السياسة الدولية سيفعل كل ما في إمكانه للحفاظ على مصالحه الحيوية والإستراتيجية في المنطقة.

على هذا تنحصر برامج مستقبل «الشرق الأوسط الجديد» بين دوائر نفوذ ثلاث هي إسرائيل وتركيا وإيران، وهذه الورقة معنيَّة بالأخيرة (=إيران) وعلاقتها بالشريك المقابل على الجهة الغربية من بحر الخليج، الذي لم يهدأ منذ قيام الثورة المذهبية، ولعلها السبب الأرجح لميلاد منظومة التعاون الخليجية على الصيغة التي ولد عليها، وربما – بصورة نسبية– سببا منطقيا لتغليب الصفة الأمنية على التنموية لتلك المنظومة.

التاريخ كمقدمة

لم يشهد الخليج العربي حالة استقرار تنموي مستمرة بسبب موقعه الإستراتيجي وموارده الطبيعية، التي كانت مجالاً للتنافس والصراع عبر تاريخه الطويل، وفي كل تلك المراحل كانت إيران حاضرة في مشهد «الصراع» وليس «الاستقرار»، وبخاصة في التاريخ الحديث منذ مجيء المستعمرين البرتغاليين بعد المكشوفات الجغرافية، وصراعهم مع الأتراك والقوى المحلية، ثم توجه الإمبراطورية الصَّفَوية إلى المنطقة ودخول القوى الأوربية بعد الثورة الصناعية، كالبرتغاليين والهولنديين ومن ثم انفراد بريطانيا بالهيمنة على بحر الخليج وجزره وموانئه.

سجلت الأحداث التي كانت تجري على مياه الخليج وشواطئه صعوداً وهبوطاً وتقدماً وتأخراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفي كل صورة من صوره توجد «نافذة إيرانية» تُطِلُّ من هنا أو هناك بسبب الجوار الجيوسياسي، وتَفَحُّص أحداث الماضي

وتجاربه يعكس مدى تأثيرها في الحاضر، وهي دروس لابد من منها للمستقبل.(١)

ففي الجانب الاقتصادي لعب التجار المحليون دورا مهما في نقل التجارة قبل النفط عبر بحر الخليج العربي، الذي يعد مجالاً حيوياً للنشاط التجاري، وأحد ذراعي المحيط الهندي، الذي حملت مياهه موارد البلاد العربية وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية إلى العالم والعكس، فكانت فترة صعود ونهوض عندما لعب قطاع مهم من سكان المنطقة دورا في التجارة العالمية آنذاك.

ومع وصول الشركات الأوربية التجارية، وعملها على منافسة واحتكار أنشطة المنطقة أدى إلى تهميش دور التجار، فأخذ دورهم في التدهور بفعل تخلُّف الوسائل ومحدودية التمويل مُقارنةً بمنتجات الثورة الصناعية على وسائل النقل البحري والرساميل الأوربية للمتطفل الجديد، إلى جانب مصادرته -تحت حماية البارجات الحربية- لدورهم، فكانت المحطة الأولى لتمركز تلك القوى الأجنبية جزر الإمبراطورية الصفوية على باب مضيق هرمز، التي منحها «عباس شاه» الامتيازات التجارية، ومكَّن لها التحكم في المضائق والممرات المائية في بحر الخليج؛ تدعيماً لوضعه السياسي، وقطعا لطريق الأسطول العثماني في بحر الخليج، لكن التحركات الصفوية أثرت على الصناعات الحرفية المحلية أمام المنتجات الصناعية للدول المتقدمة، فسجلت هبوطا لم يقابله نهوض في مجالات اقتصادية أخرى، فتحوَّل سكان الخليج إلى سوقٍ استهلاكيةٍ مفتوحة لمنتجات الآخرين الصناعية.

أما العصر النفطي فقد شهد نهوضاً وهبوطاً اقتصادياً في آن واحد؛ كان النهوض في استخدام جزء من عائدات النفط في البنية التحتية والمدنية، وارتفاع مستوى معيشة الفرد، وبروز صناعات لمشتقات النفط، لكن الضريبة كانت اتساع الهوة بين ثلاث طبقات مجتمعة: الأغنياء والوسطى والفقراء، مع تدنّي جودة الصناعات الوطنية وعدم حمايتها، إلى جانب هدر الثروات الوطنية والموارد الطبيعية، وعدم وجود إستراتيجية اقتصادية على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى المنطقة، والدور الثانوي لطبقة التجار في عجلة

---

(١) يراجع: عبدالمالك التميمي: النهوض والهبوط في تاريخ منطقة الخليج العربي، مجلة العربي (العدد ٤٥٨، مايو ٢٠١٠).

الاقتصاد الذي لا يتعدى دورهم كوكلاء الشركات والمصنوعات المستوردة، فضلاً عن حلم السوق الخليجية المشتركة الذي لم يتحقق طيلة ثلاثة عقود بعد قيام تعاونية الخليج، وأيضاً كانت «إيران الشاه» حاضرة في المشهد بمنافستها النفطية الشديدة، ومحاولة عرقلة قيام اتحاد سوق نفطي لدول الخليج، عبر استخدام نفوذها كشرطي للخليج آنذاك، والممثل للرأسمالية الأمريكية، ومحاولة إقصاء المملكة العربية السعودية -التي دخلت بقوة وثقل- لتكون هي شريكاً للشاه للمصالح الأمريكية في المنطقة.

أما الجانب السياسي فقد تعرضت منطقة الخليج العربي عبر تاريخها إلى موجات استعمارية استهدفت ثرواتها وموقعها الإستراتيجي، فجاء الأوربيون ليتنافسوا ويتصارعوا على مياهه وأرضه منذ القرن السادس عشر بدءاً بالبرتغاليين ومروراً باحتكار الإنجليز -وهذه كلها كانت تنطلق من مقر المعتمد/ الوكيل التجاري المقيم في بوشهر أو بندر عباس- وانتهاء بالأمريكان الذين فضَّلوا الساحل الغربي من الخليج بعد المرحلة البهلوية، فعلى المستوى السياسي كانت تلك الفترات مراحل تدهور وهبوط في أوضاعهم السياسية، بيد أن القوى المحلية من يَعاربة وبوسعيديين والقواسم والخليفة قد لعبوا دورا في مواجهة تلك القوى، وكانت فترات المقاومة العربية في المنطقة فترات نهوض وصعود مثلتها تلك المقاومة، على الرغم من إمكاناتها المحدودة وغير المتكافئة مع إمكانات القوى الاستعمارية، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك النهوض والصعود قد شابه الكثير من النكوص والتشويه عندما قام الصراع بين تلك القوى المحلية؛ مما فتح الباب لتسلل القوى الأجنبية واستغلالها للأوضاع وتأليب طرف ضد الآخر، وكان لـ «نادر شاه» نصيب الأسد في تلك الفترة من الهجمات بالسفن الهولندية على الجزر وشبه الجزر العربية بقصد الاحتلال والهيمنة، ومن ثم الانتداب والهيمنة الإنجليزية على ضفتي الخليج، أعقبتها تدخلات الحماية الأمريكية، ودخول المنطقة بأسرها مرحلة «الفوضى الخلاّقة».

وبدخول العصر النفطي في الربع الأول من القرن العشرين تهيأت لها الظروف لتتحول المشيخات الكلاسيكية إلى دول عصرية، ومن مقومات الكيان السياسي السيطرة على مصادر الثروة في كل بلد من بلدان المنطقة، وتوجيه عائداتها نحو التنمية،

وأن ذلك قد شهد أيضاً نمواً وهبوطاً، فقد ظلت العقلية العَشائرية تسحب نفسها على الأوضاع بعد قيام الدول، لكن شهدت المنطقة تفاعلا سياسيا إيجابيا فيما بعد قيام الدولة والاستقلال بالانتقال من الإمارة إلى الدولة، ومن المجتمع القبلي التقليدي إلى المجتمع المدني المعاصر القائم على المؤسسات، وشهدت هذه الدول الناشئة في المنطقة صعودا وهبوطا في نهجها وممارستها السياسية.

لقد كانت إيران في عمق المشهد السياسي في المنطقة بعد مرحلة الثورة الخمينية، فقد عاشت القوى السياسية الخليجية مشكلات فكرية وأيديولوجية شكلت ترددات هبوط مزمن، بل لم تنضج بعد إلى الحد الذي يمكنها أن تساهم في التطور السياسي في المنطقة، ودون أن ننفي الوعي السياسي الشعبي الذي يمثل ظاهرة إيجابية، فقد عملت القوى السياسية اليسارية التي يغلب عليها التوجه الماركسي أو التشيُّع على الاندغام والتواؤم مع حركة الثورة الخمينية بداية، فعملت على نشر الفتنة في نسيج المجتمعات الخليجية باسم المذهبية والطائفية، والمظلومية التقليدية للعقل الجمعي الشيعي.

وأما الجانب الاجتماعي، فأساسه في منطقة الخليج العربي -عبر التاريخ- «القبيلة» وأدواتها السياسية، وهي مؤسسة اجتماعية لعبت دوراً محورياً في المحافظة على كيانها ومصالحها، لكن منطق الواقع المُتَبَدِّل فرض عليها التحوُّل المتثاقل من «مبدأ القبيلة» والحكم العشائري إلى «مبدأ الدولة» ومؤسساتها القانونية، والابتعاد التدريجي عن كثير من القيم والعادات والسلوك القبلي على أساس فردي (العصبية القبلية، والفكر القبلي التقليدي)، حتى قُبيل مرحلة النفط، فكانت تتجه نحو المجتمع المدني المؤسسي الحديث في مجال التجارة البحرية والبرية، والعمل الجماعي التطوعي في مواجهة الأزمات والكوارث، كما كانت النخب المتعلمة المثقفة في هذا المجتمع تؤطِّر نفسَها في مؤسسات أهلية تطوعية، مثل المدارس والجمعيات والنوادي، إلى أن جاءت عائدات النفط الوفيرة لتتحمل الحكومات مسؤولية الإنفاق على مجالات البنية التحتية، فنشأت المؤسسات الحكومية أو الأهلية المدعومة من الحكومة، ومرة أخرى كانت النافذة الإيرانية مفتوحة على النسيج المجتمعي، من خلال المحاضن الدينية والتربوية، والأعمال الخيرية والتطوعية، فحفر خطباء ووكلاء «ولاية الفقيه» الخندق الطائفي على جسد المجتمع

الواحد، فلم تَعُد البحرين والكويت وشرقية العربية السعودية، فضلاً عن العراق، يَنعَمُ بالانسجام المجتمعي الذي كان واقعاً ملموساً قبيل الثورة الخمينية نهاية سبعينيات القرن الماضي، وأخذت المجاميع الشيعية تفصِل نفسها عن المجتمع السُّنِّي بمؤسسات مُجتمعٍ مَدنيٍّ خاصة بها، في عملية «إحلال» رابطة الطائفة مَحَلَّ رابطة الوطن، و«إبدال» رابطة المَذهَب مكان رابطة الأُمَّة أو القبيلة.

جاءت عملية «الإحلال والإبدال» في وقت تواجه الوحدة المجتمعية الخليجية خللاً ديموغرافياً أفرزته حقبة النفط، فالخليج يواجه انفجارا في السكان الوافدين من غير العرب؛ إذ الأصل أن التكوين السكاني لمنطقة الخليج العربي معظمه من المهاجرين من المناطق المجاورة عبر فترات زمنية متفاوتة وطويلة نسبيا، أحدث اندماجاً سكانياً فرضته ظروف الحياة التي عاشتها شعوب المنطقة، وقد كان عدد السكان قبل النفط مناسبا في حدود الموارد المتاحة حينها، والمعتمدة على بيئتي البحر والصحراء.

أما في العصر النفطي فالأمر اختلف بعد أن شهدت المنطقة نهضة شمولية؛ إذ قفز حجم السكان إلى أرقام مرعبة، بسبب فائض العمالة الرخيصة مؤهلة كانت أو غير مؤهلة، حتى زاد عدد الوافدين على المواطنين، وأصبحت المشكلة السكانية تؤرق دوائر صناع القرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، ولم تنس إيران هذه المشكلة التي كان لها ضلع في توجيهها واستثمار الأقليات الإيرانية الشيعية -أو الزُرُدَشتية المستترة بالتشيع- التي استوطنت الخليج لأغراض تجارية ومعيشية صرفة، فعمدت إلى تحويلها إلى جماعات يتم توظيفها لصالح مشاريع شعوبية إبَّان البهلوية الشاهنشاهية أو مذهبية مرحلة تصدير الثورة الخمينية، إلى جانب الموالين الشيعة من عرب الخليج، الذي تعتبرهم إيران من الطبقة الثانية في التصنيف العِرقي والطبقي.

أما على المستوى الثقافي فقد تأثر بعوامل داخلية وخارجية مباشرة وغير مباشرة، ففي مجتمع الخليج العربي حدثت تطورات مهمة في طيلة القرن العشرين والحادي والعشرين، كان لها تأثيرها الثنائي في هذا المجتمع، ففي بداية النهضة في المنطقة التي صاحبت دخول التعليم الحديث، ومع تصدير النفط كان المتعلمون يمثلون النخبة المثقفة في المجتمع، وكانت طموحاتهم في تطوير مجتمعهم كبيرة، ربما فاقت إمكاناتهم،

وتفوق حتى إمكان تحقيق حدها الأدنى، وهي بحكم طبيعة المرحلة وفكرها وظروفها كانت تطمح للنهوض والتطور لاختصار الزمن، وتعويض فترات التأخر، والتقويم الموضوعي لمستوى الثقافة ودورها في نهضة مجتمع الخليج العربي يفرض علينا أن نقف على إيجابيات وسلبيات هذه القضية وهي مهمة وأساسية في نهضة الشعوب، وكانت النافذة الإيرانية المطلة على المشهد الثقافي تعمد إلى ترسيخ مفهوم آخر خارج عن أسوار المواطنة أو الهوية العربية، بفرض أيديولوجيا التشيع بنسختها الصفوية، وإحلال ثقافة التمايز والمُغايرة الشاملة لأتباع الولي الفقيه عن غيرهم، واصطناع نماذج ثقافية لم تكن معروفة قبل الثورة الخمينية بين شرائح المثقفين العرب.

ولابد من الاعتراف أن التحرك الثقافي الإيراني قد ملأ فراغاً مُميتاً أحدثه تحوُّل المجتمع الخليجي السريع إلى مجتمع استهلاكي مُترهّل، وتوافر ثروة وكماليات شغلت الجيل الناشئ عن التأصيل الثقافي، وجعلت اهتمامه يتركز على مادية الحياة واللذة العاجلة، مع تسطيح ثقافي وضعف معرفي أسهمت فيه الحكومات الخليجية نفسها، ومن ثم تهميش لدور الثقافية في تنمية الفرد، ماعدا قِلَّة من المثقفين الذين استطاعوا أن يحفروا طريقهم -وفي الأغلب بجهودهم الذاتية- ليكونوا مثقفين حقيقيين، يبذلون جهودا غير عادية في التنوير وسط واقع لا يَعِي بعدُ أهمية وخطورة الثقافة في بناء المجتمعات وتطورها.

لقد نجحت إيران فعلاً في خلق ثقافة موازية جديرة بالتبنّي من الشباب المنتمي إلى التَّشيُّع الولاياتي (=من الولاية)؛ لأنها جعلت من الثقافة تِرسًاً أصيلاً في عملية النهضة الشيعية الشاملة، تحت مظلة الولي الفقيه وقيادته، فكانت الثقافة طريق إعادة صياغة الشباب الخليجي الشيعي، وكانت صناعة «الهوية الشيعية» هي القضية التي يحيا عليها الشباب ويموت، فسقطت بهذا «الهوية القومية» ومعها «الهوية الوطنية» التي كابدت حكومات الخليج لزرعها في النشء منذ استقلالها مطلع السبعينيات.

دفع قهري لا اختياري

عند فحص حركات التعاون والتنسيق الخليجي يُكتشف أن المحرك الفعلي لمختلف مستوياته (تنسيقي، تعاوني، تكاملي، اتحادي) يَصدر عن تهديد أمني وجودي مُوّجَّه ضد

الأنظمة الحاكمة وليس تنموياً متمركزاً على المواطن الخليجي، وهذه حقيقة لابد من جعلها نُصب العين لتصحيح القراءات الوصفية أو التحليلية المنتقدة لمسيرة التعاون الخليجي، وهي الخلاصة التي يخرج بها كل متابع لمسطرة تاريخ قيام دول مجلس التعاون الخليجي.

ففي ٢٦ مايو ١٩٨١ أعلن د. عبد الله بشارة للمجتمع الدولي من أبوظبي عن ولادة منظومة تعاونية جديدة في منطقة الشرق الأوسط عُرفت باسم (دول مجلس التعاون الخليجي)، والهدف المعلن لهذا المشروع هو «تطوير التعاون بين هذه الدول، وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية، بما يخدم مصالحها ويُقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها»[(١)]، ولم يكن خافيا في البيان التاريخي آنذاك الهاجس الأمني جراء الوضع الإقليمي المتفجر بحُزَم من المفاجئات على ضفتي الجزيرة العربية؛ فعلى ضفاف البحر الأحمر غرباً تفجرت الخلافات مع جمهورية مصر العربية -زعيمة الأيديولوجية القومية- إثر اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)[(٢)] وما أفرزته الاتفاقية من تصدُّع الجبهة العربية بتعليق عضوية مصر من الجامعة العربية لعشر سنوات (١٩٧٩-١٩٨٩)، ومن ثم اغتيال الرئيس أنور السادات بعد فترة وجيزة من إعلان مجلس التعاون الخليجي[(٣)]، وعلى ضفاف بحر الخليج شرقاً في الفترة نفسها تهاوت المملكة الإيرانية بثورة شعبية أدت إلى الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي وإعلان قيام دولة ثيوقراطية بزعامة مُلاّ يميني

(١) رابط البيان التأسيسي للقمة الخليجية الأولى عام ١٩٨١ على موقع الأمانة العامة
[http: //www.gcc-sg.org]

(٢) رابط نص وخرائط اتفاقية كامب ديفيد
[www.egyptwindow.net /news_Details.aspx?News_ID=17172]

(٣) اغتيل في حادثة المنصة، الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١/ ٨ ذي الحجة ١٤٠١ه في عرض عسكري احتفالا بانتصارات أكتوبر على الكيان الصهيوني.

هو روح الله الخُمَيني (٢٤ أكتوبر ١٩٧٩)[1]، ومن ثم اشتعال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات (سبتمبر ١٩٨٠- أغسطس ١٩٨٨)[2]، لذا أكد البيان أن قيادات المجموعة الخليجية استعرضوا «الوضع الراهن في المنطقة، وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبّر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية؛ لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمِّن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف».
كما تطرق البيان التأسيسي الأول إلى الحرب الأهلية اللبنانية وما اقترفته اليد الصهيونية من تجاوزات وانتهاكات للقانون الدولي بقصف الأراضي اللبنانية؛ وهي عمليات تَبيَّن لاحقاً أنها إحماء عسكري سيُنتِجُ الاجتياحَ الإسرائيليَ للبنان وتأمين الحدود الشمالية (١٩٨٢-٢٠٠٠) وتنفيذ برنامج تصفية لجيوب المقاومة الفلسطينية في مخيمات اللاجئين، كصبرا وشاتيلا[3]، حيث عبرَّوا عن قلقهم من «الوضع الخطير الناتج عن

---

(١) يؤرخ له الإيرانيون بثلاثة تواريخ الهجري الشمسي ١٢ فروردين ١٣٥٨، والهجري القمري ٣ ذي الحجة ١٣٩٩، إضافة للميلادي المشار إليه.

(٢) عُرفت في الإعلام السياسي بـ»حرب الخليج الأولى» أو "الحرب العراقية الإيرانية"، أطلق عليها العراق "قادسية صدام"، أما إيران فعرفتها باسم "الدفاع المقدس"، وقد خلفت تلك الحرب نحو مليون قتيل، وخسائر قدرت بـ٤٠٠ مليار دولار، وكانت أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات دموية، كما أثرت على معادلات الشرق الأوسط السياسية، وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة. (بتصرف نقلا عن الموسوعة العالمية ويكيبيديا)

(٣) قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي شن عمليات عسكرية عام ١٩٨٢ ضد منظمة التحرير الفلسطينية لطردها من مقر عملياتها في لبنان عن طريق احتلال جنوب لبنان، وحاصرت منظمة التحرير وبعض وحدات الجيش السوري في بيروت الغربيّة، فانسحبت قيادات المنظمة وغادرت لبنان إلى تونس تحت حماية قوات حفظ السلام الدولية، وانتهت العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام ١٩٨٥ إلا أن آثارها ومخلفاتها لم=

تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية، وناقشوا بروح من المسؤولية القومية تمادي إسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق، والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد الفلسطينيين، واعتداءاتها على قوات الردع العربية وتهديداتها لسوريا الشقيقة، وأكدوا وقوفهم إلى جانب سوريا ومساندتهم الكاملة لها، وناشدوا جميع الأطراف في لبنان بضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدم المتدفق على الأرض اللبنانية، وبدء مفاوضات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانية...».

إذن العامل الأمني الإقليمي والمحلي هو المحرك الفعلي للعقلية الجماعية الحاكمة لتلك الدول الست، والتي تحولت اليوم إلى منظومة شبه أمنية، وغاب عنها -إلى حد كبير- أي شكل آخر من أشكال الاستقرار السياسي على الرغم من الحاجة الدولية المتزايدة لاستمرار واستقرار تدفق نفط الخليج (أداة استقرار الدولار الأمريكي وهيمنته السوقية) ودعمه المالي الذي يفوق الخمسة تريليونات دولار عن طريق صناديقه السيادية في دول المركز (أمريكا وغرب أوروبا/ بريطانيا وفرنسا وألمانيا) إلى جانب صفقات الأسلحة الضخمة التي تبقي مصانع الأسلحة الغربية عاملة ومتفوقة.

الواقع أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي محكومة بوعاء زماني ممتد لأكثر من ثلاثة عقود، في ظروف إقليمية معقدة ومرتبكة، هيمنت عليها سياسة التطويق والتصدُّع من الشرق والغرب، حيث اندلعت الحرب العراقية الإيرانية شرقا، والاجتياح الإسرائيلي للبنان بعد تحييد مصر غربا، وقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثماني سنوات، تبعتها مباشرة صدمة اجتياح النظام العراقي لدولة الكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠) والتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج لأول مرة في التاريخ في عملية عاصفة الصحراء (١٦ يناير ١٩٩١)، وكان إفرازا عمليا لنتائج تصدع وانهيار جدار برلين الذي أنهى عمليا مرحلة الحرب الباردة بين قطبي القوى العالمية (أمريكا-السوفييت) ونقل العالم إلى مرحلة القرن الأمريكي الجديد المعروف دوليا بالنظام العالمي الجديد (New World Order) وتغيُّر موازين القوى لصالح أمريكا ودخول منطقة الخليج الغنية

=تنته حتى أبريل ٢٠٠٠ عندما انسحب الجيش الإسرائيلي وأعوانه فعليا من جنوب لبنان.

بالطاقة الحيوية للعالم تحت الوصاية الأمريكية الشاملة تحت ما يُعرف بدبلوماسية البوارج (Gunboat diplomacy).[(١)]

وقد استمرت السيادة العسكرية الأمريكية على الخليج في ابتزاز القرار السيادي واستنزاف ميزانياته عبر حزمة عقود التسليح العسكرية طويلة الأجل، إلى جانب الضغط باتجاه الاندغام الاقتصادي التام عبر اتفاقية التجارة الحرة التي أعادت إنتاج المنظومة القانونية الخليجية لتتماشى والقوانين الأمريكية، فاختلت الرغبة الخليجية للتكامل الاقتصادي فيما بينها لتغير الأولويات بين أحاد الدول الخليجية، وانسحب هذا على المنظومة الأمنية والقضائية والتعليمية والإعلامية، وما أن انتصف عقد التسعينيات حتى انفجر الفضاء الإعلامي بتقنيات البث الفضائي الحي وولادة العالم الافتراضي عبر الشبكة العالمية العنكبوتية، وتحول وسائل الاتصال والإعلام الخليجية إلى الفناء الخلفي للإعلام والاتصال الأمريكي.

وما إن انتهت الألفية حتى صدمت المنطقة -كباقي العالم- بحادثة برجي التجارة العالمية (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وأصبح الخليج العربي -والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص- مسرحا متفردا لمحاربة ما عُرف في الإعلام السياسي والعلاقات والقانون الدولي بـ«الإرهاب»، الذي تحول فيما بعد إلى إسلاموفوبيا (=رُهاب الإسلام) فافتُتِحَت الألفية بالهجوم على أفغانستان طالبان بذريعة ضرب القاعدة (٧ أكتوبر

(١) يشير مفهوم مصطلح دبلوماسية البوارج في السياسة الدولية (تسمى أيضا سياسة العصا الغليظة) إلى اتباع أهداف سياسة خارجية بمساعدة استعراض القوة العسكرية تلميحا أو تصريحا بتهديد مباشر بالحرب، إذا لم تتم الاستجابة لمطالب القوة الكبرى، وكانت تُستخدم لإجبار الدول الأضعف على سداد ديونها، إلا أن هذا التقليد أُلغي في معاهدة دراگو-پورتر في ١٩٠٧، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت إحياء المفهوم عمليا بعد إعلانها التفرد بتقرير مصير العلاقات الدولية تحت مظلة النظام العالمي الجديد، ودشنت هذه الدبلوماسية بافتتاح قواعدها العسكرية في منطقة الخليج الواحدة تلو الأخرى، بدأ بالعربية السعودية، مرورا بالشريط النفطي كله من الكويت مرورا بالبحرين وقطر والإمارات وانتهاء بسلطنة عمان، وقد ساعدها على ترسيخ هذا المبدأ أمين عام مجلس التعاون الأول عبد الله بشارة الذي كرر في مناسبات عديدة على ضرورة اعتماد دول مجلس التعاون على سياسة البوارج على أساس أن النفط سلعة عالمية ولا تخضع لاعتبارات محلية أو قومية، وقد سمعه الباحث في أكثر من مناسبة كان آخرها في مؤتمر أمن الخليج العربي المنعقد في البحرين ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

٢٠٠١)، تبعه الإجهاز على النظام العراقي بقيادة صدام حسين (٢٠ مارس ٢٠٠٣)، وكان للخليج العربي إضافة إلى إيران دورٌ مساندٌ ومُدارٍ للأمريكان في عملياتهم العسكرية على بلد إسلامي وآخر عربي من أعضاء الجامعة العربية، وهي الحادثة الأولى التي تبعتها تَصَدُّعَات وانهيارات في بنية وفلسفة وجود الجامعة العربية ودورها القومي.[1]

وما إن تحطَّم السُّورُ العراقي بقيادة صدام حسين حتى افتُتِحَ فصلٌ جديدٌ من المخاوف الأمنية الحقيقية على حاضر ومستقبل منظومة دول مجلس التعاون، لكن هذه المرَّة لم تكن إسرائيل هي نقطة الارتكاز فقد تراجعت إلى الدرجة الثانية بعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة اليمين الإيراني المتطرف الذي يُمثله التيار المحافظ المقرب من المرشد الأعلى (الإمام) علي خامنئي.

ومع اشتعال الشرارات الأولى لما يُعرف بالربيع العربي/ الثورات العربية التي انطلقت نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، جاءت كلمة وزير الخارجية الكويتية السابق د. محمد بن سالم الصباح أمام ورشة الإعداد لمنتدى وحدة الخليج الجزيرة العربية (٢٤ يناير ٢٠١١) في العاصمة الكويتية، كإعلان موقف وتعبير واضح عن قناعة صُنَّاع القرار في المنظومة الخليجية حول المتغيرات الهيكلية والعملية لمفاعيل وآليات التأثير على واقع ومستقبل منظومة الخليج العربي، حيث صرَّح دونما تحفظ بأن قيادات الخليج تَعتَرف أن عالم اليوم يواجه تحديات كبرى غيرت طريقة صناعة القرار الدولي، وعبَّرَ عن ذلك بتأكيده أن حكام الخليج يعلمون المتغيرات الكونية الأهم، وهي ثلاثة كبرى تؤثر على واقع ومستقبل الخليج العربي وعلاقاته الجيوسياسية، ولم تكن موجودة وقت ولادة المنظومة الخليجية قبل ثلاثة عقود خلت:

أولها: تَغَيُّر محورية القوى الدولية من أحادية القطبية (يعني التفرد الأمريكي بالقرار) إلى تعددية المراكز.

وثانيها: تغيُر مفهوم الأمن القومي والخطر الوجودي.

---

(١)عُرفت هذه الحرب في أدبيات الإعلام السياسي بحرب العراق وحرب الخليج الثالثة وعملية تحرير العراق، وأطلق المناهضون لهذا الحرب تسمية حرب بوش.

وثالثها: التغير الديموغرافي والخطر على الهوية والانتماء.[١]

لقد هيمنت السياسة الإيرانية المتحفزة للعب دور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط على أجندة التحركات الخليجية منذ تأسيس المنظومة التعاونية عام ١٩٨١، فبقراءة سريعة لـ٣٢ بيان قمة خليجية، وعدة مئات من بيانات الدبلوماسية والأمن الخليجية على موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، سيلاحظ أن إيران كانت عاملا مُقلقا، بل مستفزا للسلطات الحاكمة في الجزيرة العربية، وتحولت العلاقات إلى «حرب باردة» وتَخَندُقٍ فِعلي تعَزز رسمياً وشعبياً بالخطاب الطائفي المتكرر من جميع الأجهزة الإيرانية الدينية والسياسية وأذرعتها الإعلامية، برصيد مشاهد القتل على الهوية في عراق ما بعد صدام حسين على يد ميليشيات محسوبة على إيران انتساباً مذهبياً وتمويلاً لوجستياً وغطاء سياسياً يتعدى الجغرافيا العراقية إلى الجارة إيران، وقد انكشفت المنظومة الخليجية أمام إيران مراراً وتكراراً بسبب اختلاف وجهات النظر والتطبيقات السياسية بين قيادات دول المجلس لطبيعة العلاقة مع إيران بين ممانع (السعودية والإمارات والبحرين) ومُساير (قطر والكويت وعُمان)، فكانت قطر بدبلوماسيها المثيرة للجدل تتصدر تيار المسايرة عَلَنا بتبنيها الإعلامي عبر قناة الجزيرة لقضايا اعتُبرت «دوائر رمادية» لا يجوز اقترابها دون اتفاق إطاري خليجي، كقضايا دعم حزب الله إعلاميا وتطوير علاقات التعاون مع إيران استخباراتياً إلى جانب تطوير أدوات التقارب والتفاهم مع الخليج والعالم العربي (كاحتضان جامعة قطر لمؤتمر مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٥ للتقارب مع إيران)[٢]، ودعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد

---

(١) رابط كلمة وزير الخارجية الكويتية لمؤتمر وحدة الخليج والجزيرة العربية
[http: / /www.youtube.com /watch?v=UyxuZWngJy0&feature=relmfu].

(٢) عقد مركز دراسات الوحدة العربية الندوة في الجامعة القطرية تحت عنوان: العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، قُدِّمَت فيها ٢٧ ورقة مناصفة بين باحثين إيرانيين وعرب، شملت مختلف القضايا العالقة عُرضت في ١٣ محورا توزعت على قسمين هما: الإرث التاريخي للعلاقات الثنائية، والأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل، كما عَلَّق على أطروحات الورقات ٣١ معلقا إيرانيا وعربيا، وصدرت وثيقة ضخمة عن مركز دراسات الوحدة العربية في ١٠٠٦ صفحة، وطبعت مرتان: الأولى يوليو ١٩٩٦، والثانية: أغسطس ٢٠٠١.. والحقيقة أن هذا المؤتمر يعد الأول من نوعه والأخير في سلسلة المحاولات الأهلية للتقارب والتحاور، ولا أعتبر مشروع التقارب المذهبي الذي قادة الشيخ القرضاوي مناصفة مع الشيخ التسخيري=

إلى قمة مجلس التعاون في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧، والذي أظهرت دعوته وجود اختلافات في وجهات النظر في التعامل مع إيران، فيما يوصف بأنه "إستراتيجية التوتر الإيجابي"، كما أن إيران كشف بدورها عن نفسها مرارا وتكرارا بإضاعتها فرصا ثمينة لإعادة تأسيس علاقات عربية إيرانية وفق منطلقات جديدة، على اعتبار أن منظومة الخليج البوابة العربية الأمثل لاندغام إيران وتطبيع علاقاتها المتوترة مع العالم العربي.

هذه الخلافات الخليجية الخليجية، وبروز حالة من التململ بين شعوب الخليج، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة متشابكة خطرة، جعل البعض يعتقد أن منظومة الخليج التعاونية أصبحت في حكم الماضي بالنظر إلى أنها تعاني شيخوخة في حكامها وأمراضا هيكلية مزمنة في آحاد المنظومة، ومتلازمة الأعراض السلبية للنفط والاستهلاكية، لكن هؤلاء يغفلون عن غريزة البقاء والحساسية المفرطة لَمشيَخات الخليج التي يزيد عمر بعضها على مائتين وخمسين عاماً في الحكم، فأحدثها سِنًّا هم آل ثاني[١]، فهي تملك قابلية للصراع من أجل البقاء أكثر من غيرها الشعوبية المُؤَدلجَة (=إيران) أو الاستعلائية الطفيلية (=إسرائيل)، ولعلها المحركَ الحقيقي لدعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الثانية والثلاثين (١٩ ديسمبر ٢٠١١) إلى الانتقال بالمنظومة التعاونية الخليجية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وهو الحدث الأبرز منذ الربيع العربي نهاية ٢٠١٠.[٢]

يأتي هذا الإعلان بعد ثلاثة عقود من قيام مجلس التعاون الخليجي، التي لم تنجح قياداته وأجهزته التنفيذية في تحقيق الأهداف الأساسية التي صيغت حين قيام المجلس، إذ

=محاولة مثمرة أو ناجحة بحكم أن نتائجها كانت محدودة في الفترة الختامية، ومن ثم انكشاف الأهداف الإيرانية من وراء مشروع التقارب المذهبي التي انتهت بإعلان الشيخ القرضاوي نفسه أن الجانب الإيراني لم يكن جادا في عملية التقارب، وهو ما جعل القرضاوي محط تندر وهجوم شخصي من قبل الشيخ التسخيري نفسه ومن لف لفه من الإيرانيين والمتأيرنين.

(١) تواريخ ظهور مشيخات الخليج على المسرح السياسي، دون الخوض في التفاصيل: لأبوظبي آل نهيان ١٧٢٩م، للدرعية آل سعود ١٧٤٤م، للكويت آل صباح ١٧٥٢م، للبحرين آل خليفة ١٧٦٥م، لعمان آل بوسعيد ١٧٨٢م، لقطر آل ثاني ١٨٤٨م.

(٢) رابط إعلان الملك عبد الله آل سعود حال اتحاد الخليج

] www.youtube.com /watch?v=R62-G3ZkANM[

تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لدول المجلس أنه شُكِّل «لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، مع وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الشئون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية، مع دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها»(١)، فعلى الرغم من وضوح الأهداف وتوافر القرار السياسي على أعلى المستويات لكن الإخفاقات المتلاحقة في البنية الإدارية الخليجية، وسيرورة اتخاذ القرار كانت الخلطة الجيدة لإفساد طموح المشيخات وتكسر آمال الشعوب على واقع عدم الكفاءة الإدارية وتفشي الفساد المالي والإداري بين الإدارة الوسطى، وتحالف إقليمي بين طبقتي التنفيذيين الإداريين والتجار، مما انعكس على أداء الأمانة العامة لدول المجلس التي تحولت تلقائيا إلى سكرتارية تنفيذية ومراسل برتبة وظيفية عالية، بلا تفويض تنفيذي قادر على إحداث إضافة نوعية لا للقرار السيادي الأعلى لقيادات المجلس ولا لتمرير القرارات في صيغة آليات عمل تنفذ بشكل سيروري سلس منذ اليوم الأول لاعتماد قيادات الخليج للتوصيات السيادية العليا في القمم الخليجية.

هذا في البيت الخليجي من الناحية السياسية والإدارية للمجلس، في وقت تغير فيه إيقاع العالم اجتماعية واقتصاديا وثقافيا، وطرأت متغيرات أعادت صياغة العقلية الخليجية التي ترعرعت على الاستهلاكية والاعتماد شبه الكلي على صيغة دولة الرَّفَاهية (welfare state)، التي أحالت المجتمع الخليجي إلى شعوب استهلاكية اتكاليةٍ مُتَرَهِّلةٍ، تعيش على هامش الفعل السياسي، تاركة القرار والتصرف برُمَّتِهِ للمشيخات لتُقَرِّرَ عنها وتتصرف في كل ما يتصل بحاضرها ومستقبلها، إلا أن الأحداث المتلاحقة

(١) تراجع المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي [www.gcc-sg.org]

على العالم العربي والإسلامي، وخاصة صدمَتي الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاركة حكومات الخليج فيها محلياً ودولياً، وسقوط صدام حسين وما تبعه من تغوُّل إيراني ظهر في شكل مذابحَ جماعية وتهجير قسري وقتل على الهوية في العراق، واستعداء متحفز للمجتمع السني على طول الشريط النفطي (=الكويت، المنطقة الشرقية للسعودية، البحرين) وفي غرب الجزيرة العربية (=المدينة المنورة)، وجنوبها (=الحوثيين في اليمن)، بمقابل ما يعتبره الخليجيون ركود أمني مستفز، وازدواجية معايير حين تكون المعالجة الأمنية مختلفة بين تعامل أجهزة الأمن مع التيارات الإسلامية السُّنية ومثيلاتها الشيعية، حيث اتضح أن الضغط الأمريكي عبر أجهزة الاستخبارات (CIA) والدبلوماسية الأمريكية (السفارات/ الخارجية) تتدخل بشكل سافر في القرار السيادي والأمني لتشديد العقوبة والإجراءات الاحترازية ضد من يوصفون بالمتشددين الإسلاميين، في الوقت الذي تتغير شدة القبضة الأمريكية فيما يتعلق بمتشددين شيعة، وأصبحت هذه الازدواجية تتحوَّل إلى مِعوَل تَصَدُّعٍ غير مسبوق بين مشيخات الخليج وشعوبها (تُستثنى إلى حدٍّ ما السياسة القطرية والكويتية لأسباب العقليات الحاكمة) على مستوى الثقة باستقلالية القرار السيادي للخليج بعيداً عن الإرادة الأمريكية وتدخلاتها المكشوفة؛ لقد تَغيَّر الوِعَاء الزمني وتماشت الشعوب مع هذا التغيير وتبدلت قناعاتها، لكن آليات الفعل والعمل في حكومات المشيخات لم تُحدث تغييرا يُذكر لترميم تصدعات الثقة في استقلالية المشيخات التي بدأت تتسع يوما بعد يوم منذ دخول القواعد الأمريكية بحر الخليج، وتطبيق دبلوماسية البوارج بالتراضي بين الأمريكان والمشيخات الحاكمة مطلع تسعينيات القرن الماضي.

من جهة يُحسب هذا التراضي للرغبة الأمريكية في الحد من طموحات أو أطماع إيران فيما يَخُص الأقطار العربية الحليفة لأمريكا، أو هكذا يَرغب طرفٌ الاقتناع، إلا أن أطرافا أخرى تربط بين ما يجري على الساحة بهذا الخصوص وبين مخططات طويلة الأمد تُعِدُّها واشنطن لإبقاء البلبلة الموجَّهة في المنطقة والتحضير لنزاع مسلح تقع في بؤرته حتما إيران وجيرانها العرب، بحسب مقتضيات الفلسفة العسكرية الأمريكية بإدارة

الصراعات منخفضة الحدة (Low intensity conflict).«[1]»

لقد عبر وزير الدبلوماسية السعودية سعود الفيصل عن الحاجة المُلحة والظرف القاهر الذي يحتم على دول الخليج أن تتكتل في صيغة اتحادية، تقفز فوق مرحلة التكامل في مصفوفة النظام الأساسي (التعاون-التكامل-الاتحاد)، وأن «جلّ اهتمام القادة وصناع القرار والمفكرين هو البحث في كيفية مواجهة التحديات الراهنة والمستجدات على الصُّعُد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على دولنا وشعوبنا..»، وواضح أن إيران في المشهد مرة أخرى فـ«تصعيد المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي، واستفزازها المستمر لدول مجلس التعاون على نحو خاص، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تداعيات ما تمر فيه العديد من دول المنطقة من تغييرات سياسية واسعة في إطار ما أصبح يعرف بالربيع العربي، كل هذه المستجدات تستدعي منا وقفة للتأمل وإرادة صلبة للتعامل معها حفاظا على مصلحة دول مجلس الخليجي، ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، والسلم المدني واستقرارها ونموها..» وربما من الملفت في كلمته استخدام تعبير «وحدة أراضيه» التي لم يسبق لمسؤول خليجي رفيع المستوى تطرق إليها من قبل، لكن بالعودة إلى تصريح وزير خارجية الكويت السالفة نفهم التعبير في سياقه الذي يُهمن على العقلية الجمعية للأنظمة الخليجية، وقناعتهم أن اختلاف الوعاء الزمني أدى إلى اختلاف نوعية التهديدات التي وصلت إلى التهديد الوجودي لمنظومة التعاون الخليجي، فـ «مصادر هذه الأزمات قد تشعبت بصورة كبيرة، فظهرت على الساحة الدولية العديد من الظواهر والعوامل الدولية مثل الإرهاب، والتلوث البيئي، والاحتباس الحراري، والأمراض الوبائية،

---

(١) بحسب موقع GlobalSecurity.org يعرف دليل العمليات العسكرية الأمريكية (Field Manual 100-20: Military Operations) الصراع منخفض الحدة بأنه مواجهة سياسية وعسكرية بين دول متنازعة أو مجموعات تتحارب حربا تقليدية أو غير تقليدية (حرب باردة)، وتنطوي في كثير من الأحيان على صراعات طويلة بين المبادئ والأيديولوجيات المتنافسة، وتتراوح أدوات الصراع منخفض الحدة من التخريب إلى استخدام القوات المسلحة، والتدخل بمجموعة من الوسائل، وتوظيف الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، لتأمين الآثار الأمنية الإقليمية والعالمية.
ننصح بمراجعة مقال على مجلة الدفاع الأمريكية تحت عنوان Blood Boarders- 2006

والأزمات الاقتصادية، التي تتطلب عملا جماعيا مشتركا لمواجهتها وأصبحنا في ظل هذه الظواهر نشهد أشكالا جديدة من الصراعات، وأنماطا مُستَجِدَّة من المواجهات إضافة إلى أساليب الصراع التقليدي بين الدول، والذي مازال، حاضرا مع استمرار بعض الدول في السعي إلى فرض هيمنتها ونفوذها، على الدول الأخرى والتدخل في شؤونها، متجاهلة بذلك مبادئ القانون الدولي، ومطالبات المجتمع الدولي الداعية للتعايش السلمي، والتعاون البناء بين جميع أفراد الأسرة الدولية، ومتجاهلة أن الأمن والاستقرار لا يتحققان بطرق التدخل وأساليب الهيمنة أو السيطرة، أو تَبَنّي منهج القوة والتهديد...»، هذه التهديدات الوجودية «بأنواعها تستدعي العمل الجاد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للتحوُّل من صيغة التعاون الحالية إلى صيغة اتحادية مقبولة لدى الدول الست، تكفل لها الأمن والاستقرار ومتانة الاقتصاد، وبالنظر لما تحظى به منطقة الخليج العربي من أهمية بالغة نظرا لموقعها الإستراتيجي المهم، ولما تملكه من احتياطات ضخمة من النفط والغاز، واللذين يشكلان أهم مصادر الطاقة في العالم، ومع تزايد التحديات والمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج العربي، علاوة على أن تجارب الأزمات والتحديات السابقة برهنت للجميع على حقيقة صعوبة التعامل الفردي من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تلك الأزمات...».(١)

تأمين الخندق الخليجي

تعتمد القيادات الخليجية على مكونات القوة لدى الوحدة الجغرافية والثقافية الخليجية، لأنها على قناعة أكثر من أي وقت مضى أن علاقاتها مع الغرب هي علاقة مصلحة مشتركة، لكن علاقاتها البينية هي علاقة مصير مشترك، كما أنها تعي أن التخلص من القواعد الأمريكية في المنطقة مسألة في غاية الصعوبة، وأي التحام من هذا القبيل سيؤدي إلى زوال مجلس التعاون حتما، بل خلخلة منطقة الشرق الأوسط كلها، وخاصة أن مجلس التعاون بصيغته الحالية أصبح الرافعة المتبقية للجامعة العربية التي تكاد أن

---

(١) كلمة الفيصل لمؤتمر شباب الخليج، الذي عقد في الرياض تحت شعار: دول الخليج العربية من التعاون إلى الاتحاد، نظمه معهد الدراسات الدبلوماسية/ أبريل ٢٠١٢

تنهار لخلوها من قيادات عربية فاعلة في المشهد العربي العاجز.

بالمقارنة مع إيران التي تنطلق في مشروعاتها من إستراتيجية وطنية واضحة الاستمداد الأيديولوجي وتوظف لها كل الطاقات الفكرية والمهنية والمالية، يفتقر مجلس الخليجي إلى قيادة يتحد عليها أو مشروع إستراتيجي بأهداف محددة، ويمكن زيادة توضيح ذلك في الجدول الآتي:

التوصيف	إيران	الخليج
قيادة روحية	موجود	مفقود
أيديولوجيا/ فكرة مشتركة	موجود	مفقود
مشروع برؤية إستراتيجية	موجود	مفقود
تأمين الطاقات اللازمة	موجود	مفقود
تأمين معلوماتي ارتباطي رأسي وأفقي	موجود	مفقود
غطاء ديني ومالي وسياسي للعاملين	موجود	مفقود
ترابط القيادة بالكوادر الشعبية	موجود	مفقود
تربية وإعداد وتجهيز	موجود	مفقود
الجدية وعدم الترف أو الترهل	موجود	مفقود
التحفز والمبادأة بالتحرك	موجود	مفقود

ويستعيض الخليج عن تلك القضايا المُحرجة لأسباب قد تكون مذهبية بأمور تفرضها الجغرافيا، ففكرة الاتحاد تعتمد على المصير المشترك، وبعوامل تؤمن ثلاثة أرباعها النجاح بذاتها، وهي: الجوار الجغرافي، والعِرق البشري، واللغة والدين والعادات، والأخيرة هي الإرادة السياسية، وهي المرحلة التي اقتنع فيها حكام الخليج بضرورة الاتحاد لتأمين استمرارية الوجود ونوعيته.

والمطروح من صيغ الاتحاد الخليجي هو اتحاد مؤسسات لا حدود، بهدف إعادة هيكلية التطبيقات التي لم تفلح في إنجاح الغرض الذي أقيم لأجله مجلس التعاون

الخليجي في بيانه التأسيسي، والتحاد المؤسسي سيكون في صيغة هيئات، يرأسها مفوض تعمل على تشبيك تروس العمل الخليجي في مؤسسات أربع، هي:

المؤسسة الدبلوماسية: بهدف أن يكون الصوت الخليجي موحدا فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية.

المؤسسة الاقتصادية: بإنشاء البنك المركزي الموحد وإطلاق العملة الخليجية، والاتفاق على تسعيرة مشتركة للنفط بحسب المصلحة الخليجية المشتركة لا الفردية.

المؤسسة العسكرية: وهي العصب الأهم في الحلف الخليجي منذ إنشائه، فالإنفاق الخليجي على التسلح لا يستهاب به دوليا، مع بقاء مستوى الجاهزية عالية، وإن كانت في صيغة الدفاع لا الهجوم.

المؤسسة الأمنية: ويدخل فيها أجهزة الاستخبارات والأمن الوطني وسائر الأجهزة الجمركية والحدود.

التخندق غير المتكافئ

على الرغم من الصعوبة في عقد مقارنات موضوعية بين ضفتي بحر الخليج (الخندق الجيولوجي) إلا أنه يمكن المجادلة من خلال فلسفة الصدام الحضاري (=عرب-فرس) والديني (=سنة- شيعة) وتركيبة الضفتين السياسية (=علاقتهما بالمستعمر سابقا والحامي حاليا) وإفرازات تاريخ تشكيلهما وتحالفاتهما وجدلية التحرر والانصياع، وقضايا تتشابه فيها ضفتي الخليج في حزمة مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية من حيث نسبة الاعتمادية على النفط كمصدر رئيس لميزان الدولة الاقتصادي، وتضخم أرقام البطالة الظاهرة والمقنعة، واخلال التوازن بين الطبقات الاجتماعية باتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية وذَوَبَان المتوسطة، وارتفاع نسبة الجريمة والانحراف الأخلاقي، وضمور مساحات المشاركة السياسية في صناعة القرار ورسم مستقبل البلاد، وارتفاع حِدِّيَّة الخطاب بين الطرفين، ولعل مصطلح «مثلث التجاهل» (=النفط والتنمية والديمقراطية) الذي أطلقه د. علي الكواري يختصر المشهد ويرسم

الصورة الذهنية الأقرب إلى الواقع.(١)

لكن يلاحظ وجود اختلافات جوهرية من زاوية المنطلقات والطموح الإقليمي، فالعقل الجمعي الإيراني ينطلق من أرضية الطموح الحضاري والفراغ الإقليمي، على أساس المغايرة المذهبية والتفوق التاريخي على الجوار الجيوسياسي، كما أن النظام الإيراني تركيبة سياسية فريدة في العالم، يعتمد آليات ديمُقراطية لتشكيل السلطة تستهدف ضمان المشاركة الشعبية الجزئية في الحكم، وأخرى ثيوقراطية هدفها الحفاظ على مبادئ الثورة وصيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصلية، وتلك خلطة أطلق عليها الكاتب إيلي شلهوب صفة الـ«ثيو ــ ديموقراطي»..

لا تغضب إيران -منذ العهد الصفوي وإلى اليوم- من أحد غضبها على حكومات دول الخليج العربي؛ لأنها تعتقد جازمة أن الخليج إنما هو امتدادها التاريخي الذي آن لها أن تسترجعه، وتتعامل على أساس أن بحر الخليج وأغلب جزيرة العرب ضمن مجال

---

(١) عنوان لكتاب: العين البصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية، علي خليفة الكواري- منتدى المعارف/ ٢٠١١

ملحوظة: تتفوق إيران على دول الخليج قاطبة بموارد وثروات مهولة، فثروتها البترولية ضخمة، واحتياطي الغاز من المقدر أن يؤمّن لها احتياجاتها لمئات السنين، وثروتها الزراعية متكاملة فلا تفتقد محصولا لا تنتجه بسبب تنوع مناخاتها وخصوبة تربتها وتوافر مياهها، والثروة السمكية لا ينقصها حتى «الكافيار» بسبب موقع الهضبة المطل على الخليج والمحيط وبحر قزوين، كما تمتلك ثروة حيوانية متنوعة، فضلا عن الثروة المائية المتمثلة في العديد من الأنهار التي توفر لها فائضا مائيا؛ في الوقت الذي تضطر فيه الدول الخليجية إلى تكرير مياه بحر الخليج لتأمين احتياجاتها الأساسية من المياه، كما أن أعظم ثرواتها الحيوية شعبها المتعلم والطموح، فالحجم السكاني نموذجي للتنمية المستدامة، ولا يشكل عبئا على خطط البناء الحضري كما أنها لا تعاني من مشكلات استيراد اليد العاملة وما تفرزه من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وعلى الصعيد الجيوسياسي تتفوق الجغرافيا الإيرانية بالموارد والثروات الهائلة التي من النادر أن يمتلكها شعب آخر من شعوب المعمورة، لكنها تفتقر إلى «حكومة» تعرف كيف تُدير مواردها وطاقاتها لمصلحتها القومية؛ إذ الشعب الإيراني محرومٌ من التمتع بثروات بلادهم، فهم يرون جيرانهم من أهل الخليج ينعمون بخيرات بلادهم -نسبيا- بينما هم يعانون أشكال الحرمان، فخيرات بلادهم تتبدد في الخارج على شراء ولاءات الجماعات الدينية والميليشيات المسلحة المعادية لأنظمتها، وتتحرك باتجاه الانفصال والتقسيم، فضلا عن الموارد الهائلة التي تهدر في إقامة «ترسانة حربية» وبرنامج المفاعلات النووية بحجة توفير الطاقة، وعندها من مصادر الطاقة الرخيصة ما يُغنيها عن النووي ومشاكله المحلية والإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك فهي لا تختلف عن جيرانها (دول الخليج) في تعميق «مثلث التجاهل».

نفوذها الحيوي، فعلى الرغم من احتقارها لشخص العربي ولسانه[١]، فهي لم تعترف عمليا إلى اليوم بأن هناك دولا قد تحولت من نظام المشيخات القبلية المعمول بها قبل مئات السنين، إلى دول مؤسسات دستورية معترف بها عالميا، وتُعامَل على أساسه في منظومة الشرعية الدولية، فعلى مستوى الصحافة الإيرانية هناك مئات المقالات التي تكشف فضح هذه النظرة الدونية لدول مجلس التعاون شعوبا وحكومات، ولعل نموذج مقال مركز «دبلوماسية إيران»[٢]، يكشف حجم التعالي الإيراني، والنظرة الراسخة تجاه العرب، فقد تناول الباحث «كريم جعفري» إحدى دول مجلس التعاون وهي الإمارات العربية المتّحدة، بأسلوب «التحقير»، فكتب مقالا بالإنجليزية تحت عنوان:

..Realign the Sheikhdom

..So that Dubai learns not to bite the hand that has fed it

وترجمتها الحرفية: "إعادة ترتيب المشيخة.. لتتعلم دبي عدم عَضِّ اليد التي أطعمتها"، وكلمة (Realign) مصطلح ميكانيكي يعني إعادة موازنة الوضعية أو الفكرة، وكأنه يقول بالمفهوم "أفيقوا، اصحُوا"، وقد شن فيه هجوماً عنيفاً على أبوظبي ودبي، بسبب تعاونها مع المجتمع الدولي في فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وحشا المقال بعبارات الاستعلاء والتَّمَنُّن الإيراني على الإماراتيين، والتعيير والغمز واللمز بعبارات التحقير، وتفخيخ الخطاب بقنابل الفتنة بين حكام الإمارات السبع، مع كَمٍّ

---

(١) ومن أبيات الشعر المتداول عند الفرس: «عرب دَر بيابان ملخ مِيخُورد وسگ أصفهان آب يخ مِيخورد»، أي: العربي في الصحراء يأكل الجراد، بينما كلب أصفهان يشرب الماء البارد. وهناك تعبير فارسي دارج بين عموم الإيرانيين حتى المقيمين منهم في الخليج، يُعبِّرون به عن الرفض التام لأي شيء، فإذا أرادوا أن يرفضوا شيئا تمثلوا بالقول: «نا شِيرَ شُتُر مِيخَهامْ نَا دِيدَارَ عرب»؛ أي: لا أريد حليب النوق ولا رؤية العرب.

(٢) هو مركز أبحاث إيراني تأسس عام ٢٠٠٧، ويضم عددا كبيرا من العاملين في مناصب رسمية حساسة ومهمة، من بينهم رئيس المركز السفير السابق السيد محمد صادق خرّازي، انظر الرابط: [www.irdiplomacy.ir]، كما نشرت صحيفة "سياست روز" الإيرانية المقال بالإنجليزية على موقعها الرسمي [www.siasatrooz.ir/CNewsRDetailOnlineENG.aspx?QSCNDId=43491&QSDNId=591]، ومع الخبر صورة كاريكاتورية لخمسة من العرب يشدون قماشا لالتقاط نجمة داوود التي تهوي عليهم من الأعلى، في إشارة إلى أن هذه الأنظمة موجودة كأداة وظيفية لإنقاذ إسرائيل فقط.

من الإسقاطات النفسية على الآخر، لكن الملحظ المهم هو عدم مخاطبة أبوظبي كعاصمة دولة، بل توجيه الخطاب لـ "مشيخات"، ما يُوحي بأن «العقل الإيراني» لا يزال يرى منظومة مجلس التعاون الخليجي مجرد تجمعات بَدَوِيَّة تعيش في خيام نائية في قلب البادية، وإيران هي من تتفضل -وما تزال- عليهم بأموالها، وتُعَلِّمَهم أصول الحضارة والعمارة بما تَمُنُّ به عليهم من ثرواتها؛ فيقول جعفري:

"يشير الخبر الذي نشرته «جلف نيوز» في ٢١/ ٦/ ٢٠١٠ تحت عنوان «الإمارات تشدد الخناق على شركات وهمية» إلى التوجه الجديد الذي سلكته أبوظبي في التعامل مع إيران، هذا الموقف يعني بما لا يدع مجالا للشك أنّ قرار قادة الإمارات لا يأتي فقط نتيجة تجاوب مع سياسات الولايات المتّحدة المرسومة سابقا، وإنما يعكس قرار المشيخة هذا تفاخرا وتباهيا بالثقة بالنفس أمام إيران.

لم تقنع بعدُ الادعاءات العربية المزيّفة المتعلّقة بالمطالبة الباطلة بالجزر الإيرانية الثلاث، المسؤولين الإيرانيين بتهدئة العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة، وتعديل الخطاب والتفاعل مع هذا البلد الفتي، فالتوترات الداخلية المتزايدة التي شهدتها الإمارات وتشهدها تجعل من مهاجمة الجيران سياسة مفضّلة وتكتيكا محبّذا لدى حكّامها.

أدّى انخراط الثورة الإيرانية وإيران في حرب لم نردها مع العراق الى ازدهار دبي، وهي المدينة الصحراوية التي كان بالإمكان أن ترى منها آنذاك رأس الخيمة الجبلية، ومكان آخر تساوي ثروته آنذاك على الأكثر حِمِلَ جمل واحد؛ فلولا مئات المليارات من الدولارات التي تعود لرأس المال الإيراني، ولولا القوى العاملة والطاقة البشرية الإيرانية -ليس باستطاعة الدعم المالي الأمريكي الذي فشل في انتشال مصر من الفقر بعد ٣٩ عاما، ولا أسلوب العرب في الإدارة والذي أثبت عدم فعاليته وكفاءته في غالبية الدول العربية أن ينفع- لما كان بالإمكان تحويل دبي إلى المدينة الحلم، كما هي عليه اليوم.

لقد طالب العديد من السياسيين والمراقبين الإيرانيين، منذ منتصف التسعينيات، بأن تقوم الحكومة الإيرانية برد قوي على تصرفات وسلوك الإمارات -وتحديدا أبوظبي- المتغطرسة والمتعجرفة. لكن للأسف، ولسوء الحظ، لم تلق هذه المطالب إلى اليوم آذانا صاغية، ونتيجة لتجاهل مثل هذه الدعوات نواجه اليوم الوضع الحالي: بعد أن جنى

شيوخ الإمارات ثروات طائلة من رأس المال الإيراني ومن القدرات البشرية الإيرانية، ها هم اليوم لا يرفضون المزيد من الاستثمارات الإيرانية فقط وإنما يتعاونون مع واشنطن لتطبيق عقوبات ضد طهران.

ويقول المواطنون الإيرانيون الذين زاروا دبي خلال الأشهر القليلة الماضية، إنّه وعلى عكس السنوات الماضية، يعمل المسؤولون في دبي بشكل حثيث على عدم تشجيع رجال الأعمال الإيرانيين والشركات الإيرانية، بل تعتقد دبي الآن بالفعل بأنّها تسدي إيران خدمة باستضافتها المواطنين الإيرانيين.

على الرغم من أنّ حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات العربية المتحدة يبلغ وفق الأرقام الرسمية حوالي ١٢ مليار دولار، إلاّ أنّ الرقم الحقيقي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البضائع، يبلغ حوالي ٢٠ مليار دولار، وهو رقم لا يمكن استهلاكه بسهولة في اقتصاد صغير كالاقتصاد الذي تمتلكه الإمارات العربية المتحدة؛ فلماذا قرر الإماراتيون الاستغناء عن هذه الميزة المالية، وهو أمر في غاية الأهمية؟، هل هي رسالة للقول بأنّ المشيخة لا تعتمد على المال الإيراني وعلى الموارد البشرية الإيرانية؟

آخذين بعين الاعتبار أجندة الإمارات العلنية والسريّة، يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تمارس «عمقها الإستراتيجي»[1] بشكل من شأنه أن يذكّر حكّام المشيخة على أنّ التعايش مع جار قديم لا يجب أن يكون عنصر تجارة أو مقايضة مع واشنطن؛ فنظرة سريعة على المشاكل الداخلية التي تعاني منها الإمارات السبع فيما بينها، تظهر بأنّ هذا الاتحاد المربوط، والذي تمّ اغتصاب زعامته وقيادته من قبل مشايخ أبوظبي، آخذ في التحوُّل تدريجيا إلى ديكتاتورية عربية عجيبة، بما يجعله ضعيفا وعرضة للاختراق بأقل الضغوط.

المخاطر التي يتعرض لها مشايخ رأس الخيمة، وأم القوين، والشارقة، والفجيرة وحتى دبي، والذين كانت تربطهم فيما مضى علاقات وصداقات قوية وطويلة الأمد مع إيران، لهي إشارة واضحة عن الكيفية التي يتم بها تشويه صورة إيران، خاصّة أنّ أبوظبي

---

(١) تعني وسائل الضغط الإيرانية المزروعة في داخل النظام والنسيج الاقتصادي والمجتمعي الإماراتي.

تستعبد الآن هذه الإمارات وتطمح إلى تعزيز هيمنتها عليهم من خلال الإيرادات النفطيّة". انتهى.[1]

إن الخطابات الدينية والتصريحات السياسية الإيرانية، إلى جانب الخروقات العسكرية والمخابراتية والمعلوماتية، وتحركات وتدابير الجماعات الوظيفية الموالية لـ «ولاية الفقيه»، تجعل دول الخليج العربي تُراجعُ كل تحركات إيران معها، بل تَعُدُّ عليها أنفاسها، وتتردد في تطبيع العلاقات معها؛ لأن «إيران الخمينية» نفسها لم تُبدِ أي قَدرٍ من حسن النوايا لطمأنة جيرانها التقليديين، أو ما تُسميه هي بنفسها «عمقها الإستراتيجي».

فإيران اعتادت أن تطلق في كل موسم حج هجوما سنويا منظما على المملكة العربية السعودية فيما يعرف إيرانيا بمراسم «البراءة من المشركين»، والذي يتناغم مع خطابات مختلف دوائر صناعة القرار الإيراني، يتقدمهم المرشد الأعلى خامنئي، ورئيس الجمهورية نجاد، في حملة تسييس موسم الحج، وجعله مناسبة تفريغ الشحنات إلى درجة أقدم معها إمام الجمعة في مدينة مشهد الإيرانية آية الله أحمد علم الهدى في موسم عام ١٤٣٠هـ، على الدعوة لتغيير قبلة المسلمين من مكة المكرمة إلى مشهد المقدسة؛ لأن "...بلاد الحجاز أصبحت ضحية للوهابية..."[2]، وهذا النوع من الصراع المُستحكِم يمكن أن يتجاوز حدوده السياسية إلى آفاق أبعد وأعمق، تقتضي استحضار الخلفيات الثقافية والتاريخية والأيديولوجية لفهم العقلية الإيرانية حين تخاطب «عمقها الإستراتيجي» المتمثل بالجزيرة العربية عموما، والعربية السعودية خصوصاً؛ إذ تعتبر إيران نفسها تاريخياً وارثاً شرعياً للإمبراطورية الفارسية العظمى، ومن ثم فإن عداء عرب الجزيرة والحجاز متأصل في العقل الجمعي الإيراني، فهم الذين عبروا النهرين (=دجلة والفرات) أيام الخلفاء الراشدين، وأسقطوا إيوان كسرى وورثوا ملكه، فلم تفلح القرون في تخفيف الوطأة، وسجل التاريخ الإسلامي العديد من المحاولات الفارسية لهدم الأمة الإسلامية، منها محاولة «أستاذ سيس» سنة ١٣٦هـ، و«بابك الخرمي» سنة ٢٠٢هـ، و«الأفشين» سنة٢٢٤هـ، و«مردوايج» ٣٢٣هـ، و«أسفار

---

(١) انظر الرابط: [www.alrased.net /site /topics /view /1909]

(٢) نشر في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، (العدد١١٢٩٥)، بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩

بن شيرويه» سنة ٣١٦هـ، بل قامت على الهضبة الإيرانية العديد من السلطنات ذات الأصول الفارسية التي لم تُخفِ عدائها للخلافة العربية (البويهية، السامانية، الزيدية)، ثم كان ظهور الإمبراطورية الصفوية -وهي أساس أيديولوجي وتاريخي لجمهورية الثورة الخمينية- التي ناصبت العداء المستحكم للدولة العثمانية لزعامتها العالمَ الإسلامي، فلم يترددوا في وضع أيديهم في أيدي ألد أعداء المسلمين من روس وبرتغاليين وهولنديين وإنجليز، ولم يكن من مبرر لعداوتهم سوى وقوف العثمانيين أمام المخططات الصفوية لفرض التشيع الفارسي، ودفاعهم عن أهل سُنَّة الهضبة الإيرانية، بسبب المذابح التي قام بها الشاه إسماعيل صفوي وسلالته، وإجبارهم معظم سكان إيران على التشيع الذي جعله الدين الرسمي لدولته، وظلت الدولة الصفوية على أجندتها الخاصة بعداوة الدولة العثمانية حتى سقطت وحل محلها الدولة القاجارية، التي سارت على خط الصفوية في عداوتها للدولة العثمانية حتى دالت الدولة العثمانية سنة ١٩٢٤م، وزالت معها الدولة القاجارية وحلت محلها البهلوية الشاهنشاهية، التي انتهجت المنهج العلماني المتحرر، لكن تحوَّل العداء وانصب بصبغة شعوبية على عرب الجزيرة عموما، والمملكة العربية السعودية خصوصا، التي شهدت حدودها اتساعا كبيرا شمل معظم أرجاء الجزيرة، وضمت مناطق ذات كثافة شيعية (سيهات، والأحساء، والقطيف، والمدينة المنورة) وترى إيران أنهم رعايا مؤسستها الدينية «قُم»، فضلا عن منازعة السعودية مكانة إيران في المجتمع الدولي، وخاصة بعد مراحل التأسيس السعودية، وبدء مرحلة سياسة النفط، الأمر الذي أشعل الغَيرَة الإيرانية.

بعد نجاح الثورة الخمينية عام ١٩٧٩، وتقنين مبدأ «تصدير الثورة» دستورياً، انتشرت المحاضن الدعوية (مآتم وحوزات)، ومراكز التبشير الشيعية، وأنفقت موازنات مهولة لطباعة الكتب واستقطاب الأقلام الموالية والمتعاطفة، واختراق المنظمات والهيئات الإسلامية بدعوى التقريب والوحدة، فاستشعرت السعودية حالة الاستنفار العقائدي الإيرانية، فأخذت زمام المبادرة للتصدي وامتصاص الهزات التي أحدثها مبدأ تصدير الثورة، فعملت على نشر تعاليم الإسلام السُّني بصيغته السلفية (يحلو للبعض تسميتها الوهابية)، وبناء المدارس والجامعات والمراكز الإسلامية، والجمعيات الخيرية

والمؤسسات الدعوية، التي كان لها الدور الأبرز في التصدي لمخططات نشر التشيع بصيغته الإيرانية في العالم الإسلامي؛ وهذا هو المحرك الحقيقي للهجمة الشرسة التي تتعرض لها رموز الدعوة في السعودية من قبل ملالي إيران، ولمزهم بالصفات والألقاب المختلطة التي لم يُسمع بها من قبل (الوهابيون، السلفيون، التكفيريون)، ووصف سلفية السعودية (=الوهابية) بأنها صنيعة الاستعمار البريطاني.

أخذت إيران على عاتقها منذ نجاح الثورة تبنّي خطاب سياسي يدغدغ مشاعر المسلمين، وراحت تؤسس المنظمات والهيئات "لنصرة المظلومين والمحرومين" على تفسيرها، كانت الخلفيات التاريخية والمنطلقات العقدية تصب مباشرة في الرافد السياسي وتغذيه حركياً وإستراتيجياً، ومواد الدستور الإيراني حافلة بأمثال هذه الأفكار، فالسياسة الخارجية الإيرانية تقول صراحة في المادة (١٥٣): "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، مع الالتزام بعدم الانحياز فيما يتعلق بالدول العظمى المهيمنة على دول أخرى..."، أما المادة (١٥٤) فتنص على: "جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية الكفاح العادل الذي يقوم به المحرومون والمظلومون في أي ركن من أركان الكرة الأرضية..."، وهذا النص تفويض لمؤسساتها الثورية الظاهرة والمستترة للعمل في العمق المستهدف لأي دولة، ويجعل من تحريك الأقليات الشيعية الموجودة في دول الخليج، وتحريضهم على الثورة والعنف ضد حكومات المنطقة بدعوى الظلم والاضطهاد هدفا إستراتيجياً لا تكتيكياً..

وكل التحركات التخريبية والقلاقل التي هزت منطقة الخليج طيلة ثلاثة عقود كانت بطريقة أو أخرى مرتبطة بقيادات إيرانية، وكان الرد السياسي لحكومات الخليج قيام تحالف خليجي بداية الثمانينيات تحت مسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، لتنسيق الجهود وتوحيد التحرك ضد الأطماع الإيرانية التوسعية، بعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنين.

ومن هنا يُفهم لِمَ ترى إيران في المملكة السعودية نداً قوياً يُعطّل مشاريعها وطموحاتها التوسعية، ويحبط مشروع الهلال الشيعي الكبير، وهذا يُفسر شراسة الهجوم أحادي الاتجاه، فاتهمت إيرانُ السعوديةَ دون غيرها بمساعدة اليمن في حربها ضد ثورة «الحوثيين»، وبمساعدة جماعة «جند الله» السُّنية الإيرانية، وبالوقوف بجانب حكومة

البحرين والكويت والإمارات أمام التهديدات الإيرانية.

ومهما يكن من أسباب فإن العداوة الإيرانية للعربية السعودية خصوصا، ولدول الخليج المواجهة للهضبة الإيرانية عموما، من جنس العداوات التي لن تقف تداعياتها وأشكالها لروافدها التاريخية والعصبية والطائفية والمذهبية والسياسية، والتي في مجملها تمثل أشد أنواع العداوات والأحقاد الإيرانية لا العكس، إلى جانب رؤية إيران الجيوسياسية لهذه الدول على أنها تَصَدُّعات سياسية يمكن ملؤها بمَصَدَّات مذهبية تحمي أمن إيران الإستراتيجي.

إن مبدأ «تصدير الثورة» القديم ليس إلا أحد الأساليب التكتيكية لتلافي الضغوط الخارجية على إيران، عبر تشغيل المَصَدَّات المذهبية المبنية على قواعد التصدُّعات السياسية الكثيرة في منظومة التعاون الخليجي، لكنها سياسيا تُنَفّذ إستراتيجية تُعرف بـ«أم القرى»، التي سيخصص لها البيان في قواعد اللعبة الإيرانية، لكن الملحظ المهم في مراقبة الأداء السياسي الإيراني أن نواياها المبيتة لدول العمق الإستراتيجي (الكويت والبحرين وقطر والإمارات واليمن ومصر) تكشف عن نفسها بنفسها في تصرفات وتصريحات المسؤولين الإيرانيين، بعضها بإيعاز من أعلى شخصية في النظام، وأخرى ربما تُحمل على أنه زَلَّة لسان، لكنها تتسم بحالة من التهديد والوعيد؛ من ذلك كلام شريعتمداري وكَرُّوبي ونجاد تجاه الخليج العربي، وخاصة البحرين والإمارات العربية المتحدة، وكلام حسن روحاني (١٩٩٤) حين قال: إن "إيران ستقطع اليد التي ستمتد إلى الجزر الثلاث"، ثم لحقتها تصريحات كثيرة من آية الله محمد تقي مصباح يزدي وغيره على «فارسية الخليج العربي»، ولا يُنسى أن المناورات العسكرية الهجومية الإيرانية في بحر الخليج بلغت إلى (٢٠٠) مناورة سنويا منذ منتصف التسعينيات وحتى اليوم، وهي مناورات تُنبِئ بمدى الجاهزية العسكرية لتنفيذ المخطط الإيراني لغزو الخليج العربي، بحسب عبارة كاسبر واينبرغر -وزير الدفاع في إدارة رونالد ريجان، والمُدان بفضيحة إيران كونترا- في كتابه الضخم «الحرب القادمة» الذي كشف فيه السيناريو الكامل لخطة غزو البحرين وقطر والإمارات.

الكثير من الأدلة المُعلنة تُشير إلى عسكرة شمال الخليج العربي (الأحواز/

خوزستان)، وهو السهل الوحيد على طول الهضبة الصخرية الإيرانية على بحر الخليج، وتحويله إلى منطلق خطر على أمن الخليج العربي، مما يزيد الشكوك لدى العقلية الخليجية بنية إيرانية لالتهام (غزو) دول الخليج العربي، كما أن عدد التفاهمات الإيرانية (الأمريكية – الإسرائيلية) منذ عهد بوش الابن وحتى يومنا هذا لا يترك مجالا للشك في وجود مخطط لتقسيم المنطقة بين إيران وأمريكا وإسرائيل.[1]

وبهذا نفهم تكرار التصعيد المفاجيء وغير المُبرر لمسؤولين إيرانيين كبار بفارسية الخليج، وتصريحاتهم المتتالية باعتبار جميع أجزاء الخليج العربي إيرانية، وتسريب أخبار ووقائع ضلوع الحرس الثوري الإيراني بإرسال سفن العتاد العسكري والخبراء الإيرانيين ومجاميع حزب الله في الحرب اليمنية ضد الحوثيين، واستثمارهم لما يُسمى الحراك الجنوبي الداعي إلى إعادة تقسيم اليمن، في مخطط إيراني عثر عليه في «محافظة صعدة» لتقسيم الجمهورية اليمنية (خطة يمن خوش حال)«[2]»، إلى جانب إرسال إيران عددا من سفنها العسكرية إلى سواحل جمهورية الصومال بحجة مكافحة القرصنة، واليوم يكشف الملف السوري الملتهب عن درة التاج للعقلية الإيرانية المتحفزة ليس للعب دور شرطي الخليج بل شرطي بحري الخليج والأحمر دفعة واحدة.

لا تنسى دول الخليج عمليات «حزب الله» في البحرين ١٩٩٤، ثم الكشف عن عدد كبير من العملاء في الإمارات العربية، كما حاولت إيران إحداث فتنة في موسم حج ١٩٩٤، عبر إرسال جماعة كبيرة من الحرس الثوري كحجاج إلى مكة المكرمة، وقد أجَّلَ خامنئي -فجأة- تنفيذ المخطط الإيراني التوسعي القديم، الداعي لغزو واحتلال البحرين وقطر، ومن ثم الإمارات، ومن ثم السيطرة على الخليج العربي، والذي كان مقررا في مايو ١٩٩٩، ولا يعرف سبب تأخير تنفيذ المخطط سوى خامنئي نفسه، لكن المؤشرات تدل اليوم على معرفة مسبقة لدى خامنئي بما سيأتي على منطقة الخليج والعراق

---

(١) ينظر: عادل علي عبد الله: المحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ط٢/ ٢٠١٠ (ص١٦١) ويُنصح بالاطلاع على البحث التفصيلي لبيان العلاقات الثلاثية في كتاب تريتا بارزي: حلف المصالح المشتركة.. التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، الدار العربية للعلوم/ ٢٠٠٨

(٢) نشر في مجلة الوطن العربي (العدد ١٧٠١) بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولهذا تقدمت إيران خطوة إلى الأمام بتقديم عرضها السري للولايات المتحدة الأمريكية، لأن إيران لا تسمح لنفسها بإضاعة الفرصة الذهبية لاقتسام النفوذ على منطقة الخليج، فقد تحقق لها بسط ذراعيها على شمالها الغربي (العراق)، وهي متغلغلة تماما في الشرق (أفغانستان) بعد الاجتياح الأمريكي، كما أن لها يدا نافذة على كل من سوريا ولبنان وفلسطين واليمن، فقد أصبحت عملياً مشروع «قوة إقليمية كبرى» لا يستطيع أن يتجاهلها أحد، حتى الأمريكان أنفسهم.

إن كل التعنُّت والتهديد الإيراني باستخدام أوراقها النووية والإقليمية، كان رداً على تجاهل الإدارة الأمريكية للمساومات الإيرانية منذ العام ٢٠٠١م، وللعرض السري الذي تقدمت به إيران بُعيد سقوط النظام العراقي (٢٠٠٣)، مقابل الخدمات «الجليلة» التي أدَّتها لأميركا في احتلال أفغانستان والعراق؛ التي تتلخص في «الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن النووي، ووقف دعم حزب الله، بمقابل مَنحِ الوصايةِ على الخليج لإيران، والاعتراف بها كقوة إقليمية شرعية»؛ وقد تم التكتم الشديد عليها من الجانبين حتى لا تتحول إلى فضحية «Iran Gate» ثانية في عهد التشدد الخامنئي.

هناك مؤشرات على تعديلات كبرى على خطة الاجتياح، وترتيبات سرية جارية لتفاهم إيراني أمريكي عبر اجتماعات أمنية حول توافق بعدم اشتباك بين القوات الإيرانية الغازية وبين الأسطول الأمريكي الخامس (في البحرين)، والقوات الأمريكية في السيلية (قطر)؛ وفي الحقيقة كانت الإمارات العربية المتحدة قد حسبت حسابها لهذا الغزو الإيراني، فمع التطوير المستمر لقدراتها العسكرية الدفاعية، عقدت اتفاقا مع فرنسا بشأن إقامة قاعدة عسكرية فرنسية على أراضيها، وقد كشف مؤخراً رئيس شرطة دبي العميد ضاحي خلفان -في تصريح غير اعتيادي- عن أسباب حجب الإمارات خدمات الهواتف البلاك بيري، أن "أمريكا وإسرائيل تتجسس على الإمارات من خلال البلاك بيري"[(١)]، باختراقها أنظمة الاتصالات، وعدم تحكم الخوادم الإماراتية بمراقبة البيانات والمعلومات من خلال هذا الهاتف، في إشارة إلى تململ الأمريكان من التعاقد الإماراتي مع القوات الفرنسية.

(١) نشر التصريح في كل وسائل الإعلام الخليجية والعربية، يوم السبت ٤ سبتمبر ٢٠١٠

ومن التدريبات الأخيرة -في بحر الخليج- على مخطط الغزو، إجراء إيران في يوليو ٢٠١٠ أكبر مناورات بحرية لها بعنوان «رعد٢» في الخليج العربي وبحر عمان، ثم لحقتها بأكبر مناورات جوية في تأريخها بعنوان «ميلاد نور الولاية»، كانت كل الخطط المرسومة لهذه المناورات، استهداف السيادة العربية لمنطقة الخليج العربي.

الفقيه المسلح لا شرطي الخليج

ترى إيران أن لها دوراً محورياً اليوم في «ملء فراغ» ساحة الخليج العربي سياسياً وعسكرياً، لكنها تختلف عن غيرها (=القومية) بامتلاكها مشروعاً عقائدياً عالمياً، يحمل تفويضاً أخلاقياً يسمح لها بـ«التمدد الجغرافي» أكثر من أي وقت مَضى؛ لغرض إقامة خلافةٍ جاهزة لَمَقدَم «الغائب الحجة» عبر أيديولوجيا «ولاية الفقيه»، بدعوى نيابة الإمام المهدي في عصر الغيبة الكبرى[1]، في نصرة المستضعفين المظلومين.

ولم تكن تلك النظرة عقيدة فردية، أو اجتهادا مُدوَّنا في وثيقة مرجع مجتهد، ليُمكِن التحاور معه أو مُجادلته، بل هي نهج دولة قَنَّنَت تلك النظرة ونصَّت عليها في دستورها، فما إن «نفض شعبنا عن نفسه -خلال حركة تكامله الثوري- غبار الطاغوت ورواسبه، ونظّف نفسه من الشوائب الفكرية الأجنبيّة، حيث عاد إلى الأصول الفكريّة، وإلى النظرة الإسلامية الأصيلة للعالم، وهو يسعي الآن إلى بناء مجتمعه النموذجي (الأُسوَة)، معتمداً على المعايير الإسلاميّة، وعلى هذا الأساس فإن رسالة الدستور هي خلق الأرضيات العقائديّة للنهضة، وإيجاد الظروف المناسبة لتربية الإنسان على القيم الإسلامية العالمية الرفيعة.

ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران -التي كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين- فإن الدستور **يُعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلائق الدولية مع**

---

(١) نقل موسى الموسوي أن هذه البدعة أنكرها كثير من أعلام الشيعة على اعتبار أن «الولاية خاصة بالرسول صلى الله عليه وسلّم والأئمة الاثنا عشر من بَعدُ، ولا تنتقل إلى نواب الإمام، وأن ولاية الفقيه لا تعني أكثر من ولاية القاضي الذي يستطيع تعيين أَمِينٍ على وَقفٍ لا مُتولي له أو نَصبِ قَيِّم على مجنون أو قاصر». الشيعة والتصحيح/ ٩٤

سائر الحركات الإسلامية والشعبيّة، حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾، ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم.

ومع ملاحظة جوهر هذه النهضة الكبرى فإن الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الدكتاتورية الفكرية، والاجتماعية والاحتكار الاقتصادي، ويسعي للخلاص من النظام الاستبدادي، ومنح الشعب حق تقرير مصيره بنفسه (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم)...».[(١)]

من هنا يكون التعرُّف على الأيديولوجية المسيطرة على صُنَّاع القرار الإيراني أمراً حيوياً لإمكانية تفسير التحركات السياسية الصاخبة أو المتضاربة أحياناً؛ إذ الأفكار والمعتقدات من الأدوات الشائعة في السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى تنفيذ أهداف توسعية كبرى، وخاصة في مثل الظاهرة الإيرانية التي امتزج فيه الدين بالسياسة، حتى أفرزت الحكومة الإسلامية شكلا لم يعرفه التشيع الاثنا عشري منذ تأسيسه، فإيران هي الدولة الدستورية الوحيدة في العالم الذي ينص دستورها على مذهبية الدولة الأبدية[(٢)]، بل إن الإيمان بولاية الفقيه شرط حاسم في تولي الوظائف العامة في مؤسسات الحكم الإيرانية، والوظائف والمصالح العامة، فحتى الإيراني الشيعي لا يحق له الترشح لعضوية البرلمان أو مجلس الشورى، أو التقدم لمنصب حساس من منصب الوظائف العامة ما لم يكن مؤمناً بالولي الفقيه.

مهم أن يُعلم أن «ولاية الفقيه» كمفهوم للحكم السياسي المطلق، ليست مسألة متفقاً عليها بين مراجع التشيع الأصولي لا من القدماء ولا من المعاصرين، بل النظرية قابلة للتبدُّل بحسب المعطيات الزمنية والقوة السياسية للتيار الذي يتبناها، فهناك أكثر من تسع نظريات حول «ولاية الفقيه» السياسية، ابتكرها آيات الله العظام[(٣)]، وكلها

---

(١) تنظر وثيقة الدستور الإيراني، المقدمة، تحت عنوان: أسلوب الحكم في الإسلام.

(٢) وثيقة الدستور الإيراني.

(٣) هذه الألقاب التي تطلق على علماء الشيعة هي مسألة عُرفية تشير إلى المراحل العلمية لصاحبها، فعندما ينهي طالب العلوم الدينية مرحلة معتبرة من دراسته في الحوزة بما يعادل مرحلة الماجستير في الدراسات الأكاديمية، يطلق عليه لقب حجة الإسلام، أو حجة الإسلام والمسلمين، فيما لو تَرَقَّى في دراسته لما يقارب مستوى الدكتوراه، أما إذا وصل إلى رتبة الاجتهاد، فيطلق عليه عرفا لقب آية الله، فإذا ما وصل إلى رتبة=

تدور حول أسئلة جوهرية: هل ولاية الفقيه جزء من الدين؟ وهل ولاية الفقيه مقيدة أو مطلقة؟ ومن الذي يُقيِّدها: المراجع الدينية أم الشعب؟

ويمكن تلخيصها في الآتي:[1]

١. نظام السلطنة المشروطة: يعني وجود مجلس من المراجع الدينية العليا، يُفتي في شؤون الشريعة، في إطار نظام سُلطاني يتمتع فيه الولي بسلطات واسعة؛ ومن المراجع المؤيدة لتلك النظرية محمد باقر مجلسي، وميرزاي قمي، وفضل الله نوري، وعبد الكريم حائري يزدي.

٢. نظرية «مجلس فقهي» من ثلاثة أو أربعة من كبار آيات الله تحكم بدلاً من شخص واحد، وتقوم المراجع الدينية باختيار مجلس الحكم هذا؛ ومن المراجع الذين يدعمون هذه النظرية جواد آملي، وبهشتي، وطاهر خرام آبادي.

٣. نظرية الدولة الدستورية؛ تعني أن الولاية للناس لكن تحت إشراف رسمي من المراجع الدينية (مثل إشراف مجلس صيانة الدستور في إيران على «إسلامية» القوانين التي يقرها البرلمان)؛ ومن المراجع المؤيدة لهذه النظرية نائيني ومنتظري وطاهراني وخورساني وطباطبائي.

٤. نظرية الحكومة المنتخبة مع إشراف المراجع الدينية من دون أن يكون لهم دور رسمي؛ ومن الداعين لهذه النظرية محمد باقر الصدر.

٥. نظرية الولاية المشروطة للفقيه؛ تعني أن يكون الولي الفقيه محاسباً من قبل الشعب وسلطاته مقيدة؛ ومن الداعين لهذه النظرية منتظري ومطهراني.

٦. نظرية الحكومة المنتخبة بدون أن يكون هناك أي دور للفقيه أو للمراجع الدينية.

=المرجعية الدينية، وهي التي تنطبق على مَن يعتبر نفسه أعلم المجتهدين، فيطلق عليه لقب آية الله العظمى؛ وهذه الألقاب في عصرنا الحاضر هي حالة عُرفية لم تكن ضمن هذه الاعتبارات في العصور السابقة بل هي مستحدثة، وتستعمل بالمعاني المشار إليها، ولكن غالبا ما يتم تخطي مفهومها الحرفي إلى مفاهيم مجازية تضفي والأبوية الإسلامية على صاحبها لأسباب سياسية مذهبية لا تخفى، علما بأنها ألقاب عرفية خاصة بالحوزات الشيعية لا غير.

(١) ينظر: لقاء المجتهد الإصلاحي الدكتور محسن كديور، في جريدة الشرق الأوسط، حول كتابه المثير للجدل: «نظريات الحكم في الفقه الشيعي»، نشر اللقاء الجمعة ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧.

ولكنها تعد دولة إسلامية لأن الناس مسلمون؛ ومن الداعين لها محمد باقر الصدر.

٧. نظرية الولاية لكل الناس وللجميع حق في الحكم، وليس هناك أي دور للولي الفقيه؛ ومن مؤيديها محمد حائري يزدي.

٨. الولي مُعَيَّن من الشعب، والشعب هو ميزان الحكم؛ ومن المؤيدين لهذه النظرية أحمد نراقي، ومحمد حسن نجفي (صاحب كتاب الجواهر أشهر كتاب في الفقه الشيعي)، وآية الله بروجردي، والخميني نفسه (قبل الثورة).

٩. نظرية الولاية المطلقة للفقيه، أو الولاية غير المقيدة بأية شروط، على أساس أن الولي ممثل الله في الأرض، وسلطاته تماثل سلطات النبي؛ وهي الدعوة التي تبناها ودعا لها آية الله الخميني (بعد الثورة).

إن أكبر مخاطر هذه النظرية الأخيرة أنها تنطلق من ديمومة الثورة، لاعتقادها بحمل رسالة «مدينة الله» للأمم كافة، فنظرية «اللاهوت السياسي»، أصبحت لدى هؤلاء حُجية الإسلام، فلا يصح الإيمان إلا بإقرارها، وتَبَنِّي أهدافها فكراً وسلوكاً، وعليه تكون «الولاية» بمثابة طوق نجاة العالم الإسلامي للخروج من قبضة الطاغوت، والظَّفَرِ بالحرية لإقامة العدالة في هذا العصر "وهكذا تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةٗ وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ۝٥﴾".[١]

وبهذه النداءات عَبَرَتْ النظرية الحدود الإقليمية لتُقَدِّمَ نفسها كـ«مشروعٍ أممي»؛ على اعتبار أن الثورة الخمينية هي تلبية لـ «نداء السماء» للقيام بمهمة «تحرير الشعوب» من جلاديها، و«إنصاف المظلومين» من الحكام الطغاة، تطبيقا للـ«وعد الإلهي».[٢]

تحت هذه العناوين السياسية كانت «الولاية الإيرانية» منذ الخُميني إلى خامنئي، تنتهج لغة التعميم والشمول، وتنتقل من شأن وطني خاص إلى مقام الوصاية الأبوية؛ باعتبارها حاملةَ الأحكام والوصايا الربانية، وبموجب هذا الحق المقدس فإنها مُخَوَّلة بإلقاء هذا الحاكم في الجحيم، أو تَحكُمُ على ذاك النظام بالكفر؛ فيما تَعِدُ أنصارها ومؤيديها بجنات النعيم.

(١) نظر وثيقة الدستور الإيراني، المقدمة تحت عنوان: أسلوب الحكم في الإسلام.

(٢) ينظر: د. عبدالستار الراوي: الأيديولوجيا والأساطير؛ ولاية الفقية والفكر الصهيوني المعاصر، دراسة تحليلية مقارنة، ط٢/ ٢٠١٠.

منذ أن ألف الخميني في أربعينيات القرن العشرين كتابه «كشف الأسرار»[(١)]، ووضع فيه نظرته لشكل وهدف الحكومة العالمية، ثم أتبعه في ستينيات القرن بكتاب «الحكومة الإسلامية» الأكثر تكثيفاً لفلسفته حول حكومة ولاية الفقيه، التي يرى أنها قادرة على أن تحقق ما لم يحققه التشيُّع طيلة أربعة عشر قرناً، فما إن نجحت الثورة عام ١٩٧٩ حتى تحولت فلسفته إلى تدابير عملية ترجمها دستور الجمهورية الإسلامية، فأصبح التدخل الإيراني بالشأن الوطني للدول العربية والإسلامية، سمة ثابتة للثورة؛ إذا المادة (١٢) ترى أن مسؤولية الجيش والحرس الثوري «... لا يتحملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتكفلان أيضا بحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل... والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في أرجاء العالم...».[(٢)]

صار «التمدد الجغرافي» رُكنًا من أركان عقيدة الولاية، وكل الذي جرى من تغيير عام ١٩٧٩ هو أن السلطة الجديدة ستمارس دور «الفقيه المسلح»، بدلا من «شرطي الخليج»، وكانت أُولى التطبيقات العملية لهذا التوجه التَمَسُّك بالجُزُرِ العربية الإماراتية الثلاث، والإصرار على «فارسية» الخليج؛ مع سمة جديدة إضافية هي فرض أيديولوجية الفقيه على دول الجوار، فكان العراق في مقدمة أهداف المشروع التوسعي؛ لأنه يمثل «الرأس العربي» -الذي ينبغي الإطاحة به أولا، قبل الشروع في اجتياح الخليج العربي، مرورا باختراق مصر وصولا إلى شمال أفريقيا- ولوح القفز المقبول عربيا لتحويل الثورة إلى حالة قومية، وهوية جديدة لشيعة إقليم الجزيرة العربية وما جاورها.

أخذت إيران على عاتقها تدعيم نفوذها على الساحة الإقليمية من خلال انتهاج سياسة «تصدير الثورة» التي اعتمدت على استخدام ما يسمي بـ«الرموز المكثفة/ Condensations Symbols»، مثل شعار «عدو الإسلام» الذي استخدم بكثافة ضد كل خصوم نظام الجمهورية الإسلامية، وشعار «ديف بُزُرك/ الشيطان الأكبر» لوصف الولايات المتحدة الأمريكية، فولاية الفقيه هي أيديولوجيا سياسية في نفسها، وتبادر إلى

---

(١) ألف الكتاب عام ١٩٤٢م، وترجمه إلى العربية (ترجمة أحدثت لغطاً كبيراً بين الشيعة) محمد البنداري عام ١٩٨٧، ونشرته دار عمار الأردنية، والكتاب الفارسي الأصلي من مطبوعات حرة، انتشارات آزادي- قم، ويتكون الكتاب من مقدمة وستة فصول، هي: التوحيد، والإمامة، والعلماء، والحكومة، والقانون، والحديث.

(٢) راجح وثيقة الدستور الإيراني.

إِضفاء جملة من المفاهيم والشعارات، لغرض الإيحاء بأن مقدمات الثورة وعللها وأسبابها ونتائجها صدرت من المؤسسة الدينية (=الملالي)؛ فتكوَّنت لها منظومة من المصطلحات والمفاهيم التي تتحكم بالفاعل السياسي وأتباعه من الموالين في خريطة الخليج العربي.

الخريطة الذهنية لفلسفة الصَّدع المذهبي

تمتلك إيران نَفَسًا مذهبيا تُوَّظفه بحسب الحاجة والمصلحة، وفكرة «المجال الحيوي المذهبي» جوهرية؛ لتحقيق أهداف إستراتيجية وتكتيكية، فصَّلتها مراجعُ التقليد وفق مقياس مذهبي، عن طريق ضمان ضم المحيط المجاور، ضمن سلسلة عناصر تُحقق الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، عبر وسيلة المذهب الشيعي؛ مما يوفر لإيران عوامل القوة التي ترتكز على مفهوم الدفاع عن أمنها القومي خارج حدودها(١)، المُثقلة بمصادر التوتر والأزمات، وهذا لن يتحقق إلا ببناء «مَصَدَّات دفاع مذهبي»(٢) خارج حدودها الجغرافية، تنطلق عبر المدخل العراقي، مروراً بالدول التي تمثل «سلسلة الصدع المذهبي»، وهي الدول التي تشكل حزاماً وحدوداً مذهبية ممتدة من إيران الى العراق مرورا بسوريا ولبنان، وعَوداً إلى دول الخليج العربي وصولاً إلى اليمن، وهذه الدول (=الجزيرة العربية) في معظمها تمثل كتلة الطاقة الروحية والمادية في العالم.(٣)

«سلسلة الصَّدع المذهبي» هذه هي الدُّوَل التي تُمثّل مُقتربات ضعيفة وسهلة لإيران،

---

(١) يراجع: عزت الله عزتى: جغرافيايى نظامى إيران- تهران، إنشارات سمت/ ١٣٧٧ (ص١٢٣)، نقلا عن ترجمة الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

(٢) يراجع: منوجهر فرهنك: زندكى اقتصادى إيران- تهران، أبوريحان/ بي تاريخ (ص٩)؛ عبدالحسين سعيديان: كشورهايى جهان- تهران، إنتشارات فجر إسلام/ ١٣٧١ (ص٤٩)، نقلا عن ترجمة الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

(٣) تشير المصادر الفارسية دوما إلى أهمية هذه الدول، حتى في المناهج التربوية للصفوف الأولى في المدارس الإيرانية، حيث أهمية العراق الروحية بالنسبة للشيعة، وأن إيران شريكة في حقول النفط والغاز مع الدول العربية المجاورة، وأن سكان إيران هم امتداد لشعوب الدول المجاورة، وأن الشعب الإيراني يتأثر بالموقع الجغرافي.
هذا الأمر له دلالات خطيرة، وتناولت دراسات حديثة الأمور المتعلقة ببعض الدول المجاورة التي كانت جزءا من إيران عبر عصور التاريخ، بهدف ترسيخ أهمية دول الجوار الجغرافي على اعتبار أنها تمثل كتلة الطاقة، وأن إيران مرتبطه بها جغرافيا وروحيا وتاريخيا. يراجع: د. لبيب المنور: إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، دار الدراسات العلمية- مكة/ ٢٠٠٨ (ص١١)

حيث تحوي أقليات شيعية تُسهّل عملية بناء نقاط ارتكاز ومَصَدَّات مذهبية، يمكن من خلالها دعم عملية التمدُّد المذهبي الذي يؤمِّن بناء مجال إيران الحيوي، بحيث تشكّل بمجموعها صَدعا يُهدّد الدول العربية، وخاصة الدول التي تضم خارطتها الديموغرافية أقليات شيعية طامحة، وبإعادة تكوين وتهيئة تلك الجيوب الصَّدعية تتشكل المَصَدَّات الدفاعية الجيوبوليتيكية، فيتمدد المجال الحيوي المذهبي الإيراني.

يمكن فهم خطوط المجال الحيوي العريضة للأهداف الإستراتيجية للسياسة الإيرانية في «سلسلة الصدع المذهبي» من مَصدرين مهمين وموثوقين، هما: رؤية الخميني لصورة الحكومة التي يدعو إليها، وقد ضم تصوره في كتاب «الحكومة الإسلامية»، الذي ترجمه عمليا دستورُ الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ أما المصدر الثاني -المطوِّر لنظرية الحكومة الإسلامية بعد المرحلة الخمينية لتتماشى مع مقتضيات السياسة الدولية في مرحلة القطبية الأحادية الأمريكية مع بداية التسعينات- فوثيقة منشورة بالفارسية تحت عنوان: «مقولات في الإستراتيجية الوطنية»، وتُعرف اختصارا بنظرية «أم القرى»، التي وضعها مهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور علي جواد لارجاني.[(١)]

هاتان الوثيقتان تكشفان «خارطة طريق» المرجعية والحكومة الإيرانية التي يسيرون عليها في تنفيذ طموحاتهم السياسية، والمرامي البعيدة والقريبة الساعين إلى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي، وقد أُدرِجَت الوثيقتان في ملحق هذه الدراسة للرجوع إليهما، ومقارنتهما بوثيقة الدستور الإيراني.

---

(١) للتوسع يراجع:
الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني- طهران، ط٣/ ٢٠٠٣.
ود. علي جواد لاريجاني: مقولات في الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى)، ترجمة د. لبيب المنور، دار الدراسات العلمية- مكة/ ٢٠٠٨.
د. عبدالستار الراوي: مقدمة في الفكر الإيراني- بغداد/ ١٩٨٣.
وله أيضا: الأيديولوجيا والأساطير، ولاية الفقية والفكر الصهيوني المعاصر- بغداد/ ١٩٨٤.
د. لبيب المنوِّر: إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، دار الدراسات العلمية- مكة المكرمة/ ٢٠٠٨
سلطان النعيمي: الفكر السياسي الإيراني (جذوره، روافده، أثره)، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية/ ٢٠٠٨
د. عادل علي عبد الله: المحركات السياسية الفارسية في منطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الإيرانية، ط٢/ ٢٠١٠

الوثيقة الأولى: الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)

في رأي الخميني الحكومة الإسلامية هي هي «حكومة القانون الإلهي»[(١)]؛ لذا يمكن اعتداد هذه الوثيقة «قرآن» السياسة الإستراتيجية الإيرانية، أو «الثابت» أمام المتغيِّرات كلها، أو «الأصل» وما عداه فرع عنه، وعلى الرغم من اعتراض البعض على ذلك نظرا لتخلُّف النظرية عن الاستجابة للمتغيرات الدولية المتسارعة، إلا أن تأسيس الدستور الإيراني على نظرية الخميني في مهمة وشكل الحكومة الإسلامية، وإستراتيجية التوسع الجيوسياسي يجعلها أساسا لخط قياس السياسة الإيرانية؛ إذ إن مهمة «الحكومة الإسلامية العالمية» تحت راية «الولي الفقيه»، هي تمهيد الأرضية لمقدم «المخلص» في نهاية التاريخ، وهي الرؤية الفلسفية الكبرى لأهداف تكوين الدولة، وهذه قناعة لم تتغير في عقل الساسة الإيرانيين، إما إيماناً أو استخداماً، أما نظام الجمهورية الإسلامية بمفهومها السياسي التطبيقي، فهو كسائر الأنظمة الجمهورية الأخرى، مع فارق ارتكازها على نظرية «القانون الإلهي» الذي يمثله -تفسيراً وتطبيقاً- الولي الفقيه على الأرض، وهي الثابت الثاني الذي لم يتغيّر في ظل حكم الملالي، وهذا يلغي عمليا التاريخ الاجتماعي الإنساني، الذي لا يؤمن الخميني بحركته ولا بقوانين تطوره، كما لا يؤمن به الجناح اليميني المتشدد؛ بل فكرة «الولي الفقيه» نفسها تنفي أي تنوع للإنساني أو صراعاته، وهذا يجعل من التاريخ نفسه خادماً لأهداف الحكومة الإسلامية العالمية، يتحرك -دائماً وأبداً- مدفوعاً من الخارج نحو نقطة ثابتة، هي «النهاية السعيدة» المقررة والمحسوبة لصالح فئة محددة هي «شيعة آل البيت» في نسختها الإيرانية.

عملياً أيضاً.. هذا يعني أنه لا مكان للانتصار والهزيمة والتبادلية في دورة حياة الأمم التي عرفتها البشرية كلها؛ ما يجعل من «الحكومة الإسلامية العالمية» مشروعاً قديماً يمتد من بدء الخليقة إلى نهايتها، وهي في حرب دائمة لا تتوقف إلى أن تنتصر في النهاية.

ولأن التاريخ تحوَّل إلى ما يشبه «الحراك القَدَري» لخدمة الإيرانيين، فقد ألقى الخميني على عاتق الفقهاء مهمة التصدي للحكومة الإسلامية، بناء على أن الفقيه قَيِّمٌ

(١) الحكومة الإسلامية/ ص٦٥

على الأمة كقوامة الكبار على الصغار؛ لأن «القَيِّمَ على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكَمّية»[1]، انطلاقا من كونهم «نواب الإمام في عصر الغيبة، وهم من يتولون الفتيا والقضاء، وينوبون عنه في تنفيذ السياسات ومختلف شؤون الولاية (...) وبعبارة أخرى الولاية تعني: الحكومة والإدارة وسياسة البلاد»[2]، فالفقيه الولي ما هو إلا «وصي النبي، وفي عصر الغيبة يكون هو إمام المسلمين وقائدهم، والقاضي بينهم بالقسط دون سواه (...) فالفقهاء هم الحجة على الناس كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم حجة الله عليهم (...) وكل ما كان يناط بالنبي فقط أناطه الأئمة بالفقهاء من بعدهم، فهم المرجع في جميع الأمور إليهم، وقد فوضت الحكومة وولاية الناس وسياستهم»، ويبني الخميني فرضيته على دَور تساؤل منطقي، بمقدَّمة أنه إذا «مرَّ على الغيبة الكبرى أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف أخرى قبل أن تقضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، في طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟»، والنتيجة أن «كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف»[3]، وبهذا تحوَّل «فقهاء قُم» -لأول مرة في تاريخ إيران- إلى نخبة حاكمة حقيقية، ونجح الخميني في جعلهم لُبَّ النظام الإيراني.

وتتركز نظرة الحكومة الإسلامية في اجتهاد الخميني السياسي على مفهوم ثنائية «الهدم والبناء»؛ فالشرع والعقل يفرضان على الفقهاء عدم ترك الحكومات وشأنها، «فإن تمادي الحكومات في غِيِّها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه، في حين توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونُبعِدُها تماما عن حياتنا؛ وفي الوقت نفسه نحن مسؤولون عن تهيئة الجو المناسب لتربية ونشئة جيل مؤمن فاضل يحطم عروش الطواغيت، ويقضي على سلطاتهم غير الشرعية، وهذا الفساد ينبغي

---

(١) الحكومة الإسلامية/ ص ٧٣

(٢) المصدر نفسه/ ص٧٢

(٣) المصدر نفسه/ ص ٤٩

إزالته ومحو وإنزال العقوبة الصارمة بمسببيه (...) ولا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة المفسدة، ونحطم رمز الخائنين والجائرين من حكام الشعوب؛ وهذا واجب يُكَلَّف به المسلمون جميعا أينما كانوا، من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة منتصرة (...) ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين، وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى لإقامة حكومتنا الإسلامية، وسوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمير الأوثان والأصنام البشرية»[١]، والانطلاقة يجب شرعا أن تكون من الفقهاء الذين يؤدون «إلى الناس أحكام الإسلام الواقعية (...) ويعرفون ظروف التُقية التي يعيشها الأئمة»[٢]، لأن «المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام»[٣]، وهذا يعني أنهم مُكَلَّفون بحفظ الإسلام بكل ما يستطيعون، وحفظ الإسلام من أهم الواجبات المطلقة بلا قيد ولا شرط، وهذا مما يجب على الحوزات والمجاميع والهيئات العلمية الدينية أن تفكر في شأنه طويلاً، لتجهّز نفسها بأجهزة وإمكانات وظروف يُحرس فيها الإسلام ويصان ويحفظ؛ أحكاماً وعقائد وأنظمة...».

يعتقد الخميني أن سبيل النضال من تشكيل الحكومة الإسلامية العالمية يبدأ بالسعي «بالنشاط الدعائي، والتقدم فيه لأن الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص، ثم يكون تصميم وتخطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يُغيِّرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها، أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة -قائمة على هذه الأفكار- محلّها».[٤]

في تصوره لشكل «الحكومة الإسلامية» يقرر الخميني ستَّ مسائل سياسية حيوية، يمكن اتخاذها مفاتيح لفهم الفكر السياسي الخميني، ونظرته لضرورة التمدد

(١) الحكومة الإسلامية/ ص٥٥-٥٧

(٢) المصدر نفسه/ ص٨٥ و٨٨

(٣) المصدر نفسه/ ص٨٩-٩٣

(٤) الحكومة الإسلامية/ ص١٥٠

الجيوسياسي الإيراني، في حركة ثوران متواصلة تهدف إلى «تَحَلُّل» الكيانات المخالفة، و«إحلال» كيانات موالية للولي الفقيه وحكومته الرومانسية، تلك المسائل هي:

١. ضرورة الحكومة الإسلامية للبشرية: يدعو مشروع «ولاية الفقيه» إلى إقامة «خلافة كونية» تخضع لولاية وسيطرة الإمام الغائب أو القائم مقامه في كل عصر وأوان، على أساس أنه «لا يبلغ مقام الإمام ملك مقرب ولا نبي مرسل».[١]

٢. حكومة كونية مذهبية: على أساس أن «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري...»، دون الاعتداد بأي عرق أو دين أو مذهب غير مذهب النظام الحاكم، فمادة الدستور هذه «... غير قابلة للتغيير إلى الأبد.».[٢]

٣. ضرورة استمرار تنفيذ الأحكام بالرؤية الخمينية: فالدولة ينبغي أن تكون جامعة للشروط الأساسية، يعكسها شخص قائدها مُتَوَلِّي رعاية شعبه كالوصي على الأطفال، وتتجاوز «الحكومة الإسلامية» شرطي «العقد» و«العهد» لشرعية الولاية العامة على المسلمين بنظرية «الحق الإلهي» للفقيه.

٤. الأحكام المالية لحكومة الإسلامية العالمية: توجز «الحكومة الإسلامية» الأحكام المالية للدولة في نظام الخُمُس، التي هي «ضرائب مالية ليس فيها ما يدل على أنها خُصّصت لسد رمق الفقراء، أو السادة منهم خاصة، وإنما هي تدل على أن تشريعها كان من أجل ضمان نفقات دولة كبرى ذات سيادة (...) وبديهي أن هذا المورد الضخم إنما هو من أجل تسيير شؤون الدولة الإسلامية، وسد جميع احتياجاتها المالية».[٣]

٥. أحكام الدفاع عن الحكومة الإسلامية: السِّلْم هو الوقت المناسب للتهيؤ للحرب، فـ"أحكام الجهاد والدفاع عن حياض المسلمين لضمان استقلال وكرامة الأمة، دلالة أخرى على ضرورة تشكيل الحكومة، مما يوجب الإعداد والاستعداد والتأهب التام حتى وقت السلم"[٤]، يعني أن الإستراتيجية تعتمد الحرب لا السلم في تصرفاتها،

---

(١) الحكومة الإسلامية/ ص٧٥

(٢) راجح وثيقة الدستور الإيراني (المادة ١٢)

(٣) الحكومة الإسلامية/ ص٥١

(٤) المصدر نفسه/ ص٥٣

على اعتبار أن الحرب هي الحتمية القادمة في سيرة القَدَر التاريخي للأمة الشيعية الإيرانية المُمَهّدة.

٦. ضرورة الثورة السياسية لتحقيق الحكومة الإسلامية: فـ"إزالة الشرك من مجتمعنا المسلم"(١)، إلى أن تتحقق الحتمية التاريخية بانتصار الثورة بقيادة إيرانية خالصة بالعمل "على هدم الأنظمة الفاسدة، ونحطم رمز الجائرين من حكام الشعوب"(٢)؛ فضرورة الثورة تعني حتمية تمددها الجيوسياسي، لأن المسلمين جميعاً "مكلفين من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة منتصرة"(٣)

٧. ضرورة الوحدة الإسلامية تحت راية ولاية الفقيه: يرى «الولي الفقيه» أن حركة التطور الحقيقية لابد أن تؤدي إلى ظهور «نموذج المدينة الفاضلة»، وما إيران إلا منصة الإطلاق -أو النواة الأولى- لقيام تجربة «دولة الفقيه العالمية» التي ستنمو إلى الحد الأقصى، ولا تتم إلا بشرط وحدة الجماهير الإسلامية، ويجب أن يجتمع رأيها على الوحدة بمنظور ولاية الفقيه؛ على اعتبار أنه الوصي الشرعي الوحد، والقائم مقام الغائب، ووصايته كوصاية الأب على الأطفال فاقدي أهلية التكليف الشرعي.

٨. ضرورة إنقاذ المظلومين والمحرومين: يحدد الخميني دوره ومن معه من الملالي على أنهم النخبة التي اختارها الله لإنقاذ الشعوب: "أما نحن المكلفون بإنقاذ المحرومين المظلومين، نحن مأمورون بإعانة المظلومين ومناوءة الظالمين...".(٤)

(١) المصدر نفسه/ ص٥٥

(٢) المصدر نفسه/ ص٥٦

(٣) الحكومة الإسلامية/ ص٥٦، أورد د. موسى الموسوي ستة عشر وجها من أوجه الشبه بين ثورة الخميني وثورة لينين، تضمنت الشبه في كل من: شعار الثورة، والتأميم، والدعاية والإعلام، ومنع الرعايا من السفر، وتأليه الحاكم، والتبعية للنظام والانصياع لأوامره، والإرهاب المجتمعي، والطبقية... إلخ، وختم الموسوي كلامه بالقول: «... لذلك لا أجد صعوبة في رمي الخميني بـالشيوعية، مع ما عليه من الطيلسان والعمامة والرداء، وتكراره اسم الله والإسلام في كل أحاديثه...». ينظر: الثورة البائسة/ ص١٧١-١٧٤.

(٤) المصدر نفسه/ ص٥٨

الوثيقة الثانية: مقولات في الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى)[1]

تُعدُّ هذه النظرية -التي وضعها محمد جواد لاريجاني[2]- بمثابة إعادة صياغة لنظرية «الحكومة الإسلامية»، من منظور جيوسياسي لا أيديولوجي مذهبي؛ كنتيجة تلقائية للجدل الدائر حول حدود جغرافية الجمهورية الإيرانية، وكيفية بناء «إمبراطورية» تكون بمثابة الرأس لجسد الأمة الإسلامية كلها؛ نظراً لكون إيران هي دولة الإسلام الحقيقي، وتجسيد لنواة العالم الإسلامي ومركزه القيادي[3]؛ فالنظرية على هذا تنبني على أساس تحوُّل جمهورية الفقيه إلى «مركز الإسلام العالمي»، تحت قيادة زعيم ذي سلطات وصلاحيات «الولاية» على الأمة كلها؛ لأن الدين والعقل يَقضيان بضرورة تشكيل أمة إسلامية واحدة، ومن ثَم لابد من اختيار حكومة تُمَثِّلها.

اجتهد لاريجاني في نقد نظرية «الحكومة الإسلامية» المعمول بها كإستراتيجية إيرانية

---

(١) راجع: د. عادل علي عبد الله: المحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، تقع ترجمة «مقولات في الإستراتيجية الوطنية» في ستة فصول: الأول: الحكومة والمسؤولية. الثاني: الاعتقادان الأساسيان. الثالث: المصادر الرئيسية لتحديد السياسة. الرابع: نظرية أم القرى. الخامس: مذهب الدفاع المؤثر. السادس: العالم المتعدد الأقطاب. وعلى الرغم من أهمية وعمق فصول الكتاب، إلا أن لُبَّه يقع في الفصل الرابع.

(تنبيه: البحث يعتمد على نسخة مطبوعة على الكمبيوتر، استعان بها الباحث من مترجم الإستراتيجية الوطنية البروفيسور لبيب المنور، وليس على كتاب مطبوع، فسيختلف ترقيم الصفحات).

(٢) الدكتور لاريجاني هو رئيس مؤسسة دراسات العلوم، أبرز الخبراء في مجال الفيزياء، وأحد أهم العقول التي صاغت السياسة الخارجية الإيرانية، في فترة الحرب العراقية الإيرانية تولى منصب مساعد وزير الخارجية لعدة سنين عهد الخميني، وكان يقود الفريق الخاص الذي اعتمد عليه الرئيس هاشمي رفسنجاني بعد الحرب في بناء سياسته في الحقلين الاقتصادي والسياسي، وقد أقيل من مهامه بعد دعوته إلى قيام علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة.

(٣) ظهرت ثلاث نظريات لفكرة جمهورية ولاية الفقيه، ونظرية أم القرى هي آخرها، أما الأوليان فهما: نظرية «القومية الإسلامية» وضعها مهدي بازركان، وهي مبنيةٌ على عقيدة «المهدي المنتظر» التي تقبلها الأمة، وبقيام الحكومة الإسلامية في إيران وجَبَ توجيه مختلف الثورات لأجل تحقيق الأهداف القومية الإيرانية، من خلال التوسل بالإسلام. وتبعتها نظرية «تصدير الثورة» التي نادى بها الخميني، لتحقيق «الحكومة الإسلامية العالمية» القائمة مقام وظيفة «خلافة المهدي المنتظر»، التي هي أحد أهم وظائف الدولة الإيرانية المعلنة، بهدف خدمة المظلومين والمسلمين في كافة أرجاء المعمورة، وبهذا يتحوَّل مبدأ «تصدير الثورة» إلى أساس مبدئي في علاقات إيران بالعالم الإسلامي السني تحديدا، تأسيسا على أن المذهب الإثنا عشري في أصله ليس مذهبا تبشيريا لغير السنة.

في علاقاتها الدولية تجاه العالم الإسلامي، ودامت عِقدَين من الزمان دون أن تفلح في إقامة «الحكومة الإسلامية العالمية» الموعودة؛ إذ مقياس نجاح الثورة الخمينية في اعتقاده ليس في حجم انتشار «عقيدة» ولاية الفقيه، وتضخّم أعداد المُقَلِّدين، وتَحوُّل مدينة «قُم المقدسة» إلى كعبة شيعة العالم، بل نجاحها الفعلي في «تمدد» جغرافية إيران وحدودها الدولية؛ فمعنى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية حقيقة يعني تحُوُّل إيران من جمهورية «ثابتة الحدود» إلى إمبراطورية «متحركة الحدود»، لا تقف حتى تَبسُطَ هيمنتها على كل إرث العالم الإسلامي الممتد من أندونيسيا شرقاً إلى جزر الكناري غرباً، ومن آسيا الوسطى -حدود صحراء سيبيريا- شمالاً إلى مسلمي جنوب أفريقيا جنوباً.

نجح لاريجاني في إعادة صياغة نظرية الخميني لتتحوَّل إلى دليل عملي قابل التطبيق، فبدلا من توصيفٍ مبالغ فيه عقائدياً كـ«الحكومة الإسلامية العالمية» فضّل لاريجاني توصيف نظريته بكونها «الحكومة الإسلام العملية»، انطلاقاً من نقطة محورية في نقده لنظرية الخميني وهي: «ما هو واجبنا في العالم الإسلامي؟ وهل قبولنا بالحدود الجغرافية يمكن أن يكون له تأثير أم لا؟»

مداخلة الدكتور عزام التميمي

حينما نتحدث عن المشروع الإيراني والإعلام، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو القدرة الإعلامية الهائلة لإيران في مقابل الفراغ الحاصل من جانب الطرف العربي أو الإسلامي المتوجس من السياسة الإيرانية. فالإيرانيون منذ أعوام يتحينون الفرص لملء هذا الفراغ في الساحة الإعلامية، وما من شك أن هذا من الذكاء و الحنكة التي لابد أن تذكر لهم، وما من شك أيضاً في أنهم أبلوا في سبيل ذلك بلاءاً حسناً من وجهة نظرهم.

لا يغيب عن كل مهتم بوسائل الإعلام ذلك الفرق الهائل بين «ما كان» و «ما أصبح» في مجال الترويج للأفكار والتأثير على المتلقي، بين عهد المنشورات وعهد الفضائيات. فالمنشورات حينما كانت الوسيلة المتبعة من قبل أصحاب المشاريع الفكرية أو السياسية كانت توزع في نطاق ضيق جداً، وربما لم يكن الناس يقبلون عليها و من وصلت إلى يديه منهم ربما لم يكن يوليها كثير اهتمام، وينتهي بها المطاف إلى القمامة. أما القنوات الفضائية، شئنا أم أبينا، فإنها تدخل علينا في غرف جلوسنا بل وغرف نومنا، ولم تعد اليوم تصلنا قصراً عبر شاشات التلفاز، بل وأيضاً عبر الإنترنت من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف النقالة.

تستثمر إيران أموالاً طائلة في وسائل غزوها الفضائي للآخر، وهذا على الرغم من اتباعها سياسة رقابية صارمة على ما يدخل إلى بيوت مواطنيها. ففي الداخل الإيراني تفرض على المواطن الإيراني عزلة إعلامية وتحجب عنه كثيراً من وسائل الإعلام العالمية، ويعتبر اقتناء صحن تلقي البث الفضائي وجهاز توليف القنوات الفضائية من الممنوعات التي يمارسها كثير من الناس سراً وفي مخالفة للقوانين والإجراءات المعمول بها. وليس متاحاً بسهولة في إيران ما بات مظهراً عادياً من مظاهر الحياة في معظم دول العالم، ولذلك تجد المواطن الإيراني يسترق السمع بحثاً عن المعلومة باذلاً الجهد في سبيلها بينما الأموال

التي تضخ من قبل النظام في إيران لبث الدعاية السياسية للخارج ليست محدودة أبداً.

إلى أن بدأت الثورة السورية كانت وسائل الإعلام الإيرانية قد حققت اختراقاً كبيرا في أوساط المتلقين في الخارج، سواء كان المتلقي عربي اللغة أم إنكليزي اللغة. ومن أهم القنوات الموجهة للخارج قناة العالم الناطقة باللغة العربية وقناة Press TV الناطقة باللغة الإنكليزية. والذي ساعد هاتين القناتين على النجاح أن برامجهما كانت تتسم بدرجة عالية من المهنية، وهذه من الأمور التي تساعد وسائل الإعلام على التميز وجذب المشاهد. ومن يعمل في المجال التلفزيوني أو الإذاعي يدرك أن المشاهد هو الذي يقرر ماذا يريد أن يشاهد أو يسمع، بيده جهاز التحكم عن بعد، يقرر بواسطته لمن يعطي أو يمنع، ولمن يمنح أن يحرم. والإعلام الذي يريد ان يحقق اختراقات و يريد أن يصل إلى المشاهدين ينبغي أن يكون من المهنية و الحرفية بحيث لا يشعر المشاهد بأن القناة التي يشاهدها تحاول أن تملي عليه وأن ما يتلقاه يقصد منه غسل دماغه و تحديد توجهه. هذا مع العلم أن ما من صاحب وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مشاهدة إلا ولديه رسالة يسعى لإيصالها لمتلقيه، سواء كانت هذه الرسالة نبيلة أو كانت على النقيض من ذلك. ومجال التنافس بين الإعلاميين هو إيصال رسائلهم بأيسر وأسلس الطرق وأكثرها جذباً للمتلقي.

لقد حشد الإيرانيون خبرات وتقنيات عالية الجودة للتأثير على العرب والمسلمين من خلال قنواتهم الفضائية. خذ على سبيل المثال قناتهم الناطقة بالإنجليزية: PressTv التي تستضيف أناساً من كل أنحاء المعمورة ومن مختلف الأديان والتوجهات السياسية، في برامج حوارية سقفها مرتفع،وإن كان الهدف منها في نهاية المطاف هو تسويق الفكرة المراد بثها عبر الأثير انسجاماً مع التوجه الإيراني الرسمي. أما القناة الناطقة بالعربية: قناة العالم، فقد تقدمت هي الأخرى وأصبح لها شعبية قوية في أنحاء العالم العربي وفي أوساط الجاليات العربية في الغرب، وذلك بسبب طرحها بجرأة لا تجدها في كثير من وسائل الإعلام المملوكة عربياً، لقضايا تهم المتلقي العربي حيث وجد. وهي الأخرى تستضيف الخبراء والمعلقين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية وإن كانت في المحصلة تروج لما يريده النظام الإيراني.

لكن رغم النجاحات الكبيرة والاختراقات المهمة، لم يلبث الإعلام الإيراني أن تلقى ضربة قوية، لا أظنه تعافى منها حتى الآن، بسبب الموقف من ثورة سورية. فالموقف المؤيد للنظام في سورية عرى الازدواجية و النفاق السياسي لهذا الإعلام الذي وقف مع ثوار تونس ومصر وليبيا ولما بدأت الثورة السورية اصبح يروج لنظرية مفادها أن ما يجري في سورية إنما هو مؤامرة إمبريالية دولية على المقاومة والممانعة بينما تراه يمجد ثورة البحرين ويعتبرها انتفاضة مشروعة ضد الظلم والطغيان، وهذا تفسير للحدث لم يلق تعاطفاً ولا قبولاً لدى عامة الشعوب العربية والإسلامية. ولعل هذا الانكشاف أمام الجماهير، والذي أدى إلى عزوفها عن مشاهدة قنوات مثل «العالم» أو «المنار» أو Press TV هو الذي دفع الإيرانيين إلى تمويل إنشاء قناة عربية جديدة، هي «الميادين»، في محاولة متجددة لاختراق الساحة الإعلامية العربية من خلال خطاب داعم للموقف الإيراني ولكن بأسلوب أقل فظاظة.

لقد أنفق الإيرانيون على مدى ما يزيد عن عشرة أعوام أموالا طائلة على الإعلام الموجه إلى العرب والمسلمين حول العالم، ولم يدخروا وسعاً في حشد الخبرات الإعلامية المميزة واقتناء أحدث التجهيزات. وخذ على سبيل المثال مكتب قناة Press TV في لندن، والذي يقع في نفس المبنى الذي يؤوي قناة الحوار الفضائية أيضا. فرغم أنه في الأغلب لا يبث أكثر من ساعة يوميا إلا أنه زود بالإمكانيات الفنية والبشرية التي تفوق أضعافاً كثيرة قدرات قناة الحوار. من المعلوم أن معظم ساعات بث هذه القناة الإيرانية الناطقة بالإنجليزية تنطلق من المقر الرئيسي للقناة في طهران. وللقناة مكاتب ومراسلون حول العالم، بميزانيات يستدل من حجم التغطية أنها كبيرة، وكبيرة جداً.

والسؤال الذي لا مفر من طرحه هنا هو: ماذا لدينا نحن أهل السنة من وسائل إعلام نتوجه من خلالها إلى الشعب الإيراني لمقابلة ما يبثه نظامهم على مدار الساعة مستهدفاً إيانا بمختلف اللغات؟ من المؤسف أن أفضل ما تفتقت عنه عبقرية بعض ربعنا هو قناة أفلام أمريكية مدبلجة أو مترجمة إلى اللغة الفارسية وكأن الحل من وجهة نظر هؤلاء هو أمركة الشعب الإيراني وإغراؤه بقناة تسلية فارغة من كل مضمون هادف. وفيما عدا ذلك، لا يوجد لدى العرب المتوجسين من المشروع الإيراني وسائل إعلامية مؤهلة

لتوجيه رسائل سياسية أو تحليل سياسي إلى الشعوب الإيرانية رغم أهمية الوصول إلى شارعهم غير المنسجم بمجمله مع النظام الإيراني. نحن بحاجة ماسة إلى أن نتواصل مع الناس هناك، وقد سمعنا من كثيرين يترددون على إيران، وكذلك من بعض الإيرانيين أنفسهم، انه يوجد انفصام كبير بين النظام والشعب، فأين هي وسائل إعلامنا التي تناط بها مهمة استغلال هذا الانفصام واستثماره للتخذيل عن إخواننا في سورية الذين يساهم نظام «الملالي» مساهمة أساسية في التنكيل بهم وإطالة عمر النظام «الأسدي» المتسلط على رقابهم.

وبينما نفتقر إلى إعلام سياسي جاد موجه إلى الإيرانيين، فإن بعضنا ينفق بسخاء لتمويل إعلام معاد لإيران موجه إلى ذاتنا. ومثل هذا الإعلام في محصلته لا يجدي نفعاً، فهو غير مقنع إلا لفئة قليلة من الناس. إن معظم قنواتنا الفضائية التي تتحدث عن إيران إنما هي قنوات عقائدية طائفية. وأنا لست هنا بصدد تقييم نجاعة الرؤية الطائفية لما بيننا وبين الإيرانيين وحلفائهم من خلاف وتوترات، وإنما الذي يهمني في هذا المجال تقييم أدائنا الإعلامي تجاه ما يجري في سوريا. فالإعلام هو وسيلة للتأثير، والسؤال المهم هو: هل نؤثر أم لا نؤثر من خلال إعلامنا الإسلامي في توجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار السياسي؟

معظم القنوات السنية التي تتكلم عن المشروع الإيراني تخاطب شريحة ضيقة من المشاهدين تنسجم في توجهها العقدي مع توجه القائمين على القناة والمحددين لسياساتها التحريرية. لا أرى أن هذه القنوات قادرة على توسيع شريحة المتلقين لبثها طالما استمرت في انتهاج نفس الأسلوب المتبع حاليا. وعلينا أن نتذكر أن ما نبثه يصبح عديم الفائدة بل ومضيعة للمال والجهد إذا لم يجذب قطاعاً مقدراً من المشاهدين المستهدفين بالبث. وجذب المشاهد يحتاج إلى مهارة في زمن تتنافس مئات القنوات الفضائية من كل صنف وفن على جمهور المتلقين. فالمشاهد ليس لديه صبر على الأنماط الرتيبة والمملة والإملائية من الإعلام، فهو ذكي ويستخدم صلاحياته في استخدام جهاز التحكم عن بعد (الريموت كونترول)، وبما أن لديه خيارات كثيرة فإنه -إن مل أو ضجر- سيبحث عن قنوات أخرى عله يجد لديها من التحليل و شرح مجريات الأمور ما يعتبره معقولاً ومقنعاً.

لذلك علينا في مجال العمل الإعلامي، والتلفزيوني منه بشكل خاص , أن نسأل: ما الذي نحتاجه حتى نوسع من شريحة المشاهدين ونتمكن من إيصال ما لدينا إلى جمهور المتلقين؟

وأود بهذه المناسبة أن أشكر جميع المشاركين في هذه الندوة على ما قدموه من مداخلات، ومع أنني لا أتفق بالضرورة مع كل ما قيل، إلا أنني مسرور من استماعي لهذه الآراء، وبعضها بلا شك تخالف قناعتي. ورغم ذلك أقر بأن هذه الآراء، ما اتفقنا معه وما لم نتفق، موجودة ومتداولة لدى عامة الناس ولدى النخب السياسية والفكرية. ونحن بحاجة إلى أن نتحاور بشأنها وبأن لا يمارس أحد سياسة تكميم الأفواه، وأن نسعى لنقل كل النظريات والتحليلات ما نتفق عليه وما نختلف بشأنه عبر وسائل إعلامنا، وبالذات عبر قنواتنا الفضائية، لإشراك المشاهد في الحكم على ما يسمع ويشاهد.

إن فتح باب النقاش على الهواء بشأن مختلف النظريات سيعود في النهاية بالفائدة علينا جميعاً. وبعض ما قيل رغم غرابته وحتى تطرفه، إنما ينم عن مخاوف، وبعضه تسنده قناعات قد يصدقها الواقع وقد تشوبها مغالاة ويعتريها شطط. إلا أننا نجني من حوارنا المقترح والصريح والشفاف عبر القنوات الفضائية بشأنها توسيع دائرة جمهور المتلقين، وبذلك يصل حوارنا إلى اكبر شريحة ممكنة من الناس، وذلك هو مفتاح باب المصداقية التي لا استغناء لوسيلة إعلامية جادة وهادفة عنها.

ثم ينبغي –انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الإعلام– ألا نقصر اهتمامنا على المتلقين في نطاق جغرافي محدد. فكثير من القنوات الإسلامية تخاطب حصرياً من حيث تقصد أو لا تقصد الجمهور في منطقة الخليج والجزيرة العربية رغم أن ما نحن بصدده ليس مشكلة خليجية، بل المشكلة اعم من ذلك، تشمل مناطق عدة في العالم في مصر و المغرب وماليزيا. ومرة أخرى نحتاج لإجابة على سؤال: كيف نوسع دائرة جمهور المتلقين ونصل ببثنا إلى مناطق غزاها الإعلام الإيراني وأثر فيها كثيراً خلال العقد الأخير على الأقل؟

لعل من وسائل تحقيق ذلك إنتاج وبث برامج تعتمد على الحوار الحر والمفتوح، يستضاف فيها خبراء على مستوى عال من الوعي والدراية، لديهم المهارة في تقديم حججهم إلى المتلقي بشكل مقنع وجذاب. وتجنب الاقتصار على الخطاب والتحليل

الطائفي لما يجري، والبحث عما وراء التوترات من تظلمات اقتصادية واجتماعية وسياسية. واسمحوا لي أن أضرب لكم مثالاً من الندوة التي نظمتها وبثتها قناة الحوار عن المشكلة المزمنة والمعاناة الدائمة لعرب الاحواز، والتي دعي إلى المشاركة فيها مجموعة من العرب الاحوازيين وبعض الخبراء والمحللين. وقد جاء تنظيم هذه الندوة بعد أن زار قناة الحوار عدد من العرب الأحوازيين وشكوا من إهمال وسائل الإعلام العربية والإسلامية لقضيتهم. من الجدير بالذكر أن معظم عرب الأحواز هم من الشيعة. فاجأ المشاركين في الندوة أحد الأحوازيين الحاضرين، وهو معمم من رجال الدين الشيعة، بقوله: «لقد بدأنا نفقد أبناءنا من الجيل الجديد من الشيعة الى السنة بسبب الاضطهاد الذي يقع علينا من النظام الإيراني، فبات كثيرون منهم ينفرون من التشيع وينتقلون إلى التسنن احتجاجاً.» ولعل مما يستفاد من ذلك وينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه أن النظام الإيراني لا يفعل كل ما يصدر عنه من سياسات وممارسات من منطلق طائفي شيعي، وإلا لم يكن ليضطهد ويظلم هؤلاء العرب الشيعة.

ما أردت الوصول إليه هو أن العامل الطائفي ربما كان واحداً من مجموعة عوامل ومكونات أخرى محصلتها هو ما نراه وما نلمسه من سياسات وممارسات. وإذا أردنا أن يكون لإعلامنا مصداقية وأن يرقى إلى مستوى من المهنية يعتبره المشاهدون بفضلها مرجعاً يطمئنون إليه، علينا ألا نغرق في الخطاب الطائفي الذي يعجز وحده عن تفسير ما يجري من حولنا. ونصيحتي الى الاخوة الذين يملكون أو يديرون فضائيات إسلامية، والتي تخصص ساعات من بثها اليومي للحديث عن إيران ومشاريعها في المنطقة، تجاوز البعد الطائفي. فنحن بحاجة ماسة إلى التوجه إلى الجماهير بخطاب إنساني مقنع نسعى من خلاله إلى التخذيل عن إخواننا في سورية في مواجهة التمدد والاختراق الإعلامي الإيراني الذي تبذل فيه أموال طائلة من قبل النظام الإيراني. ولعله يكون أكثر نجاعة في هذا السياق أن نتعامل مع المشروع الإيراني على انه مشروع دولة قومية اقليمية تسعى لان تكون قوة عظمى مهيمنة. وأرى أن هذا يفسح لنا المجال لأن نضمن في تحليلنا للظاهرة الإيرانية مكونات المشروع الإيراني الباحث عن العظمة بمختلف أنواعها العقائدية والسياسية و الاقتصادية.

إنني أشك في أن تتمكن القنوات الفضائية الإسلامية التي تركز على المكون الطائفي

للمشروع الإيراني وتجعله الأساس في تفسير تطلعاته وآفاقه من إقناع شريحة عريضة من الناس بما تريده من مثل هذا الخطاب. وأنصح القائمين على هذه القنوات بمراجعة جادة لسياساتهم التحريرية بما يجعلها أكثر إقناعاً إزاء تحليل وتوصيف متغيرات الربيع العربي. فما كان سائداً قبل الربيع من نظريات تهشم كثير منها ولم يعد له سند. فبدلاً من الإصرار على ترديد ما لم يكن معقولاً ولا مقبولاً قبل الربيع العربي، الأحرى بنا أن نسلط الضوء على الآثار المزلزلة لهذا الربيع، والتي غيرت خريطة التحالفات بشكل جذري. فقبل الربيع العربي سادت لدى النخب، سواء كانت إسلامية أو قومية علمانية، نظريات تعتمد على انقسام المنطقة العربية والإسلامية إلى فسطاطين أو معسكرين: معسكر ممانعة و معسكر اعتدال. وهذا الانقسام كان حقيقياً، لا نستطيع إنكاره ولا يحسن بنا ذلك. وأنا شخصياً لا أستطيع أن أنكر أنني كنت أقف في منابر كثيرة مدافعا عن حزب الله وعن إيران وعن سورية، لأنها كانت عناصر أساسية فاعلة في معسكر الممانعة الذي كان يدعم المقاومة الفلسطينية بكثير مما كانت تحتاجه لتبقى وتستمر. وفي المقابل كانت هذه المقاومة ضحية تآمر عليها من قبل منتسبي معسكر الاعتدال بقيادة نظام حسني مبارك ومشاركة أنظمة عربية موالية للغرب مثل نظام بن علي في تونس وبعض الأنظمة الأخرى التي ما تزال تنتظر الربيع. و لما هبت نسائم الربيع العربي على المنطقة وتحولت إلى عواصف أطاحت بنظام بن علي في تونس ونظام حسنى مبارك في مصر، أطاحت معها بالتحالفات التي سادت لأكثر من عقد من الزمن، ولم يعد التمايز قائماً بين أنظمة تدعم المقاومة وأخرى تتآمر عليها بل بين أنظمة طاغية فاسدة من جهة وشعوب انتفضت تطالب بحريتها وكرامتها من جهة أخرى. ولم يشذ عن هذه الأنظمة الطاغية نظام بشار الأسد الذي كان ممانعاً حتى الأمس القريب وبات يرتكب أبشع المجازر وأفظع الانتهاكات بحق الشعب السوري.

وخلاصة القول أن الربيع العربي ولد حالة مختلفة تماماً لم يبق معها معسكر ممانعة ولا معسكر اعتدال. أصبح الصراع في المنطقة صراعاً بين شعوب تتوق إلى الحرية و الكرامة في مواجهة طواغيت بعضها كان في معسكر الاعتدال والبعض الآخر كان في معسكر الممانعة. أرى أن مثل هذا التفسير للحدث هو الذي يمكننا من الرد بشكل مقنع

على النظريات التي يروج لها الإعلام المدعوم إيرانياً، سواء المكتوب أو المسموع أو المشاهد منه، ومفادها أن ما يجري في سوريا إنما هو مؤامرة على الممانعة والمقاومة. وليس أدل على ذلك من انفراط العقد الذي جمع أعضاء معسكر المقاومة والممانعة، إثر رفض حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين البقاء في سوريا بينما نظامها يذبح شعبه بعد أن رفضتا في بداية الأحداث إصدار بيانات داعمة للنظام أو مؤيدة له.

في الختام، أدعو إلى إنشاء قناة سياسية محترفة ومهنية ناطقة باللغة الفارسية ليس هدفها القيام بمهام تبشيرية أو محاولة تفنيد ما يعتقده الشيعة، فلا أرى ذلك ناجعاً، وإنما المطلوب هو مخاطبة الشعوب الناطقة بالفارسية من خلال نقاشات وحوارات هدفها تعرية النظام الإيراني وكشف ازدواجيته ونفاقه السياسي، بل وميكافيليته، على الملأ. ليس لدي شك في أن مثل هذا المشروع سيصب في صالح قضية شعب سوريا والشعب العربي المضطهد في الأحواز والشعب العراقي الذي باتت مقاليد أموره في أيدي حفنة من عملاء النظام الإيراني بزعامة نور المالكي. وأرى أن فرص نجاح مثل هذا المشروع كبيرة بسبب وجود هوة عميقة آخذة في الاتساع بين الشعب الإيراني وبين نظام ولاية الفقيه المهيمن عليه وعلى مقدراته باسم خرافات ما أنزل الله بها من سلطان لعل بعض من يدعيها يعلم في قرارة نفسه بطلانها وتفاهتها. فالشعب الإيراني أيضاً مظلوم ومضطهد، بل ومحروم، إذ تهدر أمواله وتبدد ثرواته الطبيعية حول العالم في مشاريع مختلفة هدفها تحقيق هيمنة المشروع الإيراني التوسعي على حساب رخاء وراحة وسمعة المواطنين. لعل قناة تلفزيونية فارسية بمواصفات عالية الجودة من المصداقية والمهنية تساهم في إيصال المعلومة الصحيحة والتحليل العلمي الدقيق إلى كافة هؤلاء الناس، وبذلك يكون لها دور معتبر في ولادة حراك محلي يؤدي إلى ربيع إيراني يؤذن بتغيير نحو الأفضل لصالح الشعوب الإيرانية والشعوب العربية على حد سواء.

وبسبيل تحقيق هذا الهدف يُقترح جُملة من المراحل، تُعنون بفلسفة التأهيل الفكري والثقافي، والتوطين والتمكين السياسي، والتَّسَيُّد والتَّحَكُّم الوطني:[1]

---

(١) عناوين المراحل من وضع الباحث وليست من صياغة لاريجاني.

المرحلة الأولى: الوعي الفكري:

"ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (=الشيعي) على اعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة".

المرحلة الثانية: النفوذ والتمكين المحلّي:

"السعي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات أو استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة، وثورة الشعوب (=الانتفاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة؛ ولا ضير في ذلك إذا كان يحقق الهدف المنشود منه، وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية".

المرحلة الثالثة: الانصهار الوحدوي:

"في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالفة الذكر، ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة «دولة أم القرى»، التي تكون إيران مركزها".

المُلاحظ أن لارجاني لا يختلف إستراتيجيا عن باقي منظري الهيمنة الإيرانية الحديثة، المتوشِحة برداء المذهب الإثنا عشري كأصل للإسلام لا فرع من فروعه، غير أنه تكتيكيا -بحكم تخصصه الفيزيائي- يتصف بإضفاء الفلسفة العقلانية على منطلقات ولاية الفقيه السياسية؛ ليُحيلها إلى منطق الضرورة الحضارية، عُنقوديةَ التكوين والنمو، بعد أن كانت توجيها رِسَاليًّا ووصايةً أبوية ثورية، ومن هنا يدعو إلى التمسك بهدف «الحكومة الإسلامية العالمية» وتأييده كرؤية وهدف غائي لابد من الوصول إليه.

ويمكن إيجاز تسلسل نظرية «أم القرى» العقلانية، والمُعَدّلة لنظرية «الحكومة الإسلامية» الراديكالية بالآتي:

- **الأصل في العالم الإسلامي أنه «أمة واحدة»**، فـ «أول شيء يجب الانتباه له

هو أن «الإسلام» له أمة واحدة؛ أي عندما نقول: «العالم الإسلامي» فإننا نقصد جموع المسلمين، ولا نقصد أماكن إقامتهم، مثلما نقول: عالم الأكراد أو الأرمن وغيره؛ بل إن العالم الإسلامي «أمة» واحدة، و«الأمة» ناسٌ لديهم انسجام وُجهة وحركة، مع التوجيه نحو هدف واحد...».[1]

- **وأساس وحدته «قيادته»**، وقيادة العالم الإسلامي لا تتأتى إلا بأسلوبين من وجهة النظر الإيرانية، بحكم أن العالم يعيش زمن الغيبة الكبرى، «وهما عبارة عن: رأي أغلبية الشعب، والوصاية، وَلِيُّ الشخص ينتخب ما بعده وينصِبَه، وفي الأسلوب الآخر الأمة يجب أن تقدّم رأيها، والأغلبية تدل على النتيجة النهائية...».[2]

- **وقيادته تقوم على أساس «ولاية الفقيه»**؛ لأنه «من الممكن أن يوجد في دولةٍ مَّا مشاكل ونقص وقلة موارد كثيرة، لكن يكون فيها «نظام الولاية» صحيحا، فمن المسلم به أنه يوجد في هذه الدولة نظام إسلامي حقيقي.. الإعمار والأنظمة والمحافظة على الظواهر الشرعية كلها أمور فرعية..»[3]، لأن الولي الفقيه «لديه نوعان من الولاية: «ولاية الإرشاد» و«ولاية الأمر»؛ ففي ولاية الإرشاد -فإنه كما يجذب القلوب المتعددة بقوته وعلمه وتفوقه في النظرة- يجلب توجه الأمة للقضايا المهمة للإسلام والأمة الإسلامية...».[4]

- **وعندما تقوم حكومة في أي بلاد الإسلام لديها الأهلية لقيادة الأمة، حينها تصبح هي «أم القرى» دار الإسلام**، وحينها فقط «نستطيع أن نُبيّن مفهوم «أم القرى» بوضوح نسبي: دولة «أم القرى» تصبح العالم الإسلامي، والتي لها قيادة، وهي في الحقيقة تكون لائقة لقيادة كل الأمة...».[5]

- **ويجب على قيادتها ملاحظة مصالح الأمة كلها**، فالمحافظة على كل الأمة فريضة عليها وأولوية قصوى، «تلاحظون أنه من أجل إيجاد «أم القرى» فليس مطروحاً

---

(١) مقولات في الإستراتيجية الوطنية/ ص٢٤

(٢) المصدر نفسه/ ص٢٤

(٣) المصدر نفسه/ ص٢٨

(٤) المصدر نفسه/ ص٣٠

(٥) المصدر نفسه/ ص٢٥

الموقع الإستراتيجي والسكان والجنس وأمثال ذلك، بل المعيار هو في «الولاية»؛ بعبارة أخرى: إذا ادعت دولة بأنها «أم القرى»، فيجب عليها أن ترفع مستوى قيادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية، وأن تجعلها منتخبة لكل الأمة؛ كذلك تلاحظون أنه في هذا المفهوم الذي قدمناه لإيجاد «أم القرى»، هذه الصفة لا يمكن أن تكون «إرثاً» لأي قوم، بل إنه من الممكن أن يكون قوم صاحب «أم القرى» (=الإسلام) لمدة مَّا، وبعد مدة يسقط عنه هذا الموضوع...».(١)

- **لكن بعد قيام الثورة الخمينية، وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية** «سواء أكانت في زمن قيادة الإمام الخميني (قدس سره الشريف)، الذي كان شمس البشرية، أو في الوقت الحاضر، الذي هو تحت ولي الأمر سماحة آية الله خامنئي (دامت بركاته الشريفة)»، تصبح هي «بدون شك «أم القرى» دارَ الإسلام...، والقيادة الحقة، وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي...».(٢)

- **ويُفرض على كل مكلَّف من أفراد الأمة «واجب ولايتها**؛ أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة»، وطاعة قيادتها، والانصياع إليها، فهي الأمة وهي دار الإسلام، وما عداها دار شرك؛ و»بناءً على ذلك فإن الإمام (رحمة الله عليه) كان له مقامان في الوقت نفسه:

الأول: مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تم تعريفها طبقا للدستور، وقد حُددت واجباتها وصلاحياتها.

والمقام الآخر: ولاية العالم الإسلامي، الذي قد أقرها الواجب الشرعي..».(٣)

- **وعلى الأمة كلها حينها -فرداً فرداً- محاربة الشرك على مبدأ الإسلام القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**؛ لأنه «إذا وقع هجوم على الإسلام من أي مكانٍ في العالم، أو جرى الاعتداء على حقوق المسلمين، فإن «أم القرى» تَرعُد وتزمجر وتنهضُ للدفاع؛ ومن المؤكد أن الحكومات الجائرة والكافرة لن تتحمل ذلك، وستتهيأ لإزالة

---

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص٢٥

(٢) المصدر نفسه/ ص٢٥-٢٦

(٣) المصدر نفسه/ ص٢٥

هذه الشَّعرَةَ من الأنف؛ لذلك تستهدف حياة النظام؛ في مثل هذا الوضع، فإن على كل الأمة الإسلامية واجب الدفاع، وليس فقط شعب «أم القرى»...».[١]

- **وبهذا تصبح أم القرى إمبراطورية عالمية مهابة الجناب دولياً**؛ لأن الأمة الإسلامية «كلما أظهرت استعدادا أكثر للدفاع عن حياة «أم القرى»، فإن حكومات ونماريد الكفر، سيلتزمون ضبط النفس في الهجوم على «أم القرى»؛ لأنها تحسب حساب لأمة عظيمة: مليارات وليس لعدة ملايين من السكان، وسيكون لـ«أم القرى» في الأمن أكثر قدرة على المناورة والتحرك أكثر للدفاع عن حقوق المسلمين.[٢]

ولا يتوانا الدكتور لاريجاني عن دعوة الحكومة الإيرانية إلى أن تسعى -من دون كلل أو ملل- "في المحافظة على مكانة «أم القرى»"، وجعل هذا الهدف "جزءا من إستراتيجيتنا الوطنية...، أي هدف البرنامج من الأهداف المصيرية الوطنية".[٣]

ولكن الأخطر في نظريته أنه ربط مفهوم «الإستراتيجية الوطنية» بالمفهوم العسكري الأصلي للكلمة، داعيا إلى تسخير كل طاقات إيران المادية والبشرية للوصول لحالة «أم القرى» بدلاً من «الحكومة الإسلامية العالمية»، على أساس أنها منصة الانطلاق التي إن نجحت -ويجب أن تنجح- فستثمر تلقائياً حالة الإمبراطورية الكونية، وهذا يعني أن على الحكومة الإيرانية أن تعيد النظر في دلالة مفهوم الإستراتيجيات السياسية الحديثة، بالرجوع إلى مفهومها الأصلي؛ إذ إن «الإستراتيجية في مفهومها القديم، كانت فن استخدام كافة الإمكانيات العسكرية للحصول على النصر في الحرب؛ لكن أقدم الوثائق العسكرية (=مثل كتاب Son Tzu) يدل أيضا على أنه في الاشتباك العسكري يمكن للإمكانيات غير العسكرية أن يكون لها دور مؤثر أيضاً؛ لذلك فإن كلوز وتيس -الذي يجب أن يعتبر بحق مؤسس فن الإستراتيجية- في كتابه المعروف «von dyer kliegs/ حول الحروب» يعتبر أن الإستراتيجية هي:

فن استخدام كافة إمكانيات شعب للحصول على هدف عسكري، والذي يمكن

---

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص٢٦

(٢) المصدر نفسه/ ص٢٦

(٣) المصدر نفسه/ ص٢٨

اعتباره أبعد من مفهوم الانتصار في الحرب؛ ومن بعد ذلك فإن المفكرين السياسيين وَسَّعُوا من هذا النطاق حتى وصلنا إلى المفهوم التقليدي الحالي...".[1]

وفي إعادة صياغة إستراتيجية «نصرة المستضعفين» الخمينية، والتي تحوَّلت إلى نص دستوري، كمبرر قانوني وديني للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يضرب لاريجاني مثالا يتناغم مع نظريته، فيفترض مثلا أنه «إذا تم التعرض عسكريا لدولة ما، وجيش المعتدي في حالة تقدم، في هذه الحالة ستستخدم الحكومة [الإيرانية] كافة إمكانيات الشعب حتى توقف زحف قوات العدو، ومن ثم تخرج قواته وتزيل تهديده؛ في هذه الحالة فإن الدفاع يصبح هدفا مصيريا، ويجب على الحكومة أن يكون لها إستراتيجية وطنية..».[2]

إن نظرية أم القرى «قائمة تماماً على فكر الولاية الإسلامية الحقيقية؛ تلاحظون أنه إذا تم تجاهل هذا الأمر، فإننا لن نستطيع أن نورد أي إشكالية على النظرية العملية للحكومة؛ وإذا تم أخذ نظر الاعتبار لهذا الأصل فإن النظرية كلها ستُدمَّر..»[3]، بل هي مبنية على أركان ولاية الفقيه، وأي تصدع فيها يعني انهيار النظرية كلها، وما الرأي العام -أو الشعب/ المقلدون- إلا تابع للولي إن غدى أو راح، على أساس أن الحكومة الإسلامية/ حكومة الولي الفقيه تقوم على:

«الأول: الولاية المطلقة للفقيه، فولي الفقيه لديه نوعان من الولاية: «ولاية الإرشاد» و«ولاية الأمر»؛ ففي ولاية الإرشاد -فإنه كما يجذب القلوب المتعددة بقوته وعلمه وتفوقه في النظرة- يجلب توجه الأمة للقضايا المهمة للإسلام والأمة الإسلامية. وإطلاق الولاية والإمكانيات التي وضعها الشارع في هذا الأمر تحت تصرفه كلها وسائل (=أدوات) عمله.

الثاني: إن أصالة المعرفة في النظرة الإلهية والإسلام والأديان الإلهية جميعها، وضعت المعرفة والبصيرة نقطة البداية للمسيرة الكمالية للإنسان، هذا الأمر يظهر بصورة كاملة

(١)مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص٢٧
(٢) المصدر نفسه / ص٢٧
(٣) المصدر نفسه/ ص٢٨

في طاعة الإمام، وفي انتخابه، وفي التصرف معه؛ فلا قيمة لأي طاعة دون ركن المعرفة، وجميع العبادات تُوزن بميزان المعرفة.

ومن ناحية أخرى فإن العمل السياسي في النظام الإسلامي، هو بالذات عمل تعبُّدي؛ لذلك لا يمكنه أن يكون خاليا من هذا الأمر.

الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وهو من الأركان الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية السياسية في النظام الإسلامي.

الرابع: المحافظة على مصالح «أم القرى»: وخاصة بالتنسيق مع «ولي الفقيه»، وكذلك المحافظة على الأسرار العامة للأمة الإسلامية...».[١]

ويتنبأ لاريجاني لنظريته أنها ستتحوَّل إلى أصل ثابت في السياسة الدولية الإيرانية، بل تتجاوز مرحلة نظرية الخميني للحكومة الإسلامية العالمية؛ على أساس أننا «عندما ننظر خارج حدودنا، فإن غرضنا لا يتعدى مقولتين: تصدير الثورة والمحافظة على أم القرى؛ وإذا في مرحلة ما حدث تزاحم، فإن الأولية هي مع المحافظة على أم القرى».[٢]

ممانعة ومسايرة

يلاحظ في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني أن كل ثورة احتوت على اتجاهين في نشر أفكارها خارج جغرافيتها، وهما: اتجاه بناء الدولة النموذج (State-Model) من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية، بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة، تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت فيه الثورة، والبلشفية الاشتراكية كانت نموذجا واضحا طيلة عقود.

والاتجاه الآخر اتجاه تصدير الثورة، وهو "يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره؛ وإحدى حجج هذا الاتجاه، هي أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون دول أخرى إجراء وقائيا يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص٣٠-٣١

(٢) المصدر نفسه/ ص٢٩

الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها. والحالة الإيرانية ليست استثناء من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني".[١]

هذا من ناحية فلسفية؛ أما من الناحية التاريخية، فهناك نمط يكاد يكون واحدا في العلاقات الدولية عبر تاريخ البشرية، يخضع لقانون «التدافع» أو -ما يطلق عليه حديثا- «الصراع» بين الدولة الكبيرة في كل شيء (جغرافيا وديموغرافيا واقتصاديا وطموحا) وجاراتها الصغيرة في كل شيء.

وبِغَضّ النظر عن كونه صراعاً للوجود أو النفوذ؛ فلكُلِّ أمة كُبرى الحق السياسي -لا الأخلاقي- في تأمين مصالحها عن طريق توثيق عُرى علاقاتها، وتشبيك مصالحها بمصالح الطرف المستهدف، وفرض نوع من الوصاية وربما الهيمنة على قرارات الآخر الإستراتيجية، وهذا يحيل الدول الصغيرة إلى «ذيل تابع» لا يملك الخروج عن مَداره الذي يطلبه الجار الأقوى.

وعلاقة اللاسلم واللاحرب (=الحرب الباردة) مع جارة كبرى، تسعى لتأمين مصالحها عبر التّمدُّد الجيوسياسي، لها قانونها الذي يمكن عن طريقه التنبؤ بحركتها القادمة، ولها أدواتها التي تجعلها حاضرة في داخل النسيج المستهدف، ويمكن تلخيص طريقة الإستراتيجية الإيرانية في حربها الباردة مع محيطها الجيوسياسي بنظرية «الإحلال والإبدال»، التي هيكلها وعمودها المجتمع الشيعي الموالي المؤمن بولاية الفقيه، أما العضلات فهي تحالفاتها مع شرائح -لا يشترط فيها التشيُّع- تتفق معها في التيار «الثوري» لمواجهة الإمبريالية الأمريكية، والعنجهية الصهيونية، ومن يواليهما أو يعمل على تمكينهما، وأما جلدها وبشْرَتها فشخصيات نفعية قابلة لعمل أي شيء تقتضية المصلحة الشخصية بمقابل مُجزٍ، ومن جميع هؤلاء يُخلق مجتمع نافذ وتيار حاكم، يصلح أن يتحوَّل شيئاً فشيئاً إلى بديل يَحِلُّ مَحَلَّ المجتمع القائم، والذي يُشكّل شرعية وجود للأنظمة الحاكمة؛ فإذا تم استبدال مجتمع «معادٍ» بمجتمع «مُوالٍ» سَهُلَ نزع الشرعية عن «المشيخات» المُتصَدِّعة،

(١) يراجع: وليد الناصر: إيران.. دراسة عن الثورة والدولة (الفصل الثالث)

ومحو سبب وجودها الهش، ومن ثم إلجاؤها إما إلى المواجهة المسلحة مع شعبها لفرض وجودها وشرعيتها كأمر واقع، أو الرحيل المُشرِّف من البلد الذي كانت تحكمه، لتتحول تلك البلاد إلى يد «البديل» الذي اصطنعته السياسة الإيرانية.[1]

في التحليل الدقيق للعقلية السياسية الإيرانية، يبدو أن الجزيرة العربية عند الإيرانيين منطقة مشيخات هشة الحُكم ضعيفة القبضة، ومنظومتها الاجتماعية مليئة بالتَّصَدُّعات والشقوق التي يمكن استثمارها سياسيا عبر بوابة المذهبية، لبناء مصدَّات حامية قابلة لأن تتحول إلى أحزمة أمان إستراتيجي قادر على حماية أمن وسلامة النظام الإيراني، بما يسمح عمليا بتطبيق القاعدة العسكرية «خير وسائل الدفاع الهجوم»؛ أين ومتى وكيف شاء الإيرانيون، وتكفَّل فقه الخميني بوضع المعيار الأخلاقي والثابت الديني للمضي في بناء قاعدة المَصَدَّات المذهبية على تَصَدُّعات المجال الحيوي الإيراني (=الجزيرة العربية) مهما كانت التكلفة أو التبعات؛ إذ المفروض الشرعي والعقلي على مراجع التقليد المذهبي الاثنا عشري عدم ترك الحكومات وشأنها؛ لأن «تمادي الحكومات في غيِّها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه، في حين توجد نصوص كثيرة تَصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت. ونحن مسؤولين عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونُبعدها تماما عن حياتنا. ونحن مسؤولون عن تهيئة الجو المناسب لتربية وتنشئة جيل مؤمن فاضل يحطم عروش الطواغيت، ويقضي على سلطاتهم غير الشرعية؛ لأن الفساد والانحراف ينمو على أيديهم، وهذا الفساد ينبغي إزالته ومحوه، وإنزال العقوبة الصارمة بمسببيه (...) ولا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة المفسدة، ونحطم رمز الخائنين والجائرين من حكام الشعوب (...) ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين، وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمير الأوثان والأصنام البشرية، والطواغيت التي تنشر الظلم والفساد في الأرض (...) من هنا كانت الحكومة

---

(١) راجع: المحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مصدر سابق، (ص١٠٥)

الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي (...) فإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا (...) وبعبارة أخرى: الولاية تعني الحكومة والإدارة وسياسة البلاد، هي وظيفة عملية ذات خطورة بالغة (...) وفي حالة عدم إمكان تشكيل تلك الحكومة، فالولاية لا تسقط؛ لأن الفقهاء قد ولاّهم الله، فيجب على الفقيه أن يعمل بموجب ولايته قدر المستطاع، فعليه أن يأخذ الزكاة والخمس والخراج والجزية إن استطاع؛ لينفق كل ذلك في مصالح المسلمين، وعليه -إن استطاع- أن يقيم حدود الله، وليس العجز المؤقت عن تشكيل الحكومة القوية المتكاملة يعني بأي وجه أن نَنزَوي (...) على الفقهاء العدول أن يتحَّينوا هم الفُرَص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله، وإقرار النظام العادل (...) إنهم مكلَّفون بحفظ الإسلام بكل ما يستطيعون، وحفظ الإسلام من أهم الواجبات المطلقة بلا قيد أو شرط، وهذا مما يجب على الحوزات والمجامع والهيئات العملية الدينية أن تفكر في شأنه طويلا؛ لتجهز نفسها بأجهزة وإمكانات وظروف يُحرس فيها الإسلام ويصان ويحفظ: أحكاما وعقائد وأنظمة (...) لقد نهى الإمام [جعفر الصادق] عن الرجوع إلى حكام الجور في المسائل الحقوقية أو الجزائية نهيا عاما، وهذا يعني أن من رجع إليهم فقد رجع إلى الطاغوت في حكمه، وقد أمر الله أن يُكفَر به، فيحرم على المسلم أن يترافع إليهم في دين له على أحد، وكانت هذه المقولة حكما سياسيا يحمل المسلمين على ترك مراجعة السلطات الجائرة وأجهزتها القضائية، حتى تتعطل دوائرهم إذا هجرها الناس، ويفتح السبيل للأئمة (...) فإذا وصلنا إلى القوة فإنا لا نكتفي بتحسين الاقتصاد والحكم بين الناس بالقسط، بل نذيق هؤلاء الخونة المجرمين سوء العذاب بما كانوا يعملون (...) علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة الإسلامية، ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائي ونتقدم فيه، ففي كل العالم على مر العصور، كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص، ثم يكون تصميم وتخطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجيا، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يُغيِّرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها، أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال

حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها».[1]

ويقرر الخميني أن نزع شرعية الحكومات وشل وظيفتها مجمعيا وتذويبها سياسياً يكون بأربع خطوات، يكمّل بعضها بعضها، ويتسلسل رد فعلها طرديا من المركز إلى الأطراف، فيُبدأ بمقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة، ثم ترك التعاون معها، ثم الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم، ثم تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة.[2]

هذا ما يمكن تسميته بنظرية (=الإحلال والإبدال) التي يعتمدها العقل الإستراتيجي الإيراني، على هذا ينص الدستور الإيراني المبني على نظرية «الحكومة الإسلامية» تلك، والتي أعيدت هندستها بنظرية «أم القرى»، فتحوّلت إلى دليل عملي قابل التطبيق العصري، على أساس أن مشروع «الحكومة الإسلامية العالمية» التي يمكن تحقيقه بثلاث مراحل، وكلها يراها ويعيشها مواطنو الخليج والجوار الإيراني، تبدأ بالإنعاش الثقافي والوعي الفكري عن طريق «بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (=الشيعي) على اعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة»، ومن ثم التمكين المحلّي عن طريق «السعي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات أو استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة، وثورة الشعوب (=الانتفاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة؛ ولا ضير في ذلك إذا كان يحقق الهدف المنشود منه، وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية»، وأخيرا الانصهار الوحدوي، فإذا ما تمكنت تلك الشعوب من «تحقيق الأهداف سالفة الذكر، ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة «دولة أم القرى»، التي تكون إيران مركزها».[3]

---

(١) الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، (ص٥٥ و٥٧ و٧٢ و٧٤ و٧٧ و٩١ و١١٦).

(٢) المصدر نفسه/ ص١٧٨

(٣) مقولات في الإستراتيجية الوطنية، مرجع سابق.

فالإستراتيجية الوطنية الإيرانية تنص صراحة على ضرورة تسخير كل طاقات إيران المادية والبشرية للوصول لحالة «أم القرى»، على أساس أنها منصة الانطلاق للوصول لحالة الإمبراطورية الكونية، ولهذا ترى الإستراتيجية أن البلدان المجاورة الصغيرة هي مجال عمل حيوي عسكري مشروع، وعليه تُسَخَّر «كافة إمكانيات الشعب للحصول على هدف عسكري، والذي يمكن اعتباره أبعد من مفهوم الانتصار في الحرب»(١)، والبوابة الأوسع للدخول على تلك الدول الصغيرة، والتبرير الأخلاقي والقانوني هو مبدأ «نصرة المستضعفين»، والذي تحوَّل إلى نص دستوري، كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية.

اعتمدت الثورة في بداية تصدير أفكارها وقيمها وعقيدتها الدعايةَ والاتصال المباشر مع القوى الإسلامية المعارضة والقوى الشيعية الموجودة في المحيط الجيوسياسي، بتحريك عواطفهم ودفعهم نحو مقاومة الأنظمة السياسية الحاكمة، وأعداء الثورة من قوى الاستكبار العالمي، وكانت المؤسسات الإيرانية الرسمية وشبه الرسمية تقوم بمهام تصدير الثورة، إلا أن النتائج كانت سلبية، بل جلبت على إيران عداء إقليميا وعالميا، وتم فرض حصار خانق على النظام الحاكم بزعامة الرئيس محمود أحمدي نجاد وتياره الحاكم.(٢)

يُحسب سياسياً لإيران توظيفها لكل طاقاتها الإستراتيجية والتكتيكية واللوجستية لخدمة أهدافها الأيديولوجية والسياسية العليا، فرصَّت صفوف عقولها لتركز على وضع الآليات الكفيلة بتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، ولتغلغل نفوذها في نسيج العالم العربي (العمق الإستراتيجي) والأفريقي (دول الطوق/ الكمَّاشة)، ومن ثم اعتمدت خِطط عمل، وعُقدت المؤتمرات التي تكفل استمرارها على النهج، ومراجعتها لما حققته من نجاحات، وتفادي الإخفاقات؛ وهذا سِرّ تفوُّق النموذج الإيراني الثوري، الذي استفادَ من التجربة الصهيونية في تمكين دولتها، واللعب مع الكبار بقواعدهم وإستراتيجياتهم.

---

(١) المصدر نفسه/ ص٢٨.

(٢) ينظر: نجيب غلاب: الأيديولوجيا الدينية ومصالح إيران الوطنية، صحيف الشرق الأوسط (٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨).

أفرز ذلك الحراك المتواصل إلى بروز رؤية نمطية متبادلة على ضفتي الخليج (الخندق الجيولوجي)؛ على المستويين السياسي والشعبي، في ثنائية مُقلقة لمستقبل العلاقات على طرفي بحر الخليج، وقد تكون تقسيمات السياسة الدولية عاملاً محفزاً ومرسخاً لها، بعد إطلاق الإدارة الأمريكية إبان تولي غونداليزا رايس حقيبة الدبلوماسية الأمريكية فترة التسعينيات وإطلاق مصطلح «الشرق الأوسط الجديد» تغيرت المفاهيم واللغة في الإعلام السياسي وتغلغلت في الاجتماع السياسي في منطقة الخليج نظرا لتغير الوعاء الزمني ومراكز القوة الدولية الفاعلة على هذه المنطقة الحيوية فيما يتصل بمركزية العدو التي كانت تتصدرها إسرائيل حتى نهايات الحرب الباردة، وأخذت تتشكل قناعة متزايدة في الخليج بأن إيران هي مركز، نظرا لتغير التحالفات الإستراتيجية بين أمريكا وحلفائها من جهة، وبين روسيا وحلفائها من جهة، وتشكل منذ سقوط العراق في أتون الاحتلال الأمريكي وما أنتجته، فإلى جانب حروب التجسس والمعلومات الكلاسيكية والإلكترونية المتبادلة، تشكلت تحالفات دولية على جبهتين باتت التحالفات قائمة ضمن معسكرين: دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن تتقدمهم أمريكا من جهة، وإيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين تساندهم روسيا من جهة ثانية، وبهذا تشكل في أدبيات الإعلام السياسي مصطلح متعلق بالعلاقة الخليجية-الإيرانية يُشكل التحرك مع أو ضد التوجهات الإيرانية، وهو ما يُعرف بتيارات الممانعة أو المسايرة، ويمكن من خلاله فهم حدة العلاقة المتبادلة من إيران باتجاه دول الخليج فُرادى، وباتجاه إيران من الخليج كل على حدة بحسب مصالحة وتشابك علاقاته مع الجمهورية الإيرانية، كما يبينه المُرَسَّمَان التوضيحيان أدناه، الذي يمكن تفسيره على النحو الآتي:

١. مواقف دول الخليج من المشروع الإيراني

ولفظ مواقف أصدق في التعبير من موقف؛ على أساس أن للأنظمة الحاكمة حداً أدنى متفقاً عليه في العلاقة مع الجارة إيران وهو ينحصر في الحياد الإيجابي وترك الأبواب مواربة لأي تحرك ينم عن حسن نوايا، كما تتفق الدول الست على عدم مبادأة إيران بأي تصرف عدائي أو يُفسر بالعدائية، وهذا واضح من خلال كل الأدبيات السياسية وعلى مختلف المستويات، لكن دول المجلس تتفاوت في تصريف علاقاتها الثنائية مع إيران

لاعتبارات منطقية ودبلوماسية قائمة على حجم البلد وقدر مشاركتها الجيوسياسية ومصالحها الحيوية أو الأمنية مع إيران، ويمكن النظر إليها من خلال منطلقات ثلاثة تحكم إيقاع تصريف العلاقات الثنائية: أولها الموقع الجغرافي للدولة، وثانيها طبيعة النظام الحاكم، وثالثها توازن العلاقة والمصالح الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال حجم التمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري والاتفاقيات الثنائية الملزمة بين الطرفين.

- **المُسايرة**: تأتي سلطنة عُمان في صدارة الدول الخليجية المُسايرة للنظام الإيراني فنلاحظ أن لعُمان حظوة علاقات واسعة مع إيران بسبب مشاطرتها الجغرافية لمضيق هرمز الحيوي، ورمادية التعاطي مع الأجندة الخليجية بالقيادة/ الهيمنة السعودية، والانشغال الإستراتيجي بتنمية الداخل في عقلية السلطان قابوس، ويمكن تصنيف السياسة العُمانية للخليج بأنها على أقصى اليمين في علاقاتها الإستراتيجية مع إيران.
- **التوسط**: تأتي قطر في مقدمة حالة الوسط كتكتيك اتبعته دبلوماسيتها منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة وسلَّم حقيبة الخارجية لعقلية براغماتية هي عقلية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الذي خرج عن الطاعة الخليجية في مفاصل عدة وأثارت سياسة قطر حفيظة الجارة الكبرى (=السعودية)، فهي تعتمد إستراتيجية مثيرة للجدل فرضتها المكانة الجديدة لشبه الجزيرة القطرية كثاني أكبر مصدر للغاز في العالم، وإمكانية نجاح تشكيل منظمة الطاقة الغازية كبديل لمنظمة أوبك مشاطرة بين كل من روسيا وإيران، ويمكن تصنيف السياسة القطرية بأنها يمين وسط في علاقاتها مع إيران.

تأتي بعدها الكويت، التي تعاني من مشكلات مزمنة بسبب موقعها الجغرافي الضاغط، واحتياطيات النفط الضخمة، فللكويت رُهاب وتهديد وجودي من جارها العراق الذي لا يزال إلى اليوم يعزف على سيمفونية أحقيته بالكويت، وبعد سقوط نظام صدام حسين تحوَّل العراق إلى جيب إيراني، وهي تعاني من تَرهُّل نظام الحكم ومشكلات لا تنتهي في إثبات هيبته في وجه نشاط المجتمع المدني الكويتي منذ تحرير الكويت، كما أن الحراك الشيعي الكويتي يغلب عليه العنصر الفارسي وهو ذو نفوذ اقتصادي وإعلامي

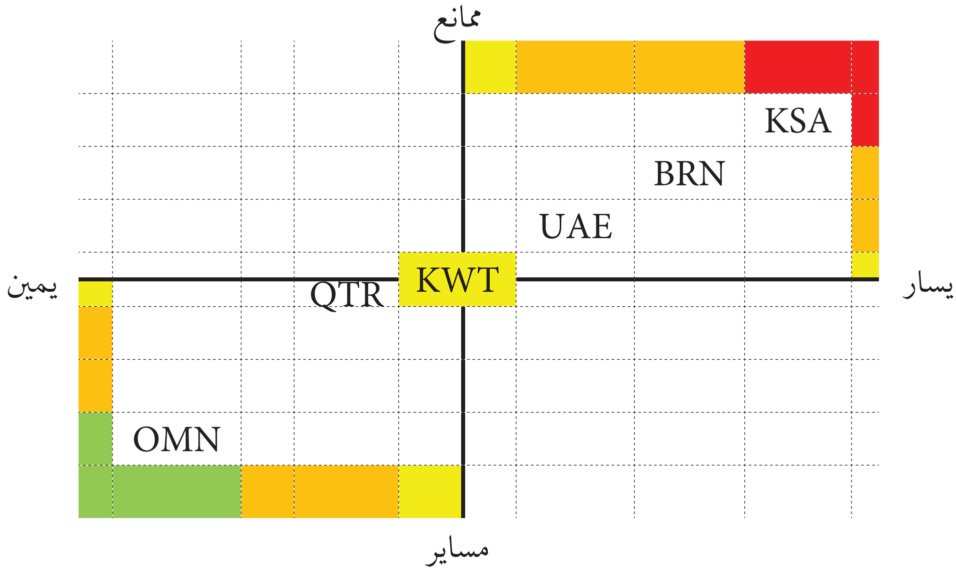
فرضته مرحلة ما بعد التحرير، ولهذا تلجأ في علاقتها مع إيران إلى الاقتراب من الحيادية والضبابية، خشية التورط في مواجهة منفردة من محورين دفعة واحدة، ولهذا فهي في قلب الوسط كما هو واضح من الرسم التوضيحي.

- **الممانعة:** تقف المملكة العربية السعودية على رأس الممانعين للمواقف الإيرانية ومشاريعها، لأنها الجبهة الجغرافية الكبرى، بإمكانيات قد تفوق في بعض حيثياتها إيران، كالمقدسات بالنسبة لعموم مسلمي العالم، والموقع الجغرافي الذي يتحكم في مضيقين مائيين خطرين (الخليج-الأحمر)، إضافة إلى حاجة العالم لنفطها (٢٢٪ من احتياج العالم)، وترسانتها العسكرية المتطورة بالمقارنة بالإيرانية، وفرض العداء الإيراني عليها بشكل قسري ومتواصل، ولهذا تعتبر المواقف السعودية يمين ممانع في الخط البياني للسياسة الخليجية.

تتبعها بحكم الاضطرار والتحالف مملكة البحرين، وهي الحلقة الأضعف في المنظومة الخليجية لأسباب ظاهرة متعلقة بالمساحة الجغرافية والموارد الطبيعية، إضافة إلى البُعد المذهبي الذي يشطر المجتمع البحريني إلى شطرين متنافرين بحدة بين موالٍ مذهبي لإيران ومعاد مذهبي لها، فضلا عن حالة التساند المفروض على النظام الحاكم بسبب تكرار ادعاء تبعية البحرين لإيران منذ عهد نادر شاه، ولهذا يمكن تصنيف البحرين بأنها يمين ممانع كذلك.

وبنسبة أقل من البحرين تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سبع إمارات اتحادية/ فيدرالية بحكومة مركزية هي أبوظبي، لكن لا يمنع ذلك من أن تتصرف بعض الإمارات منفردة في اتفاقيات ثنائية مع إيران، يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وكان لإمارة دبي نصيب الأسد من ذلك، ولهذا يلاحظ نفوذ التجار الإيرانيين في سوق دبي المفتوحة، وخاصة جبل علي، ما يجعل تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة بدرجة منخفضة من البحرين، لكنها تعاني كذلك من احتلال لجزرها الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى) وهي القضية التي ورثتها الجمهورية الإسلامية من الملكية الشانشاهية، وتبنتها وأعادت تدعيمها بأدبيات مذهبية ترسخ الاحتلال، كما أنها ترفض قطعيا اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاع على ملكية الجزر، ومع ذلك يمكن تصنيف الإمارات على أنها يمين ممانع أقرب ما يكون للوسط.

وعليه تشكل في داخل المنظومة الخليجية تياران ووسط، فتأتي السعودية والبحرين والإمارات كأنظمة ممانعة، وتتوسط الكويت، وتأتي قطر وعُمان في خانة المسايرة في طبوغرافيا العلاقة مع الجارة إيران.



مواقف دول الخليج من المشروع الإيراني منذ ٢٠٠٦

٢. موقف إيران من دول الخليج

حين الحديث عن إيران فإن زاوية النظر تتحد بحكم أن القرار مُتحد الصدور والورود وأزِمَّتُه لا تخرج في نهاية المطاف من يد المرشد الأعلى (=الرَّهبر) الإمام علي خامنئي، إلى جانب اتحاد الجغرافيا تتحد الأدوات الإستراتيجية والتكتيكية، والثابت في السياسة الإيرانية هو ما سبق إيراده من أدبيات رسمت بوضوح خطوط الطول والعرض للعقلية الإيرانية الحاكمة وصادقت عليها المواقف والتصريحات على اختلاف مشارب التيارات السياسية التي تقدمت المشهد السياسي من إصلاحيين ومحافظين، مع اختلاف تكتيكي يميني ويساري باتجاه الأيديولوجيا الثورية الخمينية.

وعلى الرغم من الثابت الإيراني باتجاه مجلس التعاون الخليجي إلا أنه لا يمكن

جعل علاقة إيران بدول الخليج في خانة واحدة متساوية، فكما تتراوح علاقة دول الخليج بإيران بين ممانع ومساير يمينا ويسارا، فكذلك إيران تتعامل مع جيرانها بتقية سياسية تتسم بوجهين ظاهر وباطن، وبطريقة براغماتية محترفة، تُقدم فيها مصالحها الحيوية على منطلقاتها الأدبية ظاهرا، وتتمسك بها بتشدد لخطاب الداخل، ومن هنا يمكن تصنيف علاقاتها إلى ظاهر وباطن بين التشدد والتساهل.

- ظاهر إيجابي: تأتي سلطنة عُمان أيضاً في صدارة دول الخليج في المواقف الإيرانية المعلنة، فلا يوجد خطاب عدائي بأي شكل باتجاه عُمان، كما أن الإيرانيين حريصون على استقرار علاقاتهم مع الشريك المُنَاصِف لمضيق هرمز، فهي علاقة إيجاب يميني ظاهر.

- التوسط: ومن بعدها تأتي قطر التي حافظت على علاقات إستراتيجية مع إيران، باستثناء بروز خلافات حادة بينهما بسبب الملف السوري، ومع ذلك لم يصدر عن إيران خطاب يدعو للقلق على ثبات العلاقات، فما تزال تصنف هذه العلاقة بأنها ظاهر إيجابي وسط.

كما حافظت الكويت على ذات الموقع في وسط طبوغرافيا العلاقات الثنائية نظرا لطبيعة النظام الحاكم والموقع الجغرافي الذي يفرض عليه أن يكون دولة رخوة (Cushion State) لتمتص الصدمات الإقليمية وتتعامل مع تطويق الدول الكبار من حولها (إيران، العراق، السعودية).

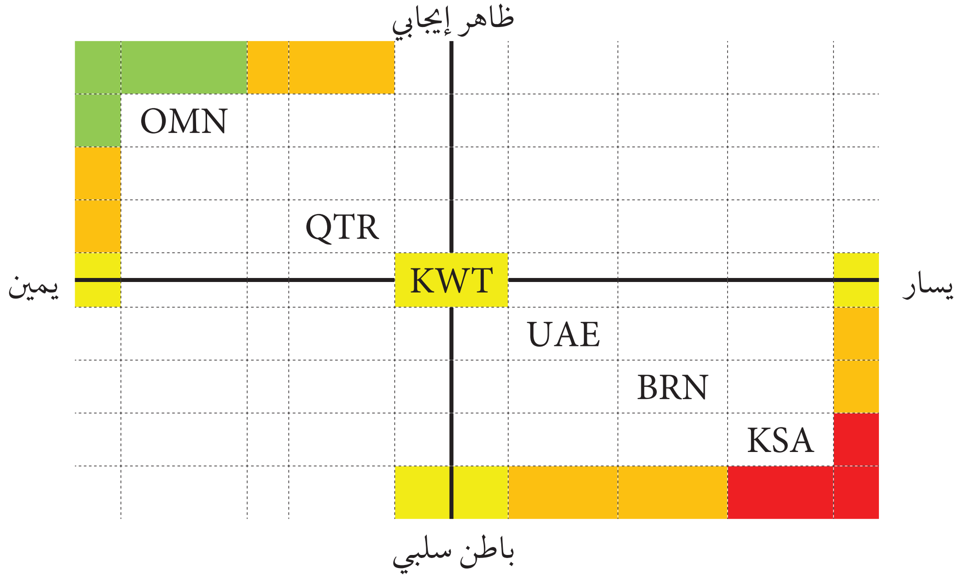
- باطن سلبي: تتصدر السعودية كثابت في الباطن السلبي للعقلية الإيرانية الحاكمة، وتتغلف تلك السلبية برصيد هائل من الأدبيات المذهبية المعادية للوهابية، والمخزون الثقافي الفارسي الغني بصورة التحقير السلبية للأعراب، وتتبعها ألقاب العمالة للصهاينة والأمريكان، ثم الإنكار/ الاحتقار الظاهر لوزن وقدرات السعودية إقليميا ودوليا.

ثم تأتي بعدها البحرين ليس من باب الثقل السياسي أو القدرة على الضرر، بل لاحتقار دورها وحجمها والنظام الحاكم فيها، واعتبارها ذيل سعودي لا أقل ولا أكثر.

وتقترب من الوسط الإمارات بحكم حجم الأموال الإيرانية المستثمرة فيها والعمالة النافذة في الدولة، وملف الجزر المحتلة المعلق والذي تحرص إيران على عدم

تعميق الأزمة مع الإمارات لعدم إرغامها للتحكيم الدولي.

وبذلك تتشكل عند إيران طبوغرافيا خاصة لكل دولة خليجية على حدة بحسب مصلحتها الإستراتيجية وحجم التصدعات الموجودة في تلط الدولة وما يمكن أن تبنيه من مَصَدَّات على تلك التصدُّعات وعلى شدة ورخاوة توجه الدولة ضد إيران، فليس صحيحا أن نظرة إيران لمجلس التعاون أحادية بل تتنوع لداخل المنظومة الخليجية ظاهر وباطن ووسط، فتأتي السعودية فالبحرين فالإمارات برؤية باطنية متراوحة بين السلبية المتشددة والمتوسطة، وتتوسط الكويت مرة أخرى، وتأتي عُمان فقطر في خانة المسايرة الظاهر الإيجابي.



موقف إيران من دول الخليج منذ ٢٠٠٦

ترهل واستئجار الحامي

دخلت منطقة الخليج حرباً حقيقية منذ قيام الثورة الإيرانية والاشتباك مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، وإفراز سياسة البوارج الأمريكية (Gunboat Policy) التي أنتجت حروب الخليج الثلاثة التي تمركزت على العراق وأطاحت به، واتضح أنها كانت لصالح إيران التي شاطرت الأمريكان على قرار الأمن القومي العراقي، ومنذ حرب

الخليج الأولى (١٩٩٠) دخل مجلس التعاون الخليجي عملياً حالة الحرب الباردة مع الجارة إيران، ونشطت تجارة السلاح بشكل مضطرد لصالح الخزينة الأمريكية والأوربية خليجيا، والخزينة الروسية والصينية إيرانيا، مع فارق أن إيران اعتمدت سياسة التصنيع المحلي لتطوير قدراتها الصاروخية لتغطية عجزها الجوي من الطائرات المتقدمة تقنيا.

تتخوف جهات عدة على طرفي الخليج من أن يؤدي سباق التسلح إلى مواجهات عسكريّة مقصودة أو غير مقصودة، لأنه لا يبشّر إلا بمزيد من الصراع والتفتّت والتشرذم والحروب الأهلية والنزاعات، فعلى الرغم من حجم احتياطيات الطاقة وعائداتها الضخمة لم تتحرك المنطقة بشكل واضح في مشاريع التنمية الإنسانية على ضفتي الخليج، بالمقارنة بالنشاط الملحوظ في مجال العسكرة والتسلح بما يوحي بأن شبح الحرب ما يزال جاثما على المنطقة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

فبحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (عام ٢٠١٠) يعد الشرق الأوسط من كبار مستوردي الأسلحة، إذ أنفق ١١١ مليار دولار على التسلّح، بزيادة بلغت ٢,٥٪، وهي نسبة تبلغ النصف من الإنفاق العالمي الذي وصل إلى متوسط نسبته ٥,١٪ سنويا بين عاميّ ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الإنفاق العسكري بمبلغ ٦٤ مليار دولار»[1]،

فيما يشير تقرير لجنة الأبحاث في الكونغرس الأميركي إلى أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة على التسلّح في العام ٢٠١٠ تجاوز ١٠٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٩٤ مليار دولار لعام ٢٠٠٩ (أي بزيادة تبلغ ١١ ملياراً)، وبـ ٦٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٨ (أي بزيادة تجاوزت ٤٠ ملياراً)، وتذهب تلك الصفقات إلى الخزينة الأمريكية أولاً عن طريق ٤٤ شركة سلاح بنسبة استحواذ تصل إلى ٦٠٪ من مجمل المبيعات، بمقابل ٣٠ شركة أوربية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) تتقاسم نسبة تصل إلى ٢٩٪ من مجمل المبيعات، وتتوزع النسبة الباقية ١٠٪ كل من هولندا وكندا وروسيا والصين[2]

إن دول مجلس التعاون تصنف نفسها نظرياً على أنها دول الرفاهية (Welfare

(١) تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية/ ٢٠١١

(٢) تقرير معهد ستوكهولم/ ٢٠١١

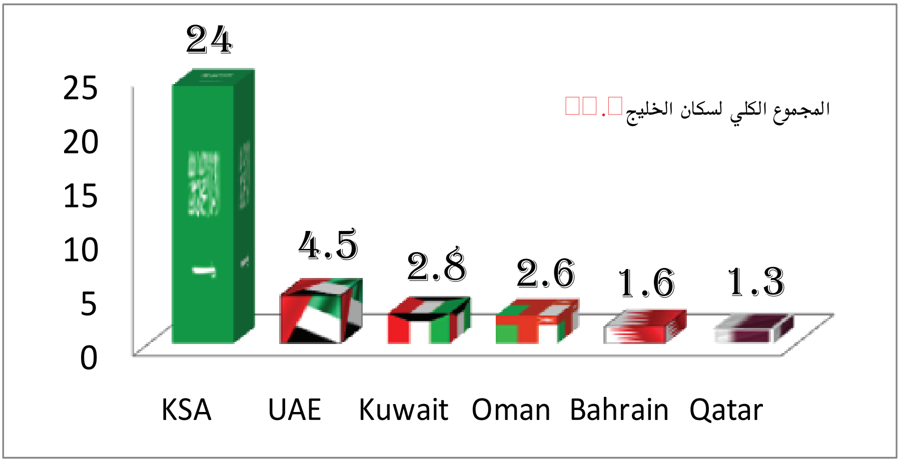
States) لكنها عملياً هي دول عسكرية، ومخازن للترسانة العسكرية، وفي حالة ترقب مستمرة باتجاه الغرب (=إسرائيل) أو الشرق (=إيران)، وكلاهما يعمل على تطويق الجزيرة العربية جغرافياً أو سياسياً أو اقتصادياً، أو حجزها عن الاستفادة من عائداتها النفطية أو مواردها الطبيعية.

الدولة	الإنفاق العسكري	٪من الدخل العام	نصيب المواطن	نصيب العسكري	أفراد الجيش
السعودية	38.3 B	10٪	1.5k	310k	130k
الإمارات	5.6 B	3٪	3k	85k	65k
الكويت	4 B	10٪	1.6k	246k	15.5k
عُمان	3.8 B	9.9٪	1.4k	96.2k	40k
قطر	2.51 B	4.4٪	3.1k	202k	13k
البحرين	0.65 B	3.8٪	88	56	15k
إيران	10 B	3.5٪	141	19k	600k

حجم الإنفاق العسكري على ضفتي الخليج بمليارات الدولارات[2]

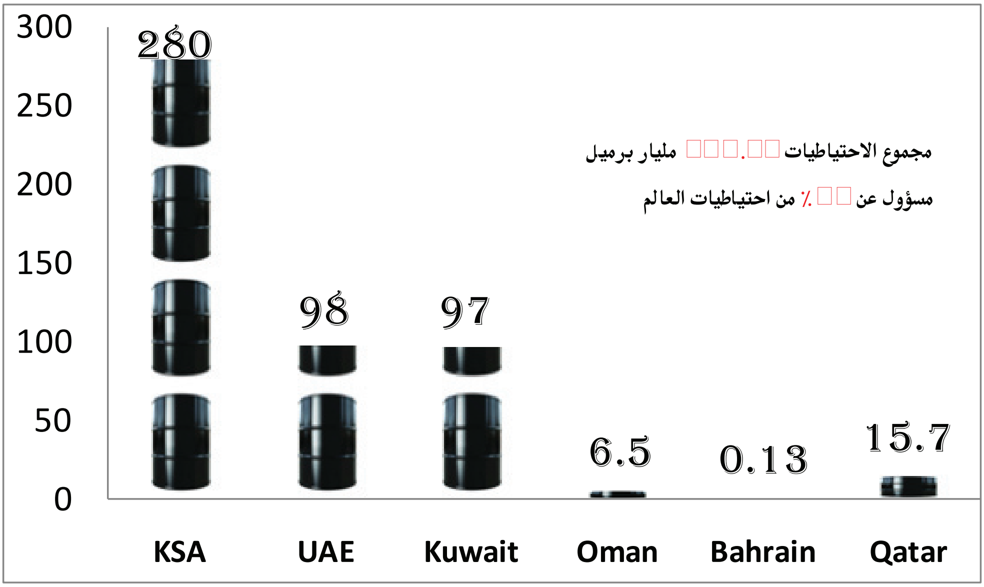
(1) Jane's Sentinel Country Risk Assessments The Gulf States Issue 26 /2010

حجم الديمغرافيا الخليجية



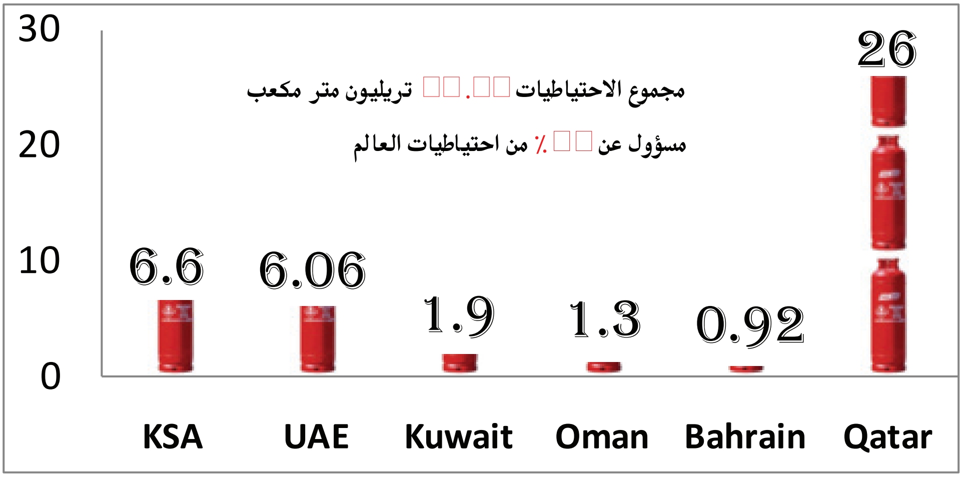
تقابلها الديموغرافيا الإيرانية بأكثر من ٧٥ مليون نسمة

الاحتياطيات النفطية الخليجية



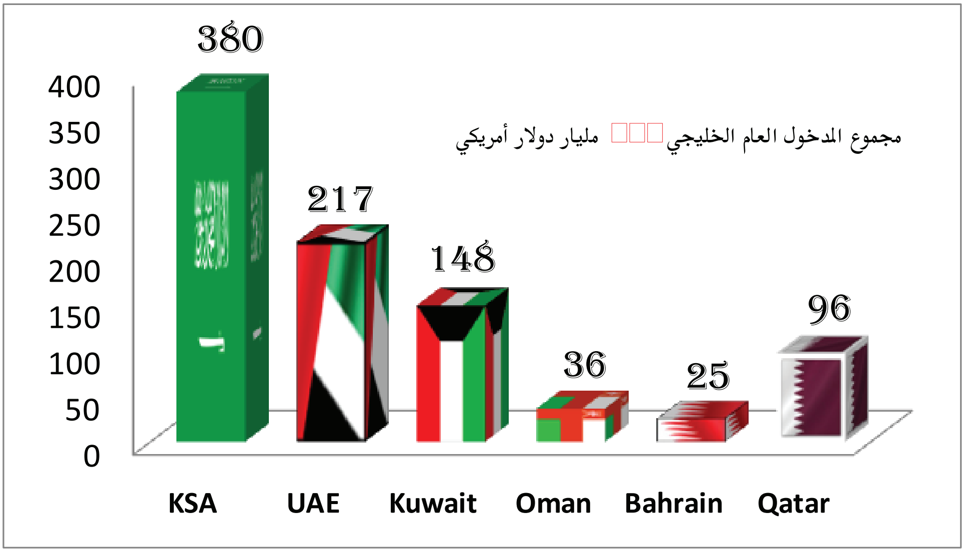
تقابلها الاحتياطيات النفطية الإيرانية بـ ٢,١٣٨ مليار برميل.

احتياطيات الغاز لدول مجلس التعاون

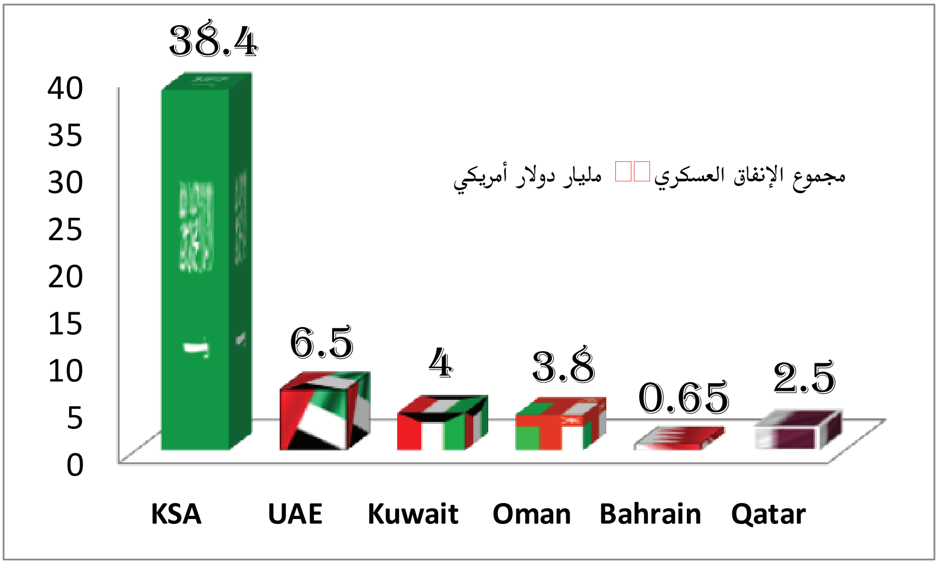


تقابلهم إيران ٣٠ تريليون متر مكعب.

الدخل العام الخليجي



تقابلهم إيران بدخل قومي يصل إلى ٩٩٠ مليار دولار أمريكي (تقدير البنك الدولي ٢٠١١).



حجم الإنفاق على التسلُّح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيات

عودا على بدء..

حاولت هذه الورقة الاطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على ضفتي بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، واتضح أن الأولى إيجابية متحفزة برصيد الفعل والمُبادأة، والثانية سلبية ساكنة برصيد التَّجَنُّب ورَدَّات الفعل، في منعطف تاريخي يشكل تهديداً وجودياً على دول مجلس التعاون الخليجي كأعمق وأخطر تهديد منذ الحرب العالمية الأولى، وبقيت الإجابة التساؤل الحَرِج: كيف نتعامل مع طبوغرافيا السياسة الإيرانية؟ وهي التي استثمرت وعملت على بناء المَصَدَّات المذهبية والأيديولوجية على التَّصَدُّعات السياسية والاجتماعية الخليجية، ومن المؤكد أن هذا بيان مُبتَسَر مختصر، لكنه مساهمة في تقديم بعض مقترح في شكل توصيات قد تسهم في تأمين مستقبل الأجيال من وقوع صدام غير مرغوب على ضفتي الخليج.

١. لا تفقه العقلية الإيرانية سوى منطق القوة، ولا نعني بالقوة الاستعداد والاستعداء العسكري، واستعراض قوة الآلة العسكرية وحجم الأساطيل الأمريكية الحامية، فهذه السياسة لا تزيد المنطقة إلا احتقاناً، ولا تزيد الخليج والخليجيين (باستثناء الطائفة الوظيفية الموالية) في أعين الإيرانيين إلا احتقاراً، **ونعني بالقوة الإنسانَ القويَ المؤهل بالمفهوم الشامل للكلمة،** بإعادة تأهيل فكري وحركي شامل على قواعد الحاضنة المجتمعية الخليجية (والعربية والإسلامية)؛ لما للخليج من قدرات وطاقات مالية وتواصلية، مع تقليل الاعتمادية الفردية على الأمن وأجهزة الاستخبارات التي ثبت فشلها المُركَّب في إدارة الصراع الجيوسياسي مع إيران.

٢. تعمل إيران في حركة الخطوة خطوة باتجاه العمق الخليجي بتأمين مواضعها في داخل التصدعات السياسية والاجتماعية والثقافية في الخليج، بسبب سياسة القيادات الخليجية التي ساهمت –بدراية أو غفلة– على الانفصال عن حاضنتها الشرعية (الشعب) وتعميق الفجوة الاجتماعية بسياسة الإلهاء وتسطيح الفكر تعليمياً وإعلامياً، حتى أصبح النشء يعاني حالة ضمور فكري مزمنة، وميل للَّذات الآنية، وإمعان في قتل الوقت

بالملهيات، كما غفلت القيادات الخليجية عن تأمين العمل التنموي الشامل لبلدانها، وتوسعت الفجوة بين المُتَوَقع والواقع، وهذه المسافة هي فجوة الاستقرار القاتلة التي أنتجت الثورات العربية، وأُسقِطَت حكومات وتغيَّرت خارطة التحالفات الكلاسيكية العربية منذ قيام الجامعة العربية.

الخطوة الإصلاحية المهمة هي **إعادة التوازن للعلاقة بين الحاكم والمحكوم في الخليج**، وتفعيل مشروعات التنمية الداخلية الشاملة على أساس المواطنة لا المصالح الشخصية أو النفوذ السيادي الآني، فلا تريد قيادات الخليج أن تنفجر الأرض من تحت أقدامها وهي في هذا التخندق المصيري.

٣. إن سر القوة الإيرانية هي الحاضنة الاجتماعية الأيديولوجية في الداخل والخارج، على ما تُقرر نظرية أم القرى (التأهيل الفكري والثقافي، التوطين والتمكين السياسي، التَّسَيُّد والتَّحَكُّم الوطني)، بمعنى أن قوة إيران هي المجتمع المدني، على عكس الخليج الذي يَعمَد على شل المجتمع المدني بتطويقه وتطويعه لصالحه أو محاربته وقتله، خوفاً منه على سيادة الدولة (العائلة الحاكمة)، ويغفَل عن أن المجتمع **هو الطوق الأول والحاضنة الشرعية للعوائل الحاكمة، وهذا يقتضي توظيف العقول والطاقات باتجاه تأمين التوازن المجتمعي بعقيدة الإسلام، وتنشيط حركة الحوار والنقاش والدعوة؛** بمعنى العمل على استراتيجية التفتيت المتوازي، والبناء على التصدع المقابل (تأمين التصدعات بضدها).

٤. **تنشيط ورعاية ودعم مادي وإعلامي لحركة البحث الثقافي والعلمي والأكاديمي لإعادة صياغة التصورات والقناعات في نسيج مختلف الطبقات الفاعلة في الخليج**، من مثقفين وصناع وقيادات الرأي العام، والقيادات والسياسية والاقتصادية، وخاصة في المساحة الأضعف في الوعي الجماعي وهي الأيديولوجيا الإيرانية، لأن هذه الساحة تجد ضعفاً مزمناً ومنطقة رخوة في المنظومة الثقافية الإسلامية والقومية، حيث نجد في المكتبة الثقافية كمًّا هائلا من الأبحاث المقروءة والمرئية والمشاهدة حول الأبعاد التاريخية والعقائدية والفقهية، وهي قضايا ليست رئيسية بقدر البناء الفلسفي والأيدلوجي والسياسي الذي تبني عليه إيران مَصَدَّاتها.

٥. إن تأخير حال الاتحاد العملي لدول مجلس التعاون سيفعل عامل التفتيت الزمني ويعطي الفرصة الكاملة للدور الوظيفي للمَصَدَّات المحلية لتكمل بناءها على التصدعات الفردية في نسيج دول الخليج فُرادى، ولذا فإن الإسراع في تنفيذ الاتحاد الخليجي بمؤسساته الأربع (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية)، سيؤمن نوعاً من حركة المناعة التي ستسهم في تأمين التوازن في المنطقة.

٦. تعمل إيران بسياسة التطويق الجيوسياسي على الجزيرة العربية (المجال الحيوي) عبر حفر خنادق النار وإقامة الحصار بأداة التبشير الشيعي والاتفاقيات، ومن ثم فرض الوجود والأمر الواقع، وعرض سريع للمشكلات السياسية والعسكرية حول الخليج فسنرى أن إيران تطوق الجزيرة العربية من الجهات الأربع، وهذا يستدعي سرعة الحراك لكسر الطوق الإيراني المفروض على الجزيرة العربية من النواحي الأربع قبل فوات الأوان.

٧. تبني ودعم الأقليات المقهورة، وتوصيل صوتها ومعاناتها للعالم باستخدام الانفتاح الخليجي على العالم، وخاصة قضايا مثل الأحواز والبلوش، وقضايا سنة العراق وحتى شيعته، وتبني كامل للقضية السورية، وسنة لبنان، وعدم الغفلة عن القضية المركزية وهي قضية فلسطين، إضافة إلى قضية سيناء حتى لا تتحول إلى عمق إيراني.

٨. لا يستطيع الخليج صناعة أيديولوجيا، لكنه يستطيع أن يعيد الاعتبار للنظام القبلي العربي الحامي، على أصوله العربية القديمة، بحيث يسهل عليه صناعة حاضنات القبيلة التي يسهل عليها التحالف والتفاعل والتساند، وبالتالي صناعة توازن إستراتيجي ضمن الحاضنة المجتمعية في منطقة الخليج العربي، وهذا يستلزم إعادة توازن العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الدولة الراعية، والنظام العشائري سيكفل إعادة التوازن المَرضي الآن بين الحاكم كمُوَفّر للسلع والخدمات والمحكومين من القبائل الموالية كمستهلك ومستخدم.

٩. هناك خلل عسكري آخر يحتاج إلى إعادة النظر وهو العقيدة العسكرية والروح القتالية، فإيران لدى جنودها عقيدة عسكرية وروح قتالية عالية، تؤمنها لهم المذهبية

والخطاب المهدوي الخلاصي، بمقابل القوات الخليجية المترهلة جسدياً والضعيفة في عقيدتها القتالية (الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة ذات عقيدة عسكرية)، فالخليج بحاجة لسد هذا الفراغ إصلاح القدرات العسكرية ترتكز على الإنسان لا الآلة العسكرية، ووقف ترهل الجيش والاستعاضة عن ذلك باستئجار الحامي الأجنبي الذي هو في الحقيقة أساس المشكلة والداء.

إيران الدولة والشيعة الطائفة رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني

محمد الراشد[1]

المقدمة

تتعلق آمال الشعوب العربية في مسار ثوراتها الجديدة نحو تغيير جذري لطبيعة النظام العربي السياسي ولصياغة عقد اجتماعي جديد يبشر بالعدالة والمساواة والحريات والديمقراطية والسلام الاجتماعي ويعالج دهراً طويلاً من ظلم الديكتاتوريات ورهن السيادة الوطنية للأجنبي وتخاذلاً عن قضايا الأمة المصيرية وتخريباً للاقتصاد العربي والوطني وتتفاءل هذه الشعوب بقدرة هذه الثورات في صنع واقعٍ معيشي يقلل من الانحدار إلى هاوية الفقر ويُرَشد الثروات الوطنية لتوزع في صالح الشعوب، ولكن هذه الثورات وهي تتشكل في صورة جديدة تقف أمامها تحديات رئيسية وخارجية تداهم حلمها وأملها.

إذ تشكل مجموعة من التحديات والمخاطر سبيل هذه الثورات وخصوصاً أمام الثورة السورية وينعكس ذلك أيضاً على دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام ومن هذه التحديات (إيران الدولة والمشروع) إذ أصبحت إيران مهدداً رئيسياً ومقلقاً لجميع دول المنطقة في إطار تصارع المشاريع المتدافعة في المنطقة (كالمشروع الإسرائيلي المرتبط بالمشروع الأمريكي والمشروع الوليد الجديد للثورات العربية وما تبقى من النظام العربي السياسي بما يؤكد على أهمية التعامل مع هذا المهدد بشكل جدي علمياً وعملياً وواقعياً.

واستجابة للدعوة الكريمة التي وجهها لي الإخوة في «مركز أمية للبحوث والدراسات ». لإبداء مساهمتنا في تطوير الرؤى والأفكار في هذا المجال وذلك لدفع القوى السياسية والاجتماعية لتقوم بواجباتها تجاه أمتها وعالمها العربي الجديد ولبلورة ملامح رؤية إستراتيجية مستقلة في ضوء هذه التحولات والمخاطر وكذلك الفرص

(١) لم يتمكن المحاضر من الحضور.

ونتائجها وخصوصاً في الملف الإيراني لذا كانت هذه المشاركة.وقد كلفني الإخوة الكرام بإعداد ورقة بعنوان «رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني في ضوء هذه التحولات».

وحيث أن هذا الموضوع من الأهمية بمكان لذا فإني في عجالة من الوقت أعددت هذا البحث الموجز كإطار معلوماتي لينطلق على أساسه حوار مثمر لاستخلاص نتائج هامة تعين المتصدرين والمسؤولين عن الإصلاح والتغير لإنارة مسارهم نحو تشكيل رؤية متكاملة للتعامل مع هذا الملف الشائك في عالم السياسة الدولية والإقليمية.مع شكري وتقديري لثقة الإخوة القائمين على هذا الملتقى وعلى رأسهم د بسام الضويحي رئيس مجلس إدارة مركز أمية للبحوث والدراسات ود بدر الشافعي المستشار السياسي للمركز ودعائي لهم بالتوفيق والسداد.

تمهيد:

ثار جدل كبير عن موقف إيران الدولة من الثورات العربية وحيث أن إيران الجمهورية الإسلامية لم تعد قطراً ذا تأثير محدود في إطار إقليم مضطرب، بل إيران اليوم تمثل تحدياً دولياً ورقماً صعباً لا يمكن تجاوزه، إذ إن الولايات المتحدة القطب الأكبر يصنفها في خانة محور الشر وصندوق الإرهاب، واستطاعت إيران خلال أكثر من (٣٠) عاماً أن تصمد أمام حرب شنت عليها لمدة ٨ أعوام وعاشت حربين في المنطقة بعدها كانتا مفتاحاً لتمددها إلى آفاق جغرافية وسياسية لامست بشكل مباشر معادلات السياسة الدولية والإقليمية والعربية ومصالح القوى العظمى في المنطقة العربية، وكانت الثورة الإسلامية في إيران وبعد ذلك الدولة الجمهورية تتمدد تلقائياً بسبب التحافها بالطائفة الشيعية التي شكلت الأرضية المتناغمة والمنسجمة معها لأن الثورة أوجدت للطائفة الشيعية فجراً جديداً وأملاً.ومنحها رقماً أساسياً في معادلة السياسة والمجتمع في الوطن العربي لذا كان الارتباط التلقائي بين الروح (الثورة الإيرانية) والجسد (الطائفة الشيعية) متلازماً ومسايرا.

وعندما هبت رياح الثورات العربية كان موقف إيران الجمهورية الإسلامية والتي تحمل روح الثورة الإسلامية مترددة أو تقبل على استحياء ذلك المد الثوري الجديد بل وبانفعال سياسي وإعلامي وربما لوجستي تعاملت مع بعضها كالثورة السورية والبحرينية بأسلوب المعترض أو المتلبس بالطائفية ، لذا كان هذا البحث المسطور يبين فرضيات الدولة الإيرانية كثورة إسلامية وكقوة إستراتيجية في المنطقة ذات مشروع توسعي طائفي والعلاقة مع الطائفة الشيعية ويضع تصورات وملامح رؤية استراتيجية لأساس جديد للعلاقة والتعامل فيما بين الثورات العربية الجديدة ودول المنطقة في المنطقة العربية وبين إيران والطائفة الشيعية.

ولسهولة تناول هذا الموضوع فقد قسم البحث إلى عدة فصول رئيسية:

الأول: أسئلة مشروعة عن إيران الدولة والشيعة الطائفة.

الثاني: موقف إيران من الثورات العربية.

الثالث: الرؤى الإستراتيجية للتعامل مع إيران الدولة والطائفة الشيعية فقد وضعت أسئلة تستكشف هذا التوصيف.

السؤال الأول: هل إيران نموذج للدولة الإسلامية؟ أم خلاف ذلك؟

بعد ٣٢ عاماً من الثورة يسود الاعتقاد بأن إيران فشلت أن تكون نموذجاً لدولة إسلامية تطبق مبادئ الإسلام في الحكم والسياسة ودولة العدل والرفاه وذلك من خلال المؤشرات الواقعية التالية:

ـ طبيعة فكرة الدولة وتطبيقاتها في الدستور: حيث أدت فكرة ولاية الفقيه ومذهبية الدولة «المذهب الإثني عشري الشيعي» بالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى استبداد منظومة حكم ولاية الفقيه المرشد التي لا تختلف عن أي حكم جمهوري عربي متسلط. ويلاحظ الناظر في مؤسسات الحكم الإيرانية أن مؤسسة القيادة «المرشد» تلعب دوراً مفصلياً، ويبلغ عدد مؤسسات الحكم سبعاً وهي: القيادة والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ومجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام.

١- القيادة (المرشد الأعلى للثورة):

ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.

تعريف القائد الأعلى: نصت المادة (٥) من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في زمن غيبة الإمام المهدي تؤول إلى فقيه عادل تقي بصير بأمور العصر، ليدبر شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة (١٠٧) من الدستور، ونصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.

مؤهلات المرشد: وفق ما ورد في المادتين (٥) و(١٠٩) من الدستور، فإن مؤهلات من يختار لمنصب القيادة هي: ١ ـ العلم ليقوم بدور المفتي في النوازل. ٢ ـ العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية. ٣ ـ الرؤى السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.

مهام المرشد وصلاحياته:

١ـ إقرار السياسات العامة للدولة، بعد استشارة مجلس تشخيص مصلحة النظام لتحديد الأهم والمهم، وللمرشد القرار النهائي.

٢ ـ مراقبة تنفيذ السياسات العامة للدولة.

٣ ـ إصدار مرسوم الاستفتاء العام.

٤ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥ ـ إعلان الحرب والسلم، والتعبئة العامة للقوات المسلحة.

٦ ـ تعيين وإقالة الشخصيات التالية:

- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
- مدير الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان الجيش، وقائد حرس الثورة الإسلامية.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل المشاكل التي لا تحل بالطرق العادية، بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام.
- المصادقة على مرسوم الانتخابات الرئاسية، وعلى استكمال مرشحي الرئاسة للصفات المذكورة في الدستور، والتي يجب المصادقة عليها من مجلس صيانة الدستور قبل بدء الانتخابات.
- إقالة رئيس الدولة من منصبه تحقيقاً للمصالحة العامة بعد أن يدينه القضاء في مخالفة قانونية أو بعد أن يحجب مجلس الشورى الثقة من الرئيس في ضوء ما ورد في المادة (٨٩) من الدستور.
- العفو أو التخفيف بشأن الأحكام القضائية على المدانين وفق ما تسمح به الشريعة الإسلامية وبتزكية من رئيس السلطة القضائية.وللمرشد أن يعطي بعض صلاحياته لشخص آخر.

• وبعد التعديلات الدستورية التي أجريت بعد عام ١٩٨٦ فإن المرشد أعطى صلاحيات مطلقة حتى وإن تعارضت مع النص الديني ورأي الأئمة بما أوجد سلطة مقدسة للمرشد وهذا يتنافى مع أساس الدولة الإسلامية.

٢- سيطرة التيار الديني المتشدد المحافظ على السلطة ومفاصل الدولة في إيران:

في إطار التيارات السياسية المسموح بها بالعمل الحزبي والتي تأخذ شرعيتها من إيمانها بولاية الفقيه ونفي التيارات السياسية والفكرية بمختلف اتجاهاتها الإسلامية والعلمانية في المجتمع الإيراني، ورغم مشاركة التيارات والشخصيات الثورية في الإطاحة بالنظام البهلوي، سرعان ما بدأت الخلافات بين قيادات الثورة في نوعية نظام الحكم وكيفية إدارة البلد ومستوى الحريات والتعددية. وأدى ذلك إلى بروز جبهتين رئيستين، الأولى كانت مكونة من علماء الحوزات العلمية والمنتمين لهم بزعامة آية الله الخميني، والثانية كانت تضم تيار المثقفين وبعض رجال الدين، وطلاب الجامعات ومن أبرز شخصياتهم «مهدي بازرگان» رئيس الوزراء للحكومة المؤقتة، والزعيم الراحل لـ«نهضة الحرية»، و«آية الله السيد محمود الطالقاني» أول خطيب جمعة تم إعطاؤه هذا المنصب بصفة رسمية بعد الثورة، و«آية الله شريعتمداري» المرجع الشيعي الشهير و«أبو الحسن بني صدر» أول شخص منتخب لرئاسة الجمهورية، و«مسعود رجوي» زعيم منظمة مجاهدي خلق وتيارات وشخصيات أخرى.

ولقد نجحت الجبهة الأولى بزعامة آية الله الخميني في السيطرة على مقاليد الحكم ومجريات الأمور، وفي تهميش التيارات الأخرى، ولقد ساعدهم في ذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثمانية سنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٩م وتم إعادة النظر في الدستور لصالح التيار المحافظ بتغيير «ولاية الفقيه» إلى «الولاية المطلقة للفقيه»، وتوسيع صلاحياتها في الدستور في أواخر عهد الجمهورية الأولى.

وبعد رحيل قائد الثورة «آية الله الخميني» واختيار «السيد علي الخامنئي» قائداً للثورة وتولي «هاشمي الرفسنجاني» منصب رئاسة الجمهورية، بدأ عهد الجمهورية الثانية والذي

تميز بسيطرة التكنوقراطيين على الحكومة واهتمامهم بالتنمية والإصلاح الاقتصادي وإعادة إعمال البلد من جهة، لكن من جهة أخرى تَمَّ كبت الحريات العامة في كثير من المجالات بما فيه القتل المشبوه بحق عدد من الصحفيين والمثقفين وكذلك بعض قيادات أهل السنة.

وبالرغم من نجاح التيار الإصلاحي لفترة محدودة (١٩٩٧ - ٢٠٠١م) ومحاولاته إجراء إصلاحات في البنية السياسية للجمهورية الإيرانية إلا أنه بعد انتخابات (٢٠٠١م) أجريت الانتخابات الرئاسية بحضور عدد من المرشحين منهم «هاشمي رفسنجاني» و«مهدي كروبي» و«مصطفى معين» و«محمد باقر قاليباف» و«علي لاريجاني» و«محمود احمدي نجاد»، و«مهر علي زادة»، ولكن لم ينجح أحد منهم على كسب الأصوات اللازمة في الدور الأول من الانتخابات وتنافس رفسنجاني واحمدي نجاد في الدور الثاني وأعلن فوز أحمدي نجاد، والمحللون ذكروا عدة أسباب لفوزه، منها: قلة نسبة المشاركة في الانتخابات، من قبل القوى اليائسة من العملية الإصلاحية في البلاد ومنها: دعم المؤسسات الدينية والحرس الثوري والتعبئة الشعبية «البسيج» لأحمدي نجاد ومنها: ما اشتكى منه «كروبي» و«رفسنجاني» من عدم النزاهة في الانتخابات.

وهكذا دخلت البلاد في عهد جديد متميز عن ما سبقه بحضور مكثف للتيار المحافظ، خاصة المتطرفين منهم في إدارة البلاد وكذلك استلام قيادات الحرس الثوري لبعض المسؤوليات الهامة على مستوى الوزارات والأقاليم والمبادرة لمنع الآخرين وتهميشهم، واتخاذ بعض السياسات المتشددة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، مما سبب في تحديد الحريات العامة في الداخل وتوتر العلاقات الخارجية وارتفاع نسبة التضخم وصعوبة المعيشة بالرغم من تصاعد أسعار النفط، وأدت سيطرة التيار المتشدد على الحياة السياسية إلى استبداد سلطة الطبقة المتشددة.

٣- النتائج الاجتماعية السلبية لتطبيقات مبادئ الثورة على الشعب الإيراني:

لقد انتقل الشعب الإيراني من الحالة التقليدية ولم تكتمل بعد مسيرته نحو الحياة الحديثة في مختلف النواحي بصورة كاملة، فبينما احتفظ ببعض قيمه التقليدية، ارتضى

ببعض قيم الحداثة كذلك، وفي نفس الوقت تحول الابتعاد عن بعض القيم الإسلامية عامة وبعض قيم المذهب الشيعي على وجه الخصوص، إلى ظاهرة فكرية واجتماعية، لدى الشعب عموماً وفي أوساط الشباب خاصة، فهناك تطور فكري عام على عدة مستويات، أوسعها نطاقاً التغيير باتجاه مطالبة الحقوق والحريات الأساسية والتعددية من جهة، وتبني التقاليد الغربية وغلبة النزعة العلمانية من جهة أخرى، وقد تبلورت آثارها في قلة عدد المصلين في المساجد، وازدياد ظاهرة التبرج، والاستخفاف بالشعائر الدينية.

ولمزيد من العلم سنشير إلى بعض المؤشرات الرسمية وفقاً لآخر تقرير سنوي قامت بنشره وزارة الثقافة والإعلام في عام ٢٠٠٣م، مقارنة بالأوضاع بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م:

١ ـ ٧٩٪ من الشعب يرون تقلص نسبة التزام الناس بالدين.

٢ – ٧٤٪ من الشعب يرون أن التزام الناس بالدين في المستقبل سيكون أقل من الحال.

٣ – ٨٧٪ من الشعب يرون أن ظواهر الأخلاق السيئة تزداد في المستقبل.

٤ – زاد معدل نسبة الطلاق إلى ٦ , ١٣٪.

٥ – ارتفع سن الزواج من ٢٥ سنة إلى ٢٨ سنة.

٦ – بلغ عدد مدمني المخدرات أكثر من مليوني مدمن.

٧ – ٣٨٪ من الشباب في الثانوية وقبلها يدخنون السيجارة.

٨ – ١١٪ من الشباب يتناولون الحبوب المقرحة.

٩ – ٦٢٪ من الشعب ليسوا راضين من حياتهم السياسية.

١٠ – ٣٢٪ من الشعب فقط يتابعون الأخبار السياسية.

١١ – ٩٠٪ من الشعب ليسوا راضين من حياتهم الاقتصادية.

١٢ – ٨٥٪ من الشعب يرون أن المسؤولين لا يهتمون بآرائهم.

١٣ – تحتل (قم) بالنسبة للجرائم الأخلاقية (الزنا واللواط و...) المرتبة الأولى في إيران (بمعدل سنوي يبلغ ١٥٥٦ حالة) وتأتي بعدها محافظة طهران ومشهد.

١٤ – تحتل إيران مرتبة ٧٨ بين ١٣٣ دولة، في الرشوة في الدوائر الحكومية.

١٥ – تحتل محافظة قم المرتبة الأول بالنسبة للرشوة في إيران.

٤-التمييز وفقدان العدالة الاجتماعية والفشل الاقتصادي:

رغم أن إيران كانت قبل الثورة الإسلامية في مقدمة الدول النامية وقطعت أشواطاً نحو التطور الصناعي وعدم الاتكاء على عوائد بيع النفط، إلا أنها بسبب تداعيات الثورة، والحصار الاقتصادي والحرب العراقية الإيرانية اهتمت بدرجة كبيرة بدعم الفكر الشيعي خارج البلد، في إطار ما يسمى بـ «مشروع تصدير الثورة» وضرب الجذور، وكذلك اتخاذ سياسات غير دقيقة، خاصة في عهد أحمدي نجاد، حيث ٦٠٪ من عوائد البلد تمتلكها نسبة تتراوح بين ٢٠ -٣٠٪ من الشعب الإيراني حسب ما أعلنه مساعد الرئيس الإيراني في الشؤون الاقتصادية ولذا بقيت غالبية الشعب الإيراني، تعيش تحت ضغط الفقر والحرمان، وبلغت نسبة البطالة إلى ١٤٪ حسب تقرير البنك العالمي وبلغ معدل نسبة التضخم إلى ٢٦٪ في عام ٢٠٠٨ وفق ما صرح به رئيس الجمهورية، حيث احتلت إيران المرتبة الأولى في الشرق الأوسط والمرتبة الرابعة بين ١٨٣ دولة في العالم وفق تقرير صندوق النقد الدولي، بينما نسبة التضخم كانت تتراوح بين ١٥ – ١٢ بالمائة في عهد خاتمي، وليس بين يدنا نسبة التضخم في أواخر حكم نجاد هذا وكان الشعب يتوقع تحسن الوضع وانخفاض نسبة التضخم إلى ما دون العشرة بالمائة كما وعد به أحمد نجاد بعد ارتفاع أسعار البترول، حيث كانت الدعايات الانتخابية للأصوليين تتمحور حول حل المشاكل الاقتصادية و تحسين مستوى معيشة الشعب، ردا على شعارات الإصلاحيين في مجال الحرية والتعددية والانفتاح السياسي، لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد تولي «أحمد نجاد» مقاليد الحكم بشكل يضطر المواطن الإيراني خاصة الموظفين منهم إلى أن يقوم بعمل آخر بجنب وظيفته الأصلية لأن رواتبه لا تغطي متطلبات معيشته ويعيش الآن حوالي ١٤ مليونا من الشعب تحت خط الفقر وعشرة ملايين من الشعب على حافة الفقر، ومن البين أن الحكومة الإيرانية قد صرفت كثيراً من أموالها في سبيل الحصول على العديد من التقنيات العصرية في مجال الطاقة الذرية وغيرها وكذلك في الدعم المادي لبعض الأحزاب والتيارات الفكرية خارج البلاد.وبالأخير بادرت الحكومة بتنفيذ مادة ٤٤ من الدستور بغية تطبيق الخصخصة، ولكن لم تنجح المبادرة بصورة صحيحة حيث أتيح المجال لشخصيات ومؤسسات محسوبة على رجال الحكم وعوائلهم ولم ينتفع عامة الشعب من هذه الفرص وما كان لمبادرة الحكومة تأثير إيجابي حسب المتوقع.

٥- انتهاك حقوق أهل السنة في إيران:

بالرغم من مشاركة السنة وعلمائهم ورموزهم في نشاطات الثورة، وخسروا الكثير في مواجهة نظام الشام الديكتاتوري ووضعوا إمكاناتهم وكامل ولائهم للثورة، إلا أن الثورة انقلبت عليهم، بل وأعدمت علماءهم ورموزهم، ومن تلك المؤشرات التي تعبر عن انتهاك حقوقهم ما يلي:

أ. الأوضاع الاجتماعية:

١- نظرا إلى أن أهل السنة والجماعة يشكلون النسبة الكبيرة من سكان المناطق الحدودية - مما يسهل عليهم إقامة العلاقات مع الدول المجاورة - لذاك فإنهم أقل تأثرا بالتيارات الفكرية والثقافة المستوردة بل وحتى المدعومة من قبل الحكومة، إضافة إلى هذا فإن التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع الدول المجاورة يعد من الأسباب التي تعين أهل السنة والجماعة على الاحتفاظ بعاداتهم وتقاليدهم وكذلك اهتمامهم بإقامة الفرائض والشعائر الدينية والحضور في المساجد والاهتمام بها كما هو ملحوظ مع أول نظرة يلقيها المرء في المناطق السنية بالنسبة لغيرها من المناطق.

٢- أما في مجال التعليم والمناهج الحكومية فإن المنهج الدراسي في ما يتعلق بالتعاليم الدينية من المرحلة الابتدائية حتى نهاية الثانوية، يكون وفق المذهب الرسمي إلا أنه يتم تعيين كتاب مرافق في مناطق تواجد أهل السنة وبعد ذلك وعلى مستوى التعليم العالي يتم تدوين الكتب حسب المذهب الرسمي وجدير بالذكر أنه لا توجد معاهد خاصة بأهل السنة - سوى كرسي الفقه الشافعي الموجودة حالياً في جامعة طهران جزاء بما قامت به جامعة الأزهر بإدخال المذهب الجعفري الإثني عشري في دائرة المذاهب الإسلامية في عهد الشاه - علماً بأنه يوجد أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة من الأوساط السنية في جامعات طهران فقط وما يقارب ٢٥٠٠٠ منهم بالجامعات الأخرى كمشهد وأصفهان وتبريز وأورمية وشيراز وسنندج وكرمانشاه وهرمزجان وزاهدان..

٣- لاشك أن العلماء والمدارس الشرعية الأهلية والتيارات الإسلامية كان لهم دور هام في الاحتفاظ بالعقيدة والهوية الإسلامية حيث توجد في مناطق أهل السنة في المدن

والقرى مساجد ومدارس المدعومة من قبل الشعب منذ الفتح الإسلامي لإيران، إلا أن الحكومة جربت العديد من المحاولات للسيطرة على العلماء والمدارس منها اختيار علماء الشيعة مشرفين على المدارس أهل السنة علمائهم وأخيراً في عهد الرئيس أحمدي نجاد قام المجلس الأعلى للثورة الثقافية باتخاذ قرار بشأن المدارس الدينية ومناهجها دون أي تشاور مع مشايخ أهل السنة وعلمائهم من أجل التدخل في قضايا المدارس الدينية وتشديد الرقابة عليها، في حال أن الحوزات العلمية الشيعية تتمتع بالحرية في ممارسة نشاطاتها كما تشاء.

ب. الأوضاع الاقتصادية:إن تردي الأوضاع الاقتصادية ملحوظ في جميع المناطق كما أشرنا إليها سابقاً وبالنسبة للمناطق السنية فإن الأوضاع أشد تدهوراً وذلك لأن الحكومة لم تقم بإنشاء المصانع والشركات والمشاريع الاقتصادية الواسعة في هذه المناطق بل جعلت أكثر النشاطات والمشاريع الكبيرة – والتي تؤدي إلى توظيف السكان وتحسن النسبي للأوضاع المعيشية – متمركزة في المدن والأوساط الشيعية في حين بقيت المناطق السنية محرومة من هذا الحق حتى في المشاريع الفردية المحدودة – اللهم إلا من استطاع منهم أن يقيم علاقات تجارية مع التجار في الدول المجاورة – كالإمارات مثلاً – وأما الدوائر الحكومية فأهل السنة يحتلون المراتب السفلي منها وهذا مما يمنعهم من الحصول على الرواتب العالية والمستوى المعيشي المناسب.

ج. الأوضاع السياسية:إن من المصرح به في القانون الأساسي والذي دون منذ بداية الثورة الإيرانية – كما ذكر – هو أن رئيس الجمهورية لابد أن يكون شيعياً اثنا عشرياً ولم يتوقف الأمر على هذا الحد بل إن المراتب الأقل تأثيراً كالمحافظ والسفير ومعاون رئاسة الجمهورية قد سدت فيها الأبواب في وجوه أهل السنة وحرموا من تولي هذه المناصب إلى الآن ويقال أنه كان هناك قرار في وزارة الداخلية منذ بداية الثورة بعدم منح أهل السنة المسؤوليات الهامة إلا في عهد خاتمي، حينما كان عبد الله نوري وزير الداخلية قامت الحكومة بإلغاء هذا القرار والمحاولة لاختيار أهل السنة في بعض المناصب في مستوى مدراء النواحي فما دونها، وعدد نواب البرلمان من أهل السنة في حدود عشرين نائباً من أصل ٢٩٧ نائب، وفي مجال إعطاء الموافقة الرسمية للأحزاب والجماعات السنية لم تمهد الأرضية لذلك، وتتعرض للتهديد أحياناً بحجة أنها غير رسمية.

أما في مجال الشرطة والجيش والحرس الوطني، فإن أهل السنة ملزمون بإنهاء فترة الخدمة العسكرية كسائر المواطنين إلا أنهم يبقون في حالة الجنود العاديين دون الحصول على الدرجات العالية - كالعقيد والعميد و.. - إلا القليل من مَن حصل على المراتب الأدنى منها ذلك نظراً للشهادة العلمية المعترف بها رسمياً.

٦- انتهاك حقوق الإنسان بشكل عام في إيران:

انتهاك حقوق الإنسان مستمرة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن ذلك:

- منع الترشيح لأي انتخابات أو تقلد سلطة تنفيذية أو أي مستوى رسمي إلا لمن يؤمن بولاية الفقيه.
- قمع التظاهرات السلمية الإصلاحية وقتل المتظاهرين وسجنهم.
- عدم السماح بتأسيس الأحزاب إلا على أساس ولاية الفقيه.
- محاكمات رجال الدين المخالفين بواسطة محكمة رجال الدين التي أسست عام ١٩٨٦ وسجن العلماء والمخالفين.
- مصادرة حرية التعبير والتجمع والنشاط السلمي.

السؤال الثاني: هل إيران دولة إقليمية أم مشروع قوى عظمى في المنطقة؟

تعيش المنطقة العربية في شرق أوسطها وخليجها منذ ما يقارب ٢٥عاماً تصارع مشروعين باتا يهددان أمن المنطقة وشعوبها وهما المشروع الأمريكي الملتحف بغطاء سياسي سمي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والمشروع الإيراني والمتدثر بغطاء سياسي هو (مشروع المقاومة والممانعة) وإن كانا يحملان في جلبابيهما مشاريع أخرى لا تقل في خطورتها عن ذلك المشروعين كالمشروع الإسرائيلي ومشروع الجماعات الجهادية المتطرفة والنزعات الانفصالية كالمشروع الكردي وذلك في ظل وجود نظام سياسي عربي وخليجي متداعي ومنحاز إلى المشروع الأمريكي أو المحور الإيراني رغبة أو رهبة مع غياب المشروع الإسلامي والعربي وتشرذم قوى السياسة والمجتمع فيها.

واستطاعت إيران تحقيق الكثير من أهداف المشروع الإيراني الذي بات نفوذه يمتد من إيران إلى لبنان في حركة التفافية إلى اليمن في هلال شيعي مغطى بالطائفة الشيعية ومدعوم بالعاطفة الجماهيرية الإسلامية التي يؤيد محور المقاومة والممتدة في العالم العربي والإسلامي.

وصف المشروع:

يهدف المشروع إلى استثمار أعوام طويلة من جهود في العمل السري والعلني سياسياً ودينياً ولوجستياً منذ بدء مشروع تصدير الثورة إلى الإقليم والعالم في عام ١٩٧٩م وإلى اليوم وذلك لإقامة نفوذ إيراني استراتيجي قلبه إيران ذات المرجعية لولاية الفقيه ووسطه دول الخليج والعراق وأطرافه لبنان وباكستان ودول العالم الإسلامي الأخرى وذلك لإيجاد نفوذ إيراني على ضفتي العالم الإسلامي ويستخدم النفط والموقع الإستراتيجي وتطوير القوى النووية الإيرانية للسيطرة على الإقليم ويتحرك بروح وقوى الطائفة الشيعية ويتغطى باللحاف الإسلامي الجماهيري المقاوم لسيطرة الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل.

أهداف المشروع:

(١) اختراق القاعدة الشعبية سياسياً واجتماعياً ومالياً في دول الخليج والوطن العربي معتمداً على الطائفة الشيعية العربية.

(٢) العمل على إيجاد محتوى سياسي وعسكري شيعي قادر على تطوير هلال شيعي في المنطقة العربية ويمتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا ولبنان محيطاً بالمحتوى السني.

(٣) إقامة نفوذ سياسي ومالي للمنظمات والمرجعيات الشيعية المرتبطة بالمشروع الإيراني في دول الخليج.

(٤) تنمية القدرات الطائفية وعسكرة الطائفة الشيعية.

(٥) إيجاد تحالف مقاومة عسكري (شيعي - سني - قومي) ضد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل واستخدامها كورقة ضغط سياسية لتحقيق مكاسب للمشروع الإيراني.

آليات المشروع ومظاهره الرئيسية:

(١)الآليات الداخلية: أنشأت إيران ونشطت آليات في سياق إنجاح المشروع منها:

مركز أركان شهداء النهضة الإسلامية وهو مكتب تابع لمكتب مرشد الثورة وهو المكتب المسئول عن تنفيذ إستراتيجية تصدير الثورة وكان ولا يزال يعقد مؤتمرات سرية لجمعيات وتنظيمات وهيئات عربية وإسلامية وهو المركز المسئول عن تجنيد الانتحاريين وفتح مكاتب التطوع في البلدان الخليجية والعربية في زيارات خاصة.

ب- لجنة ثلاثية لملف العراق متصلة بالمرشد تتكون من نائب وزير الخارجية - ورئيس الحرس الثوري - ورئيس إطلاعات (الاستخبارات الإيرانية) لإدارة الصراع والمصالح في العراق بميزانيات مالية ضخمة.

ج- فيلق القدس التابع للحرس الثوري لدعم المليشيات العسكرية في العراق ولبنان واليمن.

د- المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، يشرف عليه حجة الإسلام التسخيري للتعامل واحتواء المحتوى السني (علماء - تجمعات - ساسة - جمهور -......).

هـ- المجمع العالمي لأهل البيت وذلك لنشر التشيع ورعاية المرجعيات والطائفة في المنطقة العربية وفي العالم.

(٢)دعم الميلشيات الشيعية السياسية والعسكرية، في العراق ما يقارب (١٣) ميليشيا عسكرية بالإضافة إلى عشرات من التنظيمات السياسية.

(٣)القيام بعمليات تجسس واستخبارات في الخليج في الحدود الإقليمية المائية لدول الخليج ضد المصالح الأمريكية وصدور اعتراضات خليجية ومصادرة بعض السفن والطرادات الإيرانية.

(٤)دعم ثورة الحوثيين في اليمن.

(٥)دعم السفارات الإيرانية بعناصر الاستخبارات الإيرانية وتنسيقها وتنشيطها للحراك السياسي للأحزاب والتنظيمات الشيعية في مختلف القضايا.

(٦)إنشاء ودعم عشرات القنوات الفضائية السياسية والدينية والاقتصادية مباشرة أو بشكل غير مباشر (أموال المرجعيات) لنشر الرؤية السياسية والإعلامية للمشروع الإيراني.

(٧)التحالف الرسمي مع سوريا منذ استيلاء الثورة على مقاليد السلطة في إيران وإلى اليوم مما أوجد واقعاً إيرانياً وسياسياً وعسكرياً ومالياً في المنطقة وفي لبنان على الأخص بما يعزز المشروع الإيراني ويحقق أهدافه.

(٨)إنشاء حزب الله ودعمه في لبنان منذ عام ١٩٨٠م مما غير المعادلة السياسية والعسكرية الإسرائيلية مما أوجد مهدد أو خطر على النسيج الاجتماعي والسياسي في لبنان من جهة وورقة سياسية عسكرية خادمة لمصالح إيران في المنطقة من جهة أخرى.

(٩)دعم التغيرات الديمغرافية والسكانية الشيعية في العراق وسوريا ولبنان وبعض دول الخليج بما يحقق الأغلبية السكانية فيها.

(١٠) المشاركة في مختلف التجمعات السياسية والدينية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي عبر واجهات وشخصيات إما إيرانية أو شيعية بما يحقق تفاعلها الجماهيري للمشروع وتمديد تغطيته بالشرعية الإسلامية العالمية.

(١١) إقامة علاقات مصالح مع بعض الدول الكبرى بما يحقق لها بعداً استراتيجياً

وغطاءً دولياً لمساندتها سياسياً وعسكرياً وإقامة تحالفات مع بعض دول أمريكا اللاتينية والعالمية لنفس الغرض.

(١٢) تكوين محور الموارد القزويني والافريقي.

واقع تطبيقات المشروع:

- واصلت إيران طوال العقود الماضية من عمر الثورة التواصل مع الطائفة الشيعية في المنطقة عبر التنظيمات السياسية والمرجعيات الدينية وتكوين قواعد مجتمعية لها في كل بلدان دول الخليج من أجل إيجاد محتوى جماهيري طائفي يحمي مصالحها ويساندها في مواقفها ومشاريعها.

- احتضنت إيران طوال الفترة الماضية جميع القوى الشيعية السياسية كالمجلس الأعلى وحزب الدعوة والقوى السنية كـ (حماس) والجهاد الإسلامي وغيرها من القوى مثل القاعدة ما دامت هذه القوى تخدم مشروعها بشكل جماهيري وحرضت على عسكرة القوى الشيعية لتخدم مشروعها.

- تفاعلت إيران بشكل فعال وسياسي ذكي في التعامل مع قرارات المنظمة الدولية لإيقاف الحرب مع العراق وغض الطرف عن ضرب القوات العراقية لتحرير الكويت وتعاونت مع الولايات المتحدة في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان وإسقاط نظام صدام وآوت بالتفاهم الأمريكي الأكراد لتخفيف الضغط عليهم من تركيا في مرحلة ما لتمرير خطتها الإقليمية.

- رصدت بعد الحرب العراقية ما يقارب من عشرات المليارات من الدولارات للتطوير العسكري ولشراء أسلحة إستراتيجية تمكنها من التوازن الإقليمي في الخليج خلال العشر سنوات التي تلت حرب تحرير الكويت وركزت على تطوير الصناعات العسكرية المحلية وتطوير المشروع النووي.

- منذ عام ٢٠٠٣م وإلى اليوم قامت بإدارة مصالحها وإيجاد موقع نفوذ سياسي واستخباراتي وعسكري في العراق عبر نفوذها في الميليشيات الشيعية العراقية والأحزاب السياسية بما حقق لها دوراً في القرار العراقي وضغطت على القرار الأمريكي في العراق

والتحفت بالطائفة الشيعية العربية العراقية عبر المراجع الدينية والسياسية وأوجدت لها بعداً ديمغرافياً وامتداداً جغرافياً حاكماً بالنفط والمال والسكان في جنوب العراق.

- استمرار احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث يشكل موقعاً استراتيجيا في منفذ الخليج يضاعف من مخاطر الالتماس العسكري مع الولايات المتحدة لكنها في نفس الوقت لديها علاقات مميزة مع بعض دول الخليج كقطر.

- التوغل المالي التجاري والعقاري في دول الخليج عبر الشركات الوهمية والشخصيات التجارية الإيرانية أو الشيعية بما أوجد نفوذاً مالياً ضخماً للأموال الإيرانية المنقولة في دول الخليج .

- انتهجت إيران سياسة إدارة المصالح المتعارضة في أكثر من فترة وموقع فقد تعاونت مع إسرائيل في حرب العراق بشراء أسلحة في الثمانينات وحاربتها في لبنان عبر حزب الله أيضا في الثمانينات وساعدت الولايات المتحدة على إسقاط نظام طالبان في ٢٠٠٢م، ولكنها حاربت الولايات المتحدة في العراق ولبنان عبر الأحزاب والميليشيات الشيعية والقاعدة، وهذه الإستراتيجية قد حققت لإيران مكاسب على أقل تقدير باعتبارها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في النظام الأمني الإقليمي للخليج.

- في حين أن الولايات المتحدة كانت إستراتيجيتها في الثمانينات تقييد النظام الإيراني وتحجيمه بواسطة الغزو العسكري لصدام ثم مرت فترة هدنة وتعاون هدفها وضع النظام الإيراني في صندوق وتغيير سلوكه ليتناسب مع السياسة الأمريكية ولكن فشلت الولايات المتحدة في كبح جماح إيران للحصول على التقنية النووية مما ساعد إيران طيلة السنوات الماضية لبناء أوراق إستراتيجية في لبنان وسوريا والعراق والخليج ضد السياسة الأمريكية ومساندة مقاومة الفلسطينيين.

السؤال (الثالث) هل إيران دولة مبادئ أم دولة براغماتية تدير شؤونها وفق مصالحها؟

لا شك أن إيران الدولة تختلف عن إيران الثورة وإيران الدولة تختلف عن إيران المشروع كدولة عظمى، ومن المؤسف أن بعض تيارات الإسلام السياسي والقومي العروبي وشعوب المنطقة العربية الإسلامية مازالت تتلقي الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني كما وإن إيران لازالت هي الثورة الإسلامية وأنها في سبيل دحر نظام الشيطان الأكبر وتحرير فلسطين وإسقاط الديكتاتوريات في المنطقة، وإذا في الحقيقة تتبعنا مسار السياسة الخارجية والواقعية لإيران سنجدها لا تقل براغماتية عن الدول الكبرى كالولايات المتحدة ولا تبادلاً للمصالح كإسرائيل ولا تعاملاً مع ديكتاتوريات عربية كسوريا وليبيا والجزائر وغيرها، فإيران دولة في السياسة الداخلية والخارجية تتعامل بمبادئ قانون السياسة لا قانون الشرع والدين فأيما مصلحتها فثم قرارها، ومما يؤكد ذلك هو المؤشرات التالية:

١- علاقات المصالح المتبادلة مع الولايات المتحدة في المنطقة:

هناك وجهان لسياسات التعامل الإيراني مع الولايات المتحدة في المنطقة - سياسة المصالح المشتركة- سياسة التدافع والصراع في المنطقة وذلك للتحقيق أهداف السياسات الخارجية الإيرانية وعندما كانت المصلحة الأيديولوجية تتصادم مع المصلحة الإستراتيجية كما حصل في الثمانينيات كانت المصلحة الإستراتيجية تتفوق باستمرار وقد رفض رفسنجاني أن تستند السياسة الخارجية الإيرانية إلى المبادئ الأيديولوجية بصرف النظر عن النتائج مادامت ذلك في سبيل مصلحتها.

٢- التعاون على إسقاط نظام طالبان:

فمنذ أن تم فتح القنوات السرية للاتصال عبر الوسطاء السويسريين عام ١٩٩٠ لإعادة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والذي توج بالتعاون الاستراتيجي اللوجستي الذي قدمته إيران للولايات المتحدة في إسقاط نظام طالبان واستخدمت نفوذها وتحالفها مع القوى الشيعية والتحالف السني الشمالي في إيجاد تعاون إستراتيجي مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ للغزو الأمريكي لأفغانستان الذي ساهم بقوة في

تشكيل حكومة تتعاون مع الولايات المتحدة، والتي تم تشكيلها من خلال المفاوضات السرية بين القوى الأفغانية الشمالية والولايات المتحدة وقوى حلف الأطلسي بريادة إيرانية كما قدم الإيرانيون استخدام قواعدهم الجوية وتوفير قاعدة لمهام البحث والإنقاذ للطيارين ووفروا المعلومات المناسبة للعثور على بعض زعماء القاعدة وتقاسم المعلومات الإستراتيجية وتنسيق الدوريات الحدودية.

٣- التعاون في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م- التعاون والتنسيق الإستراتيجي والدعم اللوجستي الذي قدمته إيران أيضا منذ عام ٢٠٠٢ لاحتلال العراق وإسقاط نظام العراق عام ٢٠٠٢ وتفكيك العراق سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لمصلحتها ولمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أمرت إيران الجماعات الشيعية النافذة التابعة لها في العراق بالمشاركة في إعادة الإعمار بدلاً من مقاومة الاحتلال الأمريكي.- بإضافة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات التي تسمى بالجماعات الإرهابية في المناطق المشتركة.- تم استمرار التنسيق الاستراتيجي في العراق بما يحفظ مصالح إيران والولايات المتحدة عبر الاتفاق على تشكيل الحكومات العراقية المتتالية منذ سقوط النظام وأخيراً تم حسم الخلاف على ولاية المالكي بديلاً عن علاوي حليف الولايات المتحدة.

٤- الرغبة في التفاهم مع الولايات المتحدة للتفاهم الاستراتيجي على جميع القضايا المختلف عليها:

في مايو ٢٠٠٣م أعد الإيرانيون اقتراحاً شاملاً في صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة نقاط النزاع بينهما. هكذا يسطر ترتا بارزي في كتابه حلف المصالح المشتركة (٢٠٠٧) حيث يقول: كتب صادق خرازي، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسودة الأولى للاقتراح. لم يكن على علم بهذا الاقتراح ويشارك في إعداده سوى دائرة مغلقة من صناع القرار بطهران منهم، وزير الخارجية كمال خرازي، والرئيس محمد خاتمي، والسفير لدى الأمم المتحدة جواد ظريف، والسفير لدى فرنسا خرازي، والمرشد الأعلى للثورة على خامنئي وقام بالمصادقة عليه ثم، أجرى الإيرانيون مشاورات مع تيم غالديمان، السفير السويسري لدى إيران، والذي سلم الاقتراح في

النهاية إلى واشنطن.أذهل الاقتراح الأميركيين. فهو لم يكن اقتراحاً رسمياً وحسب – على اعتبار أنه حصل على موافقة المرشد الأعلى – بل إن ما تضمنه من بنود كان مدهشاً أيضا. يقول فينت ليفيريت الذي خدم كمدير رفيع في شؤون الشرق الأوسط لدى مجلس الأمن القومي حينها: «اعتراف الإيرانيون بأن أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب قضيتان هامتان بالنسبة إليهم، وأنهم على استعداد للتفاوض عليهم. لقد حظيت الرسالة بموافقة كافة المستويات العليا للسلطة. بذلك، وضع الإيرانيون كافة أوراقهم على الطاولة، وصرحوا عن كل ما يريدونه من الولايات المتحدة وعن الأشياء التي هم على استعداد لتقديمها بالمقابل.عرض الإيرانيون **وقف دعمهم لحماس والجهاد الإسلامي** – الأخوة الإيديولوجيون لإيران في صراعها مع الدولة اليهودية – والضغط على المجموعتين لكي توقفا هجماتهما على إسرائيل، وفي ما يتعلق **بحزب الله، وليد أفكار إيران،** وشريكها الأكثر جدارة بالاعتماد عليه في العالم العربي عرض رجال الدين دعم عملية **نزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي** صِرف في الموضع النووي، عرض الاقتراح **فتح البرنامج النووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تفتيش دولية غير مقيدة** من أجل إزالة أية مخاوف من برامج التسلح الإيرانية. وسيوقع الإيرانيون على البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة عدم الانتشار، كما سيعرضون على الأميركيين إمكانية المشاركة الكثيفة في البرنامج كضمانة إضافية وإيماءة على حسن النية. في موضع الإرهاب، عرضت طهران **التعاون الكامل في مواجهة كافة المنظمات الإرهابية،** وأهمها القاعدة. في الموضوع العراقي، ستعمل إيران بنشاط مع الولايات المتحدة على دعم الاستقرار السياسي وإقامة مؤسسات ديمقراطية، والأهم من ذلك، تشكيل حكومة غير دينية.ربما كان البند الأكثر إثارة للدهشة ذلك المتعلق بعرض إيران القبول بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية، **أي خطة السلام التي أعلنها ولي العهد السعودي في مارس ٢٠٠٢ والتي عرض العرب بموجبها إبرام سلام جماعي مع إسرائيل،** مقابل موافقة إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة والقبول بدولة فلسطينية مستقلة بالكامل، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. من خلال هذه الخطوة، ستعترف إيران رسمياً بالحل القائم على دولتين.**لذا فإنه على المستوى**

الاستراتيجي، أراد الإيرانيون التوصل إلى تفاهم على المدى الطويل مع الولايات المتحدة عبر وقف كافة التصرفات المعادية التي تقوم بها أميركا.مثل خطاب محور الشر والتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وإنهاء كافة العقوبات الأميركية، واحترام المصالح القومية الإيرانية بالعراق، ودعم مطالب الإيرانيين بالحصول على تعويضات عن الحرب، واحترام حق إيران بالحصول علي المقيد على التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيميائية، وأخيراً الاعتراف بالمصالح الأمنية الإيرانية المشروعة في المنطقة. كما أوضحت الوثيقة الإجراءات الخاصة بالتفاوض المتدرج إلى حين التواصل إلى اتفاقية تكون مقبولة لدى الطرفين.ما إن استأنفت المحادثات الأميركية الإيرانية حتى بدأ المحافظون الجدد بواشنطن محاولة تقويضها وتم رفضها من قبل ديك تشني ورامسفيلد وذلك بسبب العجرفة الأمريكية واللوبي الإسرائيلي خصوصاً إبان عز انتصار الأمريكان في العراق.ومازالت إيران مستمرة في تقديم مقترحات المفاوضات لحل الإشكاليات التي بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب دول المنطقة وشعوبها.

السؤال الرابع: هل إيران مشروع تحدي؟ أم مشروع خصم؟ أم مشروع فرصة؟

لا شك إن إيران اليوم ونفوذها في المنطقة العربية وبشكل خاص في العراق ودول الخليج والشرق الأوسط وامتدادها في شرق آسيا وغرب إفريقيا ونشاطها في المجتمعات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ليشكل منها قوة إستراتيجية إقليمية وقيمة دولية شبيهة بالاتحاد السوفييتي الشيوعي إبان حقبة الحرب الباردة. فالاتحاد السوفييتي كان يعتمد كثيراً على تصنيف عدوه الرئيسي الولايات المتحدة كعدو إمبريالي يمتص الشعوب ويهيمن عليها (وهذه حقيقة لا جدال فيها) ويلتحف بالأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة وغيرها من الأحزاب الشيوعية كرأس حربة لمواجهة النفوذ الأمريكي وإيران، لا تختلف عنه بشيء، إذ تعتبر أمريكا «الشيطان الأكبر» وهذه حقيقة أيضا، وتتحالف وتتكئ على التجمعات والطائفة والأحزاب الشيعية وعسكرتها لتتمدد وتحقق نفوذها الواسع في المنطقة العربية والعالم وإيران اليوم لا تشكل تحدياً أو خطراً على الولايات المتحدة وإسرائيل والأوروبيين فحسب، بل الكثير من الأنظمة المستقرة في العالم العربي وشرق آسيا وجمهوريات آسيا الوسطى وأنظمة في أمريكا اللاتينية. والسؤال: هل إيران بنفوذها المتنامي في المنطقة العربية يشكل للمنطقة أو لمن يملك مشروعاً كالإسلاميين خطراً أم تحدياً أم فرصة إضافية لتمديد نجاح وتفعيل التغييرات السياسية في المنطقة العربية. لذا سنستعرض باختصار للوضع الاستراتيجي لإيران في المنطقة العربية وما حولها:

أولاً: السياسة المحيطة: استطاعت إيران أن تشكل لنفسها سياسة محيطة تدرأ عنها التحديات، وتدفع عنها الأخطار وتعتبرها مقدمة للمواجهة مع الخصوم من ذلك:

(١) محور الهلال الشيعي (محور النفط وإقلاق إسرائيل):

ويتمثل في إيجاد أنظمة سياسية وتحالفات وقوى سياسية وعسكرية على الأرض تكون أوراق قوة لإيران لحمايتها وللضغط على دول المنطقة ولإقلاق المشروع الأمريكي

والإسرائيلي ولتغيير معادلة السيطرة ولإيجاد وضعية تفاوض وفرص تميز لكسب المزيد من الوقت والأرض والمصالح ويتمثل محور الهلال الشيعي في العراق وسورية ولبنان وفلسطين والسودان واليمن مطوقاً إسرائيل ومصر ودول الخليج، والقواعد الأمريكية فيها التي تعتبر منظومة في المحور الأمريكي.متصلاً ما بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، متيحاً لصواريخ إيران أن تواجه وتلامس مباشرة حدود إسرائيل واليمن والسعودية مع إعطاء حرية الحركة للقوة الإيرانية البحرية في البحار.

(٢) محور تطويق النووي الباكستاني:

لقد استطاعت إيران أن توجد محيطاً آخر بالتعاون مع الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية وتحالف الشمال والشيعة في أفغانستان والتعاون الاقتصادي مع الهند والصين وذلك لإقلاق باكستان النووية وتصعيد التوتر الطائفي في باكستان لإضعافه وإقلاق مشروعه في أفغانستان وعلى الحدود الإيرانية وانشغاله بالداخل ومدافعته مع الهند وتوتير علاقته بالصين بسبب التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ومؤخرا دعم قوى طالبان لإقلاق الأمريكان والناتو فى أفغانستان.

(٣) محور الموارد:

ويتمثل في اتجاهين:

- تطوير العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري مع دول غرب أفريقيا بالتعاون المباشر وعن طريق الجاليات العربية الشيعية ونشر التشيع والبعثات التعليمية، وتعتبر دول غرب أفريقيا هي الدول التي تحوي أرضيها أكبر الموارد المائية والنفط واليورانيوم والحديد والنحاس وغيرها من المواد في أفريقيا، كما تعتبر سوقاً حيوياً لتصدير البضائع الإيرانية إليها.

- إيجاد أسواق تجارية كبرى في دول وسط آسيا والدول الإسلامية المنفكة عن الاتحاد السوفيتي والمحاذية لبحر قزوين وتصدير النفط والغاز الإيراني.

ثانياً: سياسة الردع النووي وتطوير الأسلحة البالستية:

- منذ أن بدأ الشاه البرنامج النووي الإيراني في سبعينيات القرن الماضي ودعم الولايات المتحدة عام ١٩٧٥م ببيع معدات طاقة نووية لإيران بقيمة ٦ مليارات دولار في حينها فإن مشروع «أزهار» الشاهنشاهي توقف إبان الحرب العراقية الإيرانية واستأنف في منتصف عام ١٩٨٦م وظهر إلى العلن عام ٢٠٠٣م، وبدأت عمليات التخصيب وتطوير أجهزة الطرد المركزي لإنتاج سلاح نووي متوقع عام ٢٠١٣م.

وبذلك تسعى إيران لتصبح قوة إقليمية رادعة وبالرغم من تصريحات الإسرائيليين في أن السلاح النووي الإيراني لا يعتبر مهدداً لإسرائيل إلا أن إيران أرادت أن يكون لها اعتباراً في أي ترتيب أمني على ضفاف الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وستقلل من تأثير إسرائيل وقدرتها في المناورة الإستراتيجية، وتمنع إسرائيل من إملاء شروطها الخاصة بالسلام وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستعترف بإيران كقوة إقليمية ذات أهمية إستراتيجية في الشرق الأوسط موازية لإسرائيل، وبهذه الإستراتيجية تصبح دول المنطقة وشعوبها تحت إسار التفاهم الأمريكي الإيراني الإسرائيلي.

- **تطوير السلاح التقليدي:**

من المعروف أن مصادر الواردات العسكرية الإيرانية شهدت تغيرا ملحوظا منذ ثورة ١٩٧٩ عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي وبدأت إيران تعتمد على الصين والاتحاد السوفيتي، علاوة على دول شرق أوروبا لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثر الحرب مع العراق في عهد الثمانينات.

بعد حرب الخليج الثانية تم رصد أكثر من ١٢ مليار مباشرة لتطوير التصنيع الحربي في إيران وتطوير الصورايخ البالستية بعيدة المدى حتى أصبحت اليوم هذه الصواريخ مهدد حقيقي للقواعد الأمريكية في دول الخليج ولإسرائيل في إطار صراع النفوذ والهيمنة والسيطرة على المنطقة.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري الإيراني في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط (٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦ ,٣٣ مليار عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢ مليار عام ٢٠٠٦)، نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر. على سبيل المثال

قلت واردات السلاح الروسي من ٣,١ مليار دولار في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ إلى ١,٠ مليار في ٢٠٠١-٢٠٠٤. وانخفضت واردات السلاح الصيني لإيران من ٩,٠ مليار إلى ١,٠ مليار في نفس الفترة. ولذا ركزت إيران في العهود الماضية على تطوير صناعة السلاح المحلي، ولكن تشير الدراسة أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين وضع القطاع العسكري الإيراني الذي يواجه عدة تحديات خطيرة أهمها فشل إيران في توفير قطع غيار للمعدات العسكرية الغربية التي لازالت في حوزة جيشها، إضافة إلى تردي حالة المعدات الحربية القديمة، وغياب التقنية التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بها جيوش الخليج الأخرى.

ثالثاً: سياسة تفرد المرجعية الإيرانية للطائفة الشيعية:

يمثل الشيعة اليوم في المنطقة العربية وعاءً وبيئة جماهيرية وموارد وطاقات وإمكانات للتفاعل مع المشروع الإيراني وقد حرصت إيران على الاهتمام بالمرجعيات والتيارات وقضايا الشيعة في المنطقة العربية عبر وسائل متعددة وحرصت على أن تكون المرجعية الدينية للمرجعيات الإيرانية على حساب المرجعيات العربية وشجعت البعثات بالآلاف إلى قم ومشهد على حساب الحوزات العربية كما أن الأحزاب الشيعية في العالم العربي اليوم مدعومة بالكامل من إيران وتحرص إيران ألا تخرج تلك التيارات والأحزاب عن نطاق سيطرتها لذا فإنها مصرة على أن تكون حامية حمى الشيعة في العالم عدا أن التعاون المالي من خلال شبكات مالية مباشرة وغير مباشرة أوجد سوقا ومصالح مشتركة ما بين إيران والمال الاقتصادي والمال الشيعي إما استثمارا أو تنمية أو تعاونا اقتصاديا لذا فان جزأً مهما من عالم السياسة والاقتصاد والمال والإعلام تسيطر عليه إيران بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كون لها نفوذا منقطع النظير في الطائفة الشيعية التي تشكل جزءا مهما في النسيج الاجتماعي والسياسي والمالي في المنطقة العربية خصوصا في دول الخليج والعراق وسوريا ولبنان.

رابعاً: التمدد الديموغرافي:

ساهمت إيران وبشكل مباشر على إحداث تغييرات ديمغرافية سكانية خلال الثلاثين سنة الماضية في دعم عمليات الهجرة السكانية والتجنيس في المنطقة العربية بتشجيعها المباشر لهجرة الإيرانيين إلى العراق والبحرين وسوريا ولبنان دعمت التطورات الديمغرافية عبر الطائفة الشيعية في فئات البدون ودول الخليج مما أوجد حزاما ديموغرافيا طائفيا هي نتيجة طبيعية لنفوذ إيران الشيعية في المنطقة العربية.

الخلاصة في هذا الباب

على ضوء تلك المحددات هل ستكون إيران بمشروعها فرصة متاحة للتعاون معها والاستفادة من إمكاناتها ونفوذها لنجاح المشروع الإسلامي أم أنها في الحقيقة تشكل تحديا أمام المحتوى الإسلامي السني الوسطي ويجب التعامل معها على أساس السياسة الشرعية والمصالح وتجنب تحدياتها أم يشكل خطرا على المشروع العربي والإسلامي شعوبه ودولة بطائفيته، وعنصريته ونفوذه وإمكاناته وربما تحالفاته المصلحية مع الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل وربما بسيطرة متطرفين لإشعال حرب طائفية لا تبقي ولا تذر؟؟

السؤال الخامس : ما هي خصائص التميز في الطائفة الشيعية وهل هي قادرة على التعايش مع المحتوى السني في المنطقة؟

لا يمكن تجاوز حقيقتين في هذا الموضوع:

الأولى: أن الشيعة طائفة منتشرة ديموغرافيا في دول الخليج والعراق ولبنان كما هم في إيران ولهم حق المواطنة في بلدانهم، وربما تم التجاوز على بعض حقوقهم بسبب طبيعة الأنظمة الديكتاتورية العربية وكما حدث للسنة أيضا في إيران في مراحل تاريخية بسبب الصراع الطائفي والتاريخي، كما أن إيران (الدولة ذات العدد الأكبر من الشيعة) كدولة هي حقيقة جغرافية وتشكل رقما هاما في المعادلة الأمنية في الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الثانية: أن إيران كدولة والشيعة كطائفة لا يمكن أن يتجاوزا عن الكامن التاريخي والعقدي والذي يتوسلان به لتحقيق مهمة تاريخية لإعادة خلافة أهل البيت في المنطقة كواجب شرعي وفرض عقدي، وأنه مهما توسلت إيران كدولة والشيعة كطائفة بالاستراتيجيات للقفز فوق الأحداث والتعامل معها إلا أنه يظل في المكونات السياسية والحركية والمرجعية الشيعية العمل على الوصول إلى الهدف المنشود في مرحلة ما، وما التضحيات التاريخية لأجيال متعاقبة من الطائفة إلا مثالا حيا وحقيقيا على ذلك، فالمهمة والمشروع التاريخي يتواصل طبيعياً.

الثالثة: أن الشيعة ليسوا طرفا واحدا أو فئة واحدة، بل طيف متنوع وهم أصول وتيارات وأعراق سياسية واجتماعية بل ومدارس دينية مختلفة - كما أنه قد يحث بعض الاختلاف فيما بينهم في أسلوب العلاقة مع المجتمعات الخليجية والعربية، وإستراتيجية التعامل مع كل مرحلة وتبعا لكل نظام سياسي.

خصائص الطائفة الشيعية:

إلا أن الشيعة يتميزون كطائفة عضوية بما يلي:

١) الالتقاء الشرعي عند مرجعية واحدة والالتفاف حولها والسماع لقرارها ورأيها

يشبه الإلزام خصوصا في الواقعات والأحداث.

البنية الهرمية لعلماء الدين الشيعة:

تتمثل الدرجات المرجعية عند الشيعة فيما يلي:

- **مرجع التقليد المطلق:**

هذا المنصب شاغر منذ عام ١٩٦١م، بوفاة آية الله العظمى "البروجرودي".

- **آية الله العظمى:**

يوجد حالياً ما يقارب من (٢٠) من آيات الله العظمى في العالم، منهم (١٤) في إيران، وباستثناء الإمام الخميني وحسين علي منتظري وقد توفيا ، يعارض غالبية آيات الله العظمى مبدأ ولاية الفقيه، ومنهم الحائري المولود في إيران وسكن في الكويت وقد توفي قبل سنوات والسيستاني في العراق.

- **آية الله:**

يوجد في إيران اليوم ما يقارب من (٥٠٠٠) شخص من حملة هذا اللقب وغير معروف عددهم في المنطقة العربية، منهم (٨٠) عالم دين يشغلون مراكز في النظام الحاكم، مثل خامنئي، وأما الباقون فهم منصرفون عن السياسة، مما يعني أن غالبية الجسم المرجعي في إيران وقلة منهم في المنطقة العربية تعارض مبدأ ولاية الفقيه لأن مراكز النظام لا يسمح بتقلدها إلا لمن يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه.

- **حجة الإسلام:**

هذه المرتبة هي الأكثر شيوعاً لخريجي المعاهد الدينية، وهناك ما يقرب من (٢٨٠٠٠) شخص يحملون هذا اللقب، ويشغل ما يقرب من (٢٠٠٠) عالم دين منهم مراكز في النظام الحاكم في إيران، ومن بينهم محمد خاتمي والرئيس السابق أكبر هاشمي ورئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري.

- **حاملي لقب "ثقة الإسلام":**

وهم الحاصلون على قدر ضئيل جداً من التعليم في المعاهد الدينية ، ويقدر عدد هؤلاء بنحو (١٨٠ ألفاً)، يشغل نحو (٤٠٠٠) منهم مراكز في النظام الحاكم في إيران.

٢) العلاقة الهرمية بين المرجعية وممثليها وتلامذتها والقاعدة الشيعية بما يشبه التسلسل التنظيمي الحركي القادر على التعبئة الجماهيرية نحو الهدف المطلوب.

٣) توافر التمويل الثابت والمستقر منذ قرون للمؤسسة الشرعية وفرضيته على كل بالغ من الشيعة بما يحقق تمويلا كافيا للمشاريع والأزمات والطوارئ والمشاريع وأهمها دعم الامتداد الديموغرافي، كما حدث في البحرين والعراق والإمارات وحاليا في الكويت وقطر ومن قبل سورية ولبنان.

٤) استقرار الشبكة المالية والمصلحية بين الشيعة في كل دول الخليج بما أوجد سوقاً مالياً مشتركة تدور الأموال وتبني البنية التحتية الأساسية للمؤسسات الدينية والسياسية للشيعة في المنطقة، بل وإن أدوات الاستثمار قد مست ما يسمى بالسياحة الدينية لتطوير معالم وتحديث مراكزهم الدينية في "قم" و"النجف" و"كربلاء" و"سوريا".

٥) نظراً للتاريخ الطويل السري الباطني في مواجهة الأزمات وتوالي السلطات السنية الحاكمة عبر التاريخ في المنطقة ولمبدأ عقدي وهو التقية، فإن ذلك أكسب الشيعة خبرات كافية ومتقدمة في نظم العمل السري الثوري والقدرة على التشكل في جميع الظروف وتحمل الضربات.

الخلاصة:

يشكل بذلك الشيعة محتوى تنظيمياً متعدداً ومالياً وسياسياً هائلاً قادراً على حشد إمكانياته وتنسيق دوره وجهوده تحت قيادة رسمية أو شبه رسمية أو شبه رسمية مرجعية، واتخاذ سياسات موحدة، وبالتالي تشكل الطائفة قوة ضاربة لأي دولة أو تحالف أو قوة سياسية وحتى دولية للتغيير وهو ممكن القوة، وكما حدث في الثورة الإسلامية في إيران والعراق ولبنان، الذي هو في نفس الوقت مكمن الخطر، وكما حدث في الاحتراب الطائفي في العراق بعد ليلة تفجير المرقدين بسامراء وهجوم الميليشيات والشيعة على أحياء ومساجد السنة وتدميرها في بغداد ومدن أخرى وكذلك ما حدث من تجييش سياسي طائفي في جميع الانتخابات العراقية في البحرين وغيرها.

إن هذا المحتوى الشيعي بإمكاناته ومراجعه وتياراته وجماهيره ليمثل تحدياً مفصلياً

للمحتوى السني شعوبا ودولا وللحركة الإسلامية السنية لبناء مشروع إسلامي حقيقي في المنطقة العربية، إذ إن كيميائية المحتوى الشيعي ومعادلته بها خليط في عناصر القومية الفارسية والتاريخ الديني المشترك مع إيران والثقافة الشيعية وتتغلب على العروبة في نسيجها، وكثير من سوء الفهم والاعتقادات الخاطئة عدا الاحتراب الطائفي بما يخلط أوراق التفاهم والتعايش.

موقف إيران من الثورات العربية

بالرغم من الثورات العربية أتت منسجمة مع طبيعة أي فكر ثوري والذي أيضا اصطبغت به الثورة الإيرانية ومن بعد نادت بمبدأ تصديرها للثورة إلا أن الصدمة التي هزَّت إيران في نموذج الثورات العربية ومفاجأتها غير المقدرة قد أربكت الموقف الإيراني فهو لم يتفاعل كثيراً مع الثورة التونسية وعندما ربح الشعب المصري ثورته حاول المرشد الأعلى «خامنئي» بنسبة الثورة المصرية إلى روح الثورة الإيرانية التي شاخت بعد أكثر من ٣٠ عاماً ويمكن للمراقب أن ينظر إلى إيران وموقفها من الثورات العربية فيما يلي:المعالجة الإعلامية المتباينة:حيث وجهت إيران خطابها الإعلامي أثناء الثورات العربية للدعاية لفكرها الثوري متوقعة أن تضع لنفسها روحاً منسجمة مع طبيعة الثورات العربية، ولكنه كان خطاباً باهتاً يفقد الروح الحقيقية.كما دعت إيران الأنظمة العربية لسماع صوت الشعوب العربية الراغبة في التغيير والتي تدعو إلى العدالة والكرامة والديمقراطية والمساواة وتوزيع الثروة متناقضة مع واقعها الداخلي مما أحرج موقفها الإعلامي أمام جماهير الثوار العرب وداخلها.التناقض في الخطاب الإعلامي تجاه الثورات العربية فهو خطاب مؤيد داعم لثورات تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين ورافض بل ويستعدي الثوار في سوريا.تحليل الموقف الإيراني من الثورات:تأثر الموقف الإيراني تجاه الثورات بسبب المعايير السياسية والمصلحية لإيران أكثر من أن تكون تلك أيديولوجية تؤمن بها كنظام ثوري وقد تحكم في هذا الموقف المعايير التالية:

١ - طبيعة علاقات الأنظمة الحاكمة في تلك الدول مع إيران فإننا نجد أنَّ إيران كان موقفها متذبذباً في ليبيا ومعارضاً للثورة السورية ومؤيدا في البحرين.

٢ ـ طبيعة تأثير هذه التغيرات على المشروع الإيراني في المنطقة العربية والتوقعات حول تقلص مصالح إيران فيها.إذ إن التغير في سوريا سيؤثر بشكل واسع على الموقف الاستراتيجي والتفوق الإيراني وفي المنطقة أو فشله وفي البحرين سيؤثر على الوضع الإقليمي في الخليج أو في اليمن في تطوير قدرة الحوثيين للمناورة السياسية المؤيدة لإيران وفي مصر هل ستميل كفتها لمحور الممانعة الإيراني أم سيتطور التغيير فيها لريادة الملف الفلسطيني.

٣ ـ طبيعة تأثير هذه التغيرات في علاقة الولايات المتحدة كخصم لإيران حيث إن مصر والبحرين كانت في المحور الأمريكي وسوريا في المحور الإيراني، وأن أي تغيير سلبي أو إيجابي في طبيعة علاقات الثورات الجديدة مع الولايات المتحدة سيؤثر بشكل مباشر على المصالح الإيرانية ومشروعها في المنطقة.

٤ ـ الطبيعة الطائفية للنظام الإيراني إذ إنَّ إيران لن تتخلى عن شعار «حامي حمى الشيعة» في العالم وهذا يضعها أمام مسؤوليات سياسية ، لذا فإن الانفعال والتحركات الإعلامية تجاه التغيير في البحرين والعراق وسوريا كان متأثراً بالنفس الطائفي للدولة الإيرانية.تأثير التغيرات التي سوف تحدثها الثورات العربية على إيران:من المتوقع أن النظام العربي الجديد المتوقع أن تحدثه الثورات العربية في المنطقة سيغير الكثير من معادلات التحالفات والأهداف السياسية لكل الأطراف الإقليمية والدولية وإيران جزء من هذه المنطقة.. ويمكن توقع التغييرات التالية من حيث تأثير هذه التغيرات على وضع إيران في المنطقة.

١ ـ انتهاء عهد التفوق الثوري في إيران في المنطقة فاليوم الملايين من العرب ينظرون إلى الثورات العربية بإعجاب وكنموذج للتغيير لم تحظ به حتى الثورة الإيرانية نفسها.

٢ – نزع سوريا من المحور الإيراني وهو (محور المقاومة والممانعة)، فإن ذلك سيقلل من التفوق الإستراتيجي لإيران ويعيدها إلى المربع الأول وسيؤثر تأثيراً مباشراً على استعادة المحور العربي قوته لمواجهة إيران في المنطقة وسيكون ضاغطاً رئيسياً على حلفائها في العراق عدا أن تجد تركيا حلفاء أكثر عقلانية ورؤية حضارية في الثورات الجديدة.

٣ – يتبع ذلك موقف حزب الله في لبنان سيتم التفاوض عليه في وضع أضعف مما يؤدي به إلى أن يكون حزباً سياسياً يدور في لعبة السياسة الداخلية اللبنانية كطرف أقل خطورة وولاء لإيران وبالتالي سيتم نزع ورقة هامة إستراتيجية من إيران.

٤ ـ توقع إعادة الملف الفلسطيني إلى وضعه الطبيعي أن يكون (فلسطينياً ـ عربياً) بعد أحداث التغير في سوريا ومصر، وبالتالي ستفقد إيران أحد أوراقها المهمة التي تبرر موقفها السياسي تجاه المنطقة العربية بتبنيها محور المقاومة.

٥ ـ الالتفات إلى الداخل الإيراني إما بإعادة النظر بإصلاح الوضع الداخلي والتفاهم مع تيارات الإصلاح في إيران ومن ثم تتغير السياسة الخارجية والدولية لإيران أو تستمر وبشكل أكبر في الضغط وإجهاض المعارضة والتيار الإصلاحي باستخدام الخيار الأمني مما يشدد عليها الضغوط الخارجية ويستهلك طاقتها في الداخل ويساهم في انفجار ثوري آخر.

٦ ـ تشوه سمعة إيران في الرأي العام الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي حال موقفها المتذبذب في الثورات بل وربما الداعم اللوجستي للنظام السوري والمذكي للطائفية في البحرين والعراق حيث كشفت الثورات عورات النظام الإيراني حاله كحال الأنظمة العربية الديكتاتورية.

السيناريوهات المتوقعة لتعامل إيران مع نتائج الثورات العربية في المنطقة

١ ـ سيناريو التوافق (متفائل):وهو التعامل مع النتائج السياسية بإيجابية يرسم سياسة خارجية جديدة قائمة على التعاون والتضامن والمشاركة وعدم المغالبة والتحالف مع الثورات لإقرار نظام عربي مستقر وللتفاهم على الملفات الساخنة في العراق والخليج ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن ورسم خارطة جديدة مع تركيا والعرب.ويواكب ذلك الإصلاح من الداخل والتفاهم مع تيارات المعارضة الإصلاحية وتغيير النهج المتشدد والثوري للحكم في إيران.

٢ ـ سيناريو الممانعة وإقلاق المنطقة:وهو الاستمرار بشكل جدي وتطرف في دعم النظام السوري ومساندة حكومة المالكي في العراق بقوة ودعم التحركات التغيرية في

البحرين وإقلاق الملف اليمني وذلك لتحجيم الثورات في هذه المناطق وحتى لو نتج عن الحراك الشعبي التغيري حلول وسط بين الشعوب الثائرة في هذه البلدان والسلطات السياسية. إذ إن الوصول إلى حلول وسط على الأقل يقلل خسائر إيران في المنطقة ويعطيها وقتاً أكبر للمناورة السياسية لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية.

٣ ـ سيناريو العزل والانعزال: وقد ينتهي المطاف بإيران بإعادة حساباتها وتنقطع للعزلة الداخلية محافظة على مكاسبها ونظامها بأقل الخسائر وترفع يدها عن التدخل في الشؤون العربية وتلجأ للتفاهمات الدولية والإقليمية بما يعزز بقاء النظام في إيران وترك المنطقة تشكل نفسها ومعادلتها الجديدة.

التوجهات المقترحة لإعادة تقدير الموقف

وبعد ماذا نريد من طرح تلك الأسئلة وبيان تلك البيانات والمعلومات؟.. في الحقيقة نود أن نخرج بنتائج نستطيع من خلالها أن نقدم توضيحاً صحيحاً وتحليلاً سياسياً واقعياً يمكن من خلاله إعادة تقدير موقف استراتيجي مناسب مدعوم بسيناريوهات قادرة على أن توجه الحركة الإسلامية في قضية إيران والتشيع وإلى ملامح رؤية استراتيجية وتحرك سياسي وحركي تاريخي يتناسب والتغيرات في مسارات الشعوب والدول العربية وإطارها الخارجي، ومن ذلك: الرؤية (ما يجب أن يكون؟)

أولا-الواقع الجديد والتحولات :

هناك مجموعة من التحولات الجديدة في المنطقة من أهمها:

١-تفكك محور المقاومة.

٢-توقع حرب في الخليج من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية.

٣- إدارة أمريكية جديدة حال فوز روماني أو بسياسة جديدة حال فوز اوباما تتعامل مع مستجدات المنطقة.

ثانيا: تحرير الوضع الإيراني وتوصيفه وتحليل مواقف إيران :

هل إيران (تحدي- أم فرصة- أم عدو- أم صديق)

هل هي (عدو صائل)

الرؤية المقترحة (مشروع منطقة توازن محوري جديد)

وذلك استثمار التحولات واحتواء الأزمات والتحالف بين الثورات ودول الخليج.

لتكوين محتوى استراتيجي (عربي- تركي) يعيد التوازن الاستراتيجي مع إيران وإسرائيل.

ويقوم على ثلاثة أبعاد :

أولاً: فكري ديني

يقوم على رؤية حقيقية للدين لبناء (عالم الأمة) يحتوي فيها:

١- طوائف وأعراق للأمة.

٢-ودعوة: تصدير للتفاهم و(الدعوة والرحمة)

٣-تحالف المرجعيات الإسلامية

ثانياً: استراتيجي (محور محيطي يمتص إيران ويخفض من غلوائها) وذلك بـ :

١-تفتيت حلفاء المنظومة الإيرانية.

٢-ترابط الديموغرافيا الأمة الوسط.

٣-تكوين قوة ردع عربية.

٤-إعادة تشكيل محور المقاومة.

٥-استعادة البحار الثلاث كبحار عربية بمصالح مشتركة (الخليج والأحمر و الأبيض المتوسط).

٦-تبني قوة ردع للتوازن الاستراتيجي مع إيران وإسرائيل..

ثالثاً: سياسي

١-نموذج الدولة التنموية العادلة في دول الثورات ودفع الدول الاخرى لمسارات إصلاحية.

٢-إعادة ترتيب طبيعة العلاقات الدولية وفتح التحولات الجديدة

٣-الحوار مع إيران في إطار المصالح.

التفاهم مع الإصلاحيين في إيران الإسلامية.

الإستراتيجية المقترحة ومستوياتها :

الأول على مستوى الدول والمؤسسات

١-الدفع الإيجابي لتكوين قيادة ثلاثية أو مجلس قيادة رباعي حال سقوط سوريا (مصر- السعودية-سوريا- تركيا)

٢-تكوين تكتل اقتصادي لدول شمال إفريقيا العربي والسودان

٣-تقليص المصالح التجارية مع إيران في الخليج والدول العربية فى حال استمرار تغولها.

٤-توقيع اتفاقيات اقتصادية مع دوائر ثلاث _(دول محيط إيران؛ ودول العمق الأفريقي- وتركيا)

٥-إعادة العراق للتوازن الاستراتيجي العربي(تطوير تحالف وطني جديد في العراق برعاية تركية وخليجية وعربية لنزع ورقة التقسيم الطائفي).

٦- إعادة ملف المقاومة بيد قيادة عربية جديدة

٧-إعادة تنشيط تدفق الاستثمارات إلى دول الربيع العربي

٨-تأييد جهود الإصلاح السياسي في إيران ولرئيس وحكومة تتفاهم مع دول المنطقة (وإقامة حوار استراتيجي مع إيران في تلك الحالة وفتح الملفات المختلف عليها والتي تهدد تعايش المكونات الاجتماعية في المنطقة العربية بسبب تدخلات إيران لمصالحها ونفوذها).

٩- الأزهر يقود حملات تبشير ودعوة وحوار ديني.

١٠ - التحصن برؤية جديدة لأمن قومي عربي تعالج المحددات والمهددات وتستثمر الفرص في المشروع الإيراني وتشكل محوراً خاصاً يحيد المشروعين الإيراني والأمريكي ويعزز فرص التعاون الاقتصادي على حساب التوازن الأمني.

١١-تصفير المشكل الكردي في المنطقة وتحسين مستوى التفاهم التركي الكردي

للوصول إلى حكم ذاتي كردي يُؤَمِّن الاستقرار ونزع الورقة الكردية من إيران وغيرها.

١٢_دعم الثورة السورية لنزع سوريا من المحور الإيراني (أمنيا وسياسياً) وإضعاف موقفها العام.

١٣-دعم اتحاد كونفيدرالي سياسي أمني واقتصادي خليجي ملتزم بإصلاحات سياسة ووطنية.

١٤ تحرير محور المقاومة من إيران بدخول مصر وسوريا الجديدتان في رعاية هذا المحور عربياً.

على مستوى إيران الدولة:

- رفض المشروع النووي الإيراني وتسهيل فرصة إيران لتحويله إلى مشروع سلمي بإشراف دولي وعربي.
- تشجيع الاتجاه الإصلاحي في إيران والتشجيع لبناء مشروع وطني إيراني ليستوعب المشتركات ويدمج السنة في الحياة السياسية والاجتماعية في إيران.
- دعم النفوذ المالي والتعليم السني في إيران بالشراكات المالية.
- مواجهة السياسة الإيرانية إعلامياً حال تطرفها.
- المطالبة الإعلامية بدعم الجهود لإعطاء المذهب السني والأقليات في إيران حقوقها الاجتماعية والسياسية والوطنية.
- كشف انتهاكات حقوق الإنسان في إيران أو ما تقوم به الأطراف التي تتبع السياسة الإيرانية.
- احتواء إيران في مشروع إقليمي اقتصادي لتخفيف خطرها وامتصاص تحديها لدول المنطقة.
- كشف التغلغل الإيراني في الأقطار الإسلامية وبين الأقليات الإسلامية في جميع القارات وإثارته إعلاميا بشكل سياسي وليس طائفي ومطالبة الدول الإسلامية بمحاصرته قبل أن يستفحل.

على مستوى الواقع الطائفي:

- توطين المرجعيات والتشيع في الوطن العربي.
- تصحيح التشيع وتشجيع الحوارات في المشتركات الدينية والسياسية.
- معالجة الديموغرافية بإعادة في العراق وسوريا ولبنان ورعاية حملة إعادة المهجرين في الخارج على المستوى الإقليمي والعربي.
- **الضبط الإعلامي**: بالعمل على التزام وسائل الإعلام المختلفة – لاسيما الدينية منها، وخاصة تلك التي تقع في دائرة نفوذ أو تأثير القيادات الدينية والعلمية – بالأطر الشرعية والمهنية والأخلاقية في أداء رسالتها، بعيداً عن أساليب الإثارة التي تسهم في تعكير الأجواء وسوء الفهم والتأويل، ومحاولة تحجيم الدور السلبي الذي تقوم به بعض الفضائيات ومواقع الإنترنت في إذكاء نار الطائفية.
- **التوقف الكامل عن جميع صور التبشير المذهبي والطائفي المنظم المدعوم من القيادات الدينية والسياسية** والامتناع عن النشاطات والأعمال المذهبية في البلاد الإسلامية الضارة بوحدة الأمة ووضع خطة عملية تعالج الواقع القائم على الأرض باتجاه المحافظة على وحدة الأمة وتعميقها وبنائها على أسس راسخة متينة تداوى نقاط الخلاف).
- **إيجاد ميثاق ومشروع وطني للتعايش والتعاون** بين مكونات كل قطر ينطلق من مراعاة الحقوق والتعاون بين الجميع (في مجالي الحقوق والواجبات) في إطار المواطنة... لا الطائفية والمذهبية
- **توسيع دائرة التشاور والتعاون بين المؤسسات والشخصيات المؤثرة في الطرفين** من أجل تكريس تيار غالب يؤازر فكرة التعايش والتعاون وينطلق من مقولات الوحدة ومصالح الأمة العليا ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
- **التأكيد على ما توصل إليه العلماء والمرجعيات من جميع المذاهب الإسلامية** من السنة والشيعة وغيرهما في ملتقيات عديدة (كمؤتمرات التغريب في كل من طهران والبحرين وقطر) وإستراتيجية التغريب بين المذاهب التي أعدتها "الإيسيسكو"، وأهمها:

١- **وجوب احترام أصحاب النبي ﷺ وأزواجه وأمهات المؤمنين وآل بيته**

الطيبين الطاهرين وتحريم الطعن فيهم والإساءة إليهم وضرورة تعميم الفتاوى المتعلقة بذلك.

١- **التأكيد على حرمة دم المسلم** وعدم جواز الاقتتال على أساس مذهبي أو طائفي.

١- **احترام حقوق الأقليات المذهبية** وتمكينها من ممارسة تعاليم مذهبها في العبادة والقضاء والفتوى وغيرها فى إطار القانون.

١- **عدم عسكرة أي طائفة في خلافاتها ومنع استخدام العنف وإدانة التطرف** والاقتتال ومنع إنشاء ميليشيات في أي قطر تقوم على أساس طائفي.

على مستوى الأدوات:

- جمع أكبر قدر من المعلومات وتحليلها بشأن تجارب التعاون وتحليلها.
- بذل جهد فكري موازي للجهد السياسي وعمل حوار فكري حول أفكار التشيع والدولة الإيرانية بالمواجهة الفكرية الحادة.
- تخصيص دراسات وأبحاث لدراسة المجتمع الإيراني والطائفة والتشيع.
- رصد حقيقي علمي وجهد منظم للمستجدات والمتغيرات في إيران والطائفة زيادة عدد المتخصصين في التشيع وإيران في المنطقة وتبادل المعلومات والتحليلات.
- تبني ودعم تيار يقود عملية التغيير الفكري في الفكر الشيعي.

المراجع

- العراق تحت الاحتلال الأمريكي.. محمد الراشد (بحث غير منشور).
- مشروع الحزام الأسود.... محمد الراشد (بحث غير منشور).
- الأزمة الطائفية وسبل معالجتها.... محمد الراشد (ورقة عمل).
- - ديناميكات الثورة العربية وأثرها على الدور الإقليمي والدور الإيراني - استانبول (٥-٧/ ٥ / ٢٠١١).
- قراءة في تقرير الثورات العربية والسياسات الأميركية تجاة إيران - علي حسين باكير (٦-٦-٢٠١١)
- نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق وصراع المصالح الإيرانية.. محمد الراشد (ورقة عمل ٢٠٠٨)
- حلف المصالح المشتركة والتعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأميركية... تريتا بارزي - منشورات الدار العربية للعلوم ٢٠٠٧م.
- التيارات الشعبية في الكويت الواقع والمستقبل..(بحث غير منشور).
- الدستور الإيراني يفرق بين الشيعة والسنة في إيران.. د. همام العبود - موقع البينة الالكتروني.
- حوار مع خالد آل خليفة - ما حدث في البحرين.. جريدة الرأي العدد ١١٦٥٦
- شيعة العراق - إعداد قسم البحوث لدراسات - الجزيرة نت ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م
- شيعة تركيا - مجلة المجتمع www.wadyalgary.com
- إيران والولايات المتحدة نموذج للترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط.. غاودات باهاغات - ترجمة أحمد عمران.
- أهل السنة في إيران... د. عبد الرحمن ملازادة البلوشي - موقع البينة.
- أهل السنة والجماعة في إيران (٣ حلقات) مجلة السنة - موقع البينة
- واقع النفوذ الإيراني في العراق والسيناريوهات المتوقعة.. محمد الراشد (ورقة غير منشورة).

- البيان الشيعي الجديد أحمد الكاتب - كاتب ومفكر شيعي
- السياسة الإقليمية لإيران.. تغريد كشك - الحوار المتمدن العدد ٢٠٩٩١٤/ ١١/ ٢٠٠٨م
- تحديات إيران من الداخل محمد الراشد (بحث غير منشور).
- حول أوضاع إيران في مستهل عام ١٤٣٠ - مؤسسة السنة للبحوث والدراسات.
- موقف إيران من الثورات العربية.. محجوب زويري - الجزيرة نت ١/ ٥/ ٢٠١١م.
- إيران وموقفها من الثورات العربية.. وكالة أخبار المجتمع السعودي ٢٠/ ٣/ ٢٠١١م. الأحزاب الموالية لإيران تسلح إتباعها. على الكاتب ـ ٨/ ٣/ ٢١٢.
- أحزاب حكومية تمهد لسيطرة إيران على العراق. سعود الزاهد. ٢٤/ ١/ ٢٠١٢. العربية
- أضواء على الخطة الخمسينية الإيرانية لدول الخليج. محمد جاب الله. ١٥/ ٨/ ٢٠١٢. موقع مقالاتي.
- الاستثمارات الإيرانية تهدد المشاريع الخليجية في مصر. مجلة سبر الإلكترونية. ١١/ ٩/ ٢٠١٢.
- التبادل التجاري بين إيران والإمارات. وكالة أرونا الإيرانية ـ ٧/ ٨/ ٢٠١٢.
- إيران تعقد الأوضاع في الخليج ـ فهد السليمي ـ الأنباء الكويتية ـ ١٣/ ٦/ ٢٠١٢.
- القواعد وأمن الخليج ـ د. شملان يوسف العبسي ـ الوطن ٢٠/ ١١/ ٢٠١١.
- القوة العسكرية الإيرانية من منظور واشنطن ـ موقع مينا أون لاين
- www.miniiaonline.com /show.php?lopic=28&id=351
- استثمارات ضخمة للمرجعيات الشيعية الإيرانية. مفكرة الإسلام ـ ٢٢/ ٩/ ٢٠١٢.
- المألوف والمخيف لأهل الخليج من الجار الإيراني ـ الشرق الوسط ـ ٢٥/ ٢/ ٢٠١٢.
- إيران الخطر القادم ـ د. حسن عبد الحميد الدراوي ـ اليوم السابع ـ ٣/ ٨/ ٢٠١٢.

- إيران تسعى لتطويق دول الخليج من قبل اليمن لتقويض سوريا جمعية الرياض ـ ٢١/ ٧/ ٢٠١٢.

- إيران حجم تجارتنا مع دول الخليج (٣٠ مليار دولار) ـ جريدة سبق ـ ٢٢/ ١/ ٢٠١٢.

- الأمن الخليجي في خطر ـ د. سامي الفرج ـ جمعية الوسط الكويتية ـ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧

- بدعوة من مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية التقت مجموعة من المفكرين والأكاديمين في القاهرة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٢ لبحث المشروع الإيراني في الدول العربية والإسلامية حيث قدم المشاركون الباحثون في مجموعة العمل رؤيتهم لمرتكزات المشروع الإيراني السياسية والديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و القيمية والعسكرية فضلا عن بحث الجذور التاريخية وعلاقة المشروع الإيراني بالثورات العربية لاسيما الثورة السورية وقد خلص الباحثون الى جملة توصيات اهمها:

١- ضرورة قيام مشروع عربي جامع لمواجهة المشروع الإيراني التوسعي على أن تلعب دول الخليج ودول الربيع العربي دورا قائداً فيه.

٢- رفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جميعهم جزءاً من المشروع الإيراني و لأن خطورة المشروع الإيراني لاتكمن في المذهب الذي يتبعه فقط وأنما في عنصريته وتوسعه فضلا عن أن أدواته تضم شيعة وسنة وغير مسلمين أيضا.

٣- العمل على كشف أدوات المشروع الإيراني في العالم العربي و الإسلامي سواء كانت هذه الأدوات تعمل تحت مسمى الوحدة الإسلامية أو لمناصرة القضية الفلسطينية و التحذير من استغلال هذه القضايا للنفاذ الى العمق العربي او محاولات صرف النظر عن خطورة المشروع الإيراني وتسليط الضوء على خطر المشروع الاسرائيلي المجمع من كافة القوى والجهات على عداوته فكلا المشروعين يعمل على تقويض المجتمعات العربية لصالح الهيمنة الخارجية.

٤- وجوب التواصل مع شرائح واسعة في المجتمع الإيراني انطلاقا من أن العرب لايعادون إيران بالمطلق وإنما يعتمد ذلك على جوهر السياسات الإيرانية تجاه العالم العربي و الإسلامي.

٥- وجوب مناصرة الأقليات الدينية في إيران ودعم حقوقها المشروعة وخاصة عرب الأهواز و التواصل معهم في مواجهة قمع النظام الإيراني لهم حيث لايوجد في طهران مسجد واحد لأهل السنة والجماعة.

٦- حث الشيعة العرب الرافضين للمشروع الإيراني على تفعيل حراكهم السياسي رفضا لهيمنة نظام ولاية الفقيه.

٧- مناصرة الثورة السورية التي تعاني من إجرام المشروع الإيراني ومطالبة الكتائب المسلحة التابعة لإيران والحرس الثوري الإيراني بالكف عن الاشتراك في قتل السوريين وذبح اطفالهم وتدمير مدنهم الى جانب المجرم بشار الأسد وتنبيههم على أنهم يتعاملون مع سليل خيانة يغطي نفسه بقناع المانعة الفارغ.

٨- التضامن مع الشعوب العربية التي تعاني من سياسة إيران في العراق ولبنان واليمن وباقي دول الخليج.

٩- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الشأن الإيراني بما يساعد على دراسة الواقع والمشروع الإيراني بشكل علمي وموضوعي.

١٠- إنشاء وسائل إعلامية عربية موجهة إلى الداخل الإيراني ناطقة باللغة الفارسية لمخاطبة المجتمع الإيراني بلغة العقل والحوار والصدق لان وسائل الإعلام الإيرانية لها نوعان من الخطاب: أحدهما موجه للداخل والآخر موجه للخارج كما أنها تحرف الخطابات والتوجيهات التي تصدر عن أي قرار عربي او إسلامي كما حدث في الحادثة الشهيرة التي كشفت الكذب و الزيف في حادثة خطاب الرئيس محمد مرسي.

- أخيراً يوصي المجتمعون بتكرار ورش العمل والمؤتمرات التي تعنى بالمشروع الإيراني في عواصم عربية متعددة لإيجاد أفضل السبل للتعامل مع هذا المشروع.

الفهرس

مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز مدني مستقل، يعمل في إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صناع القرار.

ويهدف مركز أمية إلى:

- امتلاك رؤية شاملة ودقيقة دائمة التحديث للمشهد الدولي ، وتداعياته على المنطقة العربية والإسلامية.
- المشاركة الفاعلة في إنتاج المعرفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية المعمقة وفق قواعد ومعايير البحث العلمي العالمية.
- نشر وتعزيز المعرفة الاجتماعية والسياسية على دوائر الباحثين و النخب وصناع القرار.
- خدمة ودعم مشاريع الإصلاح والتنمية للدولة الساعية للنهوض .

لذا فإن المركز يسير في ثلاثة خطوط متوازية لضمان تحقيق أهدافه:

أولاً : الجهود البحثية الداخلية للعاملين بالمركز

ثانياً : التواصل والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات والأكاديميات العالمية ذات الصلة بعمل المركز ، وعقد شراكات تعاون متنوعة.

ثالثاً : التنسيق مع الباحثين من خارج المركز في إنتاج الملفات البحثية المتخصصة

ويسير المركز في عدة مجالات للعمل منها:

١ - إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية والتدريب عليها في مختلف فروع العلوم الإنسانية (اجتماعي، سياسي، اقتصادي، قانوني، إعلامي).

٢ ـ الرصد والتحليل الإعلامي والسياسي.

٣ ـ إنتاج البحوث والدراسات.

٤ ـ إنتاج التقارير والنشرات الدورية.

٥ ــ إنتاج الكتب والملفات المتخصصة.
٦ ــ التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العصف المتخصصة.
٧ ــ تنظيم المسابقات البحثية لاكتشاف الباحثين والمفكرين الشبان الجدد.
٨ ــ إنتاج والمشاركة في البرامج والحوارات التلفزيونية.

المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية
14/10/2012

"انطلاقاً من الأهداف الأساسية التي أقيم من أجلها مركز أمية، من نشر للمعرفة الإستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صُناع القرار، واتباع أسس ومناهج التفكير والتحليل والاستشراف العملي لنصل لامتلاك رؤية شاملة ودقيقة ودائمة التحديث للمشهد العربي والإسلامي والدولي وتداعياته على حاضرنا ومستقبلنا، وبناء على ما تقدم فإن الأمة العربية والإسلامية مهددة اليوم بمشروعين يستهدفان وجودهما، الأول المشروع الصهيوني، وهو مشروع تحدٍ لوجود الأمة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يستمر تحت أي مسمى أو أيديولوجيا عقائدية أو سياسية، وقد انبرى لتعرية هذا المشروع ومقاومته رجال وأئمة ومصلحون شرفاء من هذه الأمة، وحيث أن هذا المشروع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدتنا وبالمسجد الأقصى فلا خوف ... فالأمر مكشوف وواضح.

أما المشروع الثاني الذي لا يقل خطراً على وجودنا وحاضرنا ومستقبلنا فهو المشروع الإيراني الفارسي الصفوي، الذي يتخذ من المذهب الشيعي الصفوي غطاء له ويهددنا تهديدا وجودياً، وعقدياً، وفي قيمنا العربية والإسلامية. فكان من الضرورة أن نبادر في مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية بدعوة نخبة من المفكرين والباحثين المتخصصين من أكثر من عشر دول، ومن أفكار ومذاهب ومدارس شتى، من شيعة وسنة، وعرب وإيرانيين وأتراك وكرد... ليتدارسوا خطر هذا المشروع الإيراني من جوانبه الثقافية، والعقائدية ، والقيمية، والديموغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، والعسكرية، والتاريخية وبطريقة علمية وبحثية بعيدة عن العاطفة والارتجال.

مركز أمية
للبحوث والدراسات الإستراتيجية
Umayya center for research & strategic studies